نقولا زيادة

بيروت أيلول ١٩٦٠

السياسة الدوليّة

في الشرق العربي

طبع من هذا الكتاب ثلاث نسخ مرقمة ا، ب، ج
وخمس وعشرون نسخة مرقمة من ١ الى ٢٥

اميل خوري و عادل اسماعيل

السياسة الدوليّة في الشرق العربي

من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨

•

الجزء الثاني

من مؤتمر فيينا ١٨١٥ الى معاهدة المضايق ١٨٤١

•

بيروت ١٩٦٠

البَابُ الأوّل

مِنْ ثورةِ اليونانِ الى احتلالِ الجزائر

الفصل الأول

من مؤتمر فينّا الى ثورة اليونان

ذهبت بريطانيا بنابوليون اسيراً الى القديسة هيلانه ، الجزيرة القاحلة في المحيط السحيق ، وعاد لويس الثامن عشر في ركب الحلفاء المنتصرين الى باريس ليستوي على عرش اجـداده فتنفست اوروبا الصعداء وتحرر ملوكها وامراؤها من الخوف المنيخ على نفوسهم فتنادوا لمواصلة اعمالهم في مؤتمر فينّا والاتفاق على اسس سياسية جديدة لعهد جديد يسوده الامن والاستقرار بعد ان عصفت بالاسس القديمة الثورة الفرنسية وحروب نابوليون وغزواته ، وجعلوا هـدفهم الاول القضاء على المبادىء التي قررتها الثورة وحملها جنود الامبراطور في طيات اعلامهم فنشروها بين شعوب القارة من ادناها الى اقصاها .

وجمع المؤتمر الذي لم يشهد له العالم مثيلا حتى يومنا هـذا كل من كان في اوروبا من ملوك وملكات، وامراء واميرات، وطلاب عروش ورجال مال، يحيط بهم كبار دهاقنة السياسة في ذلك العصر ، ويتقدمهم او يتبعهم ويحصي عليهم انفاسهم جيش لجب من العيون والارصاد والمغامرين .

وكان اسكندر الاول قيصر روسيا قبلة انظار المؤتمرين على اختلاف اهوائهم واهدافهم وجنسياتهم . شباب غض تتزاحم عليه الملكات والامـيرات والنبيلات الجامعات بين المطامع السياسية والشهوات الجنسية ، وقوة عسكرية كانت نقطة

الثقل في التحالف والعنصر الاول في القضاء على نابوليون ، ومملكة واسعة وامة كثيرة العدد لا ارادة فيها الّا له ، وعينان جميلتان غامضتا النظرات ، ووجه رخامي لا يرتسم عليه شيء مما في نفس صاحبه ، والى جنبه رئيس وزرائه السياسي المجرب نسلرود .

ويلي العاهل الروسي المستشار النمساوي مترنيخ العدو الاكبر للمبادىء الثورية ، فكاسلري وزير خارجية بريطانيا التي يهمها اول ما يهمها من امور الحؤول دون قيام دولة عظمى في القارة الاوروبية ولا تجاهد الافكار التقدمية والتحررية الجديدة الا حيث تجد فيها ما يعلي شأن دولة اخري تخشى مزاحمتها .

ويطل على هؤلاء وعلى المؤتمرين جميعاً تاليران ذو الوجه الخشبي ، المطران السابق الذي اسهم الى حد بعيد في القضاء على النظام الملكي الفرنسي وخدم حكومتي الادارة والقنصلية كوزير لشؤونهما الخارجية ثم ادار سياسة الامبراطورية حتى اذا اقصاه سيده عن الحكم انقلب عليه وتآمر مع المتآمرين . وقف بباب المؤتمر عند عقده يتلمس ثغرة ينفذ منها الى حرمه فاصبح بعد حين صاحب الرأي المسموع وحامل لواء الشرعية في عالم لا يتوق ناسه الا لها .

كان الهدف الاول من المؤتمر واحداً للجميع ولكن الفساد والافساد والرشوة والجاسوسية والدس والاختلاق جعلت قلوب المؤتمرين شتى فبات من الصعب جداً ان يتوافقوا على الوسائل والاساليب كما توافقوا على الغاية . وكان كل منهم كلما استوحى سياسته الوطنية يجد نفسه بعيداً كل البعد عمن كان يحسبه قريباً اليه وراح كل وفد يسعى اول ما يسعى في مناقشات المؤتمر وفي الاجتماعات التي تعقد على هامشه ليستجمع لبلده ما يستطيع من عناصر السمو والسيطرة .

وكانت بريطانيا قد خرجت من زلزال الثورة وحروب نابوليون وهي اعز مكانة واعظم قوة من سواها. وكان نظامها الصناعي قد امّن لها انتاجاً كبيراً ، يضاف الى هذا انها وسّعت امبراطوريتها بما ضمته اليها طوال سني مجاهدتها للطاغية الفرنسي من مستعمرات فرنسية وهولندية في اميركا وافريقيا وآسيا

الشرقية فكان لا بد لها من استغلال ثروتها ونفوذها السياسي وصناعتها القوية لتدعيم سيطرتها البحرية والتجارية في العالم . وكان رأي الوزير كاسلري ، ممثل المحافظين المتطرفين في حكومتها ، ان تحقيق هذه الغاية يقتضي اولاً اضعاف الدول التي تزاحمها على زعامة البحار ، اي فرنسا وهولندا واسبانيا ، وثانياً تأمين توازن صحيح بين دول القارة الاوروبية بالحد من نفوذ روسيا في البلقان والدويلات الالمانية والحيلولة دون تغلغلها في الامبراطورية العثمانية ووصولها الى مياه البحر المتوسط ، فسخّرت لهذه الغاية كل امكاناتها السياسية وبذلت جهوداً كبيرة لكسب هولندا واقناعها بمزايا الوقوف معها بوجه فرنسا ، ومدّت لبروسيا يداً سخية وتعهدتها بما تفتقر اليه من وسائل مادية وعسكرية لتقف سدّاً دون التقدم الروسي في اوروبا وشجّعت الحركات التحررية في اميركا الجنوبية ضد اسبانيا وغذّت زعماءها بالمال والعتاد وبثّت عملاءها في ارجاء المستعمرات الاسبانية والبرتغالية يستثيرون العبيد على الرق والنخاسة ليحرموا هذه المستعمرات من الايدي العاملة فتبور زراعتها ويتدهور اقتصادها وتستقل الصناعة البريطانية بالسيطرة على اسواق العالم الجديد .

اما في البحر المتوسط فلم تكن بريطانيا لتخشى سوى التقدم الروسي فعززت مراكزها في جبل طارق وجزيرة مالطه وفرضت حمايتها على الجزر الايونية التي جعلها بروتوكول ٥ و ٧ تشرين الثاني ١٨١٥ جمهورية مستقلة فارسلت اليها ، بالاتفاق مع الباب العالي ، حامية عسكرية وحوّلت مرافئها الى قواعد لاسطولها في الجزء الشرقي من هذا البحر . وكان المستشار النمساوي مترنيخ يشاطر كاسلري رأيه في الخطر الروسي ويوافقه على الحد من نشاط فرنسا ومنع عودتها الى سياسة التوسع ولكنه في الوقت ذاته كان ينظر بعين القلق الى علاقات بريطانيا ببروسيا والى التفاهم والتقارب بينها . وكانت بروسيا الدولة التي تزاحمه بعناد وشدة على زعامة الدويلات الالمانية .

وكان تباين وجهات النظر عند اعضاء المؤتمر يثلج صدر تاليران ويعزز امله بالوصول بوطنه الى صلح شريف لا ينال من عزته وكرامته ولا ينحدر به من

مكانته العالية ويعترف فيه الحلفاء بعودة فرنسا الى حلقة الاسرة الاوروبية . فاغتنم اصطدام المصالح والاهداف في المانيا وسواها . ولما استشعر جزع الدول الكبرى من الحركات التحررية ورغبتها في القضاء عليها وايقن ان مترنيخ وكاسلري لن يميلا عن فكرة المحافظة على الاوضاع الراهنة رفع صوته عالياً بعد صمت طويل ونادى بالرجوع في كل مكان الى مبدأ الشرعية في الحكم واصرّ على تقرير هذا المبدأ والعمل به لانه الضمان الاساسي للامن في اوروبا . وقال للمؤتمرين وقد حبسوا انفاسهم « ان ما تفتقر اليه اوروبا هو اولاً القضاء قضاء مبرماً نهائياً على الفكرة القائلة ان السطو والغزو يكوّنان حقوقاً ، وثانياً احياء مبدأ الشرعية فمنه وحده ينبع النظام والامن والاستقرار » .

وكان اسكندر الاول قيصر روسيا يعتبر نفسه صاحب الفضل الاعلى في كسر شوكة نابوليون ويقول ان « الجيش الفرنسي الكبير » الذي اجتاح اوروبا باسرها واحرز في كل ناحية منها انتصارات باهرة صاعقة طوال خمس عشرة سنة ، لم يمنَ بالهزيمة ولم تنكّس اعلامه الا على الارض الروسية بفضل الجيش الروسي وشعب روسيا . وبهذه الذهنية جاء الى المؤتمر مع حاشية كبيرة ودخله من الباب الواسع وهو صلب في رأيه عليم بما يريد ، وفي رأسه مخطط للسياسة الروسية الجديدة في اوروبا والشرق . وكان طموحه لا يقف عند حد وثقته بنفسه وبقوته يرتدّ عنها كل خوف الا خوفه من الاساطيل البريطانية المنتشرة في البحار . ولهذا وجّه كل نشاطه ، متفقاً مع مستشاره نسلرود ، الى التفاهم مع بريطانيا على اساس تقسيم العالم الى منطقتي نفوذ ، لبريطانيا سيادة البحر ولروسيا السيادة القارّية .

ولكن سرعان ما تبين له ولمستشاره خطأ الرأي وعقم السعي واتضح لهما ان لبريطانيا مصالح في كل مكان وانها ، فوق تمسكها الشديد بسيادة البحار ، تأبى ان يستقل غيرها بالسيطرة السياسية على القارة لان وجود هذه السيطرة يقضي على التوازن الأوروبي الذي تنشده وتعمل له ولا ترى في سواه حائلاً فعلياً دون التقدم الروسي في اوروبا والامبراطورية العثمانية .

وبعد ان تجلّت للقيصر حقائق المرامي البريطانية عاد عن فكرة التفاهم مع كاسلري وقرر التقرب من فرنسا واسبانيا ولكل منهما منافذ على الاطلنطي والبحر المتوسط الطريقين الرئيسيين للامبراطورية البريطانية . وكان له في فرنسا انصار مخلصون ، لهم في عنق كل منهم بيعة بالزعامة، كلويس الثامن‌عشر الذي لجأ الى رحابه واقام في روسيا طيلة عهد الامبراطورية والدوق دي ريشليو الذي عاش ايام الطغيان الامبراطوري في حماه ورعايته وكان حاكماً على اوديسا وكثير غيرهما من النبلاء وارباب الاقطاع قبل الثورة . ولكن سياسته في فرنسا لم تكن في البداية فائزة في كل امر لان تاليران رئيس وزراء الملك كان يقاومها بمختلف الاساليب ويسدّ عليها سبل النجاح لما كان في نفسه من حقد على القيصر وكره لروسيا ولاقتناعه القديم بان سلامة فرنسا وازدهارها رهن بتفاهمها التام وتعاونها مع بريطانيا . فلما ضاق صدر اتباع القيصر بدسائس تاليران استجمعوا امورهم ورصّوا صفوفهم وشنّوا عليه حملة شعواء فاضطروه للاستقالة فترك الحكم في ٢٢ ايلول ١٨١٥ . ونزولاً عند رغبة العاهل الروسي عهد لويس الثامن عشر برئاسة الوزارة الى الدوق دي ريشليو فباتت الحكومة الفرنسية في عهده اقرب الى الروس من اي دولة اخرى .

اما فيما يتعلق بالسياسة الروسية في الامبراطورية العثمانية والبحر المتوسط فكان القيصر مزمعاً على مهاجمة السلطان لموقفه من ممتلكاته في البلقان وسوء معاملته للمسيحيين الارثوذكس فيها . وكان يظن ، ويظن معه مستشاراه نسلرود وكابودستريا ، ان اثارة هذا الموضوع في مؤتمر يضم معظم الدول الاوروبية تفسح لهذه الدول لاول مرة مجالاً للقبول من نصوص معاهدة كوجوك قينرجي (١٧٧٤) بالنص الذي اعترف فيه السلطان عبد الحميد الاول لكاترين الثانية بحق حماية المسيحيين الارثوذكس في الامبراطورية العثمانية . ولكن مترنيخ وكاسلري ادركا غاية اسكندر الاول البعيدة فقرروا عدم بحث الشؤون العثمانية في المؤتمر بحجّة ان تركيا لا تكوّن عنصراً من عناصر التضامن الاوروبي وصمّما على الاكتفاء بان يقرر المؤتمرون مبدأ الحفاظ على وحدتها وسلامة امبراطوريتها. ولم يكن قصدهما من استبعاد البحث في الشؤون التركية سوى تجنّب صعوبات جديدة كان لا بد من

نشوئها في المؤتمر لعـــدم اتفاق الدول على حلها ، من جهة ، ومن جهة اخرى لان بريطانيا لم يكن من مصلحتها في شيء ان تكون الامـــبراطورية العثمانية موضوع مساومات دولية ولا سيما بعد ان تعقدت امور المؤتمر بفعل تباين الآراء في شؤون الدويلات الالمانية وبولندا وايطاليا ، ثم اخيراً لرغبة كبار المؤتمرين في ترك المسألة العثمانية مفتوحة بأزماتها الداخلية الكثيرة لتبقى قائمة اسباب التدخل في امورها كلما حانت الفرصة. وعندئذ بدا في اوساط الوفد الروسي اتجاه سياسي جديد لخلق تكتل مسيحي اوروبي ضد الدولة العثمانية يعزلهـــا نهائياً عن الدول الاوروبية لانها العدو المغتصب للديار المسيحية في اوروبا الشرقية حتى اذا وقعت الحرب بين القيصر والسلطان بسبب البلقان كانت الدول الاوروبية المسيحية باجمعها مرتبطة معنوياً بسياسته تؤيده ضد خصمه في حرب لا هدف لها سوى تحرير المسيحيين من طغيانه . وهـكذا ظهر اسكندر الاول على المسرح الاوروبي في مؤتمر فيـّنا بمظهر « الملاك الأبيض حامي المسيحية » . وبهذه الذهنية وضع مشروع التحالف المقدس فوقعته الدول الاوتوقراطية الكبرى الثلاث ، روسيا والنمسا وبروسيا ، في ٢٦ ايلول ١٨١٥ ثم انضم اليه ملوك وامراء الدول المسيحية الاخرى ، ما عـــدا الدولة البابوية وبريطانيا . وكان موقف مترنيخ من هذا التحالف في الساعة الاولى موقف المناوىء المستهزىء فوصفه بانه « شيء اجوف ومدوّي ». ولكنه سرعان ما غيّر رأيه وانضم اليه . وما كان تحوله عن عقيدة بل عن حاجة سياسية اذ لم يبدُ له وجه الفائدة في الاعراض عن المتحـــالفين ورأى في الانضمام خـيراً لسياسته لانه يمكـّنه من مراقبة القيصر والحؤول دون استغلاله لمصلحة روسيا فعانق التحالف ليخنقه على حد قول احد معاصريه .

ولئن كانت الغاية الظاهرة للتحالف المقدس جمع شمل الدول المسيحية الاوروبية في تكتل جديد تكون التعاليم الانجيلية اساساً له الا ان الغاية البعيدة التي ارادها له القيصر لم تكن دينية بحتة وانما كان هذا التحالف المقدس موجهـاً ضد الاتراك بصورة خاصة فالامبراطورية العثمانية لا تزال مسيطرة على القسم الاكبر من بلاد البلقان تستبد بالمسيحيين الارثوذكس فيها وتعاملهم اسوأ واقسى معاملة .

وتنكرت بريطانيا لهذا التحالف واعتبرته موجهاً ضد مصالحهـــا واحتج

الباب العالي عليه وعدّه تحدّياً واستفزازاً من اوروبا وتمهيداً لحرب صليبية جديدة

وشاء السلطان محمود ان ينفذ الى الصميم من حقيقة التحالف فطلب من القيصر تأكيداً بأن اهـدافه سلمية وسليمة . ولكن التأكيدات التي جاءته من اسكندر الاول لم تقنعه ولم تخفف شيئاً من قلقه . وزاده قلقاً علمه بأن روسيـا ماضية في التسلح وانها عبأت من الجيوش ما لا يقل عن ٣٦٠ الف رجل بينما كانت الدول الاوروبية الاخرى جادّة في تسريح قسم كبير من جيوشهـــا . وتجلـّت للسلطان من جهة ثانية حقيقة مرامي السياسة الروسية في رفض القيصر التقيّد باحـكام معاهدة بوخارست (١٦ ايار ١٨١٢) والجلاء عن المواقع الستراتيجية المشرفة على البحر الاسود بحجة ان لبلاده حقاً طبيعياً صريحاً بان يكون لهـا في جنوبي القوقاز طريق يصل الى البحر الاسود وبان للصرب كل الحق بالاستمتاع بالحرية والاستقلال عن الامبراطورية العثمانية . فقرر السلطان ان يولي وجهه شطر بريطانيا طالباً منها العون والمساعدة .

وبدت سياسة اسكندر الاول الشرقية اكثر وضوحـاً في كانون الاول ١٨١٦ حين طلب الى اعضاء التحالف المقدس التدخل الفعلي ، مجتمعين او منفردين ، للقضاء على القراصنة البربر في المتوسط معتبراً نشاطهم خطراً على الدول المسيحية وسلامة تجارتهـــا ومتعهداً بارسال اسطوله لتنفيذ هذه المهمة . ولكن كاسلري ومترنيخ ادركا غايته فاعترضا على دعوته وافسدت بريطانيا عليه غايته اذ تعهدت بان تقوم بنفسها وبالاتفاق مع السلطان بوضع حد للقرصنة التي يشكو منهـــا ورفضت في الوقت ذاته وبلهجة شديدة ان ينزل الاسطول الروسي الى المتوسط بدون مبرّر شرعي ولاسباب ليست على شيء من الخطورة . وامام هذا التصلب تراجع القيصر ليعيد الكرة مرة ثانية سنة ١٨١٧ متذرّعاً بمبرّر شرعي ومستعيناً باسبانيا الدولة المتوسطية التي تزاحم بريطانيـا في البحار ذلك ان سفيره في مدريد فاوض في اذار ١٨١٧ في وضع معاهدة سرّية مع فرديناندو السابع ملك اسبانيا تضع فيهـا اسبانيـا بيد روسيا مرفأ ماهون في جزيرة مينورقة لقـاء تأييد الروس للملك في بلاده وتدعيم سلطته المطلقـة في مملكته ومساعدته على

الحركات الاستقلالية في مستعمراته الاميركية وتقديم ما يعوز اسبانيا من عون لتصبح دولة قوية من الطراز الاول تقف في وجه السيطرة البريطانية المتزايدة يوماً بعد يوم في اميركا الجنوبية والمتوسط . وتم الاتفـاق ايضاً بين الفريقين على ضرورة انشاء تحالف ثلاثي يضم روسيا واسبانيا وفرنسا بزعامة القيصر . ولمـا بلغت اخبار هذه المعاهدة السرية اسماع مترنيخ وكاسلري انتفى من نفسيهما كل شك في سوء نية القيصر وفي ان سياسته تشكل خطراً اكيداً على الممتلكات النمساوية في ايطاليـا ومستعمرات بريطانيا وتجارتهـا في الامبراطورية العثمانية والبحر المتوسط فقررا عقد تحالف ثلاثي آخر يقف بوجهه ويضم بريطانيا والنمسا وبروسيا . واستدارت بريطانيا من جديد الى سكان المستعمرات الاسبانية في اميركا الجنوبية واستحثتهم على الثورة وغذتهم بالمال والعتـاد لكسر شوكة اسبانيا . ورأى القيصر ان التحالف المقدس بات في خطر وان روسيا ستعود سيرتها الاولى اي منعزلة في اوروبا اذا تم التحالف بين بريطانيا والنمسا وبروسيا فاضطر الى التصريح علناً بان المعاهدة السرية مع فرديناندو السابع لا صحة لما اشيع عنهـا وان روسيا جد متمسكة بالتضامن الاوروبي والتحـالف المقدس وانهـا لا ترغب في عقد احلاف جديدة لا تدعم الوحدة الاوروبية ولا تضمن الامن والرخاء في ربوع اوروبا .

وبعد فشل كل محاولاته للوصول الى البحر المتوسط والشرق قرر اسكندر الاول ومستشاروه اللجوء الى وسـائل اخرى اهمها اثارة روح القومية في البلقان واليونان ودفع شعوبها المغلوبة على امرها لشق عصا الطاعة والثورة على السلطان والمطالبة بالاستقلال . وهكذا شهد العالم بين ١٨٢١ و ١٨٤٠ انتفاضتين قوميتين لولا التدخل الاوروبي لمـا نجت الدولة العثمانية من مفاعيلهما ، ثورة اليونان وتمرد محمد علي الكبير .

الفصل الثاني

من ثورة اليونان الى نهضة محمد علي

كان القرن التاسع عشر عصر القوميات في البلاد الاوروبية وقد حاول الملوك ما استطاعوا ان يقضوا على النهضات الشعبية مستعينين تارة بالدين ورجاله وتارة بمبدأ الشرعية . وكانت اوروبا الشرقية اول من لبّى نداء الحرية بعد ان حرمت منها قروناً عديـدة وناءت باثقال النير العثماني . فلما استبعدت تركيا عن مؤتمر فينّا وجدت شعوبها في هذا الاستبعاد دليلاً على ان الدول الاوروبية غير راغبة في ضمان وحدة تركيا ورأت الفرصة سانحة للانفصال عن دولة لا تعتبرهـا اوروبا جزءاً منها او عضواً في اسرتها، فهبّ زعماء القوميات وتنادوا لبثّ فكرة الثورة على الباب العالي ونشر راية الاستقلال فغدت الامبراطورية العثمانية لمدة خمس عشرة سنة مسرحاً لسلسلة من الوثبات التحررية ، من ثورة الصرب سنة ١٨١٥ الى الحركة الوهابية في الجزيرة العربية سنة ١٨١٨ الى اعـلان العصيان في حلب سنة ١٨١٩ الى ثورة علي باشا تبلن سنة ١٨٢١ ، ولانتفاضات شعبية أريقت فيها دماء غزيرة وألهبت قلوب المستضعفين حقداً على المستقوي. وكان اهمها واشدها خطراً على الوجود العثماني، وبالتالي على التضامن الاوروبي، حركتان طبعتا تاريخ الشرق في اول القرن التاسع عشر بطابع خاص ووضعتاه على مفترق الطرق بين الجديد والقديم ، بين الحرية والاستعباد ، هما ثورة اليونان (١٨٢١ — ١٨٢٨) وانتفاضة محمـد علي الاستقلالية التي اوصلته مرتين الى مشارف بحر مرمره فلم يرده عن الاستانة والاجهاز على الامبراطورية العثمانية الهرمة إلا وقوف الدول الاوروبية بوجهه ، بالدبلوماسية

اولاً ثم بقوة السلاح .

وبعد ان اخفق الروس في محاولة الوصول الى المتوسط عن سبيل التحالف المقدس ، تارة بحجة القضاء على قرصنة الافارقة وتارة لتدعيم النظام الملكي في اسبانيا، سعى القيصر ومستشاروه الى غايتهم على طريق الحركات القومية في البلقان واليونان فراحوا يشجعونها ويشدون ازرها ويستثيرونها على السلطان رئيسها الشرعي ضاربين وجه الافق بمبدأ الشرعية التي قامت عليه مقررات مؤتمر فينّا وعهد التحالف المقدس كأن هذا المبدأ لم يقرّر الا لمصلحة الدول الاوروبية . ولم تكن الفكرة الاستقلالية حديثة او من صنع الساسة الروس بل كانت متأصلة في نفوس اليونانيين والبلقانيين لا ينتظر رعاتها الا الفرصة المناسبة للنزول بها الى ميدان العمل . ولما كان ارباب السياسة الاوروبية مجتمعين في فينّا كان زعماء اليونان يؤسسون فيها على هامش المؤتمر حزباً سياسياً استقلالياً عرف بحزب « هيتاريا » وينشئون له فروعاً في الاستانة ذاتها حيث كان عدد مواطنيهم كبيراً وفي جميع انحاء اليونان والبلقان والبلدان الاوروبية وروسيا . وتمكن كابودستريا وزير اسكندر الاول ، وهو من اصل يوناني ، ان يجمع له في فينّا ذاتها اثناء انعقاد المؤتمر تبرعات مالية كبرى .

ولم يكن اسكندر الاول ليخفي عطفه على هذا الحزب اليوناني وزعمائه ، يحدوه امران ، اثبات زعامته في البلقان واليونان الارثوذكسيين وخلق متاعب جديدة للدولة العثمانية بإثارة هذه الشعوب عليها . فأغدق على استقلاليّي اليونان ، وجلّتهم لاجئون اليه ، ما كان يعوزهم من مساعدات للمضي في عملهم التحرري .

وادركت الدول الاوروبية بعد قيام الثورة اليونانية سنة ١٨٢١ ان روسيا وحدها ستفيد منها ومن تطوراتها وانها ستتذرع بها لوضع المسألة العثمانية على بساط البحث فينتهي الامر الى تجزئة الامبراطورية او على الاقل الى ترسيخ النفوذ الروسي في القسم الاوروبي منها فوقفت من الثورة موقفاً معادياً ورفضت الاعتراف للثوار بصفة المحارب وحبست عنهم كل مساعدة مادية واوعزت الى سكان الجزر

اليونانية الكاثوليكية ، ثينوس وسيرا وناكسوس وسانتورينوس ، ألّا يشتركوا في الثورة مع مواطنيهم الارثوذكس في الجزر والاقاليم الاخرى واحبط مترنيخ كل المحاولات التي قام بها الروس في مؤتمرات اكس لاشابل (١٨١٨) وتروبو (١٨٢٠) وليباخ (١٨٢١) التي عقدها اعضاء التحالف المقدس للنظر في امر الثورات الناشبة في نابولي وجزيرة صقلية والثورة اليونانية ضد الامبراطورية العثمانية . وكان مترنيخ يهدف الى اضعاف مركز روسيا في التحالف المقدس واظهارها بمظهر الدولة التي لا يمكنها ان تنسجم مع دول هذا التحالف حتى اذا تم له هذا تمكن من حمل الدول الاوروبية على اتخاذ الموقف ذاته اذا حاولت ايطاليا الشمالية الثورة على النمسا للمطالبة باستقلالها . وكانت حجته الاولى لحمل اعضاء التحالف المقدس على ان يتبنوا رأيه ان الثورة اليونانية ليست سوى امتداد للذهنية « اليعقوبية » المنتشرة في فرنسا والقابعة في بعض زوايا اوروبا وان كل تشجيع لها تكون نتيجته القضاء على الامن في اوروبا وايقاد نار التمرد والاضطراب في اسبانيا وايطاليا وبولندا فتهوى العروش وتتداعى النظم الملكية وتعمّ الفوضى .

ولما اثار اسكندر الاول مسألة الفظائع التي يرتكبها الاتراك في اليونان مدعياً ان هذه الفظائع هي التي تستفزّ الناس للثورة قال له مترنيخ : « ان الاتراك من خيرة الناس فهم يذبحون اليونان واليونان يقطعون رؤوس الاتراك . هذه خلاصة الاخبار السارة التي تلقيتها . وهذا فيما ارى امر خارج عن نطاق الحضارة والمدنية ولا فرق بين ان يقع في ديار تركيا أو يجري في جزيرة سانتو دومينغو . وان يُشنق او يُذبح ثلاثة او اربعة الاف شخص فيما وراء حدودنا الشرقية فأمر لا اهمية له على الاطلاق » . ولم يقتنع القيصر باصالة رأي مترنيخ الا لما ترامت اليه اخبار مؤامرة سيمونوفسكي (١٨٢٠) التي نظمها فريق من ضباط الجيش الروسي لوضع حد للمظالم التي كان يرتكبها الكولونيل شوارتز باسم القيصر . وقد ابرز مترنيخ هذه المؤامرة كمرحلة اولى من امتداد الروح الثورية اليعقوبية في روسيا . وكتب كاسلري الى القيصر « ان اليونانيين ليسوا في الواقع سوى شعلة متطايرة من نار الثورة التي نشعر جميعاً بانتشارها في اوروبا ونعلم انها لن

تنتهي الا بانفجار في كل مكان تضعف فيه ، لسبب او لآخر ، سلطة الحكم العليا ».
واجمع القيصر واعضاء التحـــالف المقدس على ان الثورة اليونانية ستكون
وخيمة العاقبة على العروش واستقرار الامن في اوروبا وارفضّ مؤتمر ليبـاخ في
ايار ١٨٢١ بدون ان يبحث المسألة اليونانية .

وكان لموقف الدول هذا اثر سيّء جداً في اليونان ، فاذاع جرمـانوس مطران
بتراس على الثوار بياناً قال فيه « ان خلاص اليونانيين ومصيرهم واستقلال بلادهم
متوقفة بالدرجة الاولى على اتحادهم فيجب الا نعتمد على ملوك اوروبا . فكونهم
مسيحيين مثلنا لا ينفي انهم يجزعون من تفتح الشعوب وتحررها ويدخلون السلطان
في نطـاق مبدأ الشرعية فيعتبرونكم عصاة متمردين . وسيظلون مستمسكين
بوجهة النظر هذه الى ان تضطرهم انتصاراتنا الى اعادة النظر في شؤوننا والعدول
عما في سياستهم من خطأ وشذوذ عن العدل . ولكننا سنجد الى جانبنـا كل الذين
تثور نفوسهم الخيّرة على القسوة والطغيان، وهؤلاء بفضل مواقفهم الجريئة كفيلون
بتبديد الاوهام ودفع الرأي العام في اتجاه الصواب والعدل ومن ثم بحمل الملوك
على تصويب قراراتهم » .

ولما عاد القيصر من مؤتمر ليباخ الى بطرسبرج تعرّض لضغط قوي من وزرائه
والمقربين اليه وفضح مستشاروه سياسة مترنيخ المحافظة واستنكروا موقفه من المسألة
اليونانية في المؤتمر وقالوا انه لا يهدف الّا الى ابعاد روسيـا عن الشعوب البلقانية
الارثوذكسية والقضاء على مركزها الممتاز المعترف لها به في معاهـدة كوجوك
قينرجي والى تقوية تركيا لتبقى سدّاً منيعاً دون وصول روسيا الى المتوسط ، فنزل
القيصر على رأي مستشاريه وقرر تقويم موقفه فأرسل في حزيران ١٨٢١ الى الباب
العالي انذاراً يطالب فيه بجلاء الجيوش العثمانية عن الامارات البلقانية والتعويض
على ضحايا اليونانيين الذين فتكت بهم جيوش السلطان وخربت بيوتهم وممتلكاتهم
فرفض الباب العالي قبول الانذار واعتبره تدخلاً غير مشروع من القيصر الروسي
في الشؤون العثمانية الداخلية . وكان رد اسكندر الاول على هذا الرفض ان سحب

سفيره ستروغونوف من الاستانة في ١٠ آب ١٨٢١ . وعقب هذا الانسحاب توترت
العلاقات بين البلدين توتراً شديداً كاد يؤدي الى اعلان الحرب لولا تدخـل النمسا
وبريطانيا لدى القيصر وابلاغه بحزم وشدة ان موقفـه من السلطان يتنافى وروح
التضامن الاوروبي .

ولما شعر الثوار اليونانيون ان رجال السياسة الاوروبيين لا يزالون مـترددين
في مناصرتهم قرروا المضي في الثورة فاعلنوا في مؤتمر ابيدورس في اول كانون
الثاني ١٨٢٢ استقلالهم عن الدولة العثمانية وألّفوا حكومة ثورية ووضع مفكروهم
وذوو العلم فيهم دستوراً للدولة الجديدة .

ولما تأزّمت الحالة في اسبانيا وعقـدت الدول الاوروبية مؤتمراً في فيرونا في
تشرين الاول ١٨٢٢ للبحث في اساليب معالجتها حـاول الثوار اليونانيون
الاشتراك فيه كما حاول اسكندر الاول ادراج المسألة اليونانية في جدول اعماله .
ولكن المؤتمرين، وعلى رأسهم مترنيخ ، رفضوا قبول اليونانيين بينهم وقالوا للقيصر
ان سياسته الشرقية تتجافى ومقررات مؤتمر فينّا ومبادىء التحالف المقدس وان
في استمرارها القضاء على التضامن الاوروبي فخشي اسكندر الاول المغبّة واعلن
مجدداً انه حريص على وحـدة اوروبا ، وفيّ للسلم ، بريء من فكرة جرّ الدول
الاوروبية الى التدخل في المسألة اليونانية .

وموقف النمسا وبريطانيـا وبروسيا من السلطان العثماني في المسألة اليونانية لم
يكن سببه حرص ملوكها وحكوماتها على الشرعية او دليل نفور من اليونانيين
فالشعوب الاوروبية بأسرها كانت تعطف على الشعب اليوناني الذي تنبع حضارتها
من حضارته القديمة . بل كان مردّه الى عدم اتفاق هذه الدول على حلّ للمسألة
العثمانية يرضي مصلحة وسياسة كل منها في المتوسط والشرق .

وأدرك السلطان محمود الثاني حقيقة موقف الدول الاوروبية وانها على غـير
اتفاق فزاد استمساكاً بحقه الشرعي وصلابة بوجه اليونانيين . غير ان غلاظة اكباد

عساكره وذهابهم في التنكيل والتقتيل الى ابعد حدّ اخذا عليه طريق الافادة من الموقف الدولي . وما ان ذاعت في البلاد الاوروبية اخبار مذابح جزيرة خيوس حتى انتصب الميزان وتوترت الاعصاب لهول تفاصيل الذبح المنظم وتألفت جمعيات كثيرة لمساعدة اليونانيين وتطوّع في جيش الثوار عدد من القادة العسكريين ورجال الفكر في اوروبا ، كالوزير سانتا روزا الايطالي ولورد بيرون ولورد ستانهوب والسر ادوارد تشرش البريطانيين والجنرال روش والكولونيل فافييه والكولونيل فيليب جوردان الفرنسيين .

ولما استشرت الثورة سنة ١٨٢٣ انتشرت الفكرة « الهيلينية » في اوروبا وظهر من جانب الحكومة البريطانية ميل الى تأييد اليونانيين وقام اسكندر الاول يناصر الثوار ويساعدهم جهاراً نهاراً فبدا لمترنيخ ان السلطان بات عاجزاً عن القضاء بنفسه على الثورة قبل ان تستعصي وتعم بلدان البلقان بأسرها وان هذه الثورة قد تمتد الى ايطاليا الشمالية التي تحكمها النمسا وتستغل خيراتها الكثيرة فأوفد سرّاً الى محمود الثاني مستشاره جانز ليستحثه على الاستعانة بمحمد علي باشا لان له جيشاً منظماً واسطولاً قوياً يمكنه ان يقضي بسرعة على السفن اليونانية الخفيفة التي شلت حركة الاسطول العثماني واحرقت قسماً كبيراً من وحداته .

وحزّ في نفس السلطان ان يكون شأنه العسكري قد انحدر في نظر الناس الى الدرك الذي تكشف عنه نصيحة المستشار النمساوي وان يكون عاجزاً عن اخماد انتفاضة محلية فيستعين عليها برجل من ولاته لا يضمر له الا الشر ويتربص به الدوائر ويرقب الفرصة المناسبة للقضاء عليه فتردد كثيراً قبل ان يأخذ برأي مترنيخ ويطلب النجدة من محمد علي ولكنه حزم امره بعد طول التفكير اذ رأى ان للاستعانة بعزيز مصر وجهين في كل منهما خير له ، الاول القضاء على اليونان بسلاح محمد علي والثاني اضعاف محمد علي بسلاح اليونانيين ومن ورائهم الشعوب الاوروبية ، ولم يغب عنه ان تدخل العزيز في اليونان قد يؤدي الى خلاف بينه وبين الدول الاوروبية ولا سيما حليفته فرنسا المؤيدة للحركة اليونانية

فاستقدم محمد علي واحاطه بكل مظاهر العطف واقطعه جزيرة كريت ثمناً لتدخله . وفي ١٦ كانون الثاني ١٨٢٤ صدر فرمان شاهاني بتعيينه قائداً عاماً للقوات العثمانية في المورة . فندب العزيز لهذه القيادة ابنه ابراهيم مع ٣٠ الف جندي واسطول مؤلف من ٥٦ سفينة حربية كبيرة و ٢٥٠ سفينة نقل .

ولا شك ان محمد علي كان على علم بما يضمر له السلطان وبما وراءَ عطفه من غدر مبيَّت ولم يفته ان ضعف الباب العالي واستشراء الازمة اليونانية خير فرصة له لتحقيق استقلاله التام في مصر ولكنه لم يقدم على هذا ولم يتنكر لمولاه بل نزل على ارادته مخافة ان يضعف العصيان هيبته عند شعبه وجيشه فتغتنم الدول الاوروبية الفرصة للقضاء على ملكه ، وانصاع للرغبة الشاهانية وهو واثق من النصر ليقينه ان هذه الدول ما عدا روسيا غير جادّة في مناصرة الثورة اليونانية وان حرب المورة قد تكون تجربة لجيشه واسطوله الجديد فأدلى بآرائه ووجهة نظره في الامر الى كبير معاونيه ومستشاريه العسكريين الجنرال بوايه الفرنسي ونقلها هذا الى وزارة الخارجية الفرنسية بواسطة الجنرال بليار ، صلة الوصل بينهما ، في رسائل وجّهها اليه وضمّنها وصفاً دقيقاً لسياسة محمد علي تجاه السلطان وشرحاً لموقفه العسكري .

قال الجنرال بوايه في رسالته المؤرخة في ١٨ تموز ١٨٢٥ : « من واجبي ان أُطلعك على حديث سرّي جرى لي مع الباشا اطلعني فيه على حقائق افكاره ومراميه وما هيّأه من مشاريع . ان محمد علي يثق ثقة كاملة بعبقرية ابنه وصلابة عود جيشه ولا يشك مطلقاً بأن حملته على المورة ستكلل بفوز تام . وقد قال لي « ان الانتصارات التي سأحرزها في هذا الجزء من الامبراطورية ستوسع مدى صيتي وتزيدني نفوذاً والسلطان لم يبقَ له من وسائل القوة والبأس ما يمكّنه من الحؤول دون تنفيذ مشاريعي . ولقد اصبح النصر حليفي وبات اسمي ومجدي على كل شفة ولسان في الامبراطورية . انا من الترك ولهم . ولكني ايضاً للتاريخ . لقد اقلت الدولة من عثراتها ونهضت بها مما كانت فيه من خراب وذلك على كره من الديوان

الذي يأبى على غيره ان يكون عظيماً ويريد ان تكون العظمة وقفاً عليه . وانا
مدرك ان الامبراطورية ماضية قدماً الى هلاكها وان يوماً سيأتي يستعصي عليّ فيه
امر انقاذها ، فلا مغنم لي ولا فائدة في ان اغامر بامكاناتي ووسائلي في سبيل امر
مستحيل ولكني ساقيم على انقاضها مملكة واسعة . وانا املك كل ما يلزم لتحقيق
هذه الغاية . ولي من جيوشي وعملائي المنتشرين في كل جانب ما يجعل كلمة واحدة
مني كافية لفتح حصون عكا وابواب دمشق وبغداد . وشعب جبل لبنان سيحمل
سلاحه عند اول اشارة مني للاسهام في تحقيق اهدافي وتنفيذ ارادتي . ولا اطلب
من الزمن الا ان يكون حليفي لثلاث سنوات وهي مدة تكفيكم لتجهزوا
وتنظموا لي جيشاً اضافياً من خمسين الف مقاتل ومائة وخمسين مدفع . وعندئذ
اصبح مستكملا اسباب العمل . وسأفيد من السنوات الثلاث لتعزيز جيوشي في سنار
وبلادالحبشة والحجاز . وسأجد فيما تحت حكمي من البلاد الاسوية وشعوبها الكثيفة
عدداً لا يستهان به من العساكر . وفي هذا الوقت يتم احتلال الموره وتنظيمها
سلمياً . وعندئذ اصبح بفضل قوتي متحرراً من كل همّ خارجي فينطلق ابني الظافر
لتقرير المصير على ضفاف دجلة والفرات اللذين اريدهما حدوداً حصينة للاراضي
التي انوي اقطاعه اياها والتي له من البأس والشجاعة وقوة العزيمة ما يضمن انتزاعها
وبسط سلطاني عليها . وعندها قلت له : والانكليز ؟ فاجاب فوراً : ان هذا ما
يخيفني ويحزّ في نفسي . ان القوة البحرية المذهلة التي يملكها الانكليز هي سبب
قلقي وحزني. ولا شيء في العالم يُقضّ مضجعي كما يقضّه خطر حصار بحري يقضي
في النهاية على تجارتي ومواردي . وهل تظن ان الدول الاوروبية ستقف مكتوفة
الايدي امام إقدام البحرية الانكليزية على عمل عنيف كهذا ضدّي فقلت ان هذا
سيتوقف على الحالة المعنوية التي ستكون عليها الدول الاوروبية وعلى استعداداتها
المادية متى وقع الامر بل سيتوقف بنوع خاص وبالدرجة الاولى على رأي روسيا .
فقال : انا لا احب الروس ولكني لا انفي ان يوماً قد يأتي اكون وإياهم على تعاون
وتحالف فاجد عندهم ما افتقر اليه من عون ومساعدة » . لا ريب في انك واجد
فيما تقدم ياعزيزي القائد اعترافات غريبة وقيّمة تلقي ضوءاً على رئيس هذه
الحكومة وعلى ما في ضميره من نيات » .

وألحق الجنرال بوايه رسالته هذه برسالة اخرى مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني
١٨٢٦ اكد فيها سياسة محمد علي التوسعية في الشرق فقال : « عدت الساعة من
القاهرة وكنت قد ذهبت اليها تلبية لدعوة الباشا . وقد اراد ان يقلّب معي
جوانب الرأي في شؤون الساعة والسياسة العامة فطلب الي ان اطلعه على حقائق
السياسة الاوروبية وخفاياها وكل ما هو متوافر لديّ من اخبار وتفاصيل فنزلت
على ارادته وقلت له انه يبدو لي ان هناك حدثين كبيرين في عالم السياسة
سيستأثران باهتمام الحكومات الاوروبية ، الحدث الاول هو موت القيصر اسكندر
وتتويج اخيه نقولا المعروف بنزعته الحربية وبمزاج يختلف عن مزاج اخيه الراحل
اختلافاً يجعلنا لا نستبعد انه قد استنفر جيوشه الضخمة لمساعدة اليونانيين وتمكين
حكومته من القيام سياسياً بهذه المساعدة مستندةً الى الجيوش المستنفرة ، واني
لعلى ثقة بان اليونانيين لم يشقوا عصا الطاعة ويتمردوا الا بدافع خفي من الروس
كما اني اذكر ان كابوديستريا ، وهو يوناني الاصل ومن مواليد جزيره كورفو ، قام
قبل بضع سنوات برحلة الى مسقط رأسه . ولما كانت كورفو على مسافة قصيرة
من الموره فذهابه اليها لا يمكن تفسيره بانه كان للوقوف على احوال اهله فقط في
وقت كان الاكليروس الروسي وقادة الجيش متوتري الاعصاب يطالبون باعلى
اصواتهم بالثأر لضحايا جزيرة خيوس ممن تقع عليهم تبعة المذابح . والحدث الثاني
هو الضائقة المالية المنيخة على بريطانيا والتي استحكمت حلقاتها حتى ان اقدم
متاجر لندن وابعدها صيتاً اضطرت للتوقف عن الدفع فحذت حذوها المصارف
في الاقاليم . وقد بلغ التدهور المالي حدّاً استعصى عنده على كل التدابير ومنها
رفع الحسم الى ٣ ٪ في الشهر مع ضمان عقاري وامضاءات محترمة . وليس في الافق
اي دليل على قرب تحسن الوضع بل هنالك ادلّة على ان التدهور سيستمر ويزداد .
وتفيد الرسائل الخاصة ان هذا الوضع القاسي سيجبر الحكومة البريطانية في
النهاية على التدخل الفعلي لاعادة الحياة للتجارة والثقة الناس . ولم تنجُ فرنسا من
نتائج الضائقة وملابساتها بل ان هذه النتائج ظهر تأثيرها في باريس والاقاليم
الشمالية فتدهورت اسهم القروض الحكومية تدهوراً مخيفاً . فسألني محمد علي عما
هو في رأيي سبب هذه الكوارث المالية فقلت ان مرد هذه الكوارث الى ما

اقدمت عليه بريطانيا من مغامرات ومجازفات في اميركا ، والى التظاهرات العسكرية الضخمة التي قام بها الروس على نهر بروت والسرعة التي تتسلح بها الدول الاوروبية كلها ، والى المذكرات التي توجهها الحكومة الروسية الى الباب العالي ومظاهر الانحلال البادية على الامبراطورية العثمانية وامكان فشل التحالف المقدس في محاولاته السلمية وانسحاب قيصر روسيا الحالي من هذا التحالف بعد اشتداد نفوذ الفريق الروسي الذي يريد الحرب واستجابته لاماني شعوب اوروبا ومطالبتها الملحة بوقف المجازر في بلاد اليونان . وزدت على هذا انه مهما يكن من امر فان مصر لن تتأثر بشيء من كل ما يجري اذا اتخذت حكومتها من التدابير ما تقتضيه الظروف الحالية . وهنا دخلت في تفصيل الاحتياطات التي ارى ان يأخذها حفاظاً على مصالحه فقلت ان ميناء الاسكندرية يجب ان يحصن ويعزز على وجه يجعله منيعاً ويمكنّه من الصمود لكل اعتداءٍ وهو ليس الان على شيء من المناعة بدليل ان ثلاث سفن نالت منه . وليس خافياً على احد ان استحكاماته لا تفيد في رد غارة فضلاً عن كونها محرومة من كل عناية وتدعيم . وقلت انه في حالة افلات جزء من الامبراطورية من يد السلطان قد تصبح مصر هدفاً للجشع البريطاني الذي لا حد له . ومما قد يحفز بريطانيا على الاعتداء فشلها في حملة سابقة (١٨٠٧) وحاجتها الى محو عار هذا الفشل الذي منيت به قواها المسلحة . واذا كان هذا فهو على اتم ما يكون العلم بان بلاده مفتحة الجوانب لا من جهة البحر المتوسط فحسب بل من ناحية البحر الاحمر ايضاً وبان قوته وعزته تقلقان التجار البريطانيين وبانه كلما جدّ في تنفيذ مشاريعه يزداد قلق بريطانيا وحذرها منه . وذكرت له بهذه المناسبة المثل الفرنسي القائل « ان الطريقة الفضلى لصون السلم هي الاستعداد للحرب [1] » وفيما يلي جواب محمد علي عن كل ما قلت :

« لقد سبق لي التفكير بالظروف والاحتمالات التي ذكرتها وانا على اتفاق معك فيما يتعلق بالاحداث التي يمكن ان تفاجئنا ولهذا فاني امرت بتجنيد عشرة آلاف رجل لسدّ الثغرات التي فتحتها في صفوف جيشي حروب الحبشة واسيا والموره .

(١) المثل اصله روماني « Si vis pacem para bellum » اذا اردت السلَّم فتهيأ للحرب .

وعليكم ان تدربوا هؤلاء الجنود الجدد . وامرت بتجنيد عشرين الفاً من البحارة لاعزّز بهم اسطولي وما سيضم اليه قريباً من قطع جديدة ، اي ثلاث سفن ضخمة ذات ثلاثة طوابق وعشر بواخر وخمسة عشر طراداً من النوع الخفيف . وسأستقدم من فرنسا احد امراء البحر وعدداً كافياً من ضباط البحرية لتنظيم هؤلاء البحارة وتدريبهم . وقد اعتزمت انشاء احواض في الاسكندرية لاصلاح البواخر التي تصاب بعطب او عطل . اما الميناء فاظن ان الاسطول افضل حصونها واكثرها مناعة . وقد درست الامر طويلاً وخرجت من دراستي بأنني ، بعد دفع النفقات الانشائية لتعمير الاسطول وتسليحه ، لن يكلفني كل بحار الا ٩٠٠ فرنك في السنة . ولقد قررت بناء هذا الاسطول بكامل سفنه في فرنسا وايطاليا . وانا واثق تماماً بنجاح مشروعي . ولا يخفى عليّ ان عدداً غير قليل من عساكري البريين والبحريين يفرون من الخدمة العسكرية ولذلك احتطت لشأني وامرت بشنق كل رجل يأوي الى بيته جندي فارّ سواء اكان هذا الرجل شيخ القرية ام القائمقام ام حاكم الاقليم . وفي معسكراتي الان ستة عشر الف جندي من المشاة واربعة عشر الف فارس والف مدفعي ومئة وخمسون مدفعاً . وكل هذه القوى على استعداد للنزول الى الميدان في اي وقت اريد . وقد سبق لي ان بعثرت بهذه القوى جيشاً بريطانياً . وفي الحقيقة والواقع ليس في استطاعتي ان اقوم بحرب كبرى بالمفهوم الاوروبي ولكني اصبحت بفعل التجربة ملمّاً باساليب تنظيم العمليات الحربية . واني اعتمد على خبرتكم حتى اذا حدث ما اتوقعه واستهدفت الامبراطورية العثمانية لهجوم وانتهى هذا الهجوم بطردها الى آسيا وثبت على الفرصة واستوليت على سوريا . وفي سوريا شعب مسيحي مقاتل فابسط عليه حمايتي واسلحه وازيد به عدد جيوشي واهيّء بهذا لنفسي خير فرصة لتوسيع مملكتي وجعلها ضعفي ما هي الآن . ولي بشعوب هذا الجزء من آسيا اتصالات وثيقة وانا معها على تفاهم يضمن لي ان المدن المحصنة ستفتح لي ابوابها فلا اجد ما يحول دون تحقيق غاياتي . ولقد اتصل بعلمي قبل خمسة عشر شهراً ان شاه فارس جادّ في التسلح وانه ينظم جيشه ويدرّبه على الاصول الاوروبية فأردت ان اقف وقوفاً صحيحاً على حقيقة الاوضاع في بلاده فارسلت اليها عميلاً اعتمد على صدق نظره ودرايته . وقد عاد امس من

رحلته وخبرني ان الجنود الفارسية النظامية لا يجاوز عددها اربعين الف رجل مسلح وان العساكر الذين تم تدريبهم اعيدوا الى بيوتهم ويجب اعتبارهم ميليشيا لحماية الامن الداخلي لا قوة حربية تستطيع النزول الى الميدان في كل وقت ، وان ثمانية من التجار البريطانيين المقيمين في بلاد فارس هم الذين قاموا بتنظيم وتدريب القوى المسلحة الفارسية على هذا الوجه . ولا اثر للفرسان في هذا الجيش . والمدفعيون لا يزيد عددهم عن ٥٠٠ رجل . ولا يملك الشاه من المدافع الا خمسين قطعة فقط . والمال قليل جداً في خزانته وبلاده ، وليس عنده مدرسة حربية ومطبعة كما عندي . واحوال جيوشي تختلف كل الاختلاف عن احوال جيشه فهي دائماً متجمعة ملمومة وباستطاعتي ان استعملها حالما تمس الحاجة . انتم في اوروبا لكم من تربيتكم ودينكم وتقاليدكم ما يجعلكم تستفظعون ما هو واقع في بلاد اليونان فاكتب الى اصدقائك اني في الساعة التي يلقي فيها هذا الشعب المتمرد سلاحه ويعلن خضوعه ساجعل في كل البلاد التي احكمها الارقاء الذين اسرتهم جنودي واعيد عليهم ، ذكوراً واناثاً ، حريتهم وأرجعهم الى بلادهم . فانا اريد ان اكون ملكاً على شعوب حرة لا على عبيد . ومتى تقدمت في تنفيذ مشاريعي فاني ساطبق قوانينكم في تنظيم الادارة واقتفي خطى الشعوب المتحضرة في قارتكم السعيدة فكل ما يعمل عندكم ليس اعتباطياً بل مدروساً . وكل انظمتكم موجودة لديّ بنصها وترجمتها ولن يمضي وقت طويل قبل ان اجعلها مطبقة ونافذة في بلادي .

« وانا لا اشعر بخوف الا من بريطانيا لان باستطاعة اساطيلها ان تشل ارادتي وفعاليتي وتخرب ماليتي بحصار تضربه على سواحلي ولكن لي سياسة . وساسهر على ان لا يكون فيها ما يغضب هذه الدولة . فاذا ساعدتني الحظوظ ومكنتني من كسب الوقت الكافي فاني ساخرج من هذه الظروف الصعبة وانا على اطيب حال » .

« وقد استغرق هذا الحديث بيني وبين محمد علي ثلاث ساعات كاملة عرضنا فيه لكل المشكلات القائمة وتبادلنا الرأي في كل ما يمكن ان يحدث . وكان يعود دائماً

الى الكلام عن مشاريعه وعما قد تصطدم به من عقبات وعن وسائل تذليل هذه العقبات ومعالجة الحالات التي تطرأ وتكون على غير ما يتفق واهدافه ووجهة نظره ثم افترقنا فعدت الى مقرّي وعاد هو الى حريمه .

« ويبدو لي بعد هذا يا قائدي العزيز انه بات من الضروري ان يصل الى القاهرة في اقرب وقت جميع الضباط الفرنسيين الذين كلفت الجنرال ليفرون ان يختارهم » .

ولا شك ان تدخل محمد علي في الحرب اليونانية وانتصارات ابنه ابراهيم على فرق المجاهدين في سبيل استقلالهم احرج موقف فرنسا دولياً وداخلياً فجدّ رجال حكومتها وممثلوها في الاستانة والاسكندرية وبذلوا جهوداً كبيرة لاقناع السلطان ونصح محمد علي بضرورة وضع حدٍّ للمذابح المنظمة ومنع الاصطدامات بين الجيش والاهلين . فعمد ابراهيم باشا الى معاملة الاوروبيين والثوار معاملة حسنة ووضع المال موضع السيف اذ راح يستعين على نشاط بعضهم بالرشوة واتفق سراً مع نفر من الزعماء ، وفي طليعتهم بدروس بك ، على الا يتعرض أحد الفريقين للآخر بانتظار المعركة الدبلوماسية القائمة بين السلطان والدول الاوروبية حول قضية اليونان .

وكادت سياسة السلطان تربح في اليونان لو لم يعالج الموت القيصر اسكندر في اول كانون الاول ١٨٢٥ ويخلفه على عرش القياصرة اخوه نقولا الاول وكان عنيداً شرس الطباع عسكرياً متكبراً يكره العثمانيين فقرر اول ما قرر حال اضطلاعه بصلاحياته التي لا حدّ لها وضع المسألة العثمانية على بساط البحث واقتراح حلها عسكرياً . فجمع جيوشه عند نهر بروت استعداداً لمهاجمة الامبراطورية العثمانية . ولما حاول سفير النمسا في بطرسبرج ، بأمر من مترنيخ ، ان يميل به عن سياسته هذه اتقاء للاخطار التي قد تتعرض لها روسيا لسبب انفرادها بمؤازرة الثورة اليونانية اجابه بقوله « اني لن احارب تركيا انتصاراً لثوار اليونان ولكني

ساحاربها عندما ارى الحرب ضرورية للدفاع عن مصالح امبراطوريتي » .

وبعد ان انتهى القيصر من تعبئة جيوشه وتجهيزها ارسل الى السلطان انذاراً بان يتقيد باحكام معاهدة بوخارست التي وقعها السلطان محمود في ١٦ ايار ١٨١٢ لانهاء الحرب الروسية التركية « وخاصة بما قضت به فيما يتعلق بالمقاطعات الرومانية والصربية حيث لا يزال السلطان يتصرف تصرف السيد ويتغافل عن الامتيازات الداخلية التي منحتها المعاهدة لهذه المقاطعات » . وطلب القيصر في انذاره ان يرسل الباب العالي قبل مضيّ ستة اسابيع مندوبين عنه الى الحدود الروسية التركية لحل القضايا المعلقة بين البلدين منذ توقيع هذه المعاهدة . وتعمد مستشارو القيصر ان تكون لغة الانذار عنيفة تجرح كبرياء السلطان فيقابله بالرفض .

واحدث الانذار تأثيراً عميقاً في اوساط الحكومة البريطانية . وكان الدوق دي ولنغتون يومئذ في بطرسبرج على رأس الوفد البريطاني القادم لتهنئة القيصر الجديد بجلوسه فطلبت اليه حكومته ان يعرض وساطته لازالة التوتر بين الروس وتركيا ففعل ولكن القيصر اصر على وضع حد للسياسة العثمانية الغاشمة في الامارات البلقانية فلم يسع الدوق الا ان يستعجل حكومته للحد من سياسة نقولا الاول التوسعية في الشرق فنزلت على رأيه وعملت بنصحه وتركت له مهمة القيام في بطرسبرج بما يشاء من مساع فتمكن ، بعد مفاوضات كشف فيها عن تصميم بريطانيا على اتخاذ موقف لا يرتاح اليه القيصر في حالة اقدامه على عمل عنيف ضد تركيا ، ان يفصل المسألة اليونانية عن مسائل البلقان . وعقد مع نسلرود رئيس وزراء القيصر ومستشاره الاول اتفاقاً في ٤ نيسان ١٨٢٦ يحدد شروط حل المسألة اليونانية ويقبل وساطة بريطانيا بين السلطان والثوار اليونانيين . ومن هذه الشروط ان تبقى اليونان تابعة للامبراطورية العثمانية على ان تتمتع باستقلال داخلي وتدفع للسلطان ضريبة سنوية معتدلة . وجاء هذا الاتفاق محققاً لاغراض بريطانيا في البحر المتوسط واولها ان لا يكون لروسيا قاعدة او نفوذ مباشر في احدى البلاد الواقعة على سواحله وهذا جل او كل ما كانت ترمي اليه من وراء

وساطتها ، ومحققاً في الوقت ذاته اغراض القيصر في البلقان اذ تعهدت بريطانيا بعدم التدخل في الشؤون البلقانية فجاء تعهدها هذا اعترافاً ضمنياً بان مسائل البلقان تتعلق مباشرة بالقيصر والسلطان وان لا مبرر لتدخل حكومة اخرى فيها . وعملاً بهذا الاتفاق طلبت الحكومة البريطانية الى السلطان ان يتفاهم مع القيصر لان عدم تفاهمها قد ينزل اوروبا في حرب جديدة لا مصلحة له في وقوعها واوضحت له ان الاسس التي وضعتها وساطتها لحل المسألة اليونانية والتي قبلها القيصر عن طيبة خاطر وحباً بالسلام يجب ان يقابلها من جانب السلطان تساهل مماثل في حل مسائل الامارات البلقانية . ففهم محمود الثاني ان ليس عند بريطانيا ميل للمضي معه الى ابعد من هذا وانها غير مستعدة في الوقت الحاضر ، وهي لم تتبيّن بعد مرامي القيصر الجديد في سياسته الاوروبية والشرقية ، للمجازفة بالتضامن الاوروبي حباً بتأييد تركيا في حرب خاسرة . فكان لا بد للباب العالي في هذه الحالة من قبول انذار القيصر فارسل الى شبه جزيرة القرم ممثلين عنه فاوضوا الروس ووقعوا معهم باسمه في اكرمن في تشرين الاول ١٨٢٦ اتفاقاً جاء في نصه وروحه مكرساً ومتمماً لمعاهدة بوخارست اذ تعهدت فيه الدولة العثمانية باحترام معاهداتها واتفاقاتها السابقة مع روسيا حول فلاكيا ومولدافيا وبالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لهما في الخط الشريف الصادر في سنة ١٨٠٢ ، كما تعهدت بالسماح للسفن التجارية التابعة « للدول الصديقة » بالملاحة في البحر الاسود وبمشاركة القيصر للسلطان في الاشراف غير المباشر على شؤون البلدان البلقانية وبعدم امكان عزل الحكام المنتخبين او المعينين فيها بدون موافقة القيصر او من يمثله . واعترفت لروسيا الى جانب ذلك كله بحق اقامة حامية في بلغراد وفي ثلاث مراكز اخرى محصنة . ولم يرد في هذا الاتفاق اي ذكر للمسألة اليونانية التي اراد نقولا الاول ان يحلّها ، لا منفرداً ، بل بالاشتراك مع بريطانيا والدول الاوروبية بعد ان يطلب اليها الانضمام الى اتفاق بطرسبرج في ٤ نيسان ١٨٢٦ . ولا شك ان اتفاق اكرمن هذا ضرب السياسة العثمانية في البلقان ضربة مؤلمة وكرّس اول انتصار دبلوماسي للقيصر الجديد . واتضح لبريطانيا على اثره ان تساهل نقولا الاول في وضع الاتفاق الذي عقده معها لحل المسألة اليونانية قد

استعـاض عنه في اتفاق اكرمن بامتيـــازات كثيرة لم تكن الحكومة البريطانية لتتوقع ان يحصل الروس على مثلها .

وهكذا اصبح القيصر باعتراف السلطان اشبه بوصيٍّ على البلقان وغدا البحر الاسود ، ما عدا القسم الغربي منه عند البوسفور ، بحيرة لروسيا تمخر فيهـــا اساطيلها التجارية والحربية بكل حرية . وبعد ان ظهر لنقولا الاول تردد بريطانيا في مساعدة السلطان الضعيف قرر استبقـــاء جيوشه المحتشدة عند نهر بروت بانتظار فرصة اخرى لخلق صعوبات جديدة للدولة العثمانية في اليونان او في بلاد فارس .

وبعد هذا ولّى القيصر وجهه شطر بـــلاد الفرس فتمكن من جرّ الشاه الى خلاف على الحدود الروسية الفارسية ادى الى وقوع حرب بينهما فارسل الشاه ابنه عباس مرزا على رأس الجيش الذي كان قد اعـــدّه ونظمه باشراف المـــدربين البريطانيين الى كورا وتفليس فلاقاه الجـــنرال الروسي باسكيافيتش وقضى عليه في معركه اليزابيتبول في ايلول ١٨٢٦ وكانت بريطانيا تعلق آمالاً كبيرة على الجيش الفارسي وترجو ان يكون سدّاً منيعاً في وجه التقدم الروسي نحو آسيا الوسطى والهند .

وهكذا احرز نقولا الاول في السنتين الاوليين من حكمه انتصارات دبلوماسية وعسكرية في البلقان والشرق جعلت الحكومتين البريطانية والنمساوية تتحسبان لمفاجآت جديدة في سياسته فقرر مترنيخ الانضمام الى اتفـاق بطرسبرج وعرضت بريطانيا والنمسا وساطتها على السلطان لحـل المسألة اليونانية حلّاً سلمياً على اساس هذا الاتفـــاق ولكن السلطان ، وكانت انتصارات ابراهيم باشا في الموره تتسع يوماً بعد يوم وتهزم الثوار في ناحية بعد ناحية ، رفض الوساطة وامر قائـد جيشه رشيد باشا بان يعجل في قمع الثورة واحتلال اثينا . فنفذ القائد الامر في الحـال ولكن اثينا صمدت واستبسلت في القتال فارتد عنها رشيد باشا. وجاء بعده ابراهيم

باشا وسلط عليها كل قوته العسكرية فسقطت بعد دفاع تجلت فيه كل آيات البطولة في ٥ حزيران ١٨٢٧

واشتد ساعد محمود الثاني بعـــد انتصارات ابراهيم باشا واستيلائه على اكثر معاقل الثوار فردّ في ٩ حزيران ١٨٢٧ على مـــذكرة الحكومتين البريطانية والنمساوية بشأن وساطتها للوصول الى حل سلمي للمسألة اليونانية متهماً الدول الاوروبية بمساعدة الثوار والتدخل في شؤون الامبراطورية العثمانية الداخلية وبالتالي بتناسي مبادىء التحالف المقدس ومقررات مؤتمر فينّا . ولم ينسَ ان يذكّر بريطانيا بلهجة عتاب مؤلم بانها ابت الاعـتراف للدول الاوروبية بحق التدخل في شؤون ارلندا بحجة انهـا شؤون بريطانية داخلية فكيف تسمح لنفسها في الوقت ذاته بان تتدخل في شؤون اليونان وهي جزء من الامبراطورية العثمانية .

وكان قول السلطان صحيحاً وموقفه سليماً من الناحية القانونية. ولكن القانون في العلاقات الدولية لا يأتي الا في المرتبة الثانية ، اي بعد السياسة القائمة على المصلحة والقوة ، ولا يلجأ اليه في الغالب الا لتبرير السياسة . ولهـذا لم يحرج القول القانوني موقف الدول لانها لم تكن على استعداد للتقيّد بمبادىء المنطق والقانون .

وكان الفرنسيون يشعرون بان عدم اشتراكهم في حل المسألة اليونانية سيكون وخيم العاقبة على سياستهم في الشرق . وكانت بريطانيا ترى كما ترى الحكومـــة الفرنسية ان الوسيلة الاصح لحل المعضلة اليونانية وتجنيب اوروبا حرباً مع السلطان هي التفاهم مـــع محمد علي على سحب جيوشه من الموره فيضطر السلطان عندئذ للاذعان وقبول وساطة الدول فتـــلاقت فرنسا وبريطانيا ، ولكل منها اسباب تختلف عن اسباب الاخرى ، واوعز وزير الخـــارجية البريطانية لورد كاننغ الى السفير البريطاني في الاستانة ان يفاوض محمد علي ، بواسطة قنصل بريطانيا العام في مصر ، في حل المسألة اليونانية ويطلب اليه التدخل شخصياً لدى السلطان لاقناعه بلزوم قبول الوساطة البريطانية فاذا رفضها انسحب العزيز من الموره وترك السلطان

وشأنه مقابل اخذ بريطانيا بيد ابراهيم باشا ليكون والياً على سوريا . ولكن محمد علي كان قليل الثقة بالوعود البريطانية فطلب من القنصل وثيقة خطية من حكومته بمساعدته عسكرياً في البر والبحر في حالة رفض السلطان النزول عن حكم سوريا لابراهيم واعتباره انسحاب محمد علي من الموره خيانة للخلافة وخروجاً على الدين .

وفي تقارير القنصل البريطاني سالت ان محمد علي كان اثناء هذه المفاوضات التي دارت في خريف سنة ١٨٢٦ على جانب كبير من اليقظة والحذر لا يقيم وزناً لوعد الا اذا كان خطيّاً ورسمياً . ولم يفت محمد علي في هذه المفاوضات انه اصبح نقطة الثقل بين السلطان والدول الاوروبية وان على بقائه في الموره او انسحابه منها يتوقف مستقبل التضامن الاوروبي ووجود الامبراطورية العثمانية فطلب الى القنصل البريطاني تحديد الثمن الذي يمكن بريطانيا ان تقدمه له اذا ماشاها في سياستها وعرّض السلطنة لانهيار محتم . ولم يغب عن بريطانيا من جهة اخرى ان محمد علي لا يثق بوعودها وصفاء نياتها وانه مدين لفرنسا بالشيء الكثير في نجاح نهضته الاقتصادية والعسكرية فتركت المبادرة في الامر للحكومة الفرنسية فتولت هذه ، بواسطة الجنرال بوابيه كبير المدربين العسكريين الفرنسيين ومستشار محمد علي الخاص ، امر اقناع العزيز بالانسحاب من الموره .

وفي رسالة من هذا القائدالى الجنرال بوابيه مؤرخة في ١٩ شباط ١٨٢٦ « ان محمد علي لا يتفهم حقيقة مصلحته تفهماً صحيحاً . لقد قلت لكم هذا في في كل كتاب بعثت به اليكم وقد ضمنت رسائلي السابقة زبدة آرائي في مصر واستقلالها والوسائل التي لا ازدهار لها بدونها . . . على الامير ان يضع نصب عينيه ان عبقريته واقدامه وجيشه النظامي وكل ما يقوم به من اعمال طيبة في البلاد التي يحكمها تخلق في الباب العالي شعوراً غير مستحب يمتزج فيه الحسد بالحقد وهو هذا الشعور الذي يحمل الديوان على ألَّا يهمل شيئاً من الوسائل الخفية التي من شأنها ان تضعفه . وحرب الموره التي صورها له بألوان ترتاح اليها العين ينبوعاً

ينبجس منه المجد وتتدفق العظمة ، ما هي في الحقيقة الا عملية ذات نتائج سيّئة جداً على ازدهار بلاده ومستقبلها وعزتها . فالديوان قد ارسل القسم الاكبر من جنود الباشا الى الموره واوعز الى قادة القوى التركية ان لا يساعدوا الجيش المصري الا بتلكّؤ وبمقدار لانه يريد ان يحمّل محمد علي كل اثقال الحرب واخطارها ويضعفه بكل الوسائل والاساليب . والذي يتتبع خطوات الجيش التركي وتحركاته يتضح له انه لا يقوم بشيء لشد ازر ابراهيم بل يسعي لزجّه في المآزق وتعريضه للهزيمة كأن في اندحار عساكر محمد علي نصراً لتركيا . والديوان من جهة اخرى يحرّض على القلاقل ويستثير بعض الجماعات التي يحكمها باشا مصر في آسيا وافريقيا واقاصي البلاد ليضطره الى توزيع قواه المسلحة . وهدف الباب العالي هو حمله على انفاق ثروته وتقتيل العساكر والاهالي للقضاء نهائياً على قوته وسلطته . واذا كُللت هذه السياسة بالنجاح وبلغ الباب العالي الغاية التي يرمي اليها فانه لن يتأخر عن انتزاع القطر المصري منه . والقبودان باشا ، العدو الالدّ لمحمد علي ، عاهد نفسه على ان يورده موارد الهوان . وقد توافرت لديّ الادلّة على ذلك . وهو الذي سيقود الحملة على مصر في الوقت الملائم لها . وقد تكون هذه الحملة بحماية دولة تصطدم مصالحها ومطامعها اصطداماً طبيعياً بمصالح محمد علي وتشكل خطراً عليه في كل حين . وما زلت مقيماً على رأيي في الحرب التي يشنُّها محمد علي على اليونان وهو انها عمل بعيد عن الحكمة والصواب ومثقل بالاخطار على بلاده لانها ستكون سبباً في خرابها بدون ان يكون له امل ما بالتعويض . وكم من ظروف في الحياة يضطر فيها الانسان الى تكرار القول واعادة النصح ليوقظ في الناس وخصوصاً في الحكام الشعور بالمسؤولية ويفتح عيونهم على حقائق اوضاعهم ومصالح الشعوب التي في ذمتهم وهذا ما انا فاعل الان .

« ان الباب العالي يدفع محمد علي الى الهاوية وقد جاوزت حملته على اليونان حدود قوته وامكاناته . فرجال مصر وسفنها واموالها تستنفدها الموره ولن يطول الوقت حتى تتهيأ للديوان الظروف الملائمة لتنفيذ خطته ضد محمد علي . ولك عليّ يا عزيزي القائد حق المصارحة بان اليونانيين قوم تقضي الحكمة بان

نكسب صداقتهم لا بان نحاربهم ونجعل منهم اعداء لنا . وهل في استطاعة محمد
علي ان يجد في غير جزر الارخبيل بحارة وملاحين لاسطوله وعمالاً ومزارعين
لاراضيه . وهل هو واجد نقطة ارتكاز له في مقاومته لمطامع الباب العالي الا
في هذه الجزر التي ستقوم فيها امة ودولة على الرغم من تركيا ومصر لان تلك
ارادة الدول العظمى في اوروبا .

« ان وفاة القيصر اسكندر ستعقبها تطورات وتغييرات كثيرة وواسعة في
اوروبا . واذا لم تقع هذه التطورات غداً فانها حاصلة حتماً في مستقبل قريب .
وقد يجد اليونانيون باسرع مما نظن تأييداً وحماية عند القسم الاكبر من الدول
الكبرى ولن تكون نتيجة هذه الحماية تدعيم الحكم التركي في بلاد اليونان .
ولنفرض ان محمد علي استطاع في النهاية بقوته المسلحة ان يخضع الموره ويحتلها ،
ولنفرض ايضاً ان الدول العظمى سمحت باعادة سلطة الديوان على هذه المقاطعة
فهل يخطر لمحمد علي في بال انه سيكون فيها الحاكم الامين المرتاح . لا اعتقد انه
يظن ذلك مهما كانت الوعود التي تلقاها ، وهو سيضطر في النهاية الى الجلاء عن
اليونان والعودة الى مصر نزولاً على ارادة السلطان او تلبية لطلب الدول التي لا
اشك في انها تتفق على فرض الجلاء . فعوضاً عن ان يستمر الباشا في عمله ويواصل
ارسال عساكره وامواله الى بلاد لا حظ له ببقائها تحت حكمه والتي ارادوا ان
تكون مقبرة لقواه ومجده عليه ان ينصرف جدياً الى تحصين حدوده وتنظيم
وتجهيز جيش كبير وتعمير ابراجه البحرية واقامة ابراج جديدة ومعسكرات
محصنة واستحكامات قوية على طرق مواصلاته بين الساحل والعاصمة والبلاد
التي تمّ له الاستيلاء عليها . وعليه ان ينشيء مراكز عسكرية كبيرة . وبكلمة
موجزة ان يتحصن بكل ما في وسعه وطاقته ضد كل المحاولات والاطماع . ان
سر عظمة محمد علي الحقيقية هو في ان يكون قوياً جداً ومنيعاً في داره اي في
حدود ملكه . وامامه مجالات واسعة لامتداد سلطته . امامه سوريا وافريقيا
وآسيا ففي هذه البلاد ميادين تليق بمجده فليقبل عليها حاملاً على رؤوس حرابه
وصفحات سيوفه الحضارة والصناعة . وليقم فيها حكومات عادلة ترعى مصالح

الناس رعاية سليمة . فهنالك وهنالك فقط مستقبل محمد علي ومجده . وهنالك
يستطيع ان يخلق امبراطورية لا ينازعه اياها احد » .

وبعث القائد بليار في شهري نيسان وايار ١٨٢٦ برسائل الى الجنرال بوايه
يصرّ فيها مجدداً على ضرورة الانسحاب من الموره وتوجيه سياسة مصر التوسعية
نحو سوريا وافريقيا وقد جاء في احداها : « على محمد علي ان يسعى جهده ليعقد
سراً مع اليونانيين معاهدة تعاون وصداقة ، هذا اذا لقي في اليونانيين من يحدثه في
الموضوع . وعندئذ يصبح في استطاعته ان يجمع كل قواه في بلاده ويتحصن في
مصر وآسيا وافريقيا ويحتل سوريا التي يجب ان يتعهد ويرعى كل من له فيها من
ارصاد واصدقاء وعملاء . وبسط سلطته على هذه المقاطعة امر حيويّ له . وبعد
هذا لا يبقى عليه سوى ان يرقب احداث الحرب وتطوراتها حتى اذا جاءت هذه
التطورات في غير مصلحة الباب العالي ، وهذا ما اعتقده ، كان ذلك فرصة له ،
وهو الرجل اللبق العليم باساليب الافادة من الفرص ، لاستكمال استقلاله . والى ان
يهيأ الظرف الذي يسمح له بسحب جيوشه من الموره ارى انه يجب عليه ألّا يرسل
اليها جنوداً جديدة بعد اليوم وان يصدر الاوامر القاسية المشددة ، لا بوضع حدّ
للفظائع والمظالم التي ترتكبها فيه جيوشه فحسب ، بل بانتهاج سياسة جديدة تمهّد
السبيل للتفاهم والصداقة مع سكان البلاد على ان تتقوى هذه الصداقة رويداً
رويداً فتجعل منهم حلفاء مخلصين يحميهم الباشا بسلاحه ويستعين بمن فيهم من
عناصر نشيطة واسعة الحيلة وبمن في صفوفهم من بحارة وملاحين ذوي خبرة
ومزارعين يفتقر استصلاح الاراضي الى امثالهم فيؤمّن لمصر الازدهار والحضارة
ونجاح الزراعة واتساع التجارة .

« هذا ، يا عزيزي القائد ، ما اراه واجد فيه ضماناً لمصلحة البلد الذي انت نازل
فيه . والاصدقاء الذين اطلعتهم على ما نتبادله من رسائل والذين اجتمعت بهم
قبل سفرك [اي وزير الخارجية الفرنسية ومساعدوه] يقرّونني على كل ما ادليت
لك به من آراء . وقد وصلت من القاهرة والاستانة تقارير عديدة تحمل اخباراً

على جانب عظيم من الاهمية . وعلى ضوء هذه الاخبار وضوء الآراء التي استجمعتها ممن عُرفوا بالخبرة وسعة الاطلاع على ما يجري ويدبَّر ، ارى انه بات من الواجب على محمد علي ، اذا كان حريصاً على سلامته وسلامة جيوشه ، ان يسحب هذه الجيوش من الموره في الحال . ولن تنقصه الوسائل لتأمين عملية الانسحاب . وله من حكمته ودهائه ما يمكنه من خلق هذه الوسائل . وان يتم جلاء عساكره اليوم بارادته ورضاه خير من ان يتم غداً على كره منه ورغم ارادته . وارجو ان تُفهم محمد علي بكل صراحة حقيقة مصلحته ومصالح بلده ومجده . وهذه الحقيقة هي في انشاء روابط صداقة بينه وبين اليونان وتجميع كل قواه داخل اراضيه على ان يتم كل هذا في اقرب وقت ويجب عليه تأميناً لسلامة املاكه ان يزيد عدد جنوده ويحسن تنظيمهم وتدريبهم وان يكون على استعداد لصد كل هجوم والصمود لكل مطمع .

« ان الباب العالي في حالة تفسخ . والدولة العثمانية لا شك منهارة اذا فوجئت بهجوم عنيف ، فماذا على محمد علي ان يفعل امام وضع كهذا اذا شاء ألّا تفوته فرصة الافادة من الظروف وان يكون وجوده في مأمن من الاخطار وان يكسب انصاراً في اوروبا . لا اجد جواباً عن هذا السؤال سوى انه يجب عليه ان يعمل بالنصح الذي قدمناه له وهو ان يستجمع قواه ويعزّز جيشه ويحصن سواحله على البحر المتوسط وحدوده في السويس والقصير وكل المرافىء على البحر الاحمر وان يشكل حكومة مشهود لرجالها بالرصانة والحكمة والاعتدال وغير ذلك من الصفات التي يتحلى بها الحكام في البلاد المتحضرة وذلك بالقدر الذي تسمح به او تجيزه الظروف والتقاليد والدين وذهنية الشعب . وعليه فوق ذلك ان يخلق اجهزة ادارية قوية ويشكل لنفسه مجلساً استشارياً من رجال يعتمد على بعد نظرهم واستقامة تفكيرهم وان يشجّع الزراعة ويحيي التجارة وينشىء علاقات طيبة مع جيرانه واخيراً ان يقوم بكل ما من شأنه ان يكسبه ثقة اوروبا . واذا كانت هذه اوضاعه يوم ينهار الباب العالي فلا شك في انه سينعم بحماية كثرة الدول الكبرى بل ان هذه الدول ستؤيده وتشد ازره فيصبح وجوده وملكه في مأمن من كل شر . اما

اذا حصل الانهيار العثماني وكان محمد علي على ما هو عليه الان فلا شيء يضمن عدم وقوع مصر فريسة لدولة تطمع بها من زمن قديم وتخشى من جهة اخرى على سلامة ممتلكاتها في الهند من عبقرية محمد علي الفعالة . ولا شك انك تذكر ما كتبته اليك في هذا الشأن وما قلته عما عند البريطانيين من استعداد لاحتلال مصر .

« هذه ياعزيزي القائد خلاصة آرائي فيما يتعلق بمصلحة البلد الذي تسكنه وهي ايضاً خلاصة اراء الرجال الحكماء الذين تعرفهم (المسؤولون في وزارة الخارجية الفرنسية) . واوضاع اوروبا وكل ما يدبّر في الشرق يؤيدها ويدعمها . فعلى محمد علي ان يُقبل على شؤونه ويفكر جيداً في وضعه ويسعى مسرعاً لتحسين هذا الوضع واستقراره مستهدياً بالنصائح التي اسديت له . ولقد سبق لي القول في معرض الكلام عن الموره ان الجلاء عن طيبة خاطر خير منه تحت الضغط . وليس صعباً على الباشا ان يجد اسباباً تبرر استدعاء جيشه الى مصر . وأُعيد القول ان الباشا بحاجة الى كل تدبير يصون بلاده . ان بريطانيا التي طلبت منه بواسطة ممثلها سالت ان يسحب قواه من اليونان لدولة يجدر به ان يخشى بأسها ويتقي شرّها وهي ستسعى دائماً لدفعه الى المواقف الحرجة ولخلق المشكلات بينه وبين الباب العالي . ولا أستبعد ان يكون بين بريطانيا والديوان اتفاق ضمني على تحطيم قوة محمد علي لانها تزعج وتقلق الدولتين ، تزعج تركيا لان ذوي الامر فيها يخشون تقدم الحضارة ويتبرمون بكل تنظيم اوروبي يحصل في مصر لانه يؤدي في النهاية الى استقلالها عنهم استقلالاً فعلياً في الحال وقانونياً فيما بعد ، وتقلق بريطانيا لان ما للباشا من اهداف في آسيا وما ينتهي اليه تحقيق هذه الاهداف من توسع وزيادة قوة يشكل نقطة انطلاق جديدة يكمن فيها الخطر على الممتلكات البريطانية في الهند . وفي هذا ما يقنع الباشا، اذا لم يكن مقتنعاً بعد ، بضرورة استجماع قواه وتركيزها وزيادتها وتحصين السواحل والحدود في السويس والقصير وكل مرفأ على البحر الاحمر يمكن ان يكون صالحاً لانزال الجيوش . ولا شك انك اطلعت في الصحف على الخطب التي أُلقيت في المجلسين النيابيين عندنا وعلى كل ما يقال ويعمل في سبيل اليونانيين في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وبروسيا وروسيا فأدركت مدى اهتمام

اوروبا باليونانيين » .

وذهب بعض انصار محمد علي من الفرنسيين يقترحون عليه اغتنام حرب الموره للاعتراف باستقلال اليونان واعلان استقلاله في مصر فيضع الدول الاوروبية امام الامر الواقع فتضطر الى معاملة مصر على قدم المساواة مع اليونان وكلاهما جزء من الامبراطورية العثمانية . ولكن محمد علي بقي متردداً في الانسحاب من الموره وترك جيوش السلطان تحت رحمة اليونانيين . ولم يكن بوسعه ان يقدم على عمل كهذا يؤدي الى تدهور مريع في علاقاته مع الباب العالي مع ما بعد التدهور من عواقب سيئة ، قبل ان يثق ان الدول الاوروبية ستقف الى جانبه . فكان جوابه عن كل هذه الرسائل المحشوة من الاراء والنصائح قوله للجنرال بوايبه .
« اذا كانت غاية السلطان البعيدة من استدعائي الى الموره هي اضعاف جيشي والقضاء على اسطولي ، وهذا رأي صحيح ، فما هي اهداف الدول الاوروبية من طلب استدعاء جيشي الآن من الموره . أليست هي كاهداف السلطان . أليست الغاية الكامنة وراء هذا الطلب خلق جو من التوتر بيني وبين محمود الثاني الذي سيعتبر انسحابي من اليونان حكماً عليه بالاعدام . وما هو الضمان الذي تقدمه لي الدول الاوروبية لقاء هذه التضحية ؟ .

ولما تحرج الموقف في اليونان بعد سقوط اثينا بيد ابراهيم باشا عقدت الدول الاوروبية الثلاث ، روسيا وبريطانيا وفرنسا ، معاهدة في لندن في ٦ تموز ١٨٢٧ قررت فيها حل المسألة اليونانية على الاسس التي وضعت في اتفاق بطرسبرج في ٤ نيسان ١٨٢٦ بعد تعديل جزئي فيها . وتقضي هذه المعاهدة بان تصبح اليونان دولة مستقلة تحت اشراف السلطان تدفع للخزانة العثمانية جعالة سنوية تحدد بالاتفاق بين الفريقين وبان يتم تبادل السكان بين البلدين فيُنقل المسلمون في اليونان الى تركيا والمسيحيون اليونانيون في تركيا الى اليونان . وحددت المعاهدة ، في بنود سرية تطبَّق في حال رفض السلطان وساطة اعضاء التحالف الثلاثي الجديد ، الاجراءات العملية اللازمة لانهاء الحرب والاعتراف بالدولة اليونانية وتبادل

التمثيل القنصلي معها .

ولارغام السلطان على الموافقة اجمع رأي الدول الاوروبية الثلاث على التدخل مجدداً لدى محمد علي لاقناعه بالانسحاب من الموره فيضطر السلطان ، وقد اصبح وحيداً في المعركة ، لقبول الوساطة ، واذا ابى فرضت عليه الوساطة فرضاً .

وبعد مفاوضات شاقة اجراها الممثل الفرنسي مع محمد علي قبل الباشا ان يقف موقفاً محايداً من دول التحالف الثلاثي ومؤيداً للسلطان في آن واحد اي ان تعمد الدول الاوروبية الى منع اسطوله من مغادرة الاسكندرية الى الموره تلبية لطلب ملحٍّ من السلطان وان تحاصر اساطيلها القسم الآخر من اسطوله الموجود في المياه اليونانية . وعندها يكتب محمد علي الى ابنه ابراهيم ان يقف من الوطنيين الثائرين موقف المدافع فقط .

وهذا لا شك اقصى ما كان بامكان محمد علي ان يفعله استجابة لطلب دول التحالف الثلاثي ولا سيما فرنسا رغم ان هذه الدول لم تقدم للعزيز لقاء انسحابه من الموره اي تعهد رسمي بالدفاع عنه ضد غضب السلطان .

واشتد إلحاح الباب العالي على محمد علي في ارسال اسطوله الى الموره فقرر الإبحار في ٦ آب ١٨٢٧ وأطلع على الامر ممثلي فرنسا وبريطانيا في مصر طالباً اليهما ان تقوم الدول في الحال بمحاصرة الاسكندرية لتمنع الاسطول من مغادرتها وقال لهما ان الاسطول مبحر فعلاً الا اذا ضُرب الحصار . ولكن الحصار لم يضرب في الوقت المعين فخرج الاسطول من مرافئه متجهاً الى اليونان بدون ان يلقى اعتراضاً من اساطيل الدول المتحالفة . وبعد ذلك بيومين وصل الى مصر الماجور البريطاني غرادوك مرسلاً من حكومته وحاملاً التعليمات التالية : « اطلعوا محمد علي على القرارات التي اتخذتها الدول الثلاث بشأن القضية اليونانية وقولوا له ان في نزوله على هذه القرارات والتزامه الموقف المحايد المطلوب منه ارضاءً للفريق

الدولي الاقوى . وليأخذ بعين الاعتبار ان قطع العلاقات بين الدول وتركيا وقيام حرب بين الفريقين بات من الامور المحتملة وان اقدامه على امر يُفهم منه انه معتزم الاسهام في هذه الحرب يشكل خطراً عليه فاذا رفض النزول على رأي الدول فتبعة الرفض تقع عليه وحده . وعليه عندئذ ان يتحمل نتائج هذه التبعة . واذا فرض المستحيل وكان النصر حليفاً للسلطان فماذا يكون ربح محمد علي من وقوفه الى جانبه . انه في احسن الاحتمالات سينحدر الى مرتبة الباشا العادي ، هذا اذا لم يرَ الباب العالي مصلحة في خلعه » .

وقابل غرادوك بوغوص بك وزير محمد علي للشؤون الخارجية وطلب اليه ، بعد اطلاعه على تعليمات حكومته ، ان يعلن العزيز حياده في الحرب القائمة بين السلطان واليونانيين .

وقبل ان يحدد محمد علي موقفه من هذا الطلب سأل القنصل البريطاني سالت اذا كان عند غرادوك مزيدٌ من الايضاحات عما دار بينهما حول هذه القضية في خريف ١٨٢٦ واذا كان يحمل اقتراحات عملية جديدة فأجاب سالت بالنفي ولكنه رجا محمد علي ان يحدد طلباته بدقة . وكان محمد علي صريحاً في جوابه فقال انه سينال لقاء مساعداته للسلطان ولاية سوريا فهل بريطانيا مستعدة للتعهد بتقديم هذا الثمن لحياده . فأجاب سالت بان ليس لديه تعليمات بهذا الشأن وكل ما يمكنه تأكيده ان بريطانيا ستكون مرتاحة اذا اعلن محمد علي حياده ، ثم اشار من طرف خفي الى إمكان اعترافها باستقلاله في مصر .

وغادر غرادوك الاسكندرية في ٢٠ آب ١٨٢٧ وهو صفر اليدين من اي تسوية لمسألة اليونانية ولكنه كان يحمل عنصراً جديداً من عناصر سياسة محمد علي وهو رغبته في ضم سوريا الى ممتلكاته فكتب الى وزارة الخارجية البريطانية يعلمها بنية محمد علي واهدافه التوسعية .

وفي ١٦ آب ١٨٢٧ قدمت دول التحالف الثلاثي مذكرة الى السلطان تعرض

عليه وساطتها لحل المسألة اليونانية فرفضها محمود الثاني قائلاً ان هذه الدول تتدخل في شؤونه الخاصة . فقدمت له مذكرة جديدة في ٣٠ آب فرفضها ايضاً فاضطرت الدول عندئذ الى البدء بتنفيذ البنود السرية من معاهدة لندن وارسلت اساطيلها الى شرقي المتوسط . فوصلت الوحدات البريطانية بقيادة الاميرال كودرنجتون الى مرفأ نافاران في منتصف ايلول ١٨٢٧ وانضمت اليها بعد ايام وحدات من الاسطول الفرنسي بقيادة الاميرال دي رنيي . واتفق الاميرالان مع ابراهيم باشا ، وكان مطلعاً على المفاوضات التي دارت بين والده وبين مندوبي الحكومة الفرنسية والبريطانية في مصر ، على هدنة في ٢٥ ايلول ١٨٢٧ ريثما تتبلور الاحداث وتنجح الوساطة التي تقوم بها دول التحالف الثلاثي مع السلطان وتعهد ابراهيم باشا بابقاء اسطوله في مياه نافاران .

وادرك محمد علي ان الموقف في اليونان اصبح حرجاً وانه هو وحده سيدفع الثمن اذا حصل اصطدام بينه وبين الاساطيل الفرنسية والبريطانية فكتب الى السلطان في ٥ تشرين الاول ١٨٢٧ يشرح له خفايا المسألة اليونانية في تطورها الجديد ويسأله ان يقبل بحلّ ، لا عن طريق وساطة دول التحالف الثلاثي ، بل عن طريق مترنيخ الذي التزم طيلة هذه الفترة من الاحداث موقف الحياد في الظاهر على الاقلّ واردف كتابه هذا بكتاب سري الى ابنه ابراهيم في ٨ تشرين الاول يطلب اليه تجنب اي اصطدام مع اساطيل دول التحالف الثلاثي ولو ادى ذلك الى عصيان اوامر السلطان .

الا ان ابراهيم باشا ما لبث ان شعر بان الاسطولين الفرنسي والبريطاني يفرضان حصاراً قوياً على نافاران والسواحل العثمانية المجاورة وان القائد البريطاني هاستنغس خرج من نافاران بست سفن حربية وتصدى لاحدى عشرة سفينة شراعية عثمانية قرب ميسولونغي واغرقها . فاعتبر ابراهيم باشا هذا التصرف خرقاً لشروط الهدنة وتحدّياً له ورأى ان واجبه العسكري يفرض عليه فك الحصار المضروب على اسطوله وجيشه وانه بعد الاعتداء البريطاني صار في

حلٍّ مما تعهد به في هدنة ٢٥ ايلول فامر بعض وحدات اسطوله باللحاق بسفن هاستنغس وتموين حامية بتراس وكان اليونانيون قد انتهزوا فرصة الهدنة فشددوا الحصار عليها .

وفي تلك الاثناء (١٨ تشرين الاول ١٨٢٧) وصلت وحدات من الاسطول الروسي الى المياه اليونانية بقيادة الاميرال هايدن فدخلت الاساطيل الثلاثة مرفأ نافاران ورست الى جانب السفن العثمانية والمصرية فاصبح عددها ١١٠ بوارج وسفن حربية متنوعة تحمل ٢٤٠٠ مدفع و ١٩ الف بحار . وفجأة حصل تصادم بين بحارة سفينة عثمانية وملاّحي احدى السفن البريطانية، فانطلقت رصاصة من الجانب العثماني قتلت احد البريطانيين فادّت الى اطلاق النار من السفن الاخرى فالى معركة طاحنة في ٢٠ تشرين الاول ١٨٢٧ دامت ثلاث ساعات وانتهت بتدمير الاسطولين العثماني والمصري تدميراً تاماً . فاسقط في يد الحكومات البريطانية والفرنسية والنمساوية واعتبرت ما وقع خطأ سياسياً وعسكرياً كبيراً من القائدين البحريين لان اغراق الاسطولين المصري والعثماني جاء في مصلحة روسيا وحدها وفتح بوجهها ابواب البوسفور والدردنيل . ومما زاد في استنكار العواصم الثلاث ان القتال لم يسبقه انذار او اعلان حرب بين التحالف الثلاثي والدولة العثمانية بل جرى في الوقت الذي كان فيه الفريقان يتبادلان الرأي في الحل السلمي للمسألة اليونانية . وقررت الحكومة البريطانية حين وصلتها اخبار نافاران لوم الاميرال كودرنجتون قائد الاسطول البريطاني في شرقي المتوسط واضطر الدوق دي كلارنس القائد العام للبحرية البريطانية الى تقديم استقالته . وقد اختلف المؤرخون في تفسير عمل الاميرال البريطاني فقال بعضهم ان تعليمات حكومته كانت بان يتجنّب كل اصطدام مع اسطولي السلطان ومحمد علي . واكّد آخرون ان القائد العام كتب بخط يده على هامش هذه التعليمات ما يلي : « وهذا لا يمنعك يا عزيزي ادوارد من استعمال البارود متى وجدت الفرصة ملائمة لاستعماله » وان سفير بريطانيا في الاستانة ستراتفورد كاننغ كتب الى الاميرال حين وصوله الى المياه اليونانية في ايلول ١٨٢٧ « ان الدول قد اتفقت فيما بينها على ان التدابير التي ستؤخذ يجب الا تكون من

النوع الذي ينتهي حتماً الى الاعمال الحربية . فنيّة الحكومات المتحالفة هي الحؤول دون وقوع الحرب ما استطاعت الى ذلك سبيلا . على انه يجب عليكم عملاً بالتعليمات المعطاة لكم ان تمنعوا وصول الامدادات واذا لم تفد الوسائل السلمية فاستعملوا المدافع » .

وعلى كل حال فان معركة نافاران تركت اثراً سيّئاً في اوساط الحكومة البريطانية . وابدى الملك في خطاب العرش في ٢٩ كانون الثاني ١٨٢٨ « اسفه العميق لهذا الحادث المؤلم » .

اما الروس فقد وصف احد المؤرخين موقفهم عقب هذه المعركة بقوله « كان سرور الروس عظيماً لان خصومهم ومزاحميهم التقليديين مكنوهم من التفوق في الحال والاستقبال .

ولما وصلت اخبار المعركة الى ابراهيم باشا وكان وقتئذ في الموره عاد مسرعاً الى نافاران واجتمع بالاميرالين الفرنسي والبريطاني ووجه اليهما لوماً لاذعاً على حماقة عملها ولفت نظرهما الى ما سيكون لها من عواقب سيئة على مصالحها في الشرق والامبراطورية العثمانية والى الخدمة الجلى التي ادّياها في هذه المعركة للسياسة الروسية .

اما تركيا فقد كانت هذه المعركة بالنسبة اليها لا تقلّ اهمية عن معركة ليبانت (١٥٧١) التي قضى فيها دون جوان على الاسطول العثماني . فطلب السلطان في ٢ تشرين الثاني ١٨٢٧ الى سفراء دول التحالف الثلاثي في الاستانة دفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالاسطولين العثماني والمصري والتوقف نهائياً عن التدخل في شؤون اليونان . ولما ساءت العلاقات على اثر رفض دول الحلف استجابة طلب السلطان غادر سفراؤها العاصمة التركية في ٨ كانون الاول ١٧٢٧ . واصدر محمود الثاني خطّاً همايونياً يستنفر فيه رعاياه ويدعوهم لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان ويندد صراحة بسياسة الدول الاوروبية وبالسياسة الروسية خاصة .

اما محمد علي فانه تلقى اخبار معركة نافاران بهدوء ولم يحتجّ على الدول ليقينه ان هذه المعركة قد زادت السلطان ضعفاً على ضعف وان الدول ستساعـــده على المطالبة باستقلاله في مصر كما تساعد اليونانيين على الاستقلال في بلادهم .

وفي تلك الاثناء كان الروس قد انتهوا من تدمـــير الجيش الفارسي واحتل الجنرال باسكيفيتش مدينة اريفان وزحـــف الى طهران فاضطر الشاه الى طلب الصلح وعقد مع القيصر في ٢١ شباط ١٨٢٨ معاهـــدة تخلّى فيها عن مقاطعاته الشمالية المتاخمة للحدود الروسية وقبل دفع غرامة حرب باهظة . فلما فرغ القيصر من المسألة الفارسية راح يستدرج السلطان الى حرب مع روسيا فصرح في ٢٦ شباط ١٨٢٨ بانه عازم على حل قضية الامارات البلقانية بقوة السلاح واردف تصريحه هذا باعلان الحرب على تركيا في ٢٦ نيسان ١٨٢٧ معتبراً الخط الهمايوني الذي صدر عقب انسحاب سفراء التحالف الثلاثي من الاستانة موجّهاً ضدّ روسيا ومخالفاً لما تعهد به السلطان في اتفاق اكرمان في ٧ تشرين الاول ١٨٢٦ .

وهكذا وجدت الدول الاوروبية نفسها بفعل نزق بعض رجالهـا امام معضلة جديدة فاضطرت فرنسا ، ارضاء لمحمد علي ان تتعهد بمساعدته في بنـــاء اسطول جديد ، كما قررت بريطانيا وفرنسا ان تتعاونا على منع تقدم الروس في البلقان والمتوسط ، واقترحت الاولى على الثـــانية اخراج روسيا من التحالف الثلاثي واحلال النمسا محلها . ولكن شارل العاشر تريث في الامر ثم ارسل في اواخر آب ١٨٢٨ جيشاً فرنسياً من ١٤ الف مقـــاتل بقيادة الجنرال ميزون لاحتلال الموره حال انسحاب ابراهيم باشا منهـــا بدون موافقة السلطـان وبمعزل عنه ، تنفيذاً للاتفـــاق الذي تم بين القائد المصري وامير البحر البريطاني كودرنجتون في ٦ آب ١٨٢٨ .

وعلى هذا الوجه انتهى التعـــاون العثماني المصري كما انفرط عقد التحالف الثلاثي . ووجد محمد علي في اتفـــاق امير البحر مع ابنه مباشرة وبمنأى عن

الباب العالي اعترافاً فعلياً من جانب بريطانيا وفرنسا باستقلال مصر عن السلطنة العثمانية .

على ان الهدف الحقيقي من ارسال الجـنرال ميزون بجيشه الى الموره لم يكن تأييد استقلال اليونان فهذا الاستقلال جعلته معركة نافاران امراً واقعاً بل الوقوف بوجه الجيش الروسي في حـــالة انتصاره على العثمانيين وتقدمه في البلقان نحو المتوسط . وعندمـا تسلم القائد الفرنسي من ابراهيم باشا شؤون الموره قـال في مجرى الحديث ان الغاية من قدومه ليست الا تكريس استقلال اليونان فسأله القـائد المصري ساخراً « اذا كان الامر هكذا واذا صح ان فرنسا حريصة على استقلال الشعوب فلماذا تستعبد الاسبان وترسل اليهم الجيوش للقضاء على حركتهم التحررية . ايكون الاسبان اقل حقاً من اليونان بان يكونوا احراراً ؟ » .

امـا الاسطول البريطاني فبقي قسم منه في مراكزه في الجزر الايونية ينتظر الساعة التي يدعى فيهـا للوقوف بوجه الجيش الروسي المتقدم في البلقـان ورسا القسم الآخر في مياه بحر ايجه يرقب تطور الموقف . وفي ٩ ايلول ترك ابراهيم باشا وجيشه الموره الى الاسكندرية على ما تبقى من اسطوله .

وقطع الجيش الروسي نهر بروت في ايار ١٨٢٨ بقيـادة نقولا الاول بالذات يحيط به كبار رجال امبراطوريته وخيرة قادتها العسكريين . وخرج الاميرال هايدن بالاسطول الروسي من نافاران ووقف به عند مدخل الدردنيل على مرمى قنبلة من الاسطول البريطاني . وفي الوقت ذاته كان الاميرال الروسي كرايغ يسد على العثمانيين منافذ البحر الاسود تجاه البوسفور بينما كانت جيوش القيصر تخترق بطاح البلقان متجهة الى الاستانة . واكفهر الجوّ واضطربت الحال فاستعجلت الحكومة البريطانية حل المسألة اليونانية فاجتمع مندوبو الدول الثلاث في لندن ووضعوا في ٢٢ اذار ١٨٢٩ « بروتوكول » رسمت فيه حـدود الدولة اليونانية الجديدة وضمت اليها الموره وجزر السيكلاد وجعل نظام الحكم فيها امارة مسيحية

وراثية يختار اميرها الاول فيما بعد باتفاق الدول الثلاث كما فرض على الدولة الجديدة ان تدفع للسلطان جعالة سنوية واوصى بنقل السكان المسلمين من اليونان الى تركيا واليونانيين المقيمين في اسيا الصغرى الى بلادهم الاصلية لمنع حدوث اصطدام بين الشعبين في المستقبل . ورفض الباب العالي هذا البروتوكول واصر على عدم قبول تدخل الدول الاوروبية في شؤونه فرأى القيصر ان يشدد الحصار على السلطان للحد من تعنته فقام القائد الروسي بهجوم صاعق قضى على المقاومة العثمانية في البلقان فاحتل سيلستريا ثم ادرنه في ١٩ آب ١٨٢٩ وتقدم مسرعاً نحو الاستانة فوصل الى رودوستو على بحر مرمره وعلى بعد اميال قليلة من العاصمة .

وحاول مترونيخ عقد مؤتمر في فيينا لوضع حدّ للحرب الروسية العثمانية التي باتت تهدد سلامة ممتلكات النمسا في البلقان وايطاليا فاخفق لان شارل العاشر ملك فرنسا ابى القيام بعمل لا يرضى عنه الروس وكان شديد الميل الى توثيق علاقته بهم عملاً برأي وزير خارجيته دي لافيرونيه الذي كان سفيراً لفرنسا في بطرسبرج ومن كبار الدعاة للتفاهم الفرنسي الروسي . فوضعت دوائر الخارجية الفرنسية في آب ١٨٢٩ مشروع تحالف ثلاثي بين فرنسا وروسيا وبروسيا ضد السلطان والنمسا وبريطانيا يقضي بتجزئة الامبراطورية العثمانية بضم الاستانة والمضايق الى الدولة اليونانية الجديدة على ان يصبح ملك هولندا ملكاً عليها، وباعطاء روسيا، بالاضافة الى الامارات البلقانية والقسم الشرقي من آسيا الصغرى ، حق عبور المضايق . اما بروسيا فيكون نصيبها سكسونيا وقسماً من هولندا ، وتكون حصة فرنسا بلجيكا ووادي الراين والقسم الجنوبي من هولندا .

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية ترمي من وراء هذا التوزيع الى الغاء مفعول معاهدات ١٨١٥ وجعل بروسيا دولة بحرية تناوىء بريطانيا .

وحمل مورتيمار سفير فرنسا في بطرسبرج هذا المشروع الى نقولا الاول فلم يلقَ

منه قبولاً لان القيصر كان يخشى نزول النمسا الى جانب السلطان فتعمل معه عسكرياً على وقف التقدم الروسي ولكنه قال للسفير انه ما زال مقيماً على اتفاقه مع شارل العاشر وانه ينتظر منه ان يحتل حوض الراين ويهاجم النمسا اذا حدّثتها نفسها بالاعتداء على الجيش الروسي .

وتبيّن السلطان ان الدول الاوروبية غير جادّة في مناصرته ولا راغبة في تعريض اوروبا لحرب شاملة فوجد من الافضل لمصلحته النزول عند رغبة فريدريك غليوم ملك بروسيا الذي ارسل اليه احد مستشاريه فون روير ليقنعه بانهاء الحرب مع روسيا لان متابعتها تكون قاضية على ملكه ، وكانت جيوش القيصر تدقّ ابواب الاستانة ، فوقّع مع نقولا الاول في ادرنه في ١٤/٢ ايلول ١٨٢٩ معاهدة انهت الحرب بينهما .

وفي هذه المعاهدة اعترف السلطان لروسيا بضمّ جزر الافاعي عند مصب الدانوب ، وبعض المناطق الستراتيجية الاخرى في البلقان والقوقاس كما اعترف لسكان الصرب ومولدافيا وفلاكيا بالاستقلال الداخلي لقاء جزية سنوية وبحماية القيصر لها . واعترف ايضاً لروسيا بحق المرور عبر المضايق وبحرية التجارة في البحر الاسود وجميع مناطق الامبراطورية العثمانية ، كما قبل بدفع عشرة ملايين دوكا (١٢٥ مليون فرنك ذهباً) كغرامة حرب بالاضافة الى ١٦ مليون فرنك كتعويض على التجار الروس من الخسارة التي لحقت بهم بسبب الحرب الروسية التركية . واعترف السلطان للقيصر فوق كل هذا بحق استبقاء جيوشه في بلغاريا والامارات البلقانية حتى يتم دفع الغرامة والتعويضات . ولم ينسَ القيصر ان يحدد في المادة ١٢ من المعاهدة ان « كل المعاهدات والاتفاقات والنصوص التي تمّ وضعها وعقدها في اوقات مختلفة بين البلاط الامبراطوري الروسي والباب العالي العثماني تعتبر ، فيما عدا المواد التي عدلت في المعاهدة الحاضرة ، قائمة ومثبتة بكامل قوتها وقيمتها . وتعهد الفريقان المتعاقدان بان يحترماها احتراماً دينياً ولا يعبثا بشيء منها » .

وهكذا اصبحت الامبراطورية العثمانية تحت رحمـــة نقولا الاول الذي اثبت مستشاره نسلرود على وجه لا غموض فيه « مرونة السياسة الروسية واستمرارهـا الذي لا ينال منه الكلال » .

وعند الانتهاء من تصديق هذه المعاهدة كتب المستشار نسلرود يقول : « كان باستطاعة روسيا ان توجـه الى السلطنة العثمانية ضربة قاضية وتجهز عليها ولكن بقاء هذه السلطنة التي لم يعـد بامكانها ان تحيا الا تحت حماية روسيا كان اوفق لمصالحنا السياسية والتجارية من زوالها . ولو اننا محوناها لاضطررنا إمّا الى احتلالها فيتّهمنا العالم بالغزو والتوسع واما الى خلق امـارات جديدة على انقاضها تتقوّى سنة بعد سنة فتقيم في مستقبل قريب او بعيـد ، وبفعل الملابسات والتطورات السياسية والدولية ، عقبات في سبيلنا وتزاحمنا في ميادين القوة والحضارة والصناعة والازدهار » .

اما فيما يتعلق باليونان فاكتفى القيصر في وضع معاهدة ادرنه ببنود بروتوكول لندن في ٢٢ اذار ١٨٢٩ فقبلها السلطان واعترف بكل ما نصّت عليه . والحقت المعاهدة ببروتوكول في ٣ تموز ١٨٣٠ أُعلن فيه استقلال اليونان التام عن تركيا بعد ان ضيّقت حدودها . على ان هذا التضييق لم يمنـع اليونانيين من الاقتناع او التظاهر بالاقتناع بانهم لم يبلغوا الاستقلال الا بقوة سلاحهم وصلابة ارادتهم وان الدول الاوروبية لم تحرك ساكناً في سبيلهم الا تحت ضغط شعوبها ورجال العلم فيها اعترافاً منهم بفضل الحضارة الهلينية التي كانت لهم معين العلم والفن والمعرفة .
وما ان انتهت الازمة اليونانية والحرب التركية الروسية حتى تعرّضت الامبراطورية العثمانية لازمة عنيفة جاءت نتيجة طبيعية لضعفها ونجـاح الثورة اليونانية ، وكان مصدر هذه الازمة الحركة الانبعاثية في مصر.

الفصل الثالث

من نهضة محمّد علي الى احتلال الجزائر

لم يخفَ على محمد علي ان استبعاد السلطان عن مؤتمر فيننّا كان معناه ان الدول الاوروبية لا تعتبر تركيا عنصراً من عناصر التضامن الاوروبي وان الامبراطورية الهرمة ستتعرض آجلاً او عاجلاً ، نتيجة لهذا الاستبعـاد ، لأزمة جديدة قد تجهز عليها . فاخذ يعد عدته ويوجه سياسته الى ما يضمن له نصيباً من تركة بني عثمان .
وكان واقعياً في سياسته ورجل دولة بالمعنى الصحيح . وقد وصفه الجنرال بوايه في كتـابه الى كليرمون – تونير وزير الحربية الفرنسي في اول كانون الاول ١٨٢٤ بقوله « ان محمد علي يشكل في الامبراطورية التركية حدثاً غريبـاً لا يخلو من العبقرية . فله تفكير واسع صحيح وآراء جريئة في الاصلاح والتنظيم وهو يعـلم ان عقبات عصيّة تقوم في سبيل مشاريعه ولكنه كبير الامل بتخطيها جميعاً » .

وتمكن محمد علي في مدة عشرين سنة من حكمه ، على ما كان عليه شعبه من فقر وجهل وقلة عدد ، وكان لا يزيد عن مليونين ونصف ، ورغم العراقيل التي اقامتها السياسة العثمانية في طريقه ، وتمرد المماليك عليه ، من جعل مصر دولة ذات شأن بما اجراه فيها من اصلاحات زراعية وصناعية وتجارية واسعة . وكان من حظه ان الشعب المصري كان اسلس قياداً واقل تعصباً واخف كرهـاً للاصلاح والتجديد من الشعب التركي فلم يتنكر لنهضته كما تنكر الترك لمحـاولات السلطان محمود الاصلاحية فمضى في سياسته الجديدة بدون ان يلقى معارضة . ولما بدا من المماليك

ميل الى الحؤول فعلياً دون تقدم البلاد حزم امره وفتك بهم بدون شفقة فقضى عليهم في اول آذار ١٨١١ وقبض بعد ذلك بيد حديدية على كل وسائل النشاط الاقتصادي فاصبح صاحب الملك الاوحد . ولا يعني هذا انه اغتصب الاراضي الزراعية من فقراء الفلاحين او انه حرم من خيراتها جمهور الشعب ، فمصر بكاملها كانت في اول عهده ملكاً لستة الاف شخص من الاقطاعيين يتصرفون بها كما يريدون . فضرب رجال الاقطاع واستولى على املاكهم وادخل عليها زراعات جديدة ونشط الزراعة التقليدية فارتفعت كميات القطن المصدرة من ٩٤٤ قنطاراً في سنة ١٨٢١ الى ٣١٦ الف قنطار في سنة ١٨٣٧ اي انها تضاعفت حوالي ٣٣٥ مرة في مدة ست عشرة سنة .

وفي حقل التصنيع انشأ معامل للنسيج وصناعات حربية مستعيناً بمهندسين وعمال استقدمهم من اوروبا وارسل عمالاً مصريين الى البلاد الاوروبية للتخصص في مصانعها ، وحصر التجارة الخارجية في يده كما فعل بالزراعة والصناعة فغدت خزانة الدولة المصرية ، نتيجة لهذه السياسة ، غنية جداً تكدست فيها اموال مكنته من خلق جيش حديث قويّ مدرّب على احدث الاساليب العسكرية الاوروبية واسطول كبير بناه في احواض فرنسا وايطاليا فكان من اقوى الاساطيل في المتوسط . وقد وصف قنصل فرنسا العام في الاسكندرية انبعاث مصر الاقتصادي بقوله : « ان نشاط انتاجها واتساع استهلاكها ليسا الا نتيجة لحالة التقدم والنمو التي رفع محمد علي بلاده اليها بحسن ادارته ونشاطه . فحياة الشعب المصري بكامله مستمدة من روح زعيمه وكل دوافع نشاطه منبعثة من التطور الذي يقصيه يوماً بعد يوم عن « الجيفة السياسية » التي يقال لها الامبراطورية العثمانية » .

اما الاصلاحات العسكرية فقد بدأها محمد علي سنة ١٨١٥ بعد حملته الاولى على الوهابيين فالغى نظم الجيش القديمة واستعاض عنها بانظمة اوروبية اعتمد في تطبيقها على خبراء ومدربين عسكريين من النمسا وايطاليا وبروسيا ومن فرنسا

بصورة خاصة . وابعد هؤلاء شهرة « جوزف انتلم سيف » الذي عرف فيما بعد باسم سليمان باشا وكان عسكرياً شجاعاً مغامراً حضر في شرخ شبابه معركة الطرف الاغر وكان مرافقاً للجنرال غروشي في اللحظات الاخيرة من موقعة واترلو ، فهجر وطنه الى الشرق بعد انهيار الامبراطورية ودخل في خدمة محمد علي سنة ١٨١٩ .

وكان لا بد لعزيز مصر من الاعتماد على احدى الدول الاوروبية لمواصلة عمله الاصلاحي فجد في البحث عن اقلّها خطراً عليه وعلى استقلال بلاده ، فاستبعد اول ما استبعد الدولة الروسية لسبب عدائها التقليدي للسلطان من جهة ، ومن جهة اخرى لما كان لها من مطامع سياسية واقتصادية في المتوسط ولصعوبة الاتصال بها ، فالمضايق محرّمة طريقها عليها ، وطريق بحري البلطيق والمانش طويلة ومتعددة الاخطار . ثم اشاح بوجهه عن بريطانيا لان في محالفتها مع السلطان وظهورها في كل وقت بمظهر الصديق الحريص على وحدة امبراطوريته ما يربأ به عن الاعتماد عليها والثقة بها ولان سياستها تأبى ان تقوم على طريق الهند دولة قوية في مصر لها اسطول كبير وجيش مدرّب . يضاف الى هذا علمه بان بريطانيا ، منذ ضياع مستعمراتها الاميركية ، لم تنفك عن التفكير في احتلال مصر والسيطرة عليها لتوءمن سلامة طرق تجارتها نحو الهند عبر المتوسط والبحر الاحمر وقد اقامت الدليل على هذا بموقفها العنيد من حملة بونابرت سنة ١٧٩٨ . ولا شك انه كان يدرك تماماً انها لم تنس انه هزم الحملة التي وجهتها سنة ١٨٠٧ بقيادة الجنرال فوكس لاحتلال مصر واضطرها للارتداد على اعقابها كما انه لم ينسَ محاولاتها المتكررة للنيل منه بمناصرة المماليك والتآمر عليه مع زعمائهم الالفي والبرديسي وشاهين بك . اما النمسا فلم يكن له ان يعتمد عليها لان سياسة مترنيخ المحافظة لا تنسجم مع سياسته التقدمية التوسعية . وفضلاً عن هذا فان المواصلات بين النمسا ومصر كانت بطيئة معرضة للاخطار فالمرافيء التي تشرف عليها النمسا في المتوسط كانت جزءاً من ممتلكاتها الايطالية التي كانت تتحين الفرص للثورة عليها واعلان استقلالها عنها .

وكانت ذكريات بونابرت المؤلمة ما تزال حية في ضمير محمد علي ومساعديه من المصريين . ولكن فرنسا كانت جوانحها قد تكسرت في معركة واترلو واعيدت في مؤتمر فينّا الى حدودها القديمة فاصبحت بالنسبة الى بريطانيا والنمسا وروسيا وبفضل موقعها الجغرافي الممتاز على مقربة من مصر خير دولة يمكن محمد علي ان يتفاهم معها ويحالفها . وكانت فرنسا من جهتها ترى في بريطانيا التي نازعتها سيادة المتوسط باحتلالها جبل طارق ومالطه والجزر الايونيه عدواً تقليدياً ومزاحماً لتجارتها في الشرق ، وفي محمد علي خير حليف لها لانه يكره بريطانيا ولا يطمئن الى روسيا والنمسا ويجدُّ في تقوية جيشه ليتحرر من تركيا ويستقل عنها فهو لهذا خير معين لها على تدعيم مركزها في الشرق ومجاهدة بريطانيا في تجارتها مع الهند. وهكذا وجد كل فريق في الآخر حليفاً طبيعياً له فتقاربا وتفاهما وقررا التعاون في كل ما يضمن ويعزز مصالحها . الا ان الحكومة الفرنسية رغبت في عدم المجاهرة بالتحالف مع محمد علي ومساعدته على السلطان وبريطانيا ورأت ان من مصلحتها ومصلحة محمد علي معاً ان يبقى اتفاقها مكتوماً فاشارت عليه بان يتعاقد مع العسكريين والفنيين الفرنسيين مباشرة وبمعزل عنها . وتمكن محمد علي بحسن سياسته وسخاء كفّه من كسب ثقة مستشاريه ومساعديه من الفرنسيين فاجزل لهم العطاء وخصص لكل من كبار الضباط فيهم راتباً لا يقل عن ٣٦ الف فرنك في السنة عدا الهدايا والهبات في وقت كانت مخصصات المدرّب الاوروبي لا تزيد عن ١٨٠٠ فرنك في السنة . وجنت فرنسا من مساعدتها لمحمد علي فوائد اقتصادية جلّى فاتسعت تجارتها في مصر وبلغ عدد سفنها التي رست في مياه الاسكندرية سنة ١٨٢٥ مئتي سفينة كبيرة بعد ان كان لا يزيد عن العشرين في الاعوام السابقة .

ولما قضى جيش محمد علي على خصومه في الداخل وعلى الوهابيين في الحجاز استتب له الامر وشعرت الحكومة الفرنسية انه جادّ في تحقيق مخططه السياسي الكبير فوافقت سنة ١٨٢٤ على ارسال بعثة عسكرية برئاسة الجنرال بوابيه لتدريب جيشه وانشاء اسطول جديد له . ولما كانت لا يخامرها اقلّ شك في ان الحكومات

الاوروبية والحكومة التركية لن تكون راضية عن ارسال عدد كبير من العسكريين والفنيين الفرنسيين الى مصر وتأبى ان يفسر عملها هذا بانه تدخل مباشر ضد السلطان ومصالح تلك الدول ، اعلنت ان بعثة الجنرال بوابيه ليست سوى بعثة خاصة لا شأن لها بها . وارسل وزير الخارجية الفرنسية في ٨ تشرين الثاني ١٨٢٤ الى قنصله العام في الاسكندرية تعليمات بان يتحاشى كل ما يمكن ان يفهم منه الناس ان لبعثة الجنرال بوابيه صفة رسمية . ومما كتبه اليه « ان الجنرال بوابيه والمركيز دي ليفرون ماريشال المعسكر يتأهبان للسفر الى القطر المصري ومعهما بعض الضباط لينخرطوا جميعاً في سلك جيش الباشا . وقد اخبرا بذلك حكومة جلالة الملك وطلبا تعليماتها واوامرها فابت الحكومة ان يكون لها يد في مشروعهما ولم تبالِ بالاراء التي ادليا بها واكتفت بعدم الحؤول دون سفرهما تاركة لهما الحرية المطلقة بان يتصرفا على الوجه الذي يطيب لهما . ولكنها تمنت عليهما ان يكون سلوكهما مشرّفاً للاسم الفرنسي . ولا شيء يمنعك من استقبال هذين القائدين والضباط الذين يرافقونهما . وفي استطاعتك ان تتقبل المعلومات التي سينقلونها اليك بالكتابة او باللسان . وقد ابدى القائدان هذه الرغبة . ولكن عليك في كل ما سيقوم بينك وبينهما من صلات الّا تدع هذه الصلات تتخطى حد عطف المواطن على المواطن ، وان تبتعد عن كل ما يمكن ان يخلق شعوراً بان رابطة رسمية تشدهما اليك . واذا قيل نقلاً عن بوابيه وليفرون او سواهما ان عملهما يحظى بموافقة جلالة الملك وتشجيعه فعليك ان تكذّب القول ولن يكون لتكذيبك اي اثر في نفس محمد علي فمجرد سماحنا لرعايانا بان يدخلوا في خدمته دليل كاف على صدق عواطفنا نحوه » .

وبالطبع لم تكن هذه التعليمات صورة صادقة لسياسة فرنسا تجاه محمد علي فالرسائل والتقارير المحفوظة في وزارتي الخارجية والحربية بباريس لا تدع مجالاً للشك في ان الجنرال بليار الذي كان يكاتبه الجنرال بوابيه لم يكن سوى صلة وصل بينه وبين الحكومة الفرنسية . والجنرال بليار هذا كان ملماً بشؤون مصر لانه كان قائداً لحاميتها في سنة ١٨٠١ . ولما كانت البعثة العسكرية تعمل في جيش

محمد علي كان هو مقيماً في باريس وكانت وزارة الخارجية ترسل تعليماتها بواسطته الى زميله بوايبه وكان هذا يبعث بتقاريره عن محمد علي وسياسته الى وزارة الخارجية بواسطة بليار نفسه . ويتضح ذلك من ان جميع التعليمات المرسلة من بليار بباريس الى بوايبه في مصر كانت تشير اشارة خفية الى مصدرها وفيما يلي بعض وصايا الاول للثاني : « ان امامك مستقبلاً جميلاً لامعاً ولكنه صعب وشائك . وفي وجودك في القطر المصري فائدة كبرى لفرنسا ويسعدني اني اسهمت فيه وله اهمية كبرى بالنسبة الى البلدين وسيكون موقفك دقيقاً . ولكن وسائلك وصحة تفكيرك وعلمك بشؤون البلاد واخلاق اهلها ولغتهم كل هذا سيمكنك من التغلب على الصعوبات. وعليك ان تجعل الحكمة رائداً لك في كل اعمالك وان تكون متحفظاً سكوتاً . وعلى هذه الخطة يجب ان يتمشى جميع الضباط الذين اصطحبتهم. وعليك ان تظهر انك ، بدخولك في خدمة الباشا ضابطاً شريفاً مخلصاً اميناً ، قد انفصلت انفصالاً تاماً عن فرنسا . وابتعد ما امكنك الابتعاد عما يمكن ان يوجد في نفوس حاشية الباشا شيئاً من القلق والنفور والحذر . ويوسف بوغوص ومستر سالت (قنصل بريطانيا العام) وجميع ممثلي الدول الاجنبية سينظرون اليك بدهشة وحسد وعدم ارتياح فلا سبيل الى تهدئة روعهم وازالة قلقهم الا ان تكون ضابطاً لا غاية له ولا مطمع ، بريئاً كل البراءة من كل فكرة سياسية ، ورجل حرب استُقدم لمدة محدودة لينظم الجيش ووسائل الدفاع فقط وانك جئت الى مصر كما كان بالامكان ان يجيء اليها ضابط بريطاني او نمساوي او روسي له من المعرفة والخبرة العسكرية مثل ما لك . وضع نصب عينيك ان رأياً تبديه او كلمة تقولها فيفهم منهما ان لك في السياسة رأياً قد يفسدان عليك غايتك ويعرّضان مهمتك للفشل . . . والامر الذي ستصوّب اليه اهتمامك وعنايتك قبل سواه ، لان مصلحة وطنك ستظل دائماً ملء ضميرك ، هو ان تفيد من كل فرصة وظرف لتمنع خصومنا ان يملأوا فراغاً قد يحدث . . . واظن ان المسيو دي فيليل (وزير الخارجية) قد حدثك بهذا الموضوع فلا حاجة لاطالة الكلام فيه . . . وكل ما جاء في رسائلي اليك منذ وصولك الى مصر ارجو ان تعيد قراءته . وكل ما ورد فيه عن السياسة الاوروبية والمصالح المشتركة والمتبادلة بين مصر واليونان يعبر

عن رأي الشخصيات التي تعرفها وقد اخذت موافقتها على كتاباتي قبل ارسالها اليك » .

وتكشف هذه الرسائل عن حقيقة اخرى وهي ان الجنرال بوايبه لم يكن فقط مستشاراً عسكرياً لمحمد علي بل مستشاراً سياسياً ايضاً .

وكان محمد علي يأمل وقوع الحرب بين السلطان وروسيا بعد ان استوى على عرشها نقولا الاول المعروف بكرهه للعثمانيين وعناده ورغبته الملحة في حل المسائل المعلقة مع الباب العالي بقوة السلاح ليتم له الاستقلال في مصر وضم الحجاز وسوريا اليه . وتبدو خطوط هذه السياسة في رسالة بعث بها الجنرال بوايبه الى باريس في حزيران ١٨٢٥ ونقل فيها ما دار بينه وبين محمد علي من حديث حول هذه السياسة قال فيها : « ... وبعد ان اطلعني محمد علي بالتفصيل على احوال الشعوب الخاضعة لسلطته في افريقيا وآسيا وعلى حقائق ثروة مصر والبلاد الاخرى التي فتحها ، وبعد ان كشف لي عن رغبته بان يرفع عدد جيشه الى مائة الف مقاتل قال لي : ... وذهبت بسيفي الى حيث لم يكن للسلطان سلطة فعلية او اسمية وحيث كانت تعيش شعوب لا تعرف شيئاً عن البارود واستعماله في المدفعية . وابراهيم ولدي ويدي اليمنى اوشك ان يحتل الموره ومتى تم له ذلك فاني سأستدعيه اليّ وأضع الموره في يد السلطان صاحبها الشرعي واعيد جيوشي الى قواعدها واجنّد كتائب جديدة واسد الثغرات التي فتحتها الحرب في صفوفي وبعدئذ اضع يدي على اراضي الشام وعكا ....وحاكما عكا ودمشق لا شك في اخلاصهما لانهما مدينان لي بحياتهما وسيكونان دائماً في خدمة مصالحي . وشعب لبنان سيمدّني بعساكر فانظّم جيشاً كبيراً ولا اقف به الا على ضفاف دجلة والفرات من حيث ارقب ما احدثته اعمالي الحربية من تأثير . وعندي من المال ما يضمن فتح اي باب ويكفي لشراء جميع الباشوات . ان رسالتي هي ان انقذ الامبراطورية العثمانية . واسمي وصيتي لهما ما لجيوشي من قيمة ووزن . والسيف جعل لي المجد ذلولاً فمن العقوق ان اعدل عن استعماله واعيده الى غمده . ومن الواجب ان اواصل الاعتماد

عليه لتدعيم المجد وانقاذ الامبراطورية من خطر الخراب . فما رأيك في هذا ايهـــا الجنرال ؟ فاجبته سائلاً هل يترك لك البريطانيون الوقت الكافي لتنفيذ كل هذه المشاريع ؟ وقد نسيت ان اذكر لكم ما ستجدون فيه مبرّراً لسؤالي هذا وهو ان محمد علي قال لي ايضاً انه سيستولي على بلاد اليمن ومضيق باب المنـــدب ويحتلّ ميناء سواكن على الساحل الغربي للبحر الاحمر وان جيوشه ستملأ الجزء الاوسط من بلاد العرب وترفع اعلامها في سماء القطيف عند الخليج الفارسي ... وقد كان لسؤالي وقع مؤلم فقال الباشا أجل يا حضرة القائد ان البريطانيين اعداء خطرون . ودعني اقول لك بصراحة اني كلما فكرت بان ثلاثاً من سفنهم تستطيع ان تضرب الحصار على الاسكندرية وتمنع قارباً صغيراً ان يخرج من مينائها تأخـــذني الرعشة لمجرد الفكر . وهـــل تظن ان الدول الاوروبية وبالاخص فرنسا ستسكت عن اعتداء كهذا . ولكن دعنا نضرب صفحاً عن هـذه الاحتمالات المعاكسة لمصالحي وقل لي ما هو رأيك في مشاريعي . فـــذكرت له ما اظن انه سيعترض سبيله ثم استدركت الامر بقولي انه اذا اصدر السلطان فرماناً يعلن فيه رضاه عن اعمـــاله فكل عصيّ يصبح سهلاً . ولكن اذا رفض السلطان ذلك فيجب عليه ان يحتاط لامره ولا يقدم على عمل الا بعد التمهيد والاستعداد التام له . فقال ان السلطان لم يعد سوى شبح من الاشباح في الامبراطورية ويجب ان تُنفخ فيه حياة جديدة وسأحدث ثورة ساعة اشاء في الاستانة ذاتهـــا فعملائي متغلغلون فيهـــا ايضاً وموجودون في كل مكان ».

وكان علم محمد علي بان السلطان لن يتنـــازل له بسهولة عن شيء من ممتلكاته وخاصة في سوريا حافزاً له على اعداد ما يستطيع من عدّة لفرض ارادته على الباب العـــالي متى حانت الفرصة . فاخذ يكثر من الحلفـــاء والاصدقاء من ولاة وامراء وارباب مال واعمـــال في عكا ولبنان ودمشق وحلب وفي طليعتهم الامير بشير الشهابي حاكم لبنان لمـــا عرفه عنه من دراية في تصريف الامور وشدة في الحكم . وكان الامير بشير في قرارة نفسه يكره السياسة العـــثمانية وقد ذاق الامرين من غلاظة الولاة واستبدادهم ولا سيما الجزار وخلفـــائه في عكا ومن عملهم المتواصل

بايعاز الباب العالي وارشاده للقضاء على وحدة اللبنانيين بشتى الضروب والاساليب وضاق ذرعاً بدسائسهم وبابتزازهم منه مبالغ كبيرة ما كان ليدفعها لولا رغبته في تأمين الراحة والسلامة له ولبلده الصغير . وكان من جهة اخرى معجباً بمحمد علي وبالاصلاحات التي قام بهـــا في حقول الادارة والاقتصاد والجيش ومؤمناً بان الخلاف بين تركيا ومصر لا بد واقع . وهنا كانت نقطة التلاقي بين سياسة الرجلين وصعيد التفـــاهم بينهما على التخلص من تعسف السلطان وديوانه . واستعان محمد علي بقنصل سردينيا في بيروت السنيور بيانكي وبطبيب الامير بوزيو الايطالي ليكونا صلة الوصل بينه وبين الشهابي فكان اول لقـــاء بينهما في صيف ١٨٢٢ على اثر النزاع بـــين عبدالله باشا والي عكا ودرويش باشا والي دمشق وكان الامير قد انحاز الى والي عكا فرأى اضمن لسلامته ان يغيب موقتاً عن لبنان فقام بزيارة لمحمد علي في القاهرة وبقي في رحابه ما يقـــارب الثلاثة اشهر . وليس ادل على تقدير العزيز للامير من تعريفه الى قاضي القاهرة يوم التقيـــا في القلعة اذ قال للقاضي ، على ما رواه الامير حيدر في تاريخه ، « هذا كبير عشائر جبل لبنان وقد حضر الى هذه الديار حين حوصرت عكا وكان قادراً ان يضرب المحـــاصرين لانه يحكم جبل لبنان وتحت يده عشائر تجمع مائة الف مقاتل ولكنه لم يشأ ان يخـــالف الدولة العلية » . وكان هذا اللقاء بين الرجلين بداية عهد جديد في العلاقـــات بين مصر ولبنان اذ تفاهمـــا سياسياً وعسكرياً وعقدا النية على تبـــادل المساعدة للتخلص من ظلم العثمانيين . وجاء هذا التفاهم متيناً رغم انه لم يجسم بمعاهدة او باتفـــاق خطي بينهما . وعندما ترك الامير مصر عائداً الى لبنان في اواخر صيف ١٨٢٢ قـــال له محمد علي ، كما ذكر البارون بوالكونت في تقريره عن الامير بشير في ٩ آب ١٨٣٣ « سنلتقي مرة ثانية ... وسيكون لقاؤنا في سوريا ... » . ومـــا درى الامير يومئذ ان هذا اللقـــاء ووصول الجيش المصري الى لبنان سيفقده في النهاية ثقة اللبنانيين فيثورون عليه لوضعه رقابهم في يد الغريب ويدكّـون سلطـانه . وتجلت آية هـذا الاتفاق في اقـتراح الامـــير سنة ١٨٢٤ بان يرسل عشرة الاف من رجـــاله لينضموا الى جيش محمد علي في حرب الموره واوفد ابنه الامير امين الى القاهرة في حزيران من تلك السنة لهذه الغاية ولكن العزيز قرر الاستغناء عن هذا

المدد واستكفى بالاطمئنان الى صداقة الامير مفضلاً الاستعانة به في حروب مقبلة .

وبالاضافة الى هذه الارتباطات التي شاء محمد علي ان يجعلها ركناً لسياسته الاستقلالية ، اخذ يجاهر بان الشعوب العربية التي تكوّن مصدر قوة السلطان بالمال والرجال تعيش في الامبراطورية العثمانية حياة التابع البائس المستضعف . وقام ينادي باسناد المناصب في الادارة والجيش الى العرب ليمارسوا حق السلطة كما يتحملون تكاليفها . ويؤكد الذين رافقوا ابراهيم باشا في حملته على سوريا انه سئل اثناء حصار عكا الى اي مدى ستصل فتوحاته فأجاب : الى حدود البلاد التي لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربي . ولم تكن هذه السياسة اعتباطية بل كانت قائمة على اساس صحيح فالشعوب العربية كانت تئن من تعسف العثمانيين وجور ولاتهم وقد قامت عليهم اكثر من مرة بدون نجاح فجاء العزيز يستغل شعورها ويستنفرها لمصلحته وينادي بوحدتها وبفصلها عن امبراطورية عثمانية لا تشدها اليها اية صلة جغرافية او تاريخية او لغوية او اجتماعية ولا رابطة تضمها اليها الا رابطة الدين . ولهذا كان محمد علي مصمماً في قرارة نفسه في حال نجاح سياسته ان يدفع هذه الشعوب لمبايعته بالخلافة فيعزل الاتراك نهائياً عن العالم الاسلامي .

ولم تكن الحكومة البريطانية مرتاحة الى نجاح معركة محمد علي والتقدم الزراعي والصناعي والعسكري الذي احرزه في بلاده لاعتبار اساسي وهو ان مصر تقع على طريق التجارة البريطانية مع الهند والشرق الاقصى وان محمد علي بعد ان بسط سيطرته المطلقة على مصر تمكن من بسطها ايضاً على الحجاز ثم ما لبث ان اطلق جيوشه على البحرين والخليج واخذت انظاره تمتد الى البلاد السورية وما بين النهرين . وكانت بريطانيا ترى ان تحقيق مخطط محمد علي السياسي يجعل البحر الاحمر والخليج الفارسي وما بينهما منطقة نفوذ مصرية فتصبح طريق الهند تحت رحمة رجل قوي منظم جمع حسن الادارة والفطنة والذكاء الى قوة عسكرية لا

يستهان بها وامكانات اقتصادية كبيرة . وكان محمد علي بفعل سياسة الاحتكار التي اتبعها قد حرم بريطانيا كما حرم الدول الاوروبية الاخرى من الامتيازات الكثيرة التي كانت تتمتع بها في الاقاليم الاخرى من الامبراطورية العثمانية . وما ان تولّى لورد كاننغ وزارة الخارجية البريطانية على اثر انتحار كاسلري (كانون الاول ١٨٢٢) حتى كشفت حكومة لندن عما في نفسها واخذت مواقفها في الشرق تنطبع بطابع العداء لمحمد علي وسياسته . وكان الوزير الجديد يمثل بيوت التجارة الكبرى في ليفربول ويعمل جاهداً لتأمين مصالح الارستقراطية التجارية البريطانية فكان لا بد من ان تتأثر السياسة البريطانية الى حد بعيد بتوجيه ارباب الاقتصاد الذين كانوا يعتمدون بالدرجة الاولى على تجارة الهند والشرق الاقصى ويخشون المزاحمة الفرنسية والروسية في الشرق والمتوسط. ولما بدا لرجال السياسة البريطانية ان محمد علي وطد اركان سياسة مصر والحجاز وان البحر الاحمر بات مصرياً بفعل استيلاء جيوش العزيز على السودان وانتصاراتها في الجزيرة العربية ، جدّوا في البحث عن طريق جديدة الى الهند بعيدة عن نفوذ محمد علي حليف فرنسا فجرّبوا في سنة ١٨٢٥ الوصول الى الهند على مركب بخاري عن طريق رأس الرجاء الصالح . ولكن هذه الرحلة باءت بالفشل لطول المسافة ولتكاليف النقل وضرورة تخصيص قسم كبير من حمولة المركب للوقود . وقامت شركة الهند بمحاولة ايجاد طريق اخرى اقصر منها ، عبر نهر الدانوب والبحر الاسود وبلاد فارس . فلم تجدِ المحاولة لان هذه الطريق على قصرها كانت محفوفة بالاخطار ، ولان بريطانيا في حال اعتمادها ستكون تحت رحمة النمسا وروسيا فعدلت عنها . ورأى بعضهم اخيراً ان الطريق الامينة قد تكون من الساحل السوري الى حلب فالبصره عبر الفرات .

وقد يكون سبب تفضيلهم الساحل السوري على الساحل اللبناني لجعله رأس الطريق ان سواحل لبنان كانت تحت سلطة الامير بشير الشهابي حليف محمد علي وصديقه . وهكذا قرّ قرارهم على ان تكون الاسكندرونة القاعدة البحرية لها وان ترتبط بالفرات بخط حديدي يمر بحلب فدير الزور ومنها تنقل بضاعتهم الى سفن تجارية صغيرة وخفيفة تنزل نهر الفرات الى الخليج فالهند . ولا يمكن

اعتبار هذا التخطيط اكتشافاً بريطانياً فهـذه الطريق كانت قديمة مشت عليها القوافل التجارية القادمة من الجمهوريات الايطالية طوال القرون الوسطى فكانت السبب الاساسي في ازدهـار انطاكية وحلب وبغـداد . ورغبت الحكومة البريطانية ، من جهـة اخرى ، فتح هذه الطريق لانها فضلاً عن قصرها تؤمن لتجارتها استمرار الاتصال بالهند . فطريق البحر عن رأس الرجاء الصالح او عبر البحر الاحمر كانت طويلة وكثيرة المشقة ومعرّضة مدة اربعة اشهر في السنة على الاقل للانقطاع بسبب تيارات الرياح الجنوبية الغربية .

واختار السفير البريطاني في الاستانة روبرت غوردن احـد البحارة المغامرين « فرنسيس تشزني » لتخطيط هذه الطريق فقام بعدّة محاولات بين سنتي ١٨٢٨ و ١٨٣٠ لقطع الفرات والوصول منه الى البصرة فاصطدم بصعوبات جمة كان اهمها ذا صبغة فنية تتعلـق بتسيير السفن على نهر كثرت فيه المستنقعات وخفّت سرعة المياه في مجراه الاسفل ناهيـك بما تلمسه من عداء قبائل العراق للاجانب ونفورهم من جعل بلادهم طريقاً لهم . ولما اتمّ تشزني دراساته عاد الى بلاده وقدّم تقريره الى الحكومـة فتلقته بالشكر والتقدير واعلن بالمرستون تأييده لما فيه من اقتراحات وجدها غنية بالفوائد التجارية والستراتيجية . وشكل مجلس العموم لجنة خاصة لدرس وسائل تحقيق هذه الاقـتـراحات فأقرّتها واوصت المجلس بفتح الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المرحلة الاولى منها وهي تسيير مركبين تجـاريين على الفرات لمدة سنة لسبر اعماقه ووضع خريطة كاملة عنه ودرس الوسائل اللازمـة لتسهيل الملاحة فيه . ولكن تطورات الازمة السورية الاولى ووصول جيوش محمد علي الى سوريا فالاناضول ودخول الاسطول الروسي الى ميـاه الاستانة في سنة ١٨٣٢ ثم توقيع معاهدة هنكار اسكله سي بـين السلطان ونقولا الاول في ٨ تموز ١٨٣٣ شغلت الحكومة البريطانية عن هذا المشروع وصرفتها للاهتمام قبل كل شيء بهذه الازمة التي يتوقف عليها وجود الامبراطورية العثمانية او زوالهـا فاجّلت تنفيذه الى ما بعد عودة الاستقرار والامن الى سوريا .

وكان موقف روسيا من تدهور العلاقات بين السلطان ومحمد علي ومن سعي

محمد علي للاستقلال بمصر موقفاً متموجاً غير صريح ولا ثابت فكانت تعطف حيناً على العزيز وتشجعه لان في مبادراته اضعافاً لسلطان كانت تريد تجزئة امبراطوريته وتتجهم له احياناً لمحـالفته مع فرنسا . وكان القيصر الروسي بعد ان احرزت جيوشه على العثمانيين انتصارات اوصلتها الى ادرنه ووضعت الاستانة تحت رحمتهـا قد شكل لجنة خـاصة لدراسة احوال الشرق ووضع مخطط للسياسة الروسية الجديدة حيال الامبراطورية العثمانية وتجارة البحر المتوسط . وكان من ابرز اعضاء هذه اللجنة التي جمعت دهـاقنة السياسة الروسية في ذلك العهد نسلرود مستشار القيصر وكبير وزرائه وخوتشوبي وتشرنيتشيف وكابوديستريا . واجتمعت هذه اللجنة في اواخر ايلول ١٨٢٩ فأكد نسلرود لزملائه فيهـا ان المحافظة على الامبراطورية العثمانية كدولة ضعيفة تسيطر عليهـا الفوضى والاضطرابات ويعمي رجالها حب المال والجهل هو خير ما يمكن ان ترجوه السياسة الروسية . وبعد جلسات قليلة وضع مقرر اللجنة وزير العدل داشكوف تقريراً قـال فيه : « في السنين الاخيرة من القرن الماضي وفي بداية القرن الحاضر تغيرت وجهـات نظر سياستنا وتحورت قواعدها . لقد كنا حلفاء الترك وكانت صلاتنا بهم تحمل على الاعتقاد ان المحالفة التي بيننا من اصدق المحالفات واثبتها وكان علمانا يخفقان معاً في الجزر الايونية . ولكن هذا لم يكن له اقل تأثير في الشعور الوطني . ففي الوقت الذي كانت روسيا تعمل بكل قواها لارجاع القطر المصري الى طـاعة السلطان [على اثر حملة بونابرت على مصر سنة ١٧٨٩] كان العساكر الترك لا يكتمون كرههم « للصوص المسكوبيين » . وكانت الحكومة التركية ذاتها كلما علمت بوصول اسطول صديقها الاميرال اوشاكوف الى مياه البوسفور تعقد اجتماعات سرية وتتخذ تدابير كانهـا تواجه عدواناً وخطراً يهدد سلامتها . ان في الاستيلاء على البوسفور والدردنيل فوائد عظمى لتجارتنـا ولكن هذا الاستيلاء يكلفنـا تضحيات كثيرة وثقيلة . وهنالك دول قد تفيد من مواقعهـا الجغرافية فتختطف من املاك الباب العالي ما تفوق اهميته ما لهذين الممرين من قيمة وفائدة لروسيـا . وهكذا فان النمسا قد تستولي على بلاد الصرب والبوسنة والهرسك والبانيا وتخضع الجبل الاسود وتتقاسم فرنسا وبريطانيا جزر اليونان وكريت

ومصر . ونتيجة لكل هذا فاننا سنلقى اعداء خطرين حيث لا نلقى اليوم الّا الترك الضعاف المهملين » .

وقدم كابوديستريا من جهته الى اللجنة تقريراً قـال فيه بتجزئة الامبراطورية العثمانية وجعل عاصمتها مدينة حرة تضم اليها المنطقة المحيطة بهـا وسواحل البحر الاسود وبحر مرمره في القطاعين الاوروبي والاسيوي وهدم جميع الحصون والقلاع القائمة على الشواطيء الممتدة من مدخل الدردنيل الى مخرج البوسفور تأميناً لحرية التجارة بين البحر الاسود والبحر المتوسط .

ولكن اللجنة لم تقتنع بوجهة النظر هذه لان جعل الاستانة مدينة حرة لا يؤمن لروسيا سلامة ممتلكاتها على البحر الاسود من دخول اساطيل الاعداء اليه ويجعلها بفعل صيرورة المضايق طريقاً عامة مفتوحة ، هدفاً دائماً لتهديد غير مباشر . ورد المقرر داشكوف على اقتراح كابوديستريا بقوله : « ان الاستانة بعد حرمانها من الحصون والقلاع التي تحميها تصبح مدينة ضعيفة لا تستطيع صد اسطول ما ومنعه من الوصول الى البحر الاسود وهذا امر لا بد من وقوعه اذا نشبت حرب بيننا وبين بريطانيا او دولة اخرى . ونحن الان في مأمن من خطر كهذا لان القوى البحرية التركية ضعيفة لا خوف منها على شيء من سلامتنا . ومن جهة اخرى فان حذر الترك من الاوروبيين يضمن لنا انهم ، مهما تكن الظروف، لن يسمحوا بالوصول الى البحر الاسود لاسطول حربي مسيحي . واذا تمت تجزئة الامبراطورية العثمانية ولم تكن الاستانة من نصيب روسيا فلا بد لنا اذ ذاك من ضمان فعلي لسلامة اقاليمنا الجنوبية . ولا يستطيع احد في العالم ان يأخذ علينا القيام بمساع خفية ومفاوضات سرية اذا طالبنا عندئذ بقطعتي ارض صخريتين على جانبي البوسفور لنبني عليها حصوناً تمكننا في حالة الاعتداء علينا من منع العدو من اجتياز المضيق » .

وهكذا قرّ رأي اعضاء اللجنة على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن في الامبراطورية العثمانية لانه افضل وضع لمصلحة روسيا . واشار نسلرود في نهاية

الاجتماع الى ان بقاء الامبراطورية العثمانية على حالها لن يطول مدى الزمن وانه لا بدّ له من نهاية ولذلك يتحتم على رجال السياسة الروس وضع مخطط لسياسة روسيا حيال الامبراطورية العثمانية عند انهيارها بعد ردح من الزمن لان هذه الدولة معرّضة لهزات متتالية داخلية وخارجية ولا سيما من قبل مصر حيث يقوم بالامر رجل قويّ يضمر للسلطان الحقد والكره ويتحين الفرصة للقضاء عليه وتصفية ما بينهما من حساب ناتج عن حرب اليونان التي لم يفد منها الرجل شيئاً . واقترح نسلرود ، وكان في هذا بعيد النظر ، ان لا تعمل روسيا منفردة وان تعرض امر تجزئة الامبراطورية على مؤتمر لا بد للدول الاوروبية ان تختلف فيه على توزيع التركة . « وهـذا ما تقتضيه مصلحة روسيا لان سعيها للامر بمعزل عن الدول الاخرى قد يأتي بنتائج غير التي تتوخاها ويوحّد هذه الدول ضدّها » .

ورئس القيصر آخر اجتماعات اللجنة فتحددت السياسة الروسية على الوجه الآتي :

١) ان لبقاء الامبراطوريةالعثمانية في اوروبا مزايا تفوق اهميتها الاسباب الداعية لتجزئتها .
٢) انهيار تركيا لا خير فيه لروسيا بل انه مخالف لمصالحها الحقيقية .
٣) تقضي الحكمة بان تعمل روسيا في الوقت الحاضر للحؤول دون هذا الانهيار وان تفيد من كل فرصة قد تسنح .
٤) اذا دقت ساعة انتهاء الوجود التركي في القارة الاوروبية فعلى روسيا ان تتخذ التدابير الاكثر حزماً لمنع وقوع باب البحر الاسود بيد دولة كبرى .

وتنفيذاً لهذه الخطة جدّت روسيا في تحسين علاقاتها مع الباب العالي فعرض سفيرها على السلطان مساعدة القيصر وخفض غرامة الحرب التي فرضت على تركيا في معاهدة ادرنه ثم اوفدت الكونت اورلوف بمهمة خاصة الى الاستانة فجاءها حاملاً التحيات القيصرية واكّد للسلطان حرص سيده على سلامة عرش بني عثمان .

وترامت اخبار التحول في السياسة الروسية الى المستشار النمساوي مترنيخ فارسل الى الكونت استيرازي سفير النمسا في لندن كتاباً ينم عن قلقه قال فيه : « اما ان اكون على ضلال مبين واما ان تكون الامور قد تطورت على وجه يجعل القيصر منذ هذه الساعة حامي حمى الترك » .

وتمشياً مع هذه السياسة الجديدة راح نسلرود يخلق في البحر المتوسط صعوبات جديدة لبريطانيا بقصد الحدّ من سيطرتها المطلقة على هذا البحر وجرّها الى خلاف مع فرنسا . وكانت الازمة بين حسين داي الجزائر وفرنسا قد بلغت ذروتها في سنة ١٨٢٩ فاغتنمها نسلرود فرصة لمضايقة بريطانيا والباب العالي في آن واحد فأسرّ الى الحكومة الفرنسية ان روسيا لا ترى مانعاً من قيامها بحملة على الجزائر . فشذ القنصل الفرنسي عن عمد عن قواعد اللياقة في زياراته للداي وامعن في التحدي والكذب في محاولته التهرب من دفع ثمن كميات القمح التي كانت الجزائر قد ارسلتها الى حكومة الادارة بناء على طلبها الملحّ وماطلت الحكومات الفرنسية المتوالية في الوفاء فنفد صبر الداي واقدم على ما لا يليق اذ لطم وجه القنصل بمذبّته في ٣٠ نيسان ١٨٢٧ فقامت الحكومة الفرنسية تطالب بالتعويض عن هذه الاهانة فرفض الداي وتدهورت العلاقات بين الفريقين. واستأنس الفرنسيون بالقيصر فجردوا في سنة ١٨٣٠ حملة عسكرية على الجزائر لاحتلالها بعد ان فاوضوا محمد علي في الامر . وقد ادّت هذه الحملة الى مضاعفات دولية وثورات داخلية ظلّت تتكرر طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين ، قوية واسعة او خفيفة ضيقة الى ان اتسعت واستشرت قبل ست سنوات وباتت الشغل الشاغل للحكومة الفرنسية والمحافل السياسية الدولية والاوساط الشعبية والحكومية في البلاد العربية .

الباب الثاني

من أزمة الجزائر الى الأزمة السورية الثانية

الفصل الأول

أزمة الجزائر الأولى
(١٨٢٩ - ١٨٣٠)

كانت فرنسا منذ زمن بعيد تتوق لامتلاك الجزائر طمعاً بثرواتها الظاهرة والدفينة وبما لها من قيمة ستراتيجية تمكّن صاحبها من السيطرة على جزء لا يستهان به من الساحل الافريقي وكبح جماح القراصنة الذين كانوا يهددون المواصلات البحرية ويشلّون التجارة بين الموانىء الاوروبية الغربية وبلاد المغرب والشرق ، فكانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تسعى جاهدة لخلق الجوّ والفرصة الملائمين لتحقيق هذه الغاية . وقد يكون شذوذ قنصلها عن اللياقة في اتصالاته بالداي احد الاساليب التي اعتمدتها لخلق الفرصة . فلما مال الداي بدوره عن طريق اللياقة وصفع القنصل بمذبّته وثبت فرنسا على المناسبة وتذرعت بالاهانة للوصول الى غرضها فضربت على الجزائر حصاراً بحرياً شديداً وفرضت على الداي الاعتذار عما بدر منه وهي عالمة بانه لن يفعل لان الخطأ الاساسي في تدهور العلاقات بينها وبينه كان مردّه الى مماطلتها طوال ثلاثين سنة في وفاء ما له في ذمتها من دين .

وكان تجهيز حملة عسكرية على الجزائر في سنة ١٨٢٧ يجاوز حدود استطاعتها لانشغالها بالحرب اليونانية وارسالها جيش الجنرال ميزون الى الموره . وما ان انتهت هذه الحرب حتى بدأت الحرب العثمانية الروسية وتقدمت جيوش القيصر عبر البلقان فاحتلت ادرنه وبلغت طلائعها مشارف الاستانة فتريثت فرنسا بانتظار

النتيجة وقد بدا لها ان سقوط العاصمة العثمانية بات وشيكاً وان انحلال الامبراطورية سيغدو ، بين يوم ويوم ، امراً واقعاً فطلبت الى سفيرها مورتمار ان يفاتح القيصر بمشروع تقسيم تركيا وتوزيع اجزائها بين الدول الاوروبية وتسوية اوضاع الحدود الفرنسية في بلجيكا وعلى نهر الراين .

ولكن هذه الحرب ما لبثت ان وضعت اوزارها وانتهت بمعاهدة ادرنه في ٢ / ٢٤ ايلول ١٨٢٩ ، فتبيّن لها ان ساعة تقسيم الامبراطورية لما تحن بعد ، وان استمرار الحصار البحري المضروب على الشواطىء الجزائرية يكلفها اموالاً طائلة ولا يجديها فتيلا .

وكان محمد علي ، بعد خروجه من حرب الموره صفر اليدين ، يفكّر بتوجيه جيشه نحو سوريا لفتحها وانتزاعها عنوة من سلطان بدا يتنكر له ويحاول الايقاع به . وكان دروفتي قنصل فرنسا في مصر من اصدقائه المقربين يرتاح الى مجالسته ويعتمد على اخلاصه وسلامة آرائه فما علم القنصل ان العزيز اعتزم الزحف الى بلاد الشام نصح له بالعدول لما سيقوم بوجهه من عقبات وصعاب في بلاد تحوم حولها المطامع الدولية واقترح عليه ان يولّي وجهه شطر افريقيا الشمالية فيفتحها وينشىء فيها امبراطورية كبيرة تمتد على طول شواطىء المتوسط الجنوبية والغربية ، من مصر الى المحيط الاطلنطي ، وتكون اعزّ شأناً واوفر غنى من سوريا ، فراق الاقتراح لمحمد علي اذ وجد فيه مجالاً رحباً لطموحه ومطامعه . وارسل دروفتي في اول ايلول ١٨٢٩ الى البرنس دي بولينياك رئيس الوزارة الفرنسية تقريراً عدّد فيه ما ستجنيه فرنسا من مكاسب وما ستحققه من اهداف بقيام محمد علي بجملته على الجزائر واكّد ان احتلالها لن يكون امراً عصيّاً على الجيش المصري الصبور على شظف العيش ومشقات السير في الصحاري ،وقد اثبتت كفاءته واقدامه حروبه في الحجاز والسودان والحبشة . وقال انه يعتقد ان السلطان لن يعترض على هذه الحملة لسببين اساسيين اولهما ان محمد علي سيدفع للخزانة التركية جزءاً لا بأس به من واردات تونس وطرابلس والجزائر التي لا يدفع حكامها شيئاً للباب العالي ،

والثاني ان انطلاق عزيز مصر الى افريقيا الشمالية يشغله عن سوريا ويبعد خطره عن الولايات العربية في آسيا .

وبدا لبولينياك ان هذا المشروع يستحق الدرس والعناية فطلب الى دروفتي في ٢٤ ايلول ١٨٢٩ تفاصيل اضافية عنه ومعلومات وافية عن جيش محمد علي وامكاناته الحربية والمالية ، فاستجمع القنصل ما استطاع من احصاءات ووضع جدولاً بعدد القادة والضباط والعساكر والمدافع والخيول وارسله الى باريس في تقرير جديد اكّد فيه ان حملة مصرية على الجزائر عبر طرابلس وتونس لا تبدو ، من اي وجه ، اكثر صعوبة ومشقة من الحملات التي قام بها محمد علي على السودان والحجاز ونجد وكان موفقاً فيها كل التوفيق ، بل هي اسهل بكثير من الحملات السابقة لان قبائل عربية كثيرة في تونس وطرابلس تنتظر الفرصة للثورة على الباشوات الذين ارهقها ظلمهم وافقرها جشعهم فيكون تقدم الجيش المصري هذه الفرصة المنتظرة .

وكان بولينياك من كبار العاملين لنشر النفوذ الفرنسي في المتوسط ومن دعاة المساعدة لمحمد علي وتقوية جيشه لجعله ركيزة لهذا النفوذ وسدّاً بوجه بريطانيا فوافق نهائياً على اقتراح القنصل . وضماناً لنجاح الحملة رأى ان يُشرك الباب العالي فيها بان يصدر السلطان فرماناً بتكليف محمد علي القيام بها باسمه لقاء تعهد من العزيز بدفع خراج سنويّ كافٍ بعد استيلائه عليها . وذهاباً من هذا قدّم لمجلس الوزراء تقريراً وافياً عن خطوط الحملة وفوائدها اقترح فيه ان ترسل الحكومة الفرنسية مذكرة الى السلطان لاقناعه بما فيها من حسنات ومزايا ، فاقرّه المجلس على ذلك . ووضعت وزارة الخارجية المذكرة التالية وارسلتها الى الكونت غيومينو سفيرها في الاستانة لمباحث الباب العالي في موضوعها :

« ان داي الجزائر قد اهان الملك فاعتزم الملك ان يثأر لشرفه . وليس في نية جلالته ان يطلع الباب العالي على الوسائل التي سيستعملها . ويكفيه القول ان

واجبه يقضي بان يصون رعاياه عن الاخطار التي تهددهم في هذا الجزء من الامبراطورية ويؤمن لهم السلامة . ولكنه ، حفاظاً على الصداقة القديمة القائمة بين فرنسا وتركيا والتي كان موقف حكومته في المفاوضات التي جرت مؤخراً في الاستانة اسطع دليل على شدة حرصه عليها ، يودّ لو ان السلطان يقوم بنفسه وبوسائله الخاصة بتأديب عامل لا شك في انه يشجب شذوذه عن اللياقة والتهذيب. واذا شاء السلطان ان يؤدّب هذا التابع الشاذ فله في القوة العسكرية التي يملكها باشا مصر ما يضمن تنفيذ ارادته على اكمل وجه . ووضع هذه المهمة في عنق محمد علي تبعد جيشه عن بلاد عربية لم ينفك عن التفكير ببسط سيادته عليها ، وخير فرصة للباب العالي للتحرر من القلق الذي يوجده طمع باشا مصر بفتح سوريا ان يوجه الجيش المصري الى بلاد بعيدة عنها اي ان يصدر فرمان يأمر محمد علي بالاستيلاء على الولايات الثلاث (طرابلس وتونس والجزائر) وباقامة حكم جديد فيها يضمن الهدوء والاستقرار ويرتاح اليه اصدقاء السلطان ويكون في الوقت ذاته قوة يحسب لها اعداء الباب العالي الف حساب .

« وان اوروبا ستنظر بسرور الى قيام مثل هذا الحكم في بلاد واضحة القابلية للتجارة والانتاج جعلها جهل حكامها الحاليين وجشعهم مرتعاً للقراصنة . ومن مصلحة الباب العالي ان تزول دولة هؤلاء الحكام الذين لا يدفعون لخزانته شيئاً مما يجبون ويربحون وتحلّ محلها ولاية محمد علي فيكون للخزانة منها مثل ما لها من مصر وعندئذ تصبح هذه الولايات خاضعة مباشرة للاستانة . وفي هذا تعويض عما ضحى به السلطان في معاهدته مع روسيا » .

وعهد بولينياك الى ميمو قنصل فرنسا الجديد في مصر مفاوضة محمد علي في اتفاق يقوم على اساس هذه المذكرة ، وامر الكابتن هودر الملحق العسكري في السفارة الفرنسية بالاستانة والصديق القديم لمحمد علي بان يسافر الى مصر ويتعاون مع ميمو على وضع هذا الاتفاق ضمن نطاق الشروط التالية :

١ – يتعهد محمد علي بالقيام بالحملة بجنوده وحدهم وبدون الاستعانة بسواهم .

٢ – تقدم فرنسا لمحمد علي قرضاً بعشرة ملايين فرنك تدفع له على اقساط اثناء الحملة على ان يسددها في مدة عشر سنوات على الاكثر .

٣ – تتعهد فرنسا بتشديد الحصار البحري على شواطىء الجزائر وتونس وطرابلس .

وبعد مفاوضات قصيرة وافق محمد علي على مبدأ الحملة ووضع لتنفيذه الشروط التالية :

١ – يقوم محمد علي بالحملة معتمداً على جيوشه التي سيقودها ابنه ابراهيم باشا . ولا يحق لفرنسا ان ترسل جنوداً برية لمساعدته. ولها ان تؤمّن الحصار على الشواطىء الافريقية على ان تفكه وتسحب قواها البحرية عن هذه الشواطىء متى رأى ابراهيم باشا انه بات في غنى عنها .

٢ – تقدم فرنسا لمحمد علي بدون ثمن او مقابل اربع سفن حربية كبيرة ، سلاح كل واحدة منها اربعون مدفع ، وتقرضه واحداً وعشرين مليون فرنك يسدّدها في اربع سنوات تبدأ في اليوم الذي يتم له فيه احتلال مدينة الجزائر .

٣ – تتعهد فرنسا بان تقدم لابراهيم باشا ، اذا دعت الضرورة ضباطاً وخبراء في المدفعية والهندسة ، وسلاحاً وعتاداً .

٤ - يتعهد ملك فرنسا بالتدخل وسيطاً في كل خلاف ينشأ بين محمد علي ودولة اخرى وبحماية مصر من كل اعتداء يقع عليها .

٥ – يتعهد محمد علي بان يقيم في افريقيا الشمالية حكومة على غرار الحكومة المصرية تعطي فرنسا امتيازات اقتصادية في البلاد ، وبالقضاء على نشاط القراصنة الافارقة في البحر المتوسط وبان يدفع لخزانة السلطان جعالة سنوية لا تقلّ عما يدفعه لها عن مصر .

واخذ محمد علي على الحكومة الفرنسية طلبها موافقة السلطان على الحملة لعلمه

ان الباب العالي سيرفض الطلب ، لا سيما وانه كان قد عرض من قبل هذه الفكرة على الاستانة وتعهد لها بدفع خراج سنوي ضخم يمكّن تركيا من تسديد غرامة الحرب الباهظة التي فرضتها عليها روسيا في معاهدة ادرنه فرفض السلطان اقتراحه ، وخشي ان يعتبر السلطان مسعى السفير الفرنسي في الامر تواطؤاً من مصر وفرنسا ، وكان يفضّل تنفيذ المشروع بسرعة ووضع الباب العالي امام الامر الواقع .

ووجد هودر وميمو ان شروط محمد علي معقولة بجملتها ما عدا الشرط الخاص بتقديم السفن الحربية الاربع ، فأكدا له ان الاسطول المصري بوضعه الراهن كاف للقيام بما يطلب منه لا سيما وان الحملة برية لا بحرية . ولكن محمد علي ألحّ في طلب السفن قائلاً ان لا غنى له عنها لتكون حملته قوية تفرض الهيبة والاحترام لا على القراصنة البربر فقط بل على الباب العالي ايضاً وجعل تقديم هذه السفن شرطاً اساسياً ، لا رجوع عنه ، للقيام بالحملة . فارسل القنصل الفرنسي هذه الشروط الى بولينياك مؤكداً مرة اخرى ان حملة عسكرية يقودها ابراهيم باشا مكتوب لها النجاح وبالغة اهدافها في ظرف شهرين لا اكثر لان محمد علي سيلقي فيها بكل قواه البرية والبحرية فيفاجىء الافارقة والباب العالي بجيش ساحق .

وفي ذلك الوقت كان السفير الفرنسي في الاستانة يفاوض وزير الخارجية العثمانية في الامر ويشرح له ما فيه من فوائد للباب العالي فاقتنع الوزير ووافق ولكنه عاد عن موافقته بعد ايام قليلة وابى على محمد علي القيام بهذه الحملة واقترح على السفير ان تحلّ فرنسا خلافها مع الداي صلحاً وقال ان الباب العالي مستعد لارسال احد رجاله طاهر باشا الى الجزائر لاقناع الداي بتقديم الاعتذار الى ملك فرنسا عن صفع القنصل بالمذبّة في ٣٠ نيسان ١٨٢٧ .

وسبب هذا التراجع ان الوزير العثماني اطلع سفير بريطانيا على الاقتراح الفرنسي فثارت ثائرته واحتج واعترض وذهب الى السلطان يحذره من حملة

عسكرية يقوم بها محمد علي فتكون في غير مصلحته وتكوّن خطراً على امبراطوريته ولا تفيد منها الا الدول المسيحية في غربي المتوسط لان القضاء على قرصنة الافارقة في هذا البحر يقوّي تجارتها ويدعم نفوذها فتتحد في النهاية لمحاربته وتقويض ملكه . ثم قال لوزير الخارجية ان هذا المشروع لا بد ان يكون مرتبطاً باتفاق سرّي بين فرنسا ومحمد علي ليس فيه شيء من الخير للسلطان ، وان العزيز في حال نجاح الحملة يصبح صاحب امبراطورية تمتد من الجزيرة العربية الى المغرب الاقصى ، غنية بالمال والرجال ، فلا يعود امامه بعد ذلك سوى احتلال سوريا وحصر السلطان في آسيا الصغرى حيث يكون بلا حول ولا طول .

وكان قلب محمود الثاني منتفخاً حقداً على محمد علي فرفض رفضاً باتاً اعطاءه فرصة تزيده غنى وقوة ومجداً ولم يثنه عن الرفض تهديد الكونت غيومينو بأنه اذا لم يقم باشا مصر بالحملة فان فرنسا ستقوم بها فيفقد السلطان كل ما يتعهد له به محمد علي .

وبعد اخفاق الوساطة الفرنسية رأى بولينياك ان يُقبل محمد علي على الامر بدون اذن السلطان وعلى كره منه . وما كان العزيز ليعترض على ذلك ، ولكن رئيس الوزارة الفرنسية لم يستطع قبول الشرط الخاص بالسفن الاربع بعد ان عارضه وزير البحرية محتجاً بان تنفيذه يضعف الاسطول الفرنسي ويجعله ثانوياً بالنسبة الى الاسطول البريطاني . وابدى معظم الوزراء الفرنسيين ميلاً الى ارضاء محمد علي بمنحه هبة مالية لا تقل عن ثمانية ملايين فرنك اي ما يوازي ثمن السفن الحربية الاربع . ولكن هودر اعاد الكرة على حكومته مؤكداً ان محمد علي لن يتراجع عن شرطه ، ولا يهمه المال بقدر ما يهمه ان يقوّي اسطوله . فعاد بولينياك للالحاح في استجابة الطلب فهدد وزير البحرية بالاستقالة اذا سلخت فرنسا وحدة حربية واحدة عن اسطولها فقرر مجلس الوزراء منح محمد علي ثمانية ملايين فرنك لشراء اربع سفن حربية واعطاءه قرضاً بمبلغ عشرين مليون فرنك لتجهيز الحملة يسدده على الوجه الذي اراده لما وضع شروطه اي في مدة اربع سنوات تبدأ يوم

دخوله مدينة الجزائر .

وفي اوائل كانون الثاني ١٨٣٠ اقرّ مجلس الوزراء مشروع اتفاق مع محمد علي مؤلف من ١٧ مادة حمله هودر الى مصر ليوقعه الباشا ويُقبل في الحال على تجهيز جيشه . وينص هذا المشروع على ان لا يقلّ عدد جنود الحملة عن اربعين الف رجل بقيادة ابراهيم باشا ، فلا يغمد سيفه الا بعد انتهاء الحملة بنجاح ، وتتعهد فيه فرنسا بتقديم عشرين مليون فرنك قرضاً لاربع سنوات وثمانية ملايين فرنك هبة لشراء اربع سفن حربية كبيرة ، وبان تقدم ايضاً ، اذا قضت الضرورة ، ضباطاً وخبراء في المدفعية والهندسة . ويتعهد محمد علي باحترام الاملاك الفرنسية على ساحل الجزائر ومنح الفرنسيين امتياز الصيد على طول الشاطىء الجزائري وحق تحصين منازلهم ووضع حاميات عسكرية فيها . وفي الاتفاق شروط اخرى تتعلق بحماية التجارة الفرنسية وممتلكات الفرنسيين في الجزائر والتجارة الاوروبية بوجه عام .

والمادة الثامنة منه توجب على فرنسا « ان تقوم بالوساطة بين محمد علي والدول الاخرى في حال حدوث اصطدام بينه وبين احداها اثناء الحملة او بسببها » .

وكان بولينياك يتوقع ان ينتج عن الحملة مضاعفات دولية قد تؤدي الى حرب بين الباب العالي وبريطانيا من جهة ومحمد علي من جهة ثانية ، ويرى ان الحكومة الفرنسية لا يسعها ان تتدخل في هذه الحرب الى جنب العزيز لان هذا التدخل يطيح بعرش شارل العاشر وقد ضعفت قواعده الشعبية الى حدّ بعيد . وكان يدرك من جهة ثانية ان محمد علي لن يقبل بالوساطة الفرنسية بعد ان اصرّ في شروطه على ان تتدخل فرنسا فعلياً الى جانبه كحليفة في حال وقوع اصطدام مسلّح بينه وبين دولة اخرى ، فاوصى هودر ان يقنعه بان من الافضل لمصلحته ان تقف فرنسا في حال الاعتداء عليه من قبل دولة اخرى موقف الوسيط لان تدخلها المسلّح يؤدي حتماً الى حرب عامة ، فاذا اصرّ محمد علي على رفض الوساطة فعليه ان ينزل عند رغبته ويضع هذا الشرط « بصيغة غامضة تحتمل التأويل » فتتمكن

فرنسا من تفسيره حسب الظروف . وألحّ بولينياك على هودر ان يبقى الاتفاق سراً وان تتم الحملة باقصى ما يمكن من السرعة فتفاجيء بريطانيا والباب العالي وتضطرهما للقبول بالامر الواقع . ولكن بريطانيا كان لها عملاء وارصاد في كل مكان فعلمت بالاتفاق اثناء البحث فيه ومضى سفيرها بباريس يسأل الوزارة الفرنسية باسم وزير الخارجية البريطانية عن صحة ما تتناقله الالسن حول حملة الجزائر . فانكر بولينياك ان يكون لفرنسا علم بها . الا ان تقارير من السفير البريطاني في الاستانة جاءت تكذبه وتفضح ما قام به من مساعٍ لحمل السلطان على تبني فكرة الحملة وتقول ان الباب العالي اتخذ قراراً بمنع محمد علي من الاقدام عليها فاضطر بولينياك للاعتراف بالواقع وانتحل لنفسه عذراً ان المبادرة في تقرير الحملة ووضع الاتفاق كانت لمحمد علي وارسل الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٨ كانون الثاني ١٨٣٠ مذكرة يبرّر فيها موقف الحكومة الفرنسية ، ويؤكد ان اشراك محمد علي في هذه الحملة لم يدفعها اليه سوى حرصها على مصلحة السلطان ووحدة الامبراطورية لان محمد علي ، منذ عودة جيشه من الموره صفر اليدين ، يفكر باحتلال سوريا والتوسع نحو العراق ، وان توجيهه نحو افريقيا الشمالية هو خير مخرج لأزمة جديدة لا بدّ من وقوعها اذا بقي منطوياً على نفسه في مصر تحزّ الخيبة في نفسه ويؤلمه موقف السلطان منه وتنكره لخدمه ، ويضيف ان نتائج هذه الحملة ستكون لمصلحة الامن والسلام والتجارة الاوروبية في البحر المتوسط .

ولكن الحكومة البريطانية ، مع اعترافها باخطار القرصنة وبعداء الافارقة لفرنسا ، ابت الموافقة على « حملة لا خير فيها للسلطان لان الرجل الذي سيقوم بها لا حدّ لمطامعه فلا ينتظر منه ان يضع بين يدي سيده ثمرة انتصاراته » .

وكتب وزير الخارجية البريطانية في ٢٥ كانون الثاني ١٨٣٠ الى سفيره في الاستانة ان يقول للباب العالي ان رفضه السماح لمحمد علي بالقيام بالحملة كان عملاً حكيماً جداً لان هذه الحملة اذا تمت تكون وبالاً على السلطان وامبراطوريته وان

بريطانيا لا يمكنها القبول بتغيير الوضع الراهن في افريقيا الشمالية لأهمية هذه البلاد الستراتيجية في غربي المتوسط . وارسل في اليوم ذاته الى قنصله في مصر امراً بان يحذّر محمد علي من مغبة اتفاقه مع فرنسا .

وامام هذا التصلب البريطاني العثماني لم يكن لبولينياك بد من التراجع فقرر ان يكتفي محمد علي بطرابلس وتونس وان يكون اجتياح الجزائر على عاتق فرنسا يقوم به جيشها منفرداً ، وكان قد لمس ان بريطانيا لا تعارضه في هذا . فكتب الى هودر في اول شباط ١٨٣٠ ان يطلع محمد علي على قراره .

ولم يرق لمحمد علي عدول الحكومة الفرنسية عن جزء من اتفاقها معه فتعقدت المفاوضات بينه وبين هودر وميمو ورفض الاتفاق من اساسه وعدل عن فكرة الحملة لاعتباره ان القيام بها على الوجه الجديد الذي اراده بولينياك يجعله في النهاية اداة بيد السياسة الفرنسية وينحدر به من المقام الاول في الامر الى مركز ثانوي ، وان قبوله بحصر مهمته في طرابلس وتونس سيُفسَّر بانه تسهيل للاحتلال الفرنسي في الجزائر وحماية لجناح فرنسا الأيسر من غارات يشنها التونسيون مساعدة لاخوانهم الجزائريين المعتدى عليهم . وفي ٢٦ شباط ١٨٣٠ ابلغ محمد علي المفاوضين الفرنسيين رفضه المشروع « لأنه بالشكل الجديد الذي وضع فيه يعتبر تآمراً منه على الباب العالي مع دولة اجنبية » . ولما حاولا اقناعه بالعكس وبالرجوع عن رفضه قال لهما : « لقد قلت لكما اكثر من مرة الاسباب التي تدعوني لرفض الاتفاق ، ولقد قررت ذلك على كره مني لاني حريص على صداقة فرنسا ويطيب لي ان اساعدها على تحقيق غاياتها . واني اقول لكم الآن مرة اخرى اني اعلى وزراء الدولة العثمانية شأناً واحبهم الى قلوب الناس ، ولست مستعداً للمجازفة بمركزي وشعبيتي . واذا قبلت الاتفاق فاني اخسر كل ما اكسبتني اياه اعمالي وجهودي واخسر معه شرفي فيحتقرني ابناء امتي وينصرف الناس عني . وثقوا ان قراري وما اقوله لكم الان لا ينبع من عاطفة دينية فانتم تعرفونني وتعلمون انني متحرر من هذه الاعتبارات التي يتقيد بها قومي وان تفكيري يسمو فوقها . ولكني افعل

واقول هذا لاني لست كبيراً الّا بفضل عطف امتي عليّ وثقتها بي . قد تقولون ان مواطنيّ حمير وثيران . هذه حقيقة اعلمها . ولكن هؤلاء الثيران والحمير هم قوتي . ان الاتفاق الذي تفرضونه عليّ اذا قبلته كان قبولي حكماً مني على نفسي بالهلاك . ولا اقول لكم هذا اعتباطاً ولكن عن علم صحيح وبعد تفكير طويل . والبدوي في الصحراء اصدق علماً بمرض بعيره من اكبر طبيب في اوروبا . وانا لا اجزع من القيام بالحملة ، ولكني لن اقوم بها الا منفرداً وعلى اساس الاتفاق الاول » .

وكان لهذه الصراحة فعلها في نفس القنصل فنقل الى بولينياك في ٢ اذار ١٨٣٠ حديث محمد علي معلّقاً عليه ان الرجل على اتمّ انسجام مع نفسه والمنطق . وهو لم يتغير ولم يبدّل موقفه . والذي قاله لا يختلف في شيء عن وجهة نظره الاولى فهو كان دائماً مصرّاً على ان تكون الحملة على الجزائر اسلامية ، واسلامية فقط .

وواصل الباب العالي ارسال انذاراته الى محمد علي بالعدول عن فكرة الاشتراك في الحملة وهدّده بعقوبات قاسية ، وافهم سفير فرنسا انه لن يقبل في اي حال ان يكون للعزيز سهم فيها ولكنه لا يناصب فرنسا العداء اذا قامت بها منفردة .

وقررت الحكومة البريطانية انذار محمد علي بانها تدمّر اسطوله ساعة خروج هذا الاسطول من مرافئه بالاسكندرية وتقوّض ملكه اذا زحف بجيشه الى افريقيا الشمالية . وارسلت تعليماتها بهذا الشأن الى باركر قنصلها العام في الاسكندرية ، فمضى الى العزيز في ٧ آذار ١٨٣٠ وصارحه بان علاقاته مع بريطانيا ستتدهور تدهوراً فيه كل الخطر عليه وعلى ملكه اذا استمرّ ماشياً في ركب السياسة الفرنسية فاعتدى على حقوق السلطان وحاول الاستيلاء على الولايات الافريقية فقال له محمد علي بمثل صراحته « ان لحكومتك مواقف يغيب عني مقطع الصواب فيها . واولها عداؤها لي وعنادها في مناصرة السلطان . فأي خير تنتظره منه واي فائدة تتوخّاها من تأييدها له بعد ان فقد ثقة شعبه في العاصمة والاقاليم واحاطني هذا الشعب بعطفه ومحبته ? تدبروا اموركم وكونوا على حذر يا قنصل .

واني اخاطبك الآن لا بوصفك ممثلا رسمياً لحكومتك ولا تحت تأثير البلاغ الذي
جئتني به . بلى احدثك حديث الصديق للصديق . ان وزير خارجيتكم لا يعرفني .
ولو انه عرفني لأيقن ان الوسيلة الوحيدة لدعم هيبة السلطان وتقويته هي ان
يؤيدني ويناصرني ، وفي هذا كل الفائدة وكل الخير لبلادكم وسياستكم فانا املك
جيشاً من ١٢٥ الف مقاتل يستطيع ان يقف سداً بوجه الروس عند الاستانة وعلى
حدود فارس . وفارس هي الميدان الذي ستضطر بريطانيا يوماً ان تنازل فيه
روسيا . ان الباب العالي قد انتهى امره وعلى بلادك ان تستعد في آسيا وتبحث
فيها عن قوة تشد ازرها وتكون لها عوناً يوم تقع الحرب بينها وبين الروس .
ولا قوة في آسيا الا عندي ، وعند ابني من بعدي . انتم الان في فترة هدنة
فعليكم ان تفيدوا منها لكسب هذه القوة فاذا كسبتموها كان لكم ان تعتمدوا
عليها . ولا تجعلوا الفرصة تفوتكم . ان الشعب في كل انحاء الامبراطورية لا
ثقة له بالباب العالي . وهو يحبني . واذا انا استنفرته فلا شك في انه سينضوي
تحت لوائي . واذا ماشتني بريطانيا فاني ساقوي جيشي وازيد عدده الى مائتي
الف رجل » .

وفي اليوم التالي لهذا الاجتماع كتب القنصل باركر الى وزير خارجيته تقريراً
سجل فيه اقوال محمد علي واعطى عن سياسته واهدافه الصورة التي تراءت له من
خلال هذه الاقوال. فلم ترد الخارجية البريطانية بشيء على ما اقترحه العزيز وظلت
مقيمة على انذارها ومعرضة عنه فاحدث سكوتها ردة فعل عنيفة في نفسه فقرر
الثأر لكرامته والاتجاه نحو سوريا لانتزاعها من السلطان .

ولما ذهب اليه الملحق العسكري الفرنسي هودر ليودعه قبل مغادرته
الاسكندرية وجده يتحرق غضباً لعزته المجروحة وقد اخذ الحقد عليه كل مشاعره
فبات لا يرى الا الانتقام . وكان اول ما قاله لمودعه « اني سافتح سوريا وابسط
عليها سلطاني . ان مصر قد اصبحت دولة قوية وغنية وثروتها تزداد كل يوم .
ورأسي مثقل بالمشاريع الكبرى . وسأنفذ كلًّا منها في وقته . وانا الان مهتم

باستصلاح الاراضي وتعميرها . وفي كل سنة اكسب على الصحراء آلافاً من الافدنة
فاحفر الاقنية للري وازرع الزيتون والتوت وابيع القطن . ولن يمضي وقت
طويل قبل ان تصبح بلادي في غنى عن اوروبا فتجد فيها بلادكم كل ما تحتاج
اليه » .

وعند هذا الحد كان لا بد للحكومة الفرنسية ان تقتنع نهائياً بفشل مفاوضاتها
مع محمد علي بشأن الجزائر . وكان الوضع الداخلي في فرنسا يتردى يوماً بعد يوم
ونفور الشعب من سياسة شارل العاشر الرجعية وكبته للحرية وعدائه لكل حركة
تقدمية يمتد ويقوى وينذر بالخطر فقررت الحكومة القيام بعمل عسكري في
الخارج يلهي الشعب عن شؤونه الداخلية ويحوله عن السعي وراء الحرية في فرنسا
الى الاهتمام باحراز امجاد جديدة في الخارج . ولم يكن للعمل العسكري مجال الا في
الجزائر فقررت الاقدام عليه لتؤمن للعرش الراحة والاستقرار طوال مدة الحملة
على الاقل ولفرنسا مصالحها التجارية في المتوسط وافريقيا الشمالية . وكان يشجعها
على الاقدام وقوف روسيا الى جانبها حرصاً على العرش وذوداً عنه ضد جماعات
الاحرار الفرنسيين والفكرة الثورية الهدامة .

واطلقت الحكومة الفرنسية جيشها بعد ان انهت تجهيزه فتحركت الحملة في
اواخر حزيران . وفي ٥ تموز سقطت مدينة الجزائر وتم احتلالها فلم تحرك تركيا
ساكناً واكتفت بتقديم مذكرة احتجت فيها على اعتداء فرنسا على حقوقها
واملاكها . ووقفت بريطانيا على الحياد لان محمد علي كان غائباً عن الحملة .

ولم يجن شارل العاشر اقل فائدة من هذا الاحتلال ولم يخفف النصر
العسكري شيئاً من نقمة الناس على « القوانين العاهرة » وصلف البلاط ، فعصفت
ثورة تموز المشهورة بالعرش والبيت المالك فهرب الملك من باريس وجاء الثوار
بلويس فيليب من قصره ونادوا به « ملكاً على الفرنسيين » فكان لهذا الاختيار
اثر مستحب في بريطانيا لكثرة ما كان فيها للملك الجديد من صداقات ولانه كان
معروفاً بتحبيذ سياستها والاقتناع بان لا مصلحة لبلده إلّا في التفاهم والتعاون

معها فخفّ العداء البريطاني التقليدي لفرنسا ثم كانت سفارة تاليران الى لندن ، رغم بلوغه الثامنة والسبعين ، فتوثقت الروابط بين العاصمتين بعد التراخي الطويل وغدا حياد الحكومة البريطانية في ازمة الجزائر حياداً اسمياً وباتت فرنسا حرة من كل قيد ومطلقة التصرف باعمالها العسكرية في افريقيا .

الفصل الثاني

الازمة السوريّة الأولى

(١٨٣١ - ١٨٣٣)

لم تكن الازمة السورية الاولى نتيجة حدث وقع في هذا الشرق فاستغله محمد علي ووجد فيه الفرصة السانحة لارسال جيوشه واسطوله لفتح سوريا والتقدم في الاناضول نحو الاستانة . بل كانت نتيجة طبيعية للظروف السياسية التي مرّت بها الامبراطورية العثمانية منذ مؤتمر فينّا وللتطورات الدولية التي شغلت الحكومات الغربية ، من ثورة باريس في تموز ١٨٣٠ الى ثورتي بلجيكا وبولندا في سنتي ١٨٣٠ و ١٨٣١ ، وكادت تقضي على التضامن الاوروبي ، فاغتنمها محمد علي لحلّ قضيته مباشرة مع السلطان وبمعزل عن الدول المكبّة على معالجة مشكلاتها وازماتها الداخلية الخاصة والخارجية العامة .

بقيت اوروبا تنعم بالامن والاستقرار في ظل مقررات مؤتمر فينّا حتى سنة ١٨٢٩ . ففي هذه السنة بدأت العناصر البونابرتية والبورجوازية الفرنسية تتبرم بسياسة الدول وتتململ من طول التكبيل وتسعى الى التحرر من اغلال رسفت فيها عقب اندحار نابوليون وسقوط الامبراطورية ، اغلال خارجية وضعها المؤتمر واغلال داخلية من صنع نظام ملكي ومن وحي مبادىء وتقاليد يقوم عليها هذا النظام ولم يعد للشعب قِبل بها .

وكان اكثر ملوك اوروبا جزعاً من اضطراب الحال في فرنسا القيصر الروسي

نقولا الاول . وكان رأيه ان الحركة البونابرتية البورجوازية لم تنشأ ولم تصبح قوية
الا بفعل سياسة شارل العاشر العاتية وعدم حزم بولينياك رئيس حكومته في
القضاء عليها . وهو لم يشجع الحكومة الفرنسية على احتلال الجزائر الا لالهاء
الشعب الفرنسي بالمجد العسكري وعزّة الفتح وهو بطبيعته توّاق اليها . وظنّ ان
في هذا ما يعيد على شارل العاشر شيئاً من العطف المفقود . ولكنه ما لبث ان
ادرك ان العرش الفرنسي قد اصبح معرّضاً لهزّة عنيفة لا يمكن تداركها بالحرب
والفتح بل بكثير من الحكمة والدهاء . وكان مترنيخ وفريدريك غليوم يشاطران
القيصر الخوف من انقلاب يحدث في باريس فيكون بداية ثورات جديدة تمتد الى
البلاد الاوروبية وتعرّض الملوك الشرعيين للخطر . فاستدعى نقولا الاول السفير
الفرنسي في بطرسبرج وحذره من مغبّة سياسة ملكه التي توتر اعصاب الشعب
وطلب منه ان يطلع سيده على حقائق الامر كما يراها الناس خارج فرنسا وينصحه
بتعديل مواقفه ويقول له في الوقت ذاته ان ملوك اوروبا واعضاء التحالف المقدس
على استعداد لمدّه في الساعة العصيبة بالمساعدات العسكرية الكافية لتوطيد
دعائم عرشه المتداعي . ولكن الثورة استبقت استعداد الملوك فنشبت في باريس
في ٢٥ تموز ١٨٣٠ وفرّ شارل العاشر من عاصمته مخافة ان يقطع الثوار رأسه كما
قطعوا رأس لويس السادس عشر من قبل وانتقل المُلك من بيته البوربوني الى العائلة
الاورليانية فاصبح كبيرها « ملكاً على الفرنسيين » تميزاً له عن الملوك السابقين .
وثارت ثائرة نقولا الاول على الوضع الجديد في فرنسا اذ اعتبره عن حق نصراً
لبريطانيا واعلن انه لن يعترف بشرعية الملك الشعبي . واعلم الكونت
تشرنيتشيف القائم بالاعمال الفرنسي في بطرسبرج ان نقولا الاول يفكر جدّياً
في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الفرنسية الجديدة المنبثقة عن الثورة
واوعز اليه ان يطلب مقابلة القيصر ويخفّف من غضبه فامتثل الدبلوماسي . وكان
كل همّ القيصر في الحقيقة ان تبتعد الملكية الفرنسية الجديدة عن مجاراة السياسة
البريطانية فاكّد للقائم بالاعمال ان فكرة واحدة كانت تقضّ مضجعه طوال
ايام الثورة الباريسية وهي ان تنتهز بريطانيا الفرصة لتنتزع الجزائر من يدي

فرنسا لان نزول الفرنسيين في هذه الارض الافريقية يثير في نفسها كل عوامل
الحقد .

وبعد هذا الاجتماع عدل القيصر عن التفكير بقطع العلاقات الدبلوماسية مع
فرنسا واكتفى بارسال مستشاريه الكونت اورلوف الى فينّا والجنرال ديبيتيش
الى برلين للتفاوض مع مترنيخ وفريدريك غليوم في سياسة جديدة تضع حداً
للثورات في اوروبا وتعيد الى العرش الفرنسي صاحبه الشرعي شارل العاشر .
ولكن هذه المفاوضات اخفقت لان الاثنين كانا قد اعترفا بالملكية الجديدة ليقطعا
على بريطانيا طريق التحالف مع فرنسا لا سيما وان لويس فيليب كان قد قام بزيارة
لتاليران في داره وطلب اليه، على كبر سنه ، ان يكون سفيره ، الى لندن . فكان
طبيعياً ان لا يطمئن مترنيخ الى ما سيكون لهذه السفارة من نتائج وهو العليم
بدهاء تاليران وحنكته وسعة حيلته . فنظر في الحال الى تأمين التوازن بين
بريطانيا وروسيا فاتفق ومندوب القيصر على ما يُعرف بمقررات كارلسباد وهي
تقضي بان تقف الدولتان والدول التي توافقها على سياستها فيما بعد بوجه فرنسا
اذا حاولت التوسع خارج الحدود التي رسمها لها مؤتمر فينّا . وعرضت المقررات
على الحكومة البريطانية فلم توافق عليها .

وعقبت الثورة الباريسية ، كما توقع نقولا الاول ، ثورة في بلجيكا شبّت نارها
قبل ان يمضي الشهر على انتفاضة باريس فاغتنمها بالمرستون وزير الخارجية البريطانية
فرصة لتدعيم نفوذ دولته في بلجيكا بانتخاب ليوبولد دي ساكس – كوبور الذي
تشده الى البيت البريطاني صلات القربى ، ملكاً على الدولة الجديدة .

وقامت ثورة اخرى في بولندا في ٢٩ تشرين الثاني ١٨٣٠ كان رأس حوافزها
شعور البولنديين بان الدول الاوروبية قد تكتلت ضد روسيا فاعلنوا استقلالهم .
ولكن القيصر عاجلهم بضربة قاسية قضت على ثورتهم واحتلّ عاصمتهم في ٨
ايلول ١٨٣١ بين سمع الدول الغربية وبصرها . وقد أيده مترنيخ وفريدريك غليوم

وتغافلت بريطانيا وفرنسا كأن شيئاً لم يقع . وكانت النتيجة المحتومة لهذه الثورات تفتت الجبهة الاوروبية التي خلقت في مؤتمر فينّا وتوتر العلاقات بين روسيا وبعض دول اوروبا الغربية فوجد محمد علي الجو الدولي صالحاً لاحتلال سوريا وتنفيذ مخططه التوسعي في الشرق .

وكانت العلاقات بينه وبين السلطان تنتقل من سيء الى اسوأ منذ ١٨٢٩ فهو يضمر الحقد للسلطان لانه لم يبرّ بوعده باعطائه سوريا جزاءً له لاشتراكه في حرب الموره وابى عليه توسيع ملكه عبر ليبيا ، ومحمود الثاني يتربص به الدوائر ويتحين الفرص للقضاء عليه لا لشيء سوى انه دفع بلاده في طريق الاصلاح والتقدم وتقاعس عن مساعدته في حربه الاخيرة مع روسيا .

وتنفيذاً لشهوة الانتقام طلب السلطان من عبدالله باشا والي صيدا وصاحب عكا ان يقطع علاقاته بمحمد علي ويشدد الحصار على حدود مصر الشمالية ويفتح ابوابه لكل من يهجر مصر ويلجأ اليه . وتشجيعاً له على القيام بالامر منحه باشوية طرابلس فاصبحت عكا مركزاً للتآمر على محمد علي والكيد له . ولم يكن من الصعب على محمد علي ان يرسل جيوشه لتأديب عبدالله باشا ، وكانت اسباب التأديب تتوافر يوماً بعد يوم ، فلما علم ان عدداً من الفارين من الجندية قد لجأوا الى عكا وصيدا ووجدوا فيها عطفاً وحسن استقبال وحماية طفح كيله فكتب الى عبدالله باشا يطالبه بتسديد دين مستحق قيمته احد عشر الف كيس[1] كان محمد علي قد اقرضه اياها سنة ١٨٢٢ لتمكينه من تسوية اوضاعه مع السلطان ، ويسأله في الوقت ذاته ان يطرد الفلاحين المصريين اللاجئين اليه ويصدر امراً بمنع المصريين من الدخول الى عكا . ولكن عبدالله باشا اعتذر عن عدم استطاعته تنفيذ الطلب الا بعد موافقة الباب العالي عليه لأن المصريين من رعايا السلطان ولهم الحق ان يقيموا انـّى ارادوا في اراضي السلطنة . فجاء هذا الاعتذار دليلاً جديداً محسوساً على تواطؤ عبدالله باشا مع الحكومة العثمانية . فطلب محمد علي من السلطان ان

١ - الكيس يساوي ٥٠٠ قرش .

تسند ولاية صيدا اليه فقوبل طلبه بالرفض . فقرر عندئذ اغتنام الفرصة لمهاجمة عكا واحتلال سوريا . وكان على اقتناع تام بان الباب العالي سيرضخ للامر الواقع ويعترف به والياً على سوريا لقاء خراج مغرٍ . واحتياطاً لتدخل الدول الاوروبية طلب من ميمو قنصل فرنسا العام في الاسكندرية ان يرسل الى باريس احد معاونيه ليطلع الحكومة الفرنسية على انه مزمع على اجتياح سوريا عملاً بالنصيحة التي جاءته اكثر من مرة من الجنرال بوايه باسم الحكومة الفرنسية في سنتي ١٨٢٤ و ١٨٢٦ ويطلب موافقتها وتدخلها لدى الحكومة البريطانية لتقف من حربه المقبلة مع السلطان موقف الحايد على الاقل . وكان محمد علي يعلم ان بريطانيا منهمكة بازمة ايرلندا ومسألة الانتخابات . وطلب من لافيزون قنصل روسيا في مصر ان يكتب بالموضوع ذاته الى القيصر وحمّله اليه تمثالين كبيرين لابي الهول كشفت عنهما الحفريات في مصر القديمة ، كهدية شخصية منه .

وفي ٤ تشرين الثاني ١٨٣١ سيّر محمد علي ابنه ابراهيم مع عدد كبير من جيشه ووحدات من اسطوله الى عكا بدون اذن من السلطان معتبراً حملته هذه داخلية تأديبية لا هدف لها سوى استيفاء دين له في ذمّة عبد الله باشا واعادة المصريين اللاجئين الى عكا والمتآمرين عليه . وضرب ابرهيم باشا الحصار على عكا في اواخر تشرين الثاني . ورفض عبد الله باشا الاستسلام معتمداً على اسوار مدينته المنيعة ومساعدة السلطان له وواثقاً بان القائد المصري سيرتدّ عنها كما ارتدّ بونابرت من قبل . وصمدت عكا في وجه الفاتح الجديد رغم محاصرتها من البر والبحر وقطع المؤن عنها فاضطرّ ابراهيم باشا الى طلب مساعدة الامير بشير الشهابي حاكم لبنان ولكن الامير ،على ما في نفسه من ولاء وتقدير للعزيز، كان جدّ حريص على سياسة الحياد التي قررها منذ بدء المعركة فاراد ان يتحاشى انزال جيشه في الخلاف وحاول اقناع عبد الله بارضاء محمد علي وانهاء الازمة فاوفد اليه رسولاً يدعوه الى التفاهم مع ابراهيم باشا فقال الوالي للرسول « انني اعرف شجاعة الامير ولا بدّ لي الآن من وضعها نصب عينيّ . ان الدولة العلية لم تأمر برفع الحصار عني الا بعد ان تأكدت من عجز عساكرها . وقد عجز بونابرت عن فتح عكا لما لم يكن لها سوى

سور واحد فكيف ينال منها محمد علي وهي محصنة بسورين . وماذا يستطيع محمد علي ان يفعل ؟ أهو اكثر من وزير وانا وزير مثله . فليكن الامير شجاعاً كما عهدته » .

وألحّ ابراهيم باشا على الامير ان ينزل بجيشه الى عكا لعلمه ان فكّ الحصار عنها معناه خسارة اول معركة في فتح سوريا ، فاحرج الالحاح موقف الشهابي ففكر طويلاً في الامر وتبيّن له ان التلكؤ قد يكون سيّء المغبّة لان محمد علي جادّ في تنفيذ مخططه ، فكتب الى ابراهيم باشا يبرّر تأخره عن تلبية ندائه ويطلب امراً خطيّاً بالحضور فجاءه هذا الامر مع رسالة من محمد علي يذكره فيها بوعوده السابقة بان يكون له الصديق الصدوق والمؤيد الفعّال ويشير بعبارة مبطنة الى ما سيكون لبقائه على الحياد من نتائج غير سارّة فنزل الامير الى عكا واعاد الكرّة على عبد الله باشا لتسليم المدينة فلم يفلح . فقرر اخيراً ان ينصح لابراهيم ان يتّعظ بالتجارب وينأى بنفسه وجيشه عن الخطأ الذي وقع فيه بونابرت لما حاصر عكا سنة ١٧٩٩ ويعمد فوراً الى احتلال الثغور لقطع الطريق على الاسطول العثماني والحؤول دون وصول المدد الى عكا برّاً وبحراً . فاقتنع ابراهيم باشا بصواب رأيه ولم يُبقِ عند اسوار عكا سوى قوّة صغيرة تؤمّن الحصار وارسل فرقتين احداهما شمالاً على الشاطىء اللبناني والاخرى الى داخل فلسطين فاحتلّ القدس ونابلس وبيروت وطرابلس واشترك جيش الامير بشير في فتح هذه المدن فاطمأنّ محمد علي الى موقفه وراح يردّد ان « لا رأي قويم الا للامير بشير » .

وحاول الباشوات العثمانيون استمالة الشهابي اليهم واوفد اليه الصدر الاعظم رسولاً يعده بتنفيذ جميع مطاليبه المعلقة في الباب العالي . ولكنه لم يحد عن عهده واخلاصه لمحمد علي واجاب رسول الصدر الاعظم بقوله « عندما تسأل الدولة عن رعاياها تسأل الرعايا عن الدولة » . وكان يشير بهذا الى الفرمان الذي كان الصدر الاعظم قد وعده به سنة ١٧٩٩ لاخراج لبنان عن طاعة باشاوات عكا وربطه

مباشرة بالاستانة ومنع تدخل حكام الولايات في شؤونه .

واستنفر السلطان الباشوات والمتنفذين في سوريا والجزيرة العربية على محمد علي فلبى نداءه بعض زعماء القبائل في الجزيرة وتنادوا للثورة على المصريين فعاجلهم محمد علي بضربات صاعقة قضت على حركتهم .

وفي ٤ ايار ١٨٣٢ اصدر السلطان نطقاً رمى فيه محمد علي وابنه بالمروق والخروج عن الطاعة وعزله من ولاية مصر . فزادت اعصاب العزيز توتراً وصلابة وكان ردّه على النطق الهمايوني انه شدّد الحصار على عكا واستعان عليها باللبنانيين فسقطت في ٢٧ ايار ١٨٣٣ . وبانهيار هذا الحصن فتحت امام ابراهيم باشا طرق المدن السورية الاخرى فدخل دمشق في ١٤ حزيران وانتصر على العثمانيين في ٩ تموز في معركة حمص وفي ١١ تموز في معركة حماه فاحتلّ هاتين المدينتين ثم اطلق جيوشه الى حلب فسقطت في ١٥ تموز . وفي ٢٩ تموز نازل الجيش العثماني في بيلان فهزمه شرّ هزيمة وهرب قائده حسن باشا الى اضنه فكان نصيبه العزل . . وواصل ابراهيم باشا زحفه فاحتلّ عينتاب ومرعش ثم اضنه ومشى الى قونية على الطريق التي شقها ذو القرنين في سيره المظفر الى فتوحاته التاريخية .

واحسن ابراهيم باشا سياسته مع الاهلين وعاملهم بعطف وتسامح وخفّف عنهم اعباء الضرائب فمالوا اليه . وفي ٢١ كانون الاول ١٨٣٢ اصطدم بالجيش العثماني في قونية ، وكان بقيادة الصدر الاعظم محمد رشيد باشا ، فانتصر عليه ووقع الصدر الاعظم اسيراً . وفتحت هذه المعركة امام الجيش المصري طريق الاستانة .

واذهلت هذه الانتصارات الصاعقة المتتالية الدول الكبرى فخشيت ان تكون نهايتها القضاء على الدولة العثمانية ولكن محمد علي بدد مخاوفها باعلانه ان حركته داخلية بحتة وانه لا يحاول خلع السلطان بل تحريره وانقاذه من شر وزراء ومستشارين يعملون على هدم عرشه . وقال لقنصل روسيا في الاسكندرية

« انني لا اسعى للجلوس على عرش السلطان رغم علمي بما يدور في الاستانة واطلاعي على امكانات الباب العالي الحقيقية . ان باستطاعتي ان انزل السلطان عن عرشه بهجمة موفقة يقوم بها اسطولي ولكني لا احب الاعتداء على حقوق ابنائه لانهم خلفاء النبي . وليس معنى هذا انني ارهب جيوش السلطان . . . ان السلطان يتهمني بالعصيان وينسى انني استوليت على مصر بسيفي وان احداً لا يستطيع ان يخرجني منها الّا بحدّ السيف . انا تابع للسلطان ولكنني في مصر بحق الفتح . واذا كتب لي البقاء في الشام فسأظل تابعاً له ودعامة لعرشه » .

اما ابراهيم باشا فلم يكن على رأي والده في هذا فكتب اليه بعد معركة قونيه ، في ٢٨ كانون الاول ١٨٣٢ يسأله اذا كان يريد التوقف او متابعة الزحف ويقول : « اني اعتقد ان مشكلاتنا يجب ان تسوّى في الاستانة لا في غيرها من الاماكن. ففي الاستانة اذن يجب ان ندقّ اوتادنا لنملي ارادتنا ونحقق اهدافنا . . . ويجب الا ننسى ان الاتراك لم يعقدوا الصلح مع روسيا الّا بعد ان وصلت جيوش القيصر الى ابواب الاستانة . لذلك يجب علينا ان نسرع بالتقدم الى بروسه على الاقل ونحتل البلاد الواقعة على ساحل بحر مرمره ونتخذها قواعد بحرية لتموين جيشنا . ومتى دخلناها يصبح سهلاً علينا نشر الاشاعات التي تؤدي الى اسقاط السلطان . واذا عجزنا عن خلعه فاننا لن نعجز عن املاء شروط الصلح التي نريدها » .

وادركت الدول الاوروبية بعد انتصارات ابراهيم باشا الخاطفة ووصوله الى قلب الاناضول حقيقة الخطر على العرش العثماني فقامت بريطانيا وفرنسا اللتان توثقت علاقاتها بعد ثورة تموز ١٨٣٠ تعملان للصلح بين السلطان ومحمد علي . اما روسيا والنمسا وبروسيا فكانت تخشى تطور الموقف وانتشار حركات العصيان والثورات وترى في حركة محمد علي خروجاً على الشرعية وانتصاراً لسياسة فرنسا ومصالحها في الشرق . وكانت حكومة لويس فيليب على علم بميل بريطانيا للسلطان ومعارضتها لسياسة محمد علي التوسعية فاتخذت من الطرفين موقفاً حيادياً في

الظاهر ومزدوجاً في الحقيقة وذلك حرصاً على البقاء مع بريطانيا جنباً الى جنب فيقطع اتفاقها وتعاونها الطريق على روسيا عدوة الاثنين . وهكذا كان القائم بالاعمال الفرنسي في الاستانة يدافع عن حقوق السلطان ويشجب غلواء ابراهيم باشا بينما كان زميله في القاهرة يشجع محمد علي على الاقدام ويستحثه على عدم التراجع عن اهدافه في سوريا . ولم تغب ازدواجية السياسة الفرنسية عن مترنيخ فكتب الى معتمده السياسي لدى محمد علي « ان محمد علي لم يشنها حرباً قاسية على السلطان الّا بعلم ممثلي فرنسا ومساعدتهم ولن يستطيع احد ان يقول انه قام بما قام به خلافاً لاراء الفرنسيين » .

اما بريطانيا فكان موقفها من هذه الازمة اقلّ تصلّباً منه في الأزمات السابقة التي تعرّضت لها الامبراطورية العثمانية . وسبب ذلك انها كانت تجاهد ازمة داخلية معقدة ومنهمكة بتعديل قانون الانتخاب ومكافحة الثورة الارلندية مما جعل اللورد غراي رئيس مجلس الوزراء البريطاني لا يوافق على سياسة تأييد مطلق للسلطان للحدّ من النفوذ الروسي في الاستانة بينما كان لورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية يلحّ في اتباع هذه السياسة . وما املى على لورد غراي موقفه الا علمه بان هذه السياسة ستحدث في التحالف البريطاني الفرنسي الجديد تفسخاً لا يفيد منه السلطان بقدر ما تفيد منه روسيا . وهذه كانت وجهة النظر التي ادلى بها سفيرا بريطانيا في فينّا وبطرسبرج في تقاريرهما الى حكومتها .

وكان مترنيخ بدفاعه عن سياسة القيصر وتأييده له يرمي الى تحطيم التفاهم الفرنسي البريطاني. وكان يصرح لسفير بريطانيا في فينّا ان النمسا يجب ان تهتمّ بوحدة الامبراطورية العثمانية وسلامتها بقدر ما يجب على بريطانيا ان تهتمّ بسلامة مصر وتخليصها من النفوذ الفرنسي ولهذا وقفت الحكومة النمساوية الى جانب نقولا الاول . وقام مترنيخ يحاول من جانب آخر اقناع الحكومة البريطانية بان الخطر على سلامة الامبراطورية العثمانية ليس من ناحية روسيا بل من ناحية مصر وحدها وان على بريطانيا ، بالاضافة الى واجب الدفاع عن الشرعية وحقوق

السلطان وسلامة امبراطوريته ، وهذا ما كانت تعلنه في كل مناسبة ، واجب صون مصالحها في الشرق والهند بالحدّ من نفوذ محمد علي ، وفرنسا من ورائه ، كي لا يهدد في المستقبل سلامة مواصلاتها مع مستعمراتها الغنية في الهند والشرق الاقصى. وارسل المستشار النمساوي الى مصر احد معاونيه بروكيش – اوستن ، وكان يعرف محمد علي ومصر معرفة جيدة منذ ١٨٢٦ ، ليطلعه بوضوح على موقف النمسا منه وحرصها على المحافظة على الشرعية وحقوق السلطان ، وزوّده بتعليمات منها ان النمسا لا يمكنها الاعتراف بحق محمد علي على البلدان التي احتلها ولا يمكنها من جهة ثانية ان تقف موقف الوسيط بينه وبين السلطان لانها باتخاذها موقف الوسيط تكون قد اعترفت ضمناً بحق محمد علي في الخروج على سيده .

وتفادياً لمضاعفات سياسية مع الدول الاوروبية جدّد محمد علي عرضه على السلطان واستعداده للخضوع له لقاء منحه سوريا بكاملها فيدفع عنها خراجاً لا يقلّ عن خراج مصر فطلب السلطان منه ضماناً على اخلاصه وصدقه في تنفيذ تعهداته وعلى عدم اقدامه في المستقبل على طلب المزيد من الامتيازات او التوسع على حساب الدولة في الجزيرة العربية والعراق والاناضول فقال محمد علي ان كلامه يشكّل اقوى ضمان يمكن ان يُعطى للسلطان . ولكن محمود الثاني كان قليل الايمان بالاقوال فاجاب بانه لا يكتفي بالضمان الكلامي ففهم محمد علي ان الباب العالي لا يقصد سوى كسب الوقت ليستعدّ لمعركة ثانية يكون النصر فيها حليفه . فصمم على قطع الطريق عليه وطلب من ابنه ابراهيم ان يستعدّ للخروج من قونية والاتجاه الى كوتاهيه فبروسه للضغط على السلطان ، فما كان من السلطان الّا انه هدّد الدول الاوروبية بطلب المساعدة العسكرية الروسية اذا تحرك ابراهيم باشا نحو كوتاهيه ، فابلغ محمد عليٌ ممثلي الدول ان تقدّم جيوشه الى كوتاهيه لا يعني انه عازم على دق باب الاستانة ولكنها الحاجة العسكرية التي قضت عليه بذلك ، ففصل الشتاء على الابواب ومن حق عساكره عليه ان يؤمّن لهم الزاد والوقود وينزلهم ارضاً معتدلة المناخ . والحقيقة ان تقدم الجيوش كان يرمي الى غير هذا كما يتضح من رسالة بعث بها ابراهيم باشا الى والده في ٢٠ كانون الثاني ١٨٣٣ قال

فيها : « في استطاعتنا ان نعقد صلحاً شريفاً بواسطة نعمت باشا ولكني اعتقد اننا لا نستطيع حسم النزاع القائم حسماً نهائياً او ان نضع قواعد صلح دائم ما بقي السلطان الشيطان محمود جالساً على العرش . . . لذلك لا ارى بدًّا من الرجوع الى عزمنا الاول فنخلع هذا الرجل الشرير ونستبدل به ولي العهد . . . واذا قيل ان اوروبا لا توافق على رأيي هذا قلت انه يجب علينا ان نقدم على العمل بدون ابطاء قبل ان تتبيّن اوروبا اغراضنا . فخطتي كلها قائمة على السرعة في العمل حتى نتمه قبل ان تتدخل اوروبا في الامر. واذا وجدت الدول الاوروبية نفسها امام النتائج التي سنصل اليها ثم تذرعت بهذه النتائج لتقسيم الدولة العثمانية فهل نلام نحن على ذلك ? . . » وأقر محمد علي ولده ابراهيم على رأيه من حيث المبدأ ولكنه فضل التريث في التنفيذ بانتظار الاحداث وتطورات السياسة الاوروبية . . .

وحال وصول ابراهيم باشا الى قونيه اعلن السلطان عدم اعترافه بانتصارات القائد المصري واصراره على اعتباره ووالده مارقين وخارجين على الدين وعلى ارادته السنية . ولكنه ما لبث ان ادرك ان موقفه السلبي هذا موقف عقيم لا يمنع اذى ولا يدفع شرًّا بل قد يكون وخيم العاقبة على امبراطوريته . ولما كان لا يملك من القوة ما يمكّنه من صد ابراهيم باشا وردّه على اعقابه جدّ في البحث عن حليف يصونه عن بأسه فأوفد الى لندن نامق باشا احد كبار الدبلوماسيين عنده ليفاوض حكومتها في عقد تحالف معها يضمن لها مركزاً ممتازاً في الشرق لقاء وضعها تحت تصرفه قوة بحرية يتعهد بدفع نفقاتها . ولكن الحكومة البريطانية كانت تجاهد ازمات داخلية عصيّة فلم تلبّ طلبه وفضلت التريث قبل اتخاذ موقف حاسم من النزاع القائم في الشرق فأسقط في يده وارغمه اخفاق نامق باشا في مهمته والحاح القائم بالاعمال الفرنسي دي فارين على القبول بتسوية ، يتم الاتفاق على اسسها وشروطها في مفاوضات مباشرة بين الباب العالي ومحمد علي ، على تغيير نهجه فأمر بارسال امير البحر خليل باشا مندوباً مطلق الصلاحية الى مصر ليفاوض العزيز في التسوية على اساس عفو سلطاني شامل عنه ومنحه حكم مصر والاقاليم

السورية الجنوبية بما فيها عكا والقدس شرط ان يمتنع عن المطالبة بأي تعويض او بالاعتراف بحق الوراثة لابنائه من بعده . فكشفت هذه المفاوضات لمحمد علي عن ضعف السلطان وتردّد الدول الاوروبية في مناصرته فما كان منه الّا الاصرار على ضم سوريا بكاملها والاحتفاظ باضنه لموقعها الستراتيجي في الاناضول ولثروتها الخشبية التي لا غنى له عنها في بناء اسطول جديد . واشترط فوق ذلك ان يعامله السلطان معاملة خاصة فتكون علاقته بالباب العالي كعلاقة داي الجزائر وباي تونس اي علاقة معنوية لا تتعدى الاعتراف بالسلطة الدينية للخليفة ودفع الخراج السنوي في موعده كل عام .

وكانت الحكومة الروسية ترقب عن كثب تطورات الازمة فلما بلغها خبر تقدم ابراهيم باشا في الاناضول ادركت ان موقفها بات حرجاً وانه لم يعد لها مفرّ من التدخل الفعلي لوقف الزحف المصري فكتب نسلرود الى سفير روسيا في الاستانة في اول تشرين الثاني ١٨٣٢ يقول « ان جلالة الامبراطور مقتنع اتمّ الاقتناع بضرورة وضع حدّ للتمرد في الشرق . وقد امر باستعمال كل ما لروسيا من نفوذ ادبي على حاكم مصر . ان انتصارات محمد علي تهيّء كارثة للامبراطورية العثمانية . ومهما تكن ظروف الكارثة فانها ستكون متصلة بمصالح روسيا . والمزايا التي ربحتها روسيا من معاهدة ادرنه قد تصبح بفعل تطورات الكارثة موضوع نقاش جديد . وبانتصار محمد علي يتعزّز مركز فرنسا ويشتدّ نفوذها في الاستانة وتصبح هذه العاصمة في وقت قريب ملجأ للمغامرين وشذّاذ الآفاق والذين لا مبدأ لهم ولا وطن فيتآمرون علينا وعلى امتنا وسلامتنا . وخلاصة القول ان وجود محمد علي في الاستانة يكون معناه انه بات على حدودنا رجل قوي منتصر بدلاً من رجل ضعيف مهزوم . . .

« كل هذه الاعتبارات جعلت جلالة مولانا القيصر يفكر بان مصلحة امبراطوريته الصحيحة تفرض عليه الحؤول دون سقوط السلطان والعمل لبقاء تركيا على حالتها الحاضرة . هذا صوت الحكمة وهذا ما تقضي به المصلحة في هذا

الجوّ القلق المخيم على امور الغرب . ولهذا قرر جلالته ان يعلن صراحة وبدون لبس انه يقاوم التمرّد وهو يدعوكم لبذل كل نفوذكم لمنع استشرائه » .

وارسل القيصر الى الاستانة الجنرال مورافيف الواسع الاطلاع على شؤون السلطنة والملمّ اتمّ الالمام باللغة التركية وزوّده بالتعليمات التالية : « اريد ان يعلم السلطان اني صديقه واني اريد الدفاع عن عاصمة ملكه ضد محمد علي . ولا اجد وصفاً لهذه الحرب سوى انها ثمرة من ثمار فكرة الثورة التي نشرتها فرنسا في اوروبا. وسقوط الاستانة سيعقبه بدون شك تجمع الذين لا وطن لهم والشذاذ والذين نبذتهم المجتمعات المنظمة على مقربة من بلادنا . وهؤلاء الناس لا يستسيغون الا الاضطراب والفوضى وهم الآن في حاشية محمد علي وفي جيشه وبحريته فيجب القضاء على هذا الخطر وتدعيم نفوذي في الشرق وشؤونه . ولا يغيبنّ عنك دقيقة واحدة ان واجبك الاول هو كسب ثقة السلطان وايحاء الخوف لباشا مصر » .

وكان الجنرال مورافييف مكلفاً فوق مهمته في الاستانة ان يذهب الى مصر عقب اجتماعه بالسلطان ليتصل رأساً بمحمد علي ويقول له انه ما جاء اليه الا لتقديم النصح بوجوب اعلان خضوعه للسلطان . وتلقى الاميرال غرايغ امراً من القيصر باعداد اسطول البحر الاسود للابحار عند اول اشارة. ووصل مورافييف في اواخر كانون الاول ١٨٣٢ الى الاستانة على الدارعة « ليتندار » ولما قابل السلطان محمود كانت اخبار معركة قونية قد وصلت فعرض عليه المساعدة العسكرية الروسية فأبدى السلطان ارتياحه الى موقف روسيا ولكنه لم يطلب المساعدة . وبعد هذه المقابلة ابحر مورافيف الى الاسكندرية في ٤ كانون الثاني ١٨٣٣ للاجتماع الى محمد علي فوصلها في العشرين منه وقابل العزيز في اليوم التالي وابلغه بلطف ولباقة أدهشاه رغبة القيصر في وقف القتال وانهاء الازمة بينه وبين السلطان وحرصه الشديد على وحدة الامبراطورية وعدم تجزئتها . فأجابه محمد علي بانه « لا يبغي القضاء على السلطان او تجزئة الامبراطورية وانه رغم وصول جيوشه الى قلب الاناضول لا يزال خاضعاً للسلطان . وهو لم يستهدفه قط وانما كانت غايته تطهير

الديوان من السماسرة والقضاء على الطغمة التي تحيط به وتعمل على تهديم اركان الامبراطورية والخلافة » . وتدليلا على رغبته في تسوية القضية كتب بحضور مورافييف الى ابنه ابراهيم ان لا يجاوز قونية .

وخلق قدوم مورافييف الى الاستانة وسفره السريع منها الى الاسكندرية اضطراباً في اوساط السفارات الاوروبية لانها كانت تخشى تطوُّر الموقف واضطرار السلطان الى طلب المعونة الروسية .

واخفقت مفاوضات خليل باشا في الاسكندرية لسبب اصراره على عدم منح محمد علي الّا مصر واقاليم سوريا الجنوبية بعكا والقدس ولتصلب محمد علي في موقفه اذ طالب بمصر وسوريا كاملة وبايالة اضنه التي قال انها ضرورية له لحماية الحدود السورية الشمالية . واتفق مع ابنه ابراهيم على مواصلة الضغط على السلطان لحمله على التساهل في المفاوضة فاعلن ابراهيم انه عازم على احتلال كوتاهية وبروسه لتأمين الغذاء والوقود للجيش طيلة فصل الشتاء وقرن القول بالفعل وتحركت جيوشه فلم يثبت لها الاتراك فاحتلت كوتاهية . ولما علم السلطان بسقوط هذه المدينة وبان ابراهيم بات على مسيرة ستة ايام من الاستانة امر وزير خارجيته في ٢١ كانون الثاني ١٨٣٣ بالاتصال في الحال بالسفارة الروسية وطلب المعونة العسكرية البرية والبحرية على ان لا يقل عدد الجنود الروس ، بالاضافة الى الاسطول ، عن ثلاثين الف جندي لتأمين حماية العاصمة حماية فعالة . فقال السفير ان صلاحياته والتعليمات التي لديه لا تسمح له الّا باستقدام اسطول البحر الاسود اما الثلاثون الف جندي فأمرهم منوط بالقيصر وحده وانه من الافضل ان تقدِّم الحكومة العثمانية طلباً خطياً بهذه المساعدة فكتب الوزير الطلب فوراً في مكتب السفير . وفي ٢٥ منه وصل الى الاستانة الجنرال مورافييف عائداً من الاسكندرية وحاملا وعداً من محمد علي بان يتوقف ابراهيم باشا عن الزحف الى بروسه .

وفي ٢٧ كانون الثاني استدعى السلطان الى قصره الجنرال مورافييف والسفير

بوتونييف وبعد ان شكرهما على موقف القيصر من العرش العثماني طلب اليهما تأجيل قدوم الاسطول الروسي ، وكان معظم الوزراء العثمانيين غير راضين عن طلب المساعدة العسكرية الروسية ، فأجابه الجنرال مورافييف بان لا بد للتأجيل من طلب خطي رسمي تضعه الحكومة العثمانية . فكُتب الطلب وأُرسل على سفينة روسية الى قائد الاسطول ولكن السفينة جنحت عمداً عن الطريق المألوفة فلم تلتقِ الاسطول الماخر باتجاه البوسفور .

وفي ١٧ شباط ارسل السلطان محمود مذكرة الى الحكومتين البريطانية والفرنسية يطلب تدخلهما ، لا لوقف زحف ابراهيم باشا فحسب بل لإجباره على الانسحاب من كوتاهية وسوريا والعودة الى مصر ويقول : « بلـَّغ الباب العالي سفارتي فرنسا وبريطانيا انه مطمئنّ الى التأكيدات التي تلقاها منهما بانه يجب على محمد علي ان يتفق معنا ويعلن خضوعه . ولكن هذه التأكيدات لم تسفر في الواقع عن اي نتيجة . والجواب الغامض الذي اعطاه ابراهيم باشا بانه سيقف في كوتاهية لا يجد فيه الباب العالي ما يطمئنه تماماً . وبالرغم عن ان هذا الباشا يتظاهر في الوقت الحاضر بانه قرر الوقوف في كوتاهية فقد ترامى الينا بصورة اكيدة ان رجاله يواصلون الزحف وينتشرون في جوار المدينة وانه استقدم الجنود التي كانت مرابطة وراء قوته المقاتلة . فلا شك عندنا والحالة هذه ان صديقنا السفير سيوافقنا على ان هذا الامر ، مضافاً الى ما يعرفه عن سلوك ابراهيم باشا وحقيقة موقفه ، يضعف الى حدّ بعيد التأكيدات الشفهية التي اعطاها . ولكن الباب العالي الذي وقف من الاحداث موقفاً صريحاً قد اخذ على عاتقه اسداء النصائح الحازمة لمحمد علي باشا وابراهيم باشا ، ومن هذه النصائح ما كتبه اخيراً سموّ القائمقام باشا الى ابراهيم طالباً تراجعه الى ما وراء كوتاهية وقائلا انه ما دام باقياً فيها وفي جوارها فاننا لا نكون مطمئنين الى امننا وسلامتنا. وجاء جواب ابراهيم باشا خالياً من كل اشارة الى كوتاهية ولم يكن فيه اقلّ عنصر من عناصر التهدئة . ولهذا كتب القائمقام باشا ثانية اليه والى والده طالباً ان ينسحب تماماً من كوتاهية ويعود على اعقابه فيضع حدّاً للاضطرابات القائمة في تلك الناحية ، واذا اطال ابراهيم باشا

الاقامة في كوتاهية ولم يعدل عما يقوم به فيها الآن من اعمـــال كان من حق الباب العالي ان لا يتقبل بثقة صحيحة التأكيدات التي يتلقاها سواء منه ام من السفراء . فالرجاء من السفارتين ان تكتبا الى ابراهيم باشا باللغة التي تقتضيها الظروف وان تتفقا فيما بينهما على ايصال الكتابة اليه بواسطة موظف يـــذهب الى مقره على الوجه الذي تمّ الاتفاق عليه مؤخراً » .

ولما بلغت اوضاع الشرق هذا الحد من التدهور ارسلت فرنسا الاميرال روسان سفيراً جديداً لها في الاستانة واعطته تعلـيمات بان يعمل بكل الوسائل المنتجة والمعقولة لمنع الروس من احتلال الاستانة برضى الباب العالي ، فاذا احتلوها بالقوة وبدون موافقة السلطان كان عملهم غير شرعي واصبح امراً اوروبيـــاً للدول الكبرى رأيها فيه وفي وسائل طردهم منها .

ووصل الاميرال روسان الى العاصمة التركية في ١٧ شباط ١٨٣٣ . ولمـــا علم ان السلطان طلب المساعدة العسكرية الروسية هدّد بالانسحاب ثم تعهد للسلطان بحمل محمد علي على الخضوع له اذا استغنى عن الاسطول الروسي . فاوعز السلطان الى قائد هذا الاسطول ان يتريث بضعة ايام قبل دخول البوسفور . ولكن ايعاز السلطان لم يفد ، اما لانه لم يصل الى القائد الروسي في الوقت المناسب واما ان هذا القـــائد ابى العمل بموجبه فدخل الاسطول المؤلف من تسع سفن حربية كبيرة الى مياه الاستانة في ٢٠ شباط ١٨٣٣ بقيـــادة الاميرال لازاريف فاحدث قدومه ضجة كبرى في الاوساط التركيه والاجنبية . وعندما عوتب السلطان على الاستعانة بالروس رغم الخطر الذي يرافق قدومهم اجاب « بأن المشرف على الغرق يتمسك بما هو قريب منه ولو كان افعى » .

وكان في قرارة نفسه يرمي من وراء استقدام الاسطول الى غـــايات ثلاث : الاولى ارغام ابراهيم على البقاء في كوتاهية وعدم التقدم نحو الاستانة ، والثانية اجبار محمد علي على التساهل في المفاوضات لحلّ الازمة وقبول الشروط التي حملهـا

اليه خليل باشا ، والثالثة ان تدفع بريطانيا وفرنسا رغبتها في استبعـــاد النفوذ الروسي عن اوساط الباب العالي الى الضغط على محمد علي وحمله على قبول شروط صلح معقولة وتحديد موقفها من السلطان بصورة جلية واضحة .

واثار وصول الاسطول الروسي ثائرة السفير الفرنسي فهدد مجدداً بالعودة الى فرنسا اذا لم يرتد الروس فوراً الى قواعدهم ، وغلّف تهديده بوعد بأن يحمل ابراهيم باشا على الجلاء عن كوتاهية اذا انسحب الروس ، فطلب السلطان من الامـــيرال لازاريف ان يذهب باسطوله الى سيزوبول شمالي الاستانة . وفي اليوم ذاته (٢١ شباط ١٨٣٣) وضع اتفاق خطي بين روسان ومحمد عاكف افندي وزير الخارجية العثمانية ضمن فيه السفير الفرنسي خضوع محمد علي وقبوله الشروط التي عرضهـــا عليه خليل باشا وتعهد الوزير باسم السلطان بان يمتنع عن قبول اية مساعدة اجنبية يكون الباب العالي قد طلبها من قبل .

وتنفيذاً لهذا الاتفاق ارسل روسان في اليوم التالي الى محمد علي كتـاباً قال فيه « ان الحكومة العثمانية ، وقد اقلقها بحقّ ما احرزه ولدكم ابراهيم باشا من انتصارات وما بدا منه من مواقف مشوبة باللبس ، قد قبلت مضطرة المساعدة العسكرية التي عرضتها عليها روسيا . وكان المرغوب فيه ان تمتنع عن طلب هذه المساعدة ولكن القدر اراد غير ذلك ووصل الاسطول الروسي الى البوسفور والقى مراسيه فيه . وفي هذه الحالة المثقلة بالاخطار على الأمن الاوروبي وسلامة الامبراطورية العثمانية اتفقت بامرٍ من حكومتي مع الباب العـــالي على ان اطلب اليكم قبول الاقتراحات التي قدمها لكم خليل باشا فيُعلن في الحال ان الصلح بينكم وبين الباب العالي قد تم وانه لم يعد من مبرر لوجود الاسطول الروسي . ولهذا جئت ارجو سموكم ، لا باسم مصلحتكم فقط بل باسم سلامتكم ايضاً ، ان تعود جيوشكم الى داخـــل حدود الاراضي التي وُضع حكمها في يدكم وتستأنفوا مع حكومة الاستانة العلاقـات التي قامت بينكم وبينهـــا منذ ان وضعت الولايات القديمة تحت سلطتكم واعطي ولدكم ابراهيم باشا حكم عكا والقدس وطرابلس ونابلس . ان الاعتدال قد بات واجبـــاً

وضرورة واصراركم على المطاليب التي تقدمتم بها من شأنه ان يسبب لكم كوارث لا اظنكم راغبين فيها . وفرنسا مصممة على تنفيذ العهود التي قطعتها على نفسها ولديها القوة والارادة اللازمتين لهذا التنفيذ . فارجو ان لا تضطروها لضرب قوة اسهمت في خلقها . ويقيني انكم لن تقبلوا بأن يشوّه مجدكم الذي اكنُّ له كل تقدير واحترام .

واردف الاميرال روسان كتابه هذا بكتاب آخر في التاريخ ذاته الى ابراهيم باشا لا يختلف في شيء عما جاء فيه .

ويُؤخذ على الاميرال روسان انه كان في ما كتب عسكريّاً اكثر منه دبلوماسياً . ففضلاً عن كونه تخطى في رسالتيه حدود اللياقة والمرونة التي يجب ان تكتب بها الرسائل الدبلوماسية فلا شيء يدلّ على انه كان مفوّضاً من حكومته بان يعقد مع الباب العالي اتفاقاً ينفي عنها صفة المحايد والوسيط ويجعلها حليفة للسلطان . ولا شك انه كان فيما فعل ضحية نزقه وان وزير الخارجية العثمانية محمد عاكف افندي اوقعه في حبائله ودهوره الى ما لم يكن فيه شيء من المصلحة لبلاده. وفي كتابيه الى محمد علي وابراهيم من التهديد ما يحمل على الظن بان حكومته قلبت ظهر المجنّ لحليفها المصري وتولّت الدفاع عن الامبراطورية العثمانية ضده وضد جيشه فضلاً عن ان التعهد الذي تبرّع به كان من شأنه ان يضع حكومته في موقف كانت تتحاشاه وهو ان تصبح وحدها وجهاً لوجه مع الحكومة الروسية في حال رفض هذه سحب اسطولها من البوسفور ، واصحّ دليل على ان السفير انزلق وتدهور ان بريطانيا لم تكتم سرورها وارتياحها لموقفه وللاتفاق الذي اراده فعقّد به الامور بين فرنسا وروسيا من جهة وفرنسا ومصر من جهة اخرى . ولم تكن الحكومة البريطانية ترى قدوم الروس الى الاستانة اقلّ خطراً من نفوذ فرنسا الكبير في مصر فجاءت اخطاء روسان تؤدّي خدمة جلّى للسياسة البريطانية في الشرق .

اما السلطان محمود فكان مرتاحاً لعمل روسان ولما لا بدّ ان ينتج عنه من تباعد

بين محمد علي وفرنسا . وتشجيعاً له على الثبات في موقفه طلب السلطان الى القائد الروسي في ٢٤ شباط ١٨٣٣ « ان يبحر عندما تهبّ رياح مؤاتية » . ولكن القائد الروسي راح يقول كل يوم ، بموافقة السلطان الضمنية ، « ان الرياح ليست مؤاتية » .

ورضي مترنيخ عن قدوم الروس الى البوسفور لقاء وعد القيصر له باطلاق يده في الشؤون الالمانية . وكشف عن ارتياحه الى ما جرى في رسالة الى بروكش – اوستن مندوبه في مصر في اواخر شباط ١٨٣٣ ، واخرى الى ابونيي سفيره في باريس في ١٨ اذار ١٨٣٣ اخذ فيها على الاميرال روسان سوء تصرفه مع الروس ودفع عن القيصر تهمة السعي للتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية وقال ان على فرنسا ان لا تتدخل في شؤون تركيا اذا كانت تريد ان لا تتدخل الدول الاخرى في شؤونها ، واتهمها بانها تسير على غير هدى مدفوعة بحسدها السياسي من روسيا ، وان ما لها من مصالح في الامبراطورية العثمانية لا يعطيها الحق بان تضع نفسها في الطليعة « ولسنا على استعداد لنعترف لها بمثل هذا المركز فنحن مؤهلون اكثر منها للمطالبة به واحتلاله » .

وفي هذا دليل جديد على ان الاميرال روسان ما كان يخرج خاسئاً من مأزق حتى يزج نفسه وحكومته بمأزق آخر نتيجة لنزقه وقصر نظره وتسرعه في عقد اتفاق لا قدرة له ولا لبلده على تنفيذ اي بند من بنوده .

وكان للسفير البريطاني موقف يختلف كل الاختلاف عن موقف زميله الفرنسي ويُظهر بكل وضوح ما كان بين الاثنين من فرق في تفهم السياسة واللياقة الدبلوماسية واستشفاف حقائق الناس والامور . فالبريطاني كان مدركاً ان ابراهيم باشا لن تردّه المراجعات الكتابية عمّا حققه بقوة السلاح وان ليس للباب العالي الوسائل العسكرية اللازمة لارغامه على التراجع . فلما طلب منه السلطان ان يقول كلمته لابراهيم باشا نزل عند رغبته ، وعلى الرغم مما كان في نفسه من ألم وقلق

لوجود الاسطول الروسي في البوسفور فان كتابه الى القائد المصري جاء مثالاً في الكياسة الدبلوماسية بل هو يبدو آية من اياتهـــا اذا قورن برسالة السفير الفرنسي الى محمد علي . قال السفير البريطاني : « اطلعني البـــاب العالي على الاخطار التي يستهدف لها بفعل وجود جيشكم على مقربة من عاصمته وطلب اليّ ان ابذل ما في استطاعتي لاقنع سموكم بضرورة القيام بعمل يبدد مخاوفه . ولما كانت هذه المخاوف منبثقة عن واقع انتم صاحب الرأي فيه فقد نزلت عند رغبة الباب العالي ووجدت من واجبي ان اكتب اليكم راجياً ان تلبوا طلب جـلالة السلطان . ولا يسعني في الظروف الحاضرة سوى لفت نظر سموكم الى ان بقاء جيوشكم في كوتاهية ورفضكم النزول على رغبة الباب العالي من شأنهـما ان يعرّضا الاقاليم القريبة من عـاصمة السلطنة لـمـا يهدد امنها وسلامتها وان يوجدا في نفس السلطان وعند وزرائه شكاً في صدق ما اعلنتموه واعلنه سمو والدكم عن تمسككم بواجب الولاء والاخلاص للخليفة » .

وجاوبه ابراهيم باشا في اول اذار ١٨٣٣ على كتابه برسالة اكد فيهـا انه تلقى من والده امراً بالسير من قونيه الى كوتاهية فنفذه ثم تلقى بعد ذلك امراً بالبقـاء في هذه المدينة طول فصل الشتاء فانصاع وهو يرجو من الدول ان تتصل في كل ما يتعلق بسير الحملة بوالده محمد علي .

اما محمد علي فلما وصله كتاب السفير الفرنسي روسان اعتبره اقرب الى انذار منه الى وساطة بينه وبـين السلطان . فردّ عليه في ٨ اذار بكتاب ينم عن ثقته بنفسه وبجيشه وعن امتعاضه من تموّج سياسة اصدقائه وعـدم ثباتها قال فيه : « . . . وفي رسالتك هذه ان لا حقّ لي في المطالبة بأكثر من عكا والقدس ونابلس وطرابلس فما عليّ الّا ان اسحب جيشي في الحال من حيث هو . وفيها ايضاً قولك انه في حالة عدم انصياعي عليّ ان اتوقع نتائج على جانب من الخطورة . وقد فسّر مرافقكم هـــذا القول بان رفضي تكون نتيجته ظهور اسطول بريطاني فرنسي عند السواحل المصرية . فبربّك قل لي يا حضرة السفير باسم اي حق تفرض عليّ

هذه التضحية . ان الامة باسرها من ورائي . واذا شئت فباستطاعتي ان احرّك سكان الروملي والاناضول واجعلهم يشقّون عصا الطاعة . وباعـتمادي على امتي استطيع اكثر من هذا . ولقد ابيت ان تنطلق جيوشي بالسرعة التي كانت تريدها وتستطيعها ضناً بالدماء ورغبة في عدم تعكير الجوّ على الدول الاوروبية . وجزاء لي على هذا الاعتدال وعلى ما قدمت من تضحيات وبعد مـا لقيته من مساعدات لدى امة كريمة مكنتني صداقتها من احراز انتصارات كثيرة يُطلب مني الان ان اجلو عن البلاد التي احتلتُها وأضع جيوشي ضمن حدود اقليم مؤلف من اربعة اقضية يطيب لكم ان تطلقوا عليه اسم باشوية . ان هذا الطلب ليس في الحقيقة سوى حكم عليّ بالاعدام السياسي . ولكني لم افقد الامل بان بريطانيا وفرنسا ستعترفان بما هو حقّ لي واذا قدّر الله ان يخيب هذا الامل فاني اضع روحي بيـده مفضلاً الموت الشريف على ضياع الكرامة . هذا ما قررته . والتاريخ غني بامثال هـذا القرار » .

وكان رفض النزول على ارادة الاميرال روسان صدمـة عنيفة له في بدء عهده السياسي في الاستانة. ولم يغب عن محمد علي ومستشاريه ان تغيّر موقف فرنسا ناتج عن رغبتها في ابعاد الاسطول الروسي عن المياه العثمانية وعدم اعطاء الروس فرصة للتدخل في شؤون الامـبراطورية فارسل في اذار ١٨٣٣ الى كل من قنصلي فرنسا وبريطانيا مذكرة تجلت فيها عبقريته السياسية قال فيها :

« لقد اطلعت على التعليمات التي تلقيتموهـا فايقنت ان الدولة العثمانية موضع عطفكم وصداقتكم . ولما كانت هذه العواطف تتلاقى وعواطفي ، ولما كان هدفي الوحيد هو تحرير الدولة من سيطرة الروس الذين يتحكمون بشؤونها تحكم الاسياد وانقاذ امتي من الذلّ الذي تئنّ منه فاني ارى من واجبي ان اعبّر لحكومتكم عن شكري لها واعترافي بفضلها . ولكن وجهتي نظرنا تختلفان في تقدير الوسائـل اللازمة لجعل الدولة قوية ومنيعة ولهذا اجد ان وطنيتي تقضي بان اكشف عما في ضميري فاذا أصغت اليّ حكومتكم ونظرت الى مقترحاتي بعـين العدل والحياد

واستوحت ما تشعر به من عطف على بلادي فلا شك في اننا سنبلغ النتائج الطيبة التي نرجوها .

« ان سعادة الاميرال روسان سفير فرنسا لدى الباب العالي ، رغبة منه في ازالة كل سبب قد يتذرع به الاسطول الروسي للبقاء في الاستانة ، ارسل اليّ طلباً ملحّاً بان أسرع لعقد الصلح مع الباب العالي واقبل بالاقضية الاربعة التي تتكوّن منها ولاية صيدا فجاء طلبه هذا جنوحاً عن سياسة الصداقة والعطف وميلا صريحاً الى وجهة نظر روسيا التي تسعى لاضعاف الدولة العثمانية .

« ان روسيا، بفعل مجاورتها لتركيا وبحكم مواصلاتها الحاضرة مع الاستانة، لعلى علم صحيح بجمود الباب العالي من جهة وبتقدم مصر المستمر من جهة اخرى . وذهاباً من هذا يجب ان يُفهم ان غايتها من اعطائي ولاية صيدا فقط هي ان تبقى الولايات الاخرى على ما هي عليه من تخلّف بيد السلطان لتكون عبئاً عليه وتزيده ضعفاً فوق ضعفه فتستطيع هي بدون كبير عناء ان تحتفظ باسبقيتها عليه فتدمّر ملكه في الوقت الذي تختاره . ولما كانت هذه السياسة تخالف تماماً سياسة بريطانيا وفرنسا فان من الواجب والطبيعي ان يُرفض هذا الاقتراح .

« ان الاقاليم التي طلبتها مصر من الباب العالي بواسطة خليل باشا لا يختلف شأنها عن شأن الولايات التي تعطى عادة للوزراء ، اي ان العطاء يكون موقتاً وقابلا للاسترجاع لا ابدياً ومطلقاً . وهذه الاقاليم لها قابلية كبرى للتقدم والازدهار كما ازدهرت مصر وتقدمت. وفي هذا كل الفائدة للباب العالي وباستطاعة بريطانيا وفرنسا وكل الدول الاوروبية ان تجد في ازدهار هذه الاقاليم ما يوسّع مدى تجارتها ويؤمنها . واذا بقيت تحت حكم الباب العالي ، والباب العالي على ما هو عليه من تواكل وقصر نظر ، فانها ستظلّ الى ما شاء الله مهملة قفراء . اما اذا ضمت الى مصر فان اراضيها ستُستصلح وتزرع فيقبل عليها الناس يستوطنونها

وتدرّ خيراً كثيراً وتصبح الدولة غنية وقوية فتتحرر من ضغط روسيا فاذا لقي هذا المشروع تفهماً ومساعدة من بريطانيا وفرنسا فان الدولة العليّة واجدة فيه ما يعزز جانبها كما اجد فيه تحقيقاً لكل آمالي .

« وامتي بأسرها ، بدون تميز بين طبقة وطبقة ، مؤمنة اتمّ الايمان بان هذه هي امنيتي القصوى . ولقد قدمت اسطع دليل على هذا اذ جدت بثروتي ورجالي وعرّضت نفسي وعائلتي .

« ومن كل البلاد العربية، من الاناضول الى سواحل البحر الاسود اي الداغستان وبلاد اللاز ، ومن البوسنه والروملي والاستانة ذاتها جاءتني رسائل كتبها وزراء وعلماء وناس لهم مكانتهم في اوساطهم . وخلاصة هذه الرسائل ان الامة الاسلامية باجمعها ثائرة النفس على السلطان محمود لسياسته المذلّة فاذا لم تنل منه بالحسنى ان ينظم الدولة ويرفع من شأنها فانها ستلقي هذه المهمة الملحة على عاتق شخصية اخرى لها قوتها ومكانتها . ولما كانت لا تجد غيري بين ظهرانيها فانها تلتمس مني العون والمساعدة .

« واذا أُعطيت لي الاقاليم التي طلبتها نزولاً على رغبة سكانها وتأثّراً بهذه الرسائل التي تلقيتها فلي امل كبير بمساعدة بريطانيا وفرنسا في تأمين زيادة ايرادي وتنظيم شؤون الحكم حتى اذا حان الوقت وجد فيّ السلطان التابعَ الامين الذي يهب لمنازلة روسيا حالما تحدثها نفسها بتنفيذ مآربها في تركيا . وعندئذ يراني متّحداً مع الفرس واللاز في مهاجمة الروس وتحميلهم من الخسائر ما يضمن تحرير امتي المغلوبة على امرها من طغيانهم وغلاظتهم . والروس ليسوا بغافلين عن هذه الحقيقة لانهم ، وهم جيران تركيا ، ادرى باسباب الضعف وبوسائل المناعة عندها . ولهذا فهم يبذلون كل ما بوسعهم ليرفض طلبي لان في استجابته ضربة مؤلمة لسياستهم . ولا شك عندي ان بريطانيا وفرنسا ستمتنعان عن القيام بأي خطوة فيها فائدة لروسيا وخسارة لسياستها ولمصلحة الدولة العثمانية التي

تحرصان عليها . ولما كنت قد كشفت فيما تقدم عن جميع حقائق الموقف فأني اقول ان واجب الشرف والكرامة يقضي على حكومتي بريطانيا وفرنسا ان تقيما الدليل على حرصها هذا .

« وخلاصة القول اني قوي في امتي وقوتي قائمة على اساس ديننا اي على الفتاوى الشرعية التي ارسلها اليّ علماء بلاد العرب والاناضول وهذا يضع في عنقي واجباً دينياً بأن اسعى بكل استطاعتي لانعاش امتي وتقدمها . وهذه الخدمة لأمتي لا يمكنني القيام بها على الوجه المطلوب الا متى اصبحت الاقاليم المشار اليها في عهدتي . ولهذا فليس لأحد ان يلومني على مواصلة الالحاح في الطلب الى ان يتحقق » .

وبعد اخفاق مسعى الاميرال روسان وقع السلطان في حيرة من امره فقرر الرجوع الى الوساطة البريطانية فاستدعى اليه في ٢٧ اذار ١٨٣٣ السفير البريطاني ماندافيل وسأله اذا كان بوسع حكومته ان تتدخل لدى محمد علي ليقبل الشروط التي عرضها عليه خليل باشا . ولكن السفير بقي عند حذره وواقعيته وتردد في ربط حكومته بسياسة قد تكون غير ناجحة ، فاكتفى بان نصح لوزير الخارجية العثمانية بان يتساهل في المفاوضة مع ابراهيم باشا ، وكان والده عقب فشل اتفاق ٢١ شباط ١٨٣٣ قد فوّضه بانهاء المفاوضات مع الباب العالي . فقبل السلطان اخيراً ان يتنازل عن سوريا بكاملها للعزيز ولكنه رفض التخلّي عن ولاية اضنه . ونُقل هذا القرار السلطاني الى السفير البريطاني فتداول بشأنه مع زميله الفرنسي وقرّرا متفقين ان يحمله احد موظفي السفارة الفرنسية الى ابراهيم باشا في مقره بكوتاهية وينصح له بقبوله . وفي ٢٩ اذار ابحر المبعوث الفرنسي برفقة موظف تركي الى مودانيا ومنها استأنف السير براً الى مضارب الجيش المصري .

وعلم القيصر الروسي ان السلطان اصبح معرّضاً لضغط شديد من الدول الاوروبية وخاصة فرنسا وان سفيره لن يقوى على تحرير السلطان من تأثير سفاراتها

وشعر السلطان من جهته بان الدول الاوروبية لا تهتم بمصالحه بقدر ما تهتم باقصاء روسيا عن البوسفور فارتأى ، دفعاً لاحتمال تقدم ابراهيم نحو الاستانة واثارة لهمة بريطانيا وفرنسا والنمسا في الضغط عليه لقبول شروط الباب العالي ، ان يطلب مساعدة عسكرية جديدة من روسيا فاستجاب القيصر طلبه وانزل على الشاطيء الاسيوي من البوسفور في ٥ نيسان ١٨٣٣ خمسة الاف من المشاة الروس واوفد الى الاستانة رجلاً من اقدر مستشاريه واقربهم اليه الكونت اورلوف سفيراً فوق العادة ومطلق الصلاحية ووضع تحت قيادته القوى البرية والبحرية الروسية في تركيا ، فوصل في ٢٦ نيسان ١٨٣٣ حاملاً اموالاً طائلة وهدايا مغرية لعلمه ان المال والهدايا ابعد اثراً وانفذ فعلاً في البلاط العثماني من كل الوسائل الاخرى ، ومزوّداً من سيده بالتعليمات الخطية السرّية التالية :

« يجب ان تهدف السياسة الروسية في الشرق الى ما يأتي :

١) اقناع السلطان بأن من مصلحته ان يثق بروسيا ثقة تامة مطلقة يتبرر معها في نظر اوروبا طلبه مساعدتها المادية والعسكرية .

٢) مقاومة النفوذ الفرنسي في الاستانة بنشاط ولباقة مع اتقاء كل ما من شأنه ان يظهرنا بمظهر العداء السافر ويعرّض علاقتنا بفرنسا للتدهور والقطع .

٣) القول صراحة ان روسيا لا ترمي بما تقدمه من مساعدات مادية لتركيا وبما تبديه من اهتمام بشؤونها الّا الى المحافظة على سلامتها وعدم تمكين روح الثورة والتمرد من النيل منها . وفي هذا ما يضمن لنا تأييد النمسا ويُفسد على بريطانيا سياستها العدائية نحونا .

٤) مواصلة عملنا في الاستانة على الاسس التي ركزنا عليها سياستنا فيها اي ان يبقى عملنا مستقلاً تمام الاستقلال فلا نشترك في تدخل جماعي في امورها لان اسهامنا في اي مبادرة جماعية من شأنه ان يحدّ من حريتنا ويضعف قوة عملنا في النهاية لارتباك علاقاتنا مع الدول القائمة بالتدخل .

٥) المحافظة على مراكزنا العسكرية في تركيا الى ان يتمّ الصلح النهائي بينهما

وبين مصر وينسحب جيش ابراهيم باشا الى ما وراء جبال طوروس وعندئـذ فقط يعود اسطولنا الى قاعدته وتجلو عساكرنا عن المواقع التي تحتلها .

وفي سعيكم الى هذه الاهداف يجب ان تضعوا نصب عينيكم ان السبيل الاقوم للوصول اليها هو اقناع السلطان ووزرائه بان سلامة تركيا وخلاصها متوقفان على المساعدة والتأييد اللذين يقدمها لهم القيصر .

« وتسهيلاً لمهمتكم ولتمكينكم من القيام بهـا على الوجه الاكمل ومن التأثير على رجال الديوان فقد رأى جلالته ان يفهم الباب العالي ان الصلاحيات المعطاة لكم واسعة جداً . ذلك لانه يخشى ان لا يثق السلطان ثقة تامة باقوالكم ووعودكم الا اذا علم انكم تستطيعون حمايته بصورة فعّالة » .

وبعد ان درس اورلوف الحالة في الاستانة واطلع على ما فيها من ملابسات كتب الى رئيس حكومته « انه اذا كان السلطان ومستشاروه مؤمنين باننا سنسحب جيشنا واسطولنا حال ارتداد ابراهيم باشا الى ما وراء جبال طوروس فان الجمهور التركي لا يشاركهم في ايمانهم . وهناك شائعات واخبار يتناقلها الناس ليس فيها شيء مما يشجع على مثل هذا الايمان . ويقيني ان ثقة الجمهور التركي بنا واعترافه بجميلنا لن يصبحا حقيقة الا اذا تمّ انسحابنا حال تنفيذ الشروط التي وضعناها له . واذا كان هذا فلا شك انهم ، قبـل مضي سنة او سنتين ، ستضطرهم الاحـداث لطلب عودتنا وعندها نعود بدون ان يوقظ عملنا شيئاً من الحذر فيكون لنا اذا شئنا ان نحتلّ مراكزنا بصورة نهائية » .

ولكن السلطان وبعـض مستشاريه الذين كانت السفارات الاجنبية لا تألو جهداً في ايغار صدورهم كانوا مترددين متلكئين في السير قـدماً نحو التفاهم التامّ مع الروس . وقد لمس اورلوف هذه الحقيقة في مقابلته الاولى للسلطان في اوائـل ايار ١٨٣٣ فكتب على اثرها الى نسلرود شارحاً له ما وجـده لديه من تحفظ وميع وتهرّب من كل ارتباط ويقول « ان مردّ القلق والحـذر الى دسائس البريطانيين

والفرنسيين ومن هم على صلة وثيقة بهم من كبار موظفي الباب العالي » وينتهي الى القول بان « الاتراك قوم لا يصحّ العمل معهم الا اذا صوفحوا بيد وهُـددوا بالاخرى » .

وصمد اورلوف للدسائس وجدّ في مقاومتها والرد عليها وتكذيب الاشاعات التي كانت تنطلق من الاوساط الفرنسية والعثمانية المناوئة للسياسة الروسية قائلة ان الصلح بين السلطان ومحمد علي اصبح صعباً وبعيداً لان ابراهيم باشا مصرّ على عدم الانسحاب من كوتاهية قبل ان يزول الخطر على عرش السلطان بجـلاء الروس عن القسم الذي احتلوه من الساحـل التركي على البحر الاسود وعودة اسطولهم الى قواعده في اوديسا وسيباستوبول .

ولما تواترت الشائعات واشتدّت وقف منها اورلوف موقفاً حازماً فراح يعلن في كل فرصة ان الاسطول والجيش لن ينسحبـا الا اذا انسحب ابراهيم باشا الى ما وراء جبال طوروس . اما اذا ابى القائد المصري الانسحاب فان حكومـة القيصر سترسل عليه جيوشاً روسية لارغامه على ذلـك وتأمين حماية عرش بني عثمان . وخلق هذا الاعلان الجريء حالة قلقة جديدة فحار الوزراء العثمانيون في امرهم وراح سفيرا فرنسا وبريطانيا يصرّان على السلطان ان يسمح للاسطولـين الفرنسي والبريطاني بعبور الدردنيل الى الاستانة لحمايتها من الروس . ولما علـم اورلوف بقيام زميليه بهذا المسعى قابله بمسعى معاكس اذ انذر الباب العالي بان قدوم اي اسطول اجنبي الى مياه الاستانة تعتبره روسيا تهديداً للسلطان وخطراً على الامبراطورية فيضطر الاسطول الروسي للقيام بما يفرضه واجب الدفاع . فكان لانذاره الوقع الذي توخّاه فكتب الى نسلرود يقول : « لقـد نفخنا روح الجرأة في صدور الاتراك فصمدوا بوجه الاميرال روسان فـتراجع وقال ان الاسطول الفرنسي لن يدخل الدردنيل . وهذه نتيجة لها اهميتها الكبرى . ولقد قلت لاحمد باشا لما حدثني عن امكان مجيء الاسطول الفرنسي ان انسحاب ابراهيم باشا الى ما وراء جبال طوروس سيعقبه في الحال جـلاء جيشنا بسلاحه وعتاده . اما اذا

وصل الاجانب الى مياه الاستانة كان ذلك بداية النهاية . ويقضي عليَّ اخلاصي لمولاي القيصر ولسياسته الصافية بان اقول لك ان الله وحده يعلم ما سينتج عندئذ عن تصادم المصالح المختلفة متى اصبحت وجهاً لوجه . اما انا فيستحيل عليَّ ان اتنبأ بما سيقع من احداث وعليَّ ان اقول لك يا سيدي الرئيس ان الجزع اخذ على الاتراك مشاعرهم وكاد يفقدهم الصواب ففكروا بالكتابة الى سفير بريطانيا المعتصم بالصمت وسفير فرنسا الكثير الكلام والحركة ليسألوهما عن سبب وجود اسطوليهما في شرقي البحر المتوسط فاثنيتهم عن هذه البادرة السخيفة وافهمتهم ان عليهم ان يعملوا للتفرقة بين هذين السفيرين لا ان يجمعوا بينهما في اي امر من الامـور وعلى اي صورة من الصور . وقد ادركوا خطل سياستهم فعدلوا عن الكتابة » .

« وقد اقترح عليَّ بوتينييف فكرة احتجاج الاتراك اذا دخلت سفينة حربية الى الدردنيل بدون موافقتهم واذنهم . فقبلت هذه الفكرة الموفقة لان فيها فائدة جلية ، فاذا كان دخول هذه السفينة عملاً حكومياً فرنسياً فستتضح ازدواجية فرنسا ولؤمها وغشها لكل ذي عينين في اوروبا ، واذا كان عملاً اوحى به الاميرال روسان بمعزل عن حكومته وبدون اخذ رأيها فسينفضح امره وتضطر حكومته لشجبه واستنكاره . وقد نجحت الفكرة فاضطر الاميرال للتقهقر وعدل عما كان يزعجنا ويقلقنا . اما لورد بونسومبي سفير بريطانيا فرجل لا غبار على سلوكه وعليَّ ان اعترف بأن السفارة البريطانية لم يكن لها يد في الدسائس المزرية التي عمدت اليها السفارة الفرنسية . ويبدو لي ان الاحوال سائرة على الطريق السوي . ولكن اذا شئنا ان نطمئن الى وجود هذه البلاد فعلينا ان نكون دائماً على استعداد لمواجهة كل ما ينتظر ان يقع فيها من احداث ، بل يقيني ان علينا ان نكون مستعدين لكل شيء » .

وتوالت على وزارة الخارجية الفرنسية تقارير روسان وفيها الكثير من العداء والتحدي لمحمد علي فادركت ان نتيجة هذه السياسة ستكون وخيمة العاقبة على فرنسا فتخسر صداقة محمد علي ولا تكسب صداقة الباب العالي ، وان مواقف

الاميرال هذه لن تساعد في شيء على حلّ المعضلة وجلاء الروس . ولما بلغ الدوق دي بروي وزير الخارجية الفرنسية ان مترنيخ ارسل بروكش-اوستن والقيصر الجنرال مورافيف والكونت اورلوف الى الاستانة ومصر ، وهم من دهاة السياسة الاوروبية ، اتضح له ان الاميرال روسان لن يتمكن وحده من السير على الطرق الشائكة فأوفد اليه البارون دي بوالكونت مدير الشؤون السياسية في الوزارة ومن كبار الاعوان المقربين اليه ، وكان معروفاً باطلاعه الواسع على شؤون الشرق والسياسة الروسية بعد ان عالجها طويلاً كأمين للسفارة الفرنسية في بطرسبرج ثم في مؤتمرات تروبو وليباخ وفيرونا ، واوصاه ان يعمل ما امكن لوصل ما انقطع بين الاميرال روسان ومحمد علي ، وتصفية الجوّ بين السلطان والعزيز ، وان يبلغ محمد علي ان الحكومة الفرنسية لم تعد مقيدة باتفاق روسان مع وزير الخارجية العثمانية في ٢١ شباط لان الاسطول الروسي لا يزال مرابطاً في مياه البوسفور رغم توقف ابراهيم باشا عن التقدم من كوتاهية الى الاستانة . وكان على البارون بوالكونت ان يقدم في نهاية رحلته تقريراً وافياً عن محمد علي والامير بشير وسياستها وامكانات مصر الاقتصادية والعسكرية الحقيقية .

ووصل بوالكونت الى الاسكندرية في ٢٩ نيسان ١٨٣٣ ، فأخبر حال وصوله ان الحرب بين ابراهيم باشا والسلطان قد انتهت وان مفاوضات الصلح بين خليل باشا ومحمد علي كللت بالنجاح فمنح السلطان محمد علي حكم سوريا بكاملها ولم يبقَ بين الفريقين سوى « خلاف بسيط حول اضنه » . ولكن « الخلاف البسيط » لم يكن من البساطة على شيء بل كانت اضنه عقبة كأداء لم تجاوزها المفاوضات بنجاح الّا بعد ان خلق اضطراب الحبال في الدولة العثمانية جوّاً معادياً للسلطان واشتدّت نقمة الامة عليه لاستعانته بالروس اعداء تركيا التقليديين ومناصبته العداء لمحمد علي « امضى سيوف الاسلام » لاسباب لا تمتّ الى المصلحة العليا بسبب .

ولم يسع السلطان الّا ان يأخذ بعين الاعتبار الحالة الروحية في امته فوافق

على صلح كوتاهية في اواسط ايار وهو صلح يقضي بالعفو عن محمد علي وابقائه على ولايات مصر وسنّار وكريت وضم ايالات سوريا باجمعها اليه وتثبيت ابراهيم باشا حاكماً على الحبشة والحجاز ومحصّلاً لولاية اضنه .

وظل صلح كوتاهية شفهياً وابى السلطان ان يسجّل احكامه في معاهدة خطّية .

الفصل الثالث

من صلح كوتاهيه الى معاهدة بلطه ليمان
(١٨٣٣ - ١٨٣٨)

لم يهدف واضعو صلح كوتاهية الا الى تجميد الازمة السورية وتحديد الصلات لوقت ما بين محمد علي والسلطان . ولكن رجال السياسة في اوروبا الغربية نظروا اليه في ضوء انتصارات محمد علي العسكرية والدبلوماسية فاعتبروه مرحلة جديدة حاسمة في تاريخ العلاقات بين دولهم وبين الامبراطورية العثمانية . اما روسيا فقد وجدت فيه اكثر من وسيلة لتدعيم سياستها في الشرق وتأييد وجهة نظرها في شؤونه لانه جعل سيف محمد علي مصلتاً على الباب العالي وترك خطر احتلاله الاستانة قائماً وممكناً في اي وقت ، وهذا ما يدفع السلطان لمراعاتها والانسجام معها تحسّباً ليوم يضطر فيه الى طلب مساعدتها للحؤول دون تقدم جديد يقوم به محمد علي باتجاه البوسفور . وجدّ سفيرها لدى السلطان في استغلال التطور الجديد واقناع السلطان بان له في روسيا حليفاً شديد البأس يدافع عن حقوقه ووحدة امبراطوريته فوجّه كل نشاطه الى ترغيب محمود الثاني في عقد معاهدة مع نقولا الاول تضمن له سلامة ملكه وتحول دون كل اعتداء قد يقدم عليه محمد علي في السنين المقبلة ، واستعان على الامر بالمقرّبين من السلطان وفي طليعتهم احمد باشا . ولم تكن هذه الخطة جديدة بل كانت امتداداً للتي سارت عليها السياسة الروسية قبل صلح كوتاهية . فقبل هذا الصلح بما يزيد عن الشهر جرى لاحد معاوني اورلوف اجتماع سري مع احمد باشا أفضى فيه الوزير التركي بما كان يجول

في خاطر مولاه منذ بدء الازمة السورية فنقل السفير كل ما سمع الى حكومته في رسالة بتاريخ ٢٥ نيسان ١٨٣٣ جاء فيها : « ان السلطان يفكّر منذ وقت طويل في اعتماد سياسة يرى فيها المرفأ الامين لسفينة حكمه في عصر تهب الاعاصير عليها من كل جانب ولكنه لم يطلع احداً من الوزراء على شيء من تفكيره . وهذه السياسة هي ان يطلب من القيصر عقد محالفة دفاعية وهجومية بين روسيا وتركيا . وفي رأي السلطان ان هذه المحالفة هي الوسيلة الوحيدة لصون الامبراطورية العثمانية عن مطامع محمد علي واعماله العدوانية . وهو على يقين من ان طموح باشا مصر وميله المستمر الى التمرد وعمله المتواصل على نشر فكرة العصيان في كل الاقاليم العثمانية بالاضافة الى ما يلقاه من تشجيع ومساعدة عند فرنسا وبريطانيا تنفي كل امل في التفاهم معه . واذا قدّر ان يوضع بينه وبين الباب العالي اتفاق ما فان هذا الاتفاق مهما تكن صورته وشروطه لن يكون الا هدنة . والحالة هذه ليس امام السلطان الا سبيل واحد هو التحالف مع روسيا الدولة الوحيدة التي تريد وتستطيع انقاذ تركيا من الخراب . وهذا ما سيجعله اساساً لسياسته في المستقبل اذا لقي مشروعه قبولاً عند القيصر » .

وكان لهذا الكلام وقع مستحبّ في اوساط الحكومة الروسية وتقبّله القيصر بالرضى والترحاب فأمر رئيس وزرائه في ٨ ايار ١٨٣٣ بأن يرسل الى الكونت اورلوف تعليمات تستحثه على الاسراع في عقد معاهدة دفاع مع السلطان على ان تحاط المفاوضة فيها بسياج من الحذر والكتمان فلا يقف عليها الّا القليلون ممن يوثق بهم لان السفراء الاجانب ، اذا تسربت اليهم اخبارها، سيهبون جبهة واحدة لمعارضتها . وأُوصي السفير في الوقت ذاته بأن يُنزل في المعاهدة نصًّا صريحاً يعطي روسيا ضماناً جديداً يجعل ممتلكاتها الواقعة على سواحل البحر الاسود في مأمن من كل عدوان ، وهذا اقل مما يستطيعه السلطان مقابل المساعدة الفعالة التي ينالها بفعل المعاهدة والمساعدات الاخرى التي قدمتها له روسيا في السابق . وما هذا الضمان الجديد الّا ان يُحرّم دخول الدردنيل على السفن الحربية الاجنبية بدون اذن سابق والوقوف على الغاية التي من اجلها تريد الدخول اليه . وفي

اواخر ايار ارسلت الحكومة الروسية الى سفيرها مشروعاً لهذه المعاهدة . وكأن الظروف شاءت ان تسهّل عليه مهمته فبعد وصول المشروع اليه بايام قليلة ظهرت بعض وحدات الاسطول البريطاني في مياه بحر ايجه وحاولت عبور الدردنيل بالقوة فردّتها الحامية العثمانية. وعندئذ ايقن السلطان ووزراؤه، وعلى رأسهم الصدر الاعظم خسرو باشا عدوّ محمد علي الشخصي ، ان فرنسا وبريطانيا تؤيدان سياسة محمد علي وتتآمران معه،وان الامبراطورية العثمانية باتت مهددة ومعرضة في كل حين من البر والبحر لأشد الأخطار، وان روسيا هي الدولة الوحيدة المخلصة لانها وضعت قواها العسكرية البحرية والبرية في خدمة السلطان للدفاع عن عرشه . وهكذا لم يجد محمود الثاني ورئيس وزرائه بدًّا من الدخول في المفاوضة مع السفير الروسي فعقدت الجلسة الاولى في ١٤ حزيران ١٨٣٣ في دار خسرو باشا بضواحي الاستانة . وتبادل الجانبان الرأي فاقترح الصدر الاعظم ان يكون في المعاهدة نص صريح على حق تركيا في اقفال الدردنيل بوجه كل سفينة حربية اجنبية يمكنها ان تقوم بعمل عدائي ضد احدى الدولتين المتعاهدتين ، فلم يقرّه الكونت اورلوف على اقتراحه وطلب اليه العدول عنه لأسباب اهمّها ان النص المطلوب من شأنه ان يزج السلطنة في حرب مع الدول الاجنبية هي في غنى عنها وان روسيا اذ تطلب من الباب العالي جعل الدردنيل محرّماً على هذه الدول بدون اذن سابق منه لا تريده ان يقطع علاقاته السلمية وصلاته السياسية والتجارية مع الدول ، وكل ما تريد ان لا تكون المضايق مشاعاً حراً تذهب فيه الاساطيل وتجيء بدون قيد ولا وازع .

ووافق محمود الثاني على المشروع المقترح وعلى النص الروسي الخاص بالدردنيل. وفي ٢٦ حزيران / ٨ تموز ١٨٣٣ تم توقيع هذه المعاهدة المعروفة باسم هنكار اسكله سي ، نسبة الى المكان الذي جرى فيه التوقيع على الضفة الاسيوية من البوسفور، وهي تتألف من ست مواد ومادة سرية واحدة . وحدّدت مدة العمل بها بثماني سنوات [١] .

١ – مستند رقم ١ .

وكان في المعاهدة تفاوت ظاهر بين واجبات كل من الفريقين واهمية هــذه الواجبات . فالمساعدات العسكرية التي كان باستطاعة تركيا ان تقدمها لروسيا في حال الاعتداء عليها لم تكن شيئاً يذكر بالنسبة الى المساعدات العسكرية والمادية التي تقدمها روسيا لتركيا في حال تعرّضها لاعتــداء . وهنا تبدو مهارة المفاوض الروسي فقد وضع الامبراطورية العثمانية ، بفعل هذا التفاوت، تحت الوصاية الروسية الفعلية .

اما فيما يتعلق بالمضايق فقد نصت المــادة السرّية على ان الباب العالي يتعهّد باقفال الدردنيل بوجه كل اسطول اجنبي يرى الروس فيه ما يهدد سلامــة ممتلكاتهم الواقعة على البحر الاسود على ان تظلّ المضايق مفتوحة امام الاساطيل الروسية في سيرها الى المتوسط في حال وقوع حرب بـين روسيا واحـدى الدول الاخرى باعتبار روسيا حليفة لتركيا تتمتع بحقوق ممتازة .

وبالرغم من التكتم الشديد الذي احيطت به المفاوضة فان جواسيس الحكومة البريطانية وعملاءَها في الاوساط الرسمية التركية ، ومنهم وزراء عثمانيون ، عثروا على نصها ووقفوا على المادة السِّرية الملحقة بها ونقلوا كل هذا الى السفير الــبريطاني فغضبت حكومة لندن غضبة شديدة لان المــادة السِّرية تنقض المعاهدة التركية البريطانية المعقودة سنة ١٨٠٩ والتي حُرِّم فيها دخول المضايق على اساطيل جميع الدول بدون استثناء ، حتى في وقت السلم .

وفي ٢٨ حزيران ١٨٣٣ اخذ الاسطول الروسي يتأهب لمغادرة مياه الاستانة . وعشية ابحاره سلَّم محمود الثاني الى اورلوف كتاباً خــاصاً منه الى القيصر نقولا الاول يعبر فيه عن سروره لعقد المعاهدة التركية الروسية الجديدة ويخبره « ان مستشاره احمد فوزي باشا هو الان في طريقه الى بطرسبرج ليقدم للقيصر شكر الباب العالي على المساعدات الــتي قدمتها روسيا للدولة العثمانية في محنتهــا الاخيرة » .

ولما ذاع خبر المعاهدة الجديدة في الدول الاوروبية احدث ضجة كبرى في المحافل السياسية والنيابية بلندن وباريس بنوع خاص لانها قلبت التوازن الاوروبي رأساً على عقب وخلقت خطراً مباشراً على مصالح فرنسا وبريطانيا في الامبراطورية العثمانية اذ وضعت هذه الامبراطورية تحت الحماية الروسية فقررت الدولتان تقديم احتجاجات الى تركيا وروسيا معاً . فرفع القائم بالاعمال الفرنسي في بطرسبرج مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الروسية فاجابه نسلرود بأن فرنسا ليست على حق في اتخاذ موقف معادٍ من معاهدة دفاعية قــائمة على اساس احترام استقلال الامبراطورية العثمانية ووحدتها ومعقودة بين دولتين مستقلتين بملء الرضى وبدون اكراه، وهو حق من حقوق جميع الدول الحرة . ولا يمكن فرنسا ان تنكر هــذا الحق الّا اذا كانت غير راغبة في استقلال الامبراطورية العثمانية ووحدتهــا . اما محمود الثــاني الذي كان حقده على محمد علي يُعمي بصره وبصيرته ويأخذ عليه كل مشاعره فقد اجــاب على احتجاجات الدولتين بأن « الدولة العثمانية وعاصمتهــا لا قيمة لهما في نظره وانه مستعد للنزول عن عاصمته لمن يجيئه برأس محمد علي » .

وارادت الدولتان ان تدعمــا احتجاجاتها بشيء عملي فعزّزتا اساطيلها في المتوسط وتقدمت سفن حربية بريطانية الى مياه ازمير ورابطت وحدات كبيرة اخرى عند جزيرة تنيدوس على مقربة من مدخل الدردنيل وحاول قائدهــا اقتحــام المضيق والتقدم مع الاسطول الفرنسي للقضاء على الاسطول الروسي في سيباستوبول ولكن رئيس الحكومة الفرنسية لم يوافق على هذه الخطة لاسبــاب سياسية داخلية اهمها ان لويس فيليب كانت اركان عرشه قد بدأت تتزعزع ولم يبقَ له من السلطة والهيبة ما يسمح له بخوض حرب طــاحنة ضد روسيا والدولة العثمانية في اول الشوط وبالتالي ضد النمسا وبروسيا اللتين كان انضمامها الى القيصر والسلطان من الامور غير المستبعدة . وكان من الطبيعي ان يخفف موقف الحكومة الفرنسية من ثورة حكومة لندن . غير ان تقدم الاسطولين الى مدخل الدردنيل اوجد اضطراباً غير قليل عند الباب العــالي فتدارك السفير الروسي بوتينيف

الحالة ونصح الوزراء العثمانيين ان يكونوا « معتدلين بحزم او حازمين باعتدال »
واكدّ لهم حرص القيصر على التقيد بنص المعاهدة وروحها مهما يكن موقف الدول
الاوروبية .

وحاول محمد علي اغتنام الفرصة فاقترح على الحكومتين الفرنسية والبريطانية
ان تهاجما روسيا ووضع تحت تصرفها كل قواه العسكرية .

وتأزمت الحال في اوروبا فتدخل مترنيخ وتمكن من تهدئة الجوّ في بريطانيا
وفرنسا بأن حمّلها تبعة التدهور لانها تحدّتا روسيا بسياستها في الشرق. وطلب
في الوقت ذاته الى نقولا الاول الّا يميل عن طريق الاعتدال والتفهم . وكان لمترنيخ
ما اراد فانسحب الاسطولان الفرنسي والبريطاني من مياه بحر ايجه .

ولكن هذا الهدوء كان قصير الاجل لان الحكومة الروسية جدّت في تعزيز
اسطولها في البحر الاسود احتياطاً للمفاجآت وامرت الاميرال ريكورد قائد
اسطولها في بحر البلطيق بالابحار من قواعده والمجيء الى البحر الاسود عبر الدردنيل
والبوسفور فاحتج بالمرستون للسفير العثماني في لندن قائلاً انه يعتبر الامر تبديلاً
لتوازن القوى في البحر المتوسط ومخالفاً لاحكام معاهدة ١٨٠٩ بين تركيا
وبريطانيا ، وانه تجاه هذا التحدّي الروسي العثماني لا يسعه سوى المطالبة بحق
السفن الحربية البريطانية بعبور المضايق وبحرّية التصرف في البحر المتوسط
والشرق حفاظاً على حقوق بريطانيا ومصالحها التجارية وسلامة مواصلاتها مع
امبراطوريتها .

فتدخل مترنيخ مجدّداً في الامر وكان يخشى تقارباً بين فرنسا وبريطانيا يؤدي
الى تحالف بينهما يكون وخيم العاقبة على الاستقرار الاوروبي فدعا الرئيس الروسي
نسلرود للاجتماع به فتلاقيا في مونشنغراتز وعقدا في ٦/١٨ ايلول ١٨٣٣ اتفاقاً
تعهّدا فيه بمساعدة الدولة العثمانية للمحافظة على وحدتها وبالحؤول دون كل
محاولة تهدف الى تقسيمها .

وظن مترنيخ ان مجرد اعلان اتفاق مونشنغراتز كفيل بازالة التوتر في بريطانيا
لما فيه من تعهّد صريح بان النمسا وروسيا تحرصان على وحدة الامبراطورية
العثمانية وبقائها وبان روسيا تقبل وساطة مترنيخ في حال تطبيق احكام معاهدة
هنكار اسكله سي . ولكن الدوق دي بروي لم يكن عند هذا الظن فوصف
هذا الاتفاق بانه عملية تمويه وتغطية لاهداف معاهدة هنكار اسكله سي ومفاعيلها .

اما بريطانيا فوقفت من هذا الاتفاق موقفاً ينمّ عن عدم الثقة فوضع بالمرستون
ردّاً عليه مخططاً جديداً للسياسة البريطانية في الشرق وطلب من سفيره في الاستانة
ان يبيّن للباب العالي الاخطار التي باتت تهدد عرش السلطان وامبراطوريته بفعل
التحالف الروسي التركي ويقول له ان روسيا لا تبغي من وراء هذا التحالف سوى
وضع تركيا تحت حمايتها الى ان تحين لها فرصة القضاء عليها بضم الجزء الاوروبي منها
الى املاكها ، ويقترح عليه بالتالي اقامة تعاون ودّي جديد بين بريطانيا وتركيا
يقوم على اساس تقديم المساعدات البريطانية لتنظيم الجيش العثماني وتقوية وسائل
دفاعه . وتحاشى بالمرستون ان يقترح على السلطان عقد معاهدة عسكرية خشية ان
يفيد منها السلطان لاستئناف الحرب ضد محمد علي .

ولم يقف القيصر تجاه السياسة البريطانية الجديدة موقف المتفرّج فألّف لجنة
برئاسة نسلرود لدرس الوضع الجديد في الشرق فقدمت له هذه اللجنة في كانون
الاول ١٨٣٣ تقريراً مفصّلاً عن اوضاع الامبراطورية العثمانية وسياسة الدول
الاوروبية حيالها وموقف روسيا من هذه الدول وختمته بالتوصيات التالية :

١) وقف تقدم الجيش المصري واستبقاء الباب العالي في الموقف المسالم الهادىء
الذي وضعته فيه المعاهدات .

٢) اعداد العدّة الحربية في البر والبحر على وجه يضمن لروسيا ان تكون
اول من يصل الى مسرح الاحداث بقوى تحول دون تصرف الآخرين بشؤون
الشرق ومصايره بمنأى عن روسيا او على وجه يخالف مصلحتها وسياستها .

٣) حمل السلطان على الخروج نهائياً من حالة القلق والاضطراب التي هو فيها

واختيار حلفائه بصراحة وبدون تلكؤ .

٤) الوقوف منذ الان بوجه محمد علي ومطامعه وافهامه ان كل مبادرة جديدة يقوم بها تضعه وجهاً لوجه مع روسيا اذا كان هدفه بسط سلطانه على الاقاليم العثمانية المجاورة للحدود الروسية .

وعملاً بهذه التوصيات جدّت روسيا في تعزيز مركزها في الباب العالي وقررت توسيع مدى تجارتها في البحرين الاسود والمتوسط جاعلة ثغر اوديسا قاعدة لانطلاقها التجاري الجديد . وضماناً لحريتها التجارية في الامبراطورية العثمانية عقدت مع الباب العالي معاهدة جديدة في ٢٠ كانون الثاني ١٨٣٤ سويت فيها كل مشكلات الحدود بين الدولتين ثم اعلمت السلطان بعزمها على خفض ضريبة الحرب المحددة في معاهدة ادرنه سنة ١٨٢٩ .

وشعر محمد علي ان السياسة الاوروبية قد اخذت برأي مترنيخ وبدأت تميل ميلاً صريحاً الى التفاهم حفاظاً على الاستقرار الاوروبي وادرك ان مصير استقلاله بات متوقفاً على التعاون بينه وبين فرنسا وبريطانيا وعلى استحكام الخلاف بين هاتين الدولتين من جهة وتركيا وروسيا من جهة ثانية .

وجاء خطاب العرش البريطاني في شباط سنة ١٨٣٤ يؤكد ان بريطانيا توافق على اي تغيير في علاقات الدولة العثمانية يمكن ان تتأثر به وحدتها وسلامتها. وارسل بالمرستون تعليمات الى السفير البريطاني في الاستانة بأن يأمر الاسطول البريطاني في المتوسط بعبور الدردنيل حال دخول الاسطول الروسي بدعوة من السلطان او بدون دعوة .

واراد محمد علي ان يفيد من الجو المضطرب المعادي لروسيا ليطالب باستقلاله فتعترف له به حكومتا فرنسا وبريطانيا مقابل امتيازات يعطيها لكلتيهما ، فاتصل في صيف ١٨٣٤ بقناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا في مصر ودفع لهم في ٣ ايلول مذكرة افصح فيها عن عزمه على اعلان استقلاله عن السلطان لان في هذا الاستقلال

الضمان الوحيد ضد تقدم روسيا في الشرق عبر آسيا الصغرى وبلاد فارس . فدهش رجال السياسة الاوروبية للصراحة التي تجلّت في المذكرة ولموقف محمد علي الحازم من السلطان والروس . ولم تخفِ الحكومة البريطانية انزعاجها من قوله ان السياسة البريطانية معادية للسياسة الروسية في الشرق لان البريطانيين ما قبلوا يوماً ان تكون سياستهم اداة مساومة او موضوعاً للاحاديث . وسرعان ما تحول الانزعاج الى استياء ونفور فردّت حكومة لندن على المذكرة المصرية ناصحة محمد علي ان لا يميل عن واجب الخضوع للسلطان حليف بريطانيا وصديقها وان لا يعمل ما يمكن ان ينتج عنه شيء من القلق في الاوضاع فتضطر بريطانيا لمساعدة الباب العالي ضده . وكان في هذه المذكرة تحول جديد في السياسة البريطانية اذ قلبت لمحمد علي ظهر المجن وتنكرت له بعد ان لمست منه عزماً على الانفصال عن تركيا واعلان استقلاله .

وانبرى مترنيخ يدافع عن حسن نية الروس تجاه الامبراطورية العثمانية متهماً محمد علي بالعمل على جرّ اوروبا الى حرب جديدة بسعيه الى الاستقلال وتغيير الاوضاع الراهنة في الشرق . ووقفت الحكومة الفرنسية من مذكرة محمد علي موقفاً قاسياً بعد ان اطلّعت على مدى استنكار بريطانيا لها ، وعتبت على العزيز انه وجه المذكرة الى القنصل البريطاني العام في مصر قبل اخذ رأي القنصل الفرنسي فيها ، فاجاب وزير الخارجية الفرنسية على المذكرة بما لا يختلف كثيراً عن جواب الحكومة البريطانية .

اما الحكومة الروسية فثارت سياستها ثورة شديدة على المذكرة . وهددت بتنفيذ احكام معاهدة هنكار اسكله سي اذا اقدم محمد علي على اعلان استقلاله عن الباب العالي وقالت انها تعدّ عمله خروجاً عن واجب الطاعة للسلطان وتهديداً مباشراً لسلامة الامبراطورية العثمانية وللامن والسلام في اوروبا .

واحدث موقف الدول هذا وعداؤها لاستقلال مصر مرارة في نفس محمد علي

فتساءل اذا كانت الحرية وقفاً على البلاد الاوروبية والاميركية فلا حظّ بها او بشيء منها لبلد شرقي . وكان له مع القناصل حديث قاس سألهم فيه كيف تقبل دولهم باستقلال الولايات المتحدة واليونان وبلجيكا وتأبى على مصر ان تستقلّ . « خبروني ايها القناصل عن التاريخ الذي قرأتم فيه ان رجلاً كان له من القوة والشأن مثل ما لي فاستكفى بوضع التابع ولم يحطّم النير ليتحرر ويستقلّ » .
وهكذا تجلّت له حقائق نيات الدول الاوروبية ، القريبة منها والبعيدة ، الصديقة وغير الصديقة ، وتثبّت من ان هذه الدول لا تعترف بالحرية الّا للبلاد الواقعة في الاطار الجغرافي الاوروبي وتريد ان تبقى البلاد الاخرى ضعيفة هزيلة مغلوبة على امرها خاضعة « للعبقرية الاوروبية » ومرتعاً لرؤوس اموالها القوية .

تلك ولا شك كانت ارادة رجال السياسة والاستغلال وارباب رؤوس الاموال. ولكن حرية مصر وجدت لها في عالم الفكر والادب والفن في اوروبا انصاراً ودعاة ومؤيدين استنكروا ان يكون لدولهم من الاستقلال المصري موقف يختلف عن موقفها من استقلال اليونان وقالوا ان الفكرة التي انبثق عنها الانتصار لليونانيين يقضي العدل بان تكون سبباً في الاخذ بيد مصر ففضل مصر في تحضير اليونان لا يقلّ عن فضل اليونان في تحضير اوروبا ، وان المناداة بالمحافظة على « وحدة الامبراطورية العثمانية » لا يعدو كونه قولاً خبيثاً ليس فيه الّا كل تنكرّ للحقيقة وانكار للواقع . وكيف يجرؤ على التحدث بمبدأ المحافظة على وحدة دولة اولئك الذين قطعوا اوصالها فانتزع بعضهم اخصب اجزائها في افريقيا الشمالية واحتلّ الآخرون أهم مواقعها الستراتيجية على البحر الاحمر وخليج البصرة . وذهب معظم هؤلاء المفكرين الى القول انه كان على محمد علي ان يعلن استقلاله بالقوة اثناء حرب الموره فتضطر الدول الى معاملة مصر على قدم المساواة مع اليونان . وكان من ابرز هؤلاء المفكرين الامير البروسي بوكلر – موسكو وهو عالم اثري فكتب ان الدول الاوروبية ظنت واعلنت ان واجب الشرف قضى عليها بخوض معركة نافاران دفاعاً عن حرية اليونانيين واستقلالهم ، وواجب الشرف يقضي علينا نحن بأن نسألها لماذا لم تنظر الى استقلال بلاد الفراعنة بالعين الذي

نظرت بها الى الحرية اليونانية . ان علماء الآثار ورجال التاريخ والجغرافيا لا يفرّقون بين حضارة البلدين وحق كل منهما في الاستقلال والحرية ، ولكن القوة العسكرية ليست بيدهم . ان راحة اوروبا وآسيا ومصلحة العلوم والفنون والحضارة أحقّ بالرعاية والاحترام من الغايات المادية . ولقد كان على محمد علي ان يمضي الى هدفه غير متأثر او متعثر بالاعتبارات الخارجية . واخشى ان ينطبق عليه قول حكيمنا شيللر « ان الفرصة التي اعطاكها الدهر فرفضتها لن تعيدها لك الأبدية ».

وهكذا اخفقت مبادرة محمد علي فاضطر الى اعادة النظر في سياسته تجاه السلطان مقتنعاً بان ساعة اعلان استقلاله عن الباب العالي لم تحن بعد وانصرف الى تنظيم دفاعه في البلاد وتزويد جيشه بالاسلحة الحديثة واقامة الحصون في سوريا الشمالية وعلى السواحل وترميم ما تهدّم من الحصون القديمة في الحرب الاخيرة .

وكان الوضع في سوريا يسير من سيء الى اسوأ ولا سيما في فلسطين وطرابلس وحوران وبلاد العلويين وسوريا الشمالية حيث ثار الاهلون على القادة المصريين لسوء تصرفهم واستبدادهم وزيادة الضرائب وجمع السلاح وفرض السخرة . ولكن هذه الثورة لم تفدهم شيئاً لان الامير بشير مدّ لمحمد علي يد المساعدة فمكّنه من اخماد الثورات والقبض على ناصية الحال . ولكن عين الباب العالي كانت يقظى وكان عملاؤه يحصون على محمد علي انفاسه فاخذ رجال الدولة يشجعون على الفتنة . وارسل السفير البريطاني في الاستانة احد معاونيه ريتشارد وود في اوائل سنة ١٨٣٥ ليتصل بالامير بشير ويقنعه بعدم التعاون مع محمد علي معدّداً له الاخطار التي سيتعرّض لها اذا اصرّ على المضي في سياسته وينصحه بالعودة للتعاون مع السلطان . ولكن الرسول البريطاني لمس عند الامير إعراضاً عن الباب العالي لانتفاء ثقته برجاله وعزماً على البقاء وفيّاً لمحمد علي . ولم يكن موقف الشهابي عاطفياً بل كان مستوحى من علمه بسياسة العثمانيين وضعفهم واستهتارهم بشؤون الرعية ومن ايمانه بصدق نظر محمد علي وسهره على شؤونه وجدّه في استصلاح

الاراضي وتنشيط الزراعة والتجارة ومحاربة الاوبئة والامراض مما لم يرَه من احد من الولاة والباشوات العثمانيين .

واستنتج ريتشارد وود من المعلومات التي استجمعها ان اللبنانيين لم تنضج فيهم فكرة الثورة على محمد علي وان على بريطانيا والدولة العثمانية اذا ارادتا كسب المعركة ان تقوما في الحال بما يهيء جواً صالحاً لانتفاضة في لبنان بايغار صدور سكانه فتندلع الثورة في الوقت الذي تراه بريطانيا مناسباً لتدخلها الفعلي . وما ان وصل تقريره الى السفير البريطاني في الاستانة حتى تلقى منه ايعازاً بعدم مغادرة لبنان ومواصلة عمله فيه وتبرير بقائه برغبته في تعلُّم اللغة العربية . فاقام وود بين الموارنة وراح يقنعهم بأن لا سلامة لهم الّا في الابتعاد عن محمد علي لانه لا يهمه منهم سوى ان يكونوا له جنوداً في حروبه ضد الدول الاوروبية وان واجب الدفاع عن الوجود يفرض عليهم عدم الاعتماد على فرنسا لانها تضع مصلحة سياستها المؤيّدة لمصر فوق سلامتهم وازدهار بلادهم . ثم اتصل باعيان الدروز مؤكداً لهم عودة الاتراك الى الحكم ومبيّناً الاخطاء التي يرتكبونها بتعاونهم مع محمد علي وحليفه الشهابي عدوّ الدروز ومشتت شملهم ومشرد زعمائهم في الآفاق .

وتذرع السلطان بالاضطرابات التي وقعت في سوريا ليكفّ يد محمد علي عن الحكم فيها « لانه غير اهل له وعاجز عن تأمين الامن والراحة للاهلين » ولكن الامر كان يجاوز حدود استطاعته فالباب العالي لم يعد له من الهيبة ما يمكنه من فرض ارادته ولا من الوسائل العسكرية ما يضمن له النجاح اذا حاول تنفيذ هذه الارادة بالقوة .

ولما اتصلت بالاميرال روسان اخبار نشاط ريتشارد وود في سوريا وظهر له حرص السفارة البريطانية على اذكاء نار التمرد في نفوس اهاليها وميل السلطان الى عزل محمد علي خشي ان يؤدي كل هذا الى نشوب ازمة جديدة في اوروبا فقام يسعى لدى الباب العالي لحل الخلاف الناشب بين السلطان والباشا بالتفاوض

المباشر فكللت مساعيه بالنجاح وافلح في اقناع السلطان بأن يكون اساس المفاوضة منح محمد علي حق الوراثة في بعض البلدان التي يحكمها على ان لا يكون هذا الحق اعترافاً باستقلاله عن الدولة. فعيّن السلطان اثنين من مستشاريه المقربين ، سعيد بك ومصطفى افندي ، للتفاوض مع محمد علي بمساعدة السفير الفرنسي . فاقترح هذا السفير حصر الوراثة في مصر فرفض محمود الثاني الاقتراح وعلّق اعترافه بحق الوراثة في مصر بانسحاب محمد علي من سوريا كلها . فتوترت اعصاب العزيز وأصرّ على الاحتفاظ بكل ما بيده وطالب بالوراثة في مصر وسوريا معاً . وازاء هذا الاصرار خفّ تصلّب محمود الثاني فقبل ان يعترف بالوراثة على مصر والحجاز شرط ان يجلو محمد علي عن سوريا . ولكن الباشا لم يكتفِ بهذا .

وكان سفيرا بريطانيا وروسيا قد بلغتهما اخبار المكالمات التركية المصرية واسهام السفير الفرنسي فيها فنصحا للسلطان ان يتمسك بمطلبه الرئيسي اي بانسحاب محمد علي من سوريا فاستأنس بالنصح وعاد الى تصلبه السابق فانقطعت المفاوضات .

وكان لورد بونسومبي سفير بريطانيا لا يقل عن زميله الروسي حذراً ونفوراً من السياسة الفرنسية ، يشجعه عليها علمه بان وزير الخارجية البريطانية بالمرستون قليل الميل الى فرنسا حريصاً على الاستقلال عنها في معالجة الشؤن الشرقية والحدّ من نفوذها في المتوسط . وكان بالمرستون من دهاة الساسة البريطانيين في ذلك العهد ، رجلا لا قيمة عنده للعاطفة ولا وزن للعدل ، طماعاً لا يستكفي ، لا لنفسه بل لبريطانيا ومصالحها ، وليس له في كتب السياسة والتاريخ وصف اصح وادقّ مما كتبه عنه كارل ماركس حيث قال : « انه محافظ من رأسه الى اخمص قدميه ، ألبس السياسة البريطانية نسيجاً من الكذب والنفاق فكان في هذا خير ممثل للمحافظين وأصحّ ناطق باسمهم . وكان ماهراً في صبّ الآراء والافكار الاقطاعية في قالب كلامي ديموقراطي وفي اخفاء ما في صدره من اطماع تجارية

رأسمالية وراء ستار الحرص على السلام والاستمساك الشديد بالقيم الروحية ، وكل ذلك بلغة يتجلى فيها الاباء والترفع . وكان اذا فاوض وكان مقتنعاً بامر يتظاهر بعدم الرضى ليجعل من قبوله به في النهاية دليلاً على الكرم وعلو الخلق ، واذا حزم امره على الخيانة ، قريبة كانت ام بعيدة ، يقف من محدثه موقف المدافع عن النفس ولا يفوه بكلمة قد توغر في المستقبل صدر عدو ، ولا تنشق شفتاه عن ابتسامة يطمئن لها ويرتاح اليها حليف في الحاضر . وكان فوق هذا كله ابرع الناس في اتقاء العواصف والمخاطر وأسرعهم الى الانضمام في الساعات الحرجة الى الفريق الاقوى ضد الفريق الاضعف واكثرهم استعداداً لحجب هربه امام العدو الصلب بضباب من الاقوال الجريئة . ويتهمه بعضهم بانه عميل لروسيا الرجعية ويدعي الآخرون انه ضالع مع « الكاربوناري » انصار الثورة وقلب اوضاع المجتمع » .

وكان تحطيم نفوذ فرنسا راس هموم بالمرستون وبالتالي الهم الاول لسفيره لدى الباب العالي لورد بونسومبي وفي هذا ما يفسر على اكمل وجه تدخل السفير لاحباط المفاوضات المباشرة بين الدولة ومحمد علي ، يضاف الى هذا انه كان الدافع الاول لاحتجاج السلطان على فرنسا لاحتلالها الجزائر والعامل الاكبر في اقناع الاتراك بانها الدولة الاوروبية الوحيدة التي تعمل على تفكيك وحدة الامبراطورية العثمانية شرقاً وغرباً . وكان لا بد لبالمرستون في سعيه الى تنفيذ هذه السياسة من تسوية العلاقات بين بريطانيا وروسيا وازالة ما سبب التباعد بينهما على اثر اجتماع تبليتز في ايلول ١٨٣٥ واقدام نقولا الاول على تحصين ممتلكاته على ساحل البلطيق وفي سيباستوبول ونوفوروسيسك على البحر الاسود وتعزيز الحاميات الروسية على حدود الهند ، فاوعز الى لورد درهام سفيره في بطرسبرج ان يعمل جاهداً لتخفيف التوتر بين الحكومتين والتوفيق بينهما لتوحيد سياستها تجاه فرنسا وتدمير نفوذها في المتوسط والشرق .

وفي طليعة الاسباب التي كانت تملي على الحكومة البريطانية الاخذ بناصر السلطان انها كانت تبحث عن طريق جديدة الى الهند عبر سوريا ووادي الفرات

لتميل بتجارتها عن طريق السويس . وفي ذلك الوقت بالذات كان مندوبها الكولونيل تشزني يجوس خلال سوريا والعراق ليخطط الطريق الجديدة . وعلى هذا الوجه وفي هذه الظروف كسب بالمرستون ثقة الباب العالي ووده وأوجد علاقات طيبة وتفاهماً بين بريطانيا وروسيا .

وكانت اولى نتائج هذا التطور السياسي ان محمد علي ، وقد باتت حظوظه اضعف منها في كل وقت بفعل وقوف الدولتين الى جانب الباب العالي ، خفف من حدته وقرر انهاء الخلاف القائم بينه وبين السلطان بمعزل عن جميع الدول الاوروبية بلا استثناء . وطلب الى محمود الثاني ان يعيّن من يثق به ويعطيه الصلاحية المطلقة لحل الازمة حلاً نهائياً ، وتمنى ان يكون المفاوض احمد فوزي باشا . وكان سبب هذا التمني لا ان الباشا التركي من اقرب المقربين الى سيده بل ان محمد علي كان على علم بعدم كفائته وقصر نظره وضعف حجته وشغفه بالمال ففضله على غيره من المفاوضين واستعد لفتح خزانته يغرف منها الرجل ما يشاء لقاء قبوله شروطاً لا امتهان فيها لكرامة العزيز ولا انتقاص من حقوقه ومصالحه.
ولكن الصدر الاعظم لم يوافق على تعيين احمد فوزي باشا لانه كان كمحمد علي واقفاً على حقيقته وعلى ضعفه امام المال فاستصدر امراً بتعيينه اميراً للبحر ثم قال للسلطان ان الظروف لا تسمح بان يبتعد عن الاسطول بل تقضي بأن يبقى في مركز قيادته . ثم استصدر فرماناً بتكليف صارم افندي وزير الخارجية العثمانية الذهاب الى مصر لمفاوضة محمد علي . ولم يكن هذا التعيين في الواقع لينم عن رغبة الدولة في المفاوضة وفض الخلاف بل كان القصد منه التمويه وكسب الوقت لان السلطان كان قد تفاهم مع السفير البريطاني وقرر الاستعداد لمعركة قريبة حاسمة .

ووصل صارم افندي الى الاسكندرية في اوائل كانون الاول ١٨٣٦ فاستقبله محمد علي بفتور لان اقصاء احمد فوزي باشا عن المفاوضة واستبدال صارم افندي به لم يكن في نظره بشير النتائج الايجابية التي كان يتوخاها . وكان قد جاءه من

فوزي باشا كتاب سرّي يحذره فيه من المفاوض ويـدعوه للاحتياط لامره . ولا يُستبعد ان يكون محمد علي قد فهم من هـذا الكتاب ان الدولة غير جادّة وانها لا تبغي سوى كسب الوقت . فلما طلب صارم افندي جلاء الجيش المصري عن سوريا مقابل اعتراف السلطان بحق الوراثة في مصر والحجاز وولاية صيدا قابل محمد علي هذا الطلب بالزهد وعدم الاكترات مؤكداً انه لا يريد سوى الراحة والامن لشعبه ولا يرغب في تغيير الوضع الراهن . فتبسط المفاوض التركي في الكلام عن حسن نية السلطان وحرصه الصادق على الوصول الى حل مرضٍ للازمة ثم سأل محمد علي ان يحدد مطاليبه بدقة فلم يحد العزيز عن خطته الاولى ثم صارح صارم افندي بانه لا يتحول عن طلب الوراثة في جميع البلدان التي يحكمها بما فيها سوريا بكاملها . فوافقه صارم ظاهراً على ذلك ولكنه اعتذر عن عـدم استطاعته البت في الامر بنفسه لانه يتخطى الصلاحيات المعطاة له واقترح على محمد علي ان يذهب بنفسه الى الاستانة لمقابلة محمود الثاني مؤكداً له انه سينال مبتغاه لان السلطان سيقدر زيارته حق قدرها . وفهم محمد علي ما كان يقصده الوزير التركي من هذا الاقتراح وايقن انه اذا نفّذه وذهب الى الاستانة يكون قد وضع روحه على كف عفريت وان نصيبه لن يكون سوى الاعتقال فالقتل . فشكر حسن نية السلطان وعطفه ولكنه رفض مغادرة القطر المصري مكتفياً بابلاغ السلطان انه مستعد لدفع ستمائة الف كيس سنوياً للباب العالي لقاء اعترافه له بالوراثة على مصر وسوريا ، واذا وجد السلطان ان هذا المبلغ قليل فله ان يحدد الجعالة بالقدر الذي يريده .

ولم يكتم محمد علي عن قناصل الدول ما دار بينه وبين صارم افندي من احاديث وقال لهم « اذا رفض السلطان مقترحاتي فاني سأمتنع عن دفع بارة واحدة لان كل قرش ادفعه للدولة ستستعمله الدولة لتهيئة اسباب القضاء عليّ » . وقبل ان يغادر المفاوض التركي الاسكندرية زار محمد علي زيارة وداعية وقال له انه سينصح الباب العالي اضافة ولايتي عكا وطرابلس الى البلاد التي يشملها الاعتراف بالحق الوراثي فرفض محمد علي قائلاً انه لا يجد هذا الحل عملياً .

وبعد وصول صارم افندي الى الاستانة كتب الى محمد علي يؤكد موافقة

السلطان على مقترحاته الاخيرة وانه يضيف الى ولاية صيدا ولاية دمشق ، بينما اعلن الصدر الاعظم من جهة ثانية لسفراء الدول في الاستانة ان صارم افندي قد جاوز حدود المهمة التي عُهد اليه بها وان اقتراحاته الخاصة بسوريا لا يمكن الباب العالي ان يوافق عليها . وكان لبونسومبي اثر كبير في هذا التحوّل فزال من نفس العزيز كل شك فيما يبيّت له من غدر فردّ على رسالة صارم بانه يفضّل استمرار الوضع الراهن وان كل محاولة لتغيير هذا الوضع يقوم بها الباب العالي ستقع تبعتها عليه وحده ، وعليه وحده ان يتحمل نتائجها في السلطنة وتجاه الدول الاوروبية .

وكان لهذا الموقف الصلب ولتصريح العزيز بانه مستعد لوقف دفع الجعالة اي لاعلان استقلاله ردة فعل عنيفة عند الخارجية البريطانية . فكتبت الى الكولونيل كامبل قنصلها العام في مصر تقول : « اذا حاول محمد علي ان يضع ما قال موضع التنفيذ واذا نتج عن هذا التنفيذ قيام حرب بينه وبين السلطان فان بريطانيا مصممة على الوقوف جنباً الى جنب مع محمود الثاني لتساعده على فرض القانون والنظام وازالة كل حيف لحق أو قد يلحق به وبحقوقه والضرب على يد من يريد تجزئة الامبراطورية العثمانية » . واضافت الى هذا « ان الباشا يكون على ضلال مبين اذا ظن ان ما بين بعض الدول الاوروبية من تزاحم وتحاسد سيمنعها من الانتصار للسلطان ومدّه بالمساعدة اللازمة للدفاع عن حقوقه المشروعة » .

واشتدت الازمة في الشرق في اوائل سنة ١٨٣٧ وحشد السلطان جيوشه على الحدود السورية الشمالية وكان قد استعان على تنظيمها بعد صلح كوتاهية بضباط من الجيش البروسي ، وحشد محمد علي جيوشه بوجهها استعداداً لكل طارىء .

وقام مترنيخ على عادته يحاول تفادي المعركة وتسوية النزاع في مؤتمر دولي يعقد في فينا، الّا ان روسيا مانعت في ذلك خشية ان يُفقدها هذا المؤتمر امتيازات معاهدة هنكار اسكله سي ، وامرت بوتينيف سفيرها في الاستانة بان يطلب من الباب

العالي رفض فكرة المؤتمر لان نتائجه ستكون وخيمة عليه اذ ليس من المستبعد ان تنتهي المسألة المصرية السورية فيه كما انتهت المسألة اليونانية اي باعلان انفصال هاتين المقاطعتين عن الامبراطورية العثمانية . فقبل الباب العالي هذه النصيحة وأبى الاشتراك في المؤتمر فاضطر مترنيخ الى العدول عنه .

واحرج تعقّد الاوضاع في الشرق موقف الحكومة البريطانية لان ثقتها بالسلطان لم تكن تامة ولانها لم تكن مطمئنة الى سياسة الحكومة الروسية فكلفت قنصلها العام في مصر ان يستوضح محمد علي موقفه من السلطان ويسأله سبب حشد جيوشه عند الحدود السورية الشمالية فشعر العزيز ان هذا الاستيضاح ينمّ عن خوف بريطانيا من نشوب حرب جديدة في الشرق تضطرب بسببها اوضاع السياسة الاوروبية فشاء ان يستغل هذا الخوف بشنّ حرب اعصاب على السلطان والمطالبة مجدداً بالوراثة في مصر وسوريا مهدّداً بالحرب واعلان الاستقلال فتضطر الدول للتدخل والضغط على الدولةالعثمانية لتسوية الامور على الوجه الذي يرضيه . وتنفيذاً لمخططه السياسي هذا استدعى في ٢٥ ايار ١٨٣٨ قنصلي بريطانيا وفرنسا وابلغهما انه قرر اعلان استقلاله تمشياً مع سياسته الاصلاحية وتطوُّر بلاده وان بقاء مصر وسوريا في حظيرة السلطان كجزء من الامبراطورية العثمانية يتنافى والواقع السياسي والاجتماعي في الشرق . وفي اليوم التالي ابلغ قراره هذا الى قنصلي روسيا والنمسا وكان هدف هذا البلاغ ان تتدخل الدول الاوروبية بينه وبين السلطان لتسوية عادلة فيعدل عن الاستقلال مقابل الاعتراف له بحق الوراثة .

وادرك مترنيخ اللعبة فكتب الى سفيره في باريس ان الباشا « يلعب مع الدول لعبة سياسية من الطراز الشرقي » وغايته الوحيدة بلبلة الافكار في الحكومات الاوروبية للوقوف على حقيقة نياتها حتى اذا بدا له ان هذه الدول ليست متفقة ومتضامنة فيما بينها افاد من تفككها ونفذ الى حيث يريد . اما اذا وجدها متفاهمة وصامدة فانه يلزم الهدوء ولا يحرّك ساكناً . اما روسيا ، فرغم شعورها بأن الحالة تتدهور، فإنها لم ترَ مفرّاً من التصلب في موقفها فابلغ نسلرود الدول الاوروبية ان

حكومته لن تضع بنود معاهدة هنكار اسكله سي موضع التنفيذ الّا اذا اصرّ محمد علي على الاستقلال وحاولت بعض الدول الاوروبية مساعدته او وقفت منه على الحياد .

وقررت الحكومتان البريطانية والفرنسية ان تقفا من مطاليب محمد علي موقفاً سلبياً صريحاً . وكانت سياسة بالمرستون في الشرق تقوم على ان لبريطانيا مصالح حيوية فيه ، وان هذه المصالح مهددة من قبل عدوّين ، الروس ومحمد علي ومن ورائه فرنسا ، وكان يعتقد ايضاً ان اي تصادم بين محمد علي والسلطان سيكون فيه القضاء على الجيوش العثمانية قضاءً تاماً فيتدفق الروس الى الاستانة ودمشق ومتى وصلوا الى هاتين المدينتين يصبح اخراجهم منهما امراً عسيراً . فارتأى ان يقضي على النفوذ الروسي والفرنسي والمصري معاً فكتب الى سفيره في باريس في ٨ حزيران ١٨٣٨ يسأله ان يبحث مع الحكومة الفرنسية وضع اتفاق ثنائي بتقديم المعونة العسكرية البحرية لتركيا اذا هوجمت وتعرضت الاستانة لخطر . وكان في هذا الطلب استدراج للحكومة الفرنسية الى اعلان موقفها على حقيقته فاذا قبلت فقدت نفوذها في مصر ، واذا أبت فقدته في الاستانة . ولكن الحكومة الفرنسية أبت ان تقيّد نفسها باتفاق كهذا فعرض عليها المرستون اتفاقاً خماسياً يضمّ بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركيا ويقضي بعدم الاعتراف باستقلال محمد علي عن الباب العالي وفي حال اعلان استقلاله وتمرده على السلطان تتعهد بريطانيا بالدفاع عن الاستانة بحراً وتتعهد النمسا بارسال جيوشها لاحتلال سوريا وطرد محمد علي منها . ففهم رئيس الوزارة الفرنسية الكونت موله من هذا الاقتراح ان بين بالمرستون ومترنيخ تفاهماً ضمنياً على المسألة الشرقية وان هذا التفاهم يرمي الى دقّ اسفين بين فرنسا ومحمد علي للقضاء على النفوذ الفرنسي في مصر والى تجميد الامتيازات المعطاة لروسيا في تركيا بموجب معاهدة هنكار اسكله سي وان الاقتراح ، في الروح والكلمة ، لا فائدة منه الّا للسياسة البريطانية ، فعارضه وابى ان يكون عضواً في الاتفاق .

ولم يكن بالمرستون ليرضى عن موقف الحكومة الفرنسية هذا من مشاريعه فاخذ يدفع السلطان الى مواصلة الاحتجاج على عمليات فرنسا الحربية في الجزائر واتهامها بانها في الوقت الذي تُعلن فيه حرصها على وحدة الامبراطورية العثمانية لا ترتدع عن تمزيق هذه الوحدة باحتلال اخصب واغنى اجزائها في افريقيا الشمالية . ومنذ ذلك الحين وقفت بريطانيا من كل من محمود الثاني ومحمد علي موقفاً جلياً صريحاً لاسباب سياسية واقتصادية لم يعد بوسعها ان تغض الطرف عنها بدون ان تعرّض مصالحها لاكثر من خطر .

اما الاسباب السياسية فتعود الى ما بين مصر وفرنسا من تصالب في الرأي والمصلحة والى اعتماد محمد علي على الخبراء الفرنسيين دون سواهم في تنظيم جيوشه وصناعته وتجارته . واما الاسباب الاقتصادية فذات اهمية اوسع واعمّ . فبريطانيا كانت في النصف الاول من القرن التاسع عشر في اوج تطورها الصناعي ومركزاً للتجارة العالمية وكانت تجارتها الخارجية تبلغ ١/٦ تجارة دول العالم مجتمعة وانتاجها الصناعي يزيد كثيراً عن استهلاكها الداخلي والرأسمالية فيها تسيطر على كل مرافق البلاد . فكان لا بدّ لها من فتح اسواق عالمية تستوعب الفائض من انتاجها واحتكار ما امكن من المواد الخام في البلاد التي تفتحها . وكانت الهند بنظر بريطانيا السوق العالمية الاولى للتصدير والاستيراد فكان من واجب الحكّام البريطانيين ان يحيطوها بسياج يردّ عنها كل طامع فيها وان يؤمّنوا اتصالهم بها ولهذا كان همهم الاول منصرفاً الى الحؤول دون قيام دولة قوية على طريقهم اليها وان يقوم بالامر في هذه الدولة رجل طموح عنيد كمحمد علي لا سبيل للتوفيق بين سياسته الاقتصادية ومصالح بريطانيا في الشرق . ولما كانت الامبراطورية العثمانية سوقاً تجارية كبرى لبريطانيا فلم يرق للبريطانيين ان يقوم عزيز مصر بتنظيم بلاده والاقليم السوري على وجه يحرم تجارتهم من جزء من هذه السوق بفعل احتكار الدولة مواردها الاقتصادية على وجه جعل من محمد علي الصناعي والتاجر الوحيد فيها فاقفل ابواب البلاد بوجه المصنوعات الاجنبية ومنع تصدير المحصول الزراعي الّا بإذن منه وبمقدار ما يفيض عن الاستهلاك المحلي .

وقد حاول البريطانيون اكثر من مرة القضاء على هذا الاحتكار فاخفقوا وانتهى بهم الامر بعد فشل محاولاتهم الى اعتبار هذه المنطقة من الشرق طريقاً للهند لا سوقاً لتجارتهم العالمية . وزادهم حرصاً على تأمين هذه الطريق ان الكولونيل تشزني الذي أُرسل لاستكشاف طريق غيرها عبر سوريا الشمالية والعراق وخليج البصره كما سبق القول عاد الى لندن ونصح الحكومة بالعدول عن هذه الفكرة لطول الطريق وصعوبتها ولان قبائل البدو الضاربة على جوانبها تتحكم بها وتجعل سلامتها وهماً . فتمكن السفير بونسومبي من الحصول على فرمان من الباب العالي في سنة ١٨٣٧ لمدّ خط حديدي بين السويس وشاطيء المتوسط تكون محطاته محصّنة ، ولكن محمد علي لم يعترف بهذا الفرمان وابى السماح بتنفيذه فاضطر البريطانيون لصرف النظر عنه ووجهوا اهتمامهم الى تأمين القسم الجنوبي من الطريق ، من البحر الاحمر الى بحر العرب عبر باب المندب ، فسعوا الى فرض سلطانهم على جنوب اليمن فكان لهم بقوة المال ما ارادوا اذ اشتروا سنة ١٨٣٨ مرفأ عدن من سلطانها بألف وخمسمائة ليرة استرلينية . ولكن الاهالي وزعماءهم كانوا اصدق وطنية من سلطانهم فقابلوا الصفقة بالامتعاض والاستنكار وتنادوا لدرءِ ما قد ينشأ عن نزول البريطانيين في قطعة من ارضهم من اخطار تهدد سلامتهم في عقر دارهم فالتفوا حول إمام صنعاء واستحلفوه ان يعمل معهم لانقاذ بلادهم فاستنجد الامام بمحمد علي وطلب اليه ارسال جيش لطرد البريطانيين والدفاع عن اليمن فأدرك السلطان البائع انه فيما فعل قد شذّ عن قومه واساء اليهم فأعلن الغاء بيع المرفأ من البريطانيين . ولبّى عزيز مصر نداء الإمام وبدأ يعدّ الحملة فانذره قنصل بريطانيا العام في مصر الكولونيل كامبل ، بامر من بالمرستون ، بأن الحكومة البريطانية لا يسعها ان تتركه يحتل صنعاء وانها في حالة ارسال الحملة لن تقف مكتوفة اليدين بل تقابل القوة بالقوة . ودعمت هذا الانذار بعمل عسكري لا يترك مجالاً للشك في صحة عزمها اذ أنزلت قوة الى عدن فاحتلتها في ١٦ كانون الثاني ١٨٣٩ . ولم يكن باستطاعة محمد علي ان يمضي الى محاربة بريطانيا فلم تتحرك الحملة وتمركزت بريطانيا في عدن وجعلت منها ميناء للسفن بين بومباي والسويس وقاعدة تشرف منها على البحر الاحمر . ولم يحرك محمود الثاني ساكناً ولم

يفه بكلمة بعد الاحتلال البريطـــاني لان همه الوحيد كان القضاء على محمد علي مهما كلفه الامر ومهما كانت الوسائل .

وكان النشاط البريطاني قبل ذلك قد اتّسع كثيراً وهدفه الاول تقليم أظافر العزيز اذ راح السفير يزيد السلطان غلّاً عليه ويقنعه بضرورة الحدّ من مبادراته الاقتصادية وانهاء النظام الاحتكاري الذي اوجده في مصر لان هذا النظام الذي وضع بيـده كل موارد البلاد وتجارتها يدرّ عليه ثروة ضخمة تمكّنه من بناء الاساطيل وتجهيز الجيوش واقامة الحصون والقلاع فيصبح سيد الموقف بـدون منازع وخطراً على السلطان والامبراطورية، فتضخمت مخاوف محمود الثاني ولم يجد من يصونه عن صولة عزيز مصر الا اعداءه البريطانيين فعقد معهم معاهـــدة بلطه ليمان في ١٦ آب ١٨٣٨ اطلق فيها حرية التجارة في جميع مناطق الامبراطورية العثمانية بما فيها مصر وسوريا وحرّم الاحتكار وحدّد الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية الواردة الى الاراضي العثمانية بـ ٣٪ من ثمنها و بـ ٩٪ عنـــد بيعها في الداخل . ونصّت المعاهدة ايضاً على حقّ الـــبريطانيين بالتملّك في جميع انحاء السلطنة وحمـــاية اشخاصهم واملاكهم وكرّست ما اعترف لهم به في السابق من امتيازات .

اما محمد علي فلم تتوتر اعصابه بل اظهر مرونة سياسية فاستقبل المعاهـــدة بمظاهر الرضى والارتياح واعلن قبوله جميع بنودها « لانها لا تؤثر في النظام القائم في مصر بل من شأنها ان تزيد دخـــل الخزانة المصرية ولأن السلطان اذ منع الاحتكار لم يُلغِ حق الملكية وحرية البيع ، فمحمد علي بوصفه المالـــك الوحيد حرّ في ان يبيع منتجاته لمن يريد » .

وتوتر الروس نتيجة لهذه المعاهدة واعتبروها انزلاقـاً من الباب العالي ونزولاً صريحاً منه على ارادة البريطانيين . ولقي السفير الفرنسي الامـــيرال روسان في موقف محمد علي من المعاهدة ما يشجعه على عقد معاهدة مثلها فتمّ له ذلـك في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٣٨ . ونالت فرنسا في هذه المعاهدة امتيازات تجـــارية في

الامبراطورية العثمانية لا تقل عن الامتيازات الممنوحة للرعايا البريطانيين. وكان هدف السلطان من منحها هذه الامتيازات ان يدنيها منه ويبعدها عن محمد علي .

واحتجت الحكومة النمساوية على بعض بنود المعاهدة لانها تتعارض والامتيازات التجارية التي نالتهـــا النمسا في معاهدات باساروفيتز (١٧١٨) وبلغراد (١٧٣٩) وسيستوفا (١٧٩١) ، وطالبت في مذكرتها الاحتجاجية بوضع معاهدة تجارية جديدة بين الدولتين تكرس للنمسا الامتيازات المنصوص عنها في المعاهدات السابقة .

غير ان المعاهدتين بين الباب العالي والحكومتين البريطانية والفرنسية ظلّتـــا حبراً على ورق ولم ينفّذ منهما شيء لسبب تدهور الحـــال ونشوب ازمة ثانية في سوريا انتهت الى حرب جديدة بين السلطان ومحمد علي فكانت لاوروبا ورجـــال سياستها الشغل الشاغل طيلة سنتي ١٨٣٩ و ١٨٤٠ .

الباب الثالث

من الأزمة السورية الثانية إلى الثورة اللبنانية

الفصل الأول

من معاهدة بلطه ليمان الى مذكرة ٢٧ تموز (١٨٣٨ - ١٨٣٩)

بعد توقيع معاهدة بلطه ليمان حددت بريطانيا سياستها في الشرق وركّزتها على الاسس التالية :

١ – القضاء على النفوذ الروسي في الباب العالي ومحـــاربة النفوذ الفرنسي في مصر .

٢ – رفع يد محمد عـــلي عن سوريا واعـــادتها الى السلطان وتعزيز النفوذ البريطاني فيها .

٣ – تأمين الطريق الى الهند عبر الشرق العربي .

وكانت سوريا ، في نظر الستراتيجية البريطانية ، لا تقلّ اهمية عن مصر ، وعند ممثلي الدول الاوروبية الكبرى مسرحاً للدسائس والمؤامرات . وفي التقارير التي كتبها هؤلاء الممثلون الى حكوماتهم في النصف الاول من القرن التاسع عشر ما يكشف عن بعض النواحي من الصراع الخفي بين الدول في القسم الشرقي من البحر المتوسط ويلقي ضوءاً ، تارةً ساطعاً قوياً وتارةً خافتاً ضئيلاً ، على السعايات التي كان فريق منهم يلجأون اليها من حين الى حين ويجعلها الآخرون اساس عملهم اليومي . ومن هؤلاء المعتمدين من لا يزال الناس في يومنا هذا يذكرون اسماءهم ويروون

عنهم الاساطير والروايات وفي طليعتهم الكولونل روز قنصل بريطانيا العام في سوريا وبوريه ممثل فرنسا في بيروت . وكان سفير بريطانيا بونسومبي اكثر مواطنيه اقتناعاً بضرورة بسط النفوذ البريطاني على سوريا واشدّهم نشاطاً في العمل على اقصاء كل نفوذ فرنسي او روسي عن ربوعها . وكان رأيه ان ازالة النفوذ الفرنسي من الشرق لا يمكن ان يكون الا نتيجة للقضاء على محمد علي ، وان تدمير النفوذ الروسي لدى الباب العالي رهن بتعطيل احكام معاهدة هنكار اسكله سي ، وان هذا التعطيل لا يمكن تحقيقه الّا بدفع السلطان لكسر شوكة محمد علي واحتلال سوريا بمساعدة بريطانيا المادية والعسكرية . فزيّن الاعتداء للسلطان وشجعه عليه ووضع الجنرال البريطاني شيانوفسكي ، وهو من اصل بولندي ، تحت تصرفه ليساعد حافظ باشا القائد العام في الاستعدادات العسكرية لغشيان سوريا . وكان يرى ان مهاجمة محمود الثاني لمحمد علي تحول دون تطبيق احكام معاهدة هنكار اسكله سي لان ليس لهذه المعاهدة سوى صفة دفاعية وليس فيها ما يسمح لروسيا بالتدخل الا في حالة الاعتداء على السلطان فتبقى والحالة هذه منعزلة في البحر الاسود ويعود الدور الاول والمقام الاعلى في الباب العالي لسفير بريطانيا حليفة الدولة العليّة ضد محمد علي .

وحشد السلطان جيشه على حدود سوريا واوفد رشيد باشا الى لندن ليعقد مع بريطانيا معاهدة هجومية دفاعية تلغي مفاعيل معاهدة هنكار اسكله سي . ولكن الباشا لم ينجح في مفاوضته لان بالمرستون ابى ان يرتبط خطيًّا ولكنه تعهد بتنظيم الاسطول العثماني ، اما الجيش البرّي ففضل ابقاءه في ذمة الخبراء البروسيين لان الظروف الدولية ما كانت تسمح له باغضاب ملك بروسيا .

واتضح لمترنيخ الذي كان يرقب عن كثب كل ما يجري في الاستانة ان السياسة البريطانية تسعى وراء غايات ثلاث ، القضاء على النفوذ الروسي في الباب العالي ، وتدمير جيوش السلطان في حرب يشنها على محمد علي فيصبح بفعل ضعفه وهزيمته تحت رحمتها ، واقصاء فرنسا عن مصر والحدّ من نفوذها في سوريا فتخرج هي

وحدها رابحة من كل هذه البلبلة في الشرق . فقرر ان يسكت على ما فيه خير للمصلحة النمساوية وان يقاوم باساليبه الدبلوماسية المتعددة ما لا ينسجم مع هذه المصلحة .

واستعان بالمرستون في تنفيذ سياسته الجديدة بازدواجيته المشهورة فكان اذ يؤيد سراً سفيره بونسومبي ويشجعه على المضي قدماً في عمله لا يمتنع عن الادلاء ببيانات يُفهم منها انه غير راضٍ عن نشاط هذا السفير الذي لا تنظر اليه فرنسا وروسيا بعين الرضى ، وان هذا السفير لا يتقيد بتعليمات حكومته ويقوم بمبادرات شخصية تتجافى وسياسة بريطانيا العامة وهي سياسة لا تهدف الّا الى انهاء الازمة بحلّ عادل ضمن النطاق الاوروبي وعلى وجه يرضي جميع الدول الاوروبية .

وبعد ان احتج الاميرال روسان المرّة تلو المرّة على مواقف بونسومبي وتحدياته واطلعت حكومة باريس لورد بالمرستون على هذه الاحتجاجات اجاب ان تعليماته الى بونسومبي كانت توجهه دائماً الى حلّ الازمة سلمياً ولكن السفير يرى غير هذا الرأي ويقول ان التقيد باحكام صلح كوتاهية لا يفيد شيئاً وان القول الفصل للقوة ففيها ، وفيها وحدها ، الحلّ النهائي الصريح .

حديث في لندن عن السلام والاستقرار في الشرق ، وعمل مستمرّ في الشرق لتوتير الاعصاب وجعل الحرب امراً لا مفر منه ، هذان هما وجها السياسة البريطانية في ذلك الوقت . وقد وصف مترنيخ هذه الازدواجية في كتاب الى ابوني سفيره بباريس في ٢١ ايار ١٨٣٩ بأنها « سياسة فيها الخطر كل الخطر على العالم بأسره » . وذهاباً من هذا الاعتقاد ومن خوفه ان تؤدي هذه السياسة الى ما ما يخشاه اتصل بحكومتي روسيا وبروسيا طالباً انضمامها اليه لوضع حدّ لها في عاصمة السلطنة . فماشته الحكومة البروسية وابلغت السلطان انها ستستدعي خبراءها العاملين في الجيش العثماني اذا تدخل البريطانيون في اقل شأن من شؤون هذا الجيش . وماشته الحكومة الروسية الى ابعد من هذا فقال سفيرها للسلطان

ان روسيا لا يمكنها تقديم اي مساعدة عسكرية له اذا اصرّ على اتباع سياسته وحاول قلب الوضع الراهن في الشرق بقوة السلاح . فما كان لمحمود الثاني امام هذا المسعى المزدوج الّا ان يهدّيء من ثورة الدول فأكد للسفيرين ان الجيوش العثمانية المرابطة على الحدود السورية لا مهمة لها سوى المحافظة على الامن واخماد الثورة الكردية في شمالي العراق .

والازدواجية متى انفضح امرها تعطي نتائج معاكسة تماماً لما كان يتوخاه صاحبها . وهكذا فان الباب العالي ابلغ السفير بونسومبي بلسان نوري بك وكيل وزارة الخارجية العثمانية ان كل مساعيه ستذهب مع الريح وان كل اتفاق مع تركيا لن يرى النور الا اذا عادت الدبلوماسية البريطانية الى القاعدة التي انطلقت منها اي الى التعهد الصريح بالعمل مع السلطان للقضاء على محمد علي وبالتالي على تغيير الاوضاع القائمة في الشرق .

ولم يقف ابراهيم باشا ساكتاً امام الجيوش العثمانية المتجمعة عند الحدود السورية بل قابلها باستعدادات عسكرية واسعة بانتظار المعركة الحاسمة . وقامت القوى العثمانية في بغداد بحركات مريبة فتكهرب الجوّ وخشيت الدول الاوروبية ان تقع في الشرق اضطرابات وحروب يعرف الناس كيف تبدأ ولا يعلم الا الله كيف تنتهي لا سيما وان وزراءها كانوا على يقين بان النصر سيُكتب فيها لمحمد علي فاستنفرت قناصلها في مصر وامرتهم بالتدخل السريع لدى العزيز ومطالبته بالامتناع عن اي عمل من شأنه ان يوسّع شقة الخلاف بينه وبين السلطان فكان جواب محمد علي انه لا ينوي الاعتداء على السلطان ولكنه عازم عزماً اكيداً على التمسك بحقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه وبلاده .

اما العثمانيون فاصمّوا آذانهم عن كل ما كان يقال وتجمّعت جيوشهم في اذار ١٨٣٩ على الفرات بقيادة السر عسكر حافظ باشا . ووضع اركانهم خطة لمهاجمة سوريا من الحدود الشمالية الشرقية ، وهي حدود غير محصنة ، وشنّ حملة على ابراهيم

باشا في مرعش وقونية واضرام نار الثورة في سوريا ولبنان وفلسطين وزوّد الباب العالي حافظ باشا بمبلغ كبير من المال لهذا الغرض . وفي ٢١ نيسان ١٨٣٩ تحركت الفيالق التركية من وادي الفرات متجهة نحو سوريا . فافاد محمد علي من عمل العثمانيين الهجومي ليظهر بمظهر نصير السلم فارسل الى قناصل الدول في القاهرة مذكرة في ١٦ ايار ١٨٣٩ قال فيها انه مستعد لسحب ابنه ابراهيم من مضاربه في سوريا الشمالية الى دمشق اذا عاد حافظ باشا الى قواعده السابقة وراء الفرات ومستعد ايضاً ان يدعو ابنه الى القاهرة اذا وافق العثمانيون على الانسحاب الى ملاطيه وتسريح جيوشهم . ولكن هذه المذكرة لم تنتج شيئاً ايجابياً اذ اصرّ السلطان على التقدم عبر الحدود السورية رغم علمه بان اعلانه الحرب على محمد علي قد يؤدي في النهاية الى تدمير الجيش العثماني ، ذلك ان كرهه لعزيز مصر كان قد اخذ عليه مشاعره واعماه عن كل حقيقة فبات لا همّ له ولا شاغل سوى ازالة محمد علي من عالم الوجود او كما جاء في تقرير للاميرال روسان في ١٦ ايار ١٨٣٩ « يريد ان يميت عدوّه او ان يموت » .

وبذل فوزي بك وسعيد بك جهوداً كثيرة لحمل بريطانيا على التدخل عسكرياً الى جانب الباب العالي ولكن السفير بونسومبي كان يتهرب من كل ارتباط مفضلاً التمهّل الى ان ينجلي الامر في الميدان .

وظلّ محمد علي حاكماً على اعصابه فلم يحد عما تعهد به لقناصل الدول في مذكرته وكتب الى ابنه ابراهيم في ٤ حزيران ١٨٣٩ يطلب اليه ان لا يقبل النزال الا على ارض يحتلها ويسيطر عليها الجيش المصري حتى لا يقال انه هاجم واعتدى . فكان لموقفه الحكيم اثر بعيد في نفوس المعتمدين السياسيين فكتب كامبل الى بالمرستون في ١٤ حزيران ١٨٣٩ يقول «ان اعتداءات حافظ باشا من جهة واعتدال محمد علي واحترامه لنصائحنا من جهة اخرى قد اضعفت حجتنا الى حد بعيد وعليّ ان اعترف بان رصانة محمد علي واتزانه سيرفعان من شأنه ويزيدان من نفوذه في سائر اقطار الامبراطورية العثمانية » .

اما حافظ باشا فأنه واصل تقدّمه الى نزب وتمركز فيها. وقام رجال الباب العالي يعلنون ان السلطان مصمم على عدم التراجع عن استرجاع حقه وسلطانه على اضنه وسوريا بكاملها . وما كان في امكانهم ان يظهروا مثل هذه الصلابة ويأمروا بمواصلة الزحف لو لم يكن هناك اتفاق ضمني بينهم وبين بريطانيا او على الاقل سفيرها في الاستانة . وتدل على هذا تقارير بونسومبي الى بالمرستون في تلك الحقبة وكلها تبرر موقف السلطان وتؤيد حجته وتتهم محمد علي باستفزاز الباب العالي وتحدّيه اذ حصّن الدرب على جانبي طوروس تحصيناً لا يمكن الحكومة التركية ان تعتبره الّا تهديداً صريحاً لسلامة السلطنة ، وهو قول لا يقوم على اساس فبناء الحصون عند الحدود اقلّ دلالة على نية الهجوم منه على نية الدفاع والصمود بوجه عدوّ مهاجم . ومن الادلة على الاتفاق الضمني ان الباب العالي ارسل في اوائل حزيران ١٨٣٩ مذكرة الى الدول الاوروبية محشوّة من الاتهامات التي كانت بريطانيا توجهها دوماً الى محمد علي لامتناعه عن تنفيذ الفرمان القاضي بمنحها امتيازاً بمدّ خط حديدي يصل بين الاسكندرية والسويس واقامة محطات تجارية محصّنة على جانبيه ولمحاولته احتلال وادي الفرات وبغداد والسيطرة على مناطق الخليج العربي .

وبعد ارسال هذه المذكرة صدرت ارادة سلطانية الى امير البحر العثماني بالاستعداد للابحار الى سواحل مصر وضرب الحصار عليها وانزال قوة من الجيوش العثمانية فيها . ووصلت تقارير القناصل في تركيا وسوريا ومصر الى حكوماتهم حاملة اخبار الازمة وتطوراتها المزعجة . وكان المارشال سولت قد خلف موله في رئاسة الوزارة الفرنسية فشعر بحرج الموقف وخشي ان تؤدي تطوراته الى ازدياد الفتور بين باريس ولندن وبدا له ان خير ما يستطيع القيام به هو ان يقف وسيطاً بين الفريقين فأوفد في ٢٨ ايار ١٨٣٩ مساعديه كاييه وفولتز ، الاول الى محمد علي وابراهيم باشا والثاني الى الصدر الاعظم وحافظ باشا ، للتدخل لديهم لوقف القتال . وما كانت مواطن الضعف في السياسة الفرنسية والصعوبات الداخلية والخارجية التي يصطدم بها المارشال سولت لتخفى على بالمرستون فظنها فرصة

سانحة للايقاع في وقت واحد بمناوئي بريطانيا في فرنسا وروسيا وبمحمد علي . فتقرّب في الظاهر من فرنسا لحملها على العدول عن شدّ ازر محمد علي وانتهاج سياسة محايدة وحرّض السلطان على مصر ليمضي في الاعتداء عليها فتضطره الحاجة الى الابتعاد عن روسيا والارتماء في احضان الحكومة البريطانية . وتحقيقاً لهذا الغرض بدأ اتصالاته الدبلوماسية فتحدث اكثر من مرة الى القائم باعمال فرنسا « حديث الصديق للصديق » وطلب اليه ان ينقل اقواله الى حكومته . وفي ٢٥ ايار كتب القائم بالاعمال الفرنسي الى رئيس الوزراء تقريراً شاملاً عن هذه المحادثات جاء فيه : « اراد لورد بالمرستون ان يجتمع اليّ فجرى لي معه حديث استغرق ساعتين كاملتين . وليس لي اليوم متسع من الوقت لتدوين كل ما سمعت وقلت فاكتفي بالامور الاساسية التي دار عليها الكلام . قال لي اللورد اول ما قال انه راغب في اطلاعي على وجهة نظره الشخصية فيما يتعلق بالازمة وانه سيعرض وجهة النظر هذه يوم الاثنين على مجلس الوزراء وهو واثق ان المجلس لن يأخذ قراراً حاسماً نهائياً قبل ان يصله جواب باريس .. فقلت له ان لا تعليمات عندي في الموضوع . واردت ان يكون كلامي هذا دفعاً مسبقاً لاحتمال ظنه بأن في ما سأقول ما يعبّر عن رأي حكومتي . وقال لي اللورد : اني اريد ان اجعل نقطة الانطلاق في سياستنا مبدأ المحافظة على الامبراطورية العثمانية باعتبار ان هذه المحافظة تشكل ضماناً للتوازن الاوروبي . وفي بريطانيا كما في فرنسا ناس يريدون ان تتسع وتمتد قوة القطر المصري . والحكومة البريطانية لا ترى هذا الرأي ولكن وجوده يكوّن عقبة من العقبات الكثيرة القائمة في طريق سياستها الشرقية . واذا قبلنا مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية فعلينا ان نحمي هذه الدولة من اصدقائها واعدائها معاً . وقد فاجأنا التطور الاخير وغاب عنا ما يمكن ان يأتي من جانب اصدقاء السلطان. ولكن الساعة التي نحن فيها ليست ساعة الاهتمام بالاصدقاء فلنجعلنّ اهتمامنا مقتصراً على الاعداء .

« ان الاعتداء الذي وقع والذي تلقي البرقيات تبعته على الاتراك له اهميته المعنوية لان هنالك مبدأ العدل الذي لا يمكن ان نتجاهل قوته في القائنا تبعة

الحرب على المعتدي ولكن من حقنا ان نقول اننا لم نكن من شهود اتفاق كوتاهية ولا من ضامني تنفيذه واننا لم نقم في اي وقت باي عمل يفهم منه اننا عـدلنا عن الاعتراف بان الغالب ما زال من رعايا المغلوب او بان المغلوب فقـد سيادته على الغالب . وكل ما فعلناه هو اننا قبلنا الامر الواقع . اما حق السيّد في ان يستعيـد بالسيف ما انتزعه منه بقوة السلاح احد كبار رجال دولته فأمر يـدعو للبحث والتفكير . واذا تركنا جانباً العمل العدائي بذاتـه واعتبرنا انه قد انتهى لمصلحة مصر فليس بامكاننا ان نقبل ان يقوم الباشا المنتصر بعمل آخر يهدد الدولة العثمانية في وجودها ويدفعها للارتماء بين يدي روسيا ولا ان نقبل ان يُقدم السلطان على ما قد يعرّض السلام الاوروبي للخطر كما حـدثته نفسه بان يستعيد ما اقتطعه الباشا من املاكه او بان ينازعه ممتلكاته القديمة فأول واجباتنا والحالة هذه هو ان نحول باسرع وقت دون اتساع التصادم . ولكن ما هي وسائلنا للعمل وضمن اي نطاق نستطيع استعمالها .

« اما الوسائل فهي من نوعين ، الاسطول وجيش الاحتـلال ، ولا ادري اذا كانت الحكومة الفرنسية تميل الى انزال حملة عسكرية الى ميدان الاحداث . امـا نحن فلنا من مشاغلنا في الهند واميركا ما يحول دون وصولنا الى هذا الميدان في الوقت اللازم وبالقوة الكافية . وجيش الاحتلال لا يمكن ان يكون عدده اقل من ١٥ الف جندي وتجهيز هؤلاء الرجـال وانتقالهم الى السفن يستغرقان وقتاً لا يقلّ عن شهرين او ثلاثة شهور . اما الاساطيل فهي قريبة من الميدان وزيادتهـا بسرعة ليست من الامور الصعبة. ونحن لنا الان ثماني سفن في بحر الارخبيل واثنتان على نهر التاج في البرتغال فاذا انضم الينا الاسطول الفرنسي كانت لنا القوة الكافية للسيطرة على احداث البحر . والاوامر التي يزوّد بها امراء البحر في هـذه الحالة يجب ان تتناول احتمالين ، الاول الوصول الى سواحل سوريا في وقت يكون فيه الباشا قد انتصر على العثمانيين والثاني الوصول الى تلك السواحل في حال هزيمته . فاذا كان الامر الاول فعلى امراء البحر ان يأمروه بالجمود حيث هو فاذا ابى قطعوا عليه مواصلاته مع الاسكندرية وحالوا دون وصول اي مدد ومؤونة اليه . وفي

الوقت ذاته تظهر بعض القطع الحربية امـام الاسكندرية وتضرب عليها الحصار الى ان يصدر الباشا امره الى ابنه ابراهيم بوقف زحفه وتمنع السفن المصريةمن مغادرة الميناء او من الرجوع اليه اذا كانتفي خارجه . ولا يرفع عنها الحظر الا بعد قبول الشروط المفروضة. اما اذا كان الجيش العثماني هو المنتصر فيقال لقائده ذات القول ويوجّه اليه ذات الانذار ويبذل امراء البحر جهدهم لاقناعه بعدم التقدم الى ابعد من حدّ نتفق عليه ولافهامه بان عدم قبوله يستدعي اتصالهم المعجّل بالحكومتين لطلب تعليماتها . وفي الوقت ذاته تنصرف سفارتانا في الاستانة الى اقناع السلطان باتخاذ موقف معتدل .

« هذه هي بالاختصار وجهة نظر لورد بالمرستون فيما يتعلق بمهمة اساطيل الدولتين وهذا ما سيعرضه يوم الاثنين على مجلسالوزراء . وقد اضاف ان هذه المهمة لا تكون فعّالة الّا اذا قمنا بها بسرعة ولم نضيّع دقيقة واحـدة لتنسيق حركات اساطيلنا والاتفاق على التعليمات التي يجب ان تعطى لامراء البحر .

« ثم حدثني اللورد عن الناحية السياسية من الأمر فقال انه يرى ان تقوم الحكومتان بدون تأخير ، وهما على اتفاق تام صريـح للمحافظة على الدولة العثمانية، بمسعى لدى حكومة فينَّا لتطلعاها بكل صراحة على الغاية التي تهدفان اليها وتطلبا اليها باصرار ان تؤيد عملها بكل ما لديها من وسائـل . وتقوم حكومتانا في الوقت ذاته بمثل هذا المسعى في برلين . وبعد هذا قال لي اللورد : « وهنا علينا ان نـُعدّ العدّة لاحتمالين ، الاول ان يكون الباب العالي قد طلب من روسيا ان تساعده بالرجال والاساطيل ، والثاني ان يكون الباب العالي قد تقدم بهذا الطلب وان يكون البلاط القيصري لم يجبه اليه بعد . فاذا كان الاحتمال الاول فعلينا ان نقترح على الحكومة النمساوية ان تنضم الينا للمطالبة باسم اوروبا الغربية والتوازن الاوروبي بان تعود القوى الروسيـة الى قواعدها حـال قيامها بمهمتها ولا تتذرع بهـذه المهمة لتنال امتيازات تجارية او سياسية . ويجب ان يكون كلامنا للروس صريحاً لا منفذ فيه لاي تأويل ولا مجال للشك فيماسيتعرّضون له فيحالة عدم

اخذهم به . واذا كان الاحتمال الثاني فعلينا ان نُلحّ على الحكومة العثمانية بان تشاركنا في اقتراح يقدّم للحكومة الروسية لعقد اجتماع تحضره الدول الكبرى الخمس وتكون غايته تأييد استقلال الدولة العثمانية على وجه تتفق عليه الدول فيما بينها . وعندئذ يتم لنا تحديد مواقف روسيا ومدى رغبتها في الاتفاق والتفاهم معنا » .

ولم تلقَ مقترحات بالمرستون استقبالاً حاراً عند الحكومة الفرنسية لما كان فيها من تباين بين وجهتي نظر الحكومتين فيما يتعلق بالاخطار التي تهدد سلامة الامبراطورية العثمانية . ففرنسا ما كانت ترى هذه الاخطار الّا في الجانب الروسي بينما كانت بريطانيا تصرُّ على ان لا خطر على الدولة الّا من محمد علي . غير ان المارشال سولت لم يشأ ان يحدّد موقفه منها قبل الاطلاع على رأي حكومة فينّا فيها فاتصل بسفير النمسا في باريس وسأله ان يبسط له في اقرب وقت وجهة نظر مترنيخ ، فكان له ما اراد. وفي ٣٠ ايار ١٨٣٩ ارسل المارشال الى القائم بالاعمال في لندن التعليمات التالية : « . . . وفيما يتعلق بما قاله لك لورد بالمرستون ليس لي في الوقت الحاضر ان اقول سوى ان الوزير البريطاني ينظر الى ارسال حملة عسكرية روسية جديدة الى الاستانة كأنها امر لا بد من وقوعه وانه يجب قبوله لقاء ضمانات لن تكون الا وهميّة . واني اخشى فوق ذلك الّا يكون محايداً تماماً في تقديره موقف الباب العالي وموقف محمد علي . اما حكومة فينّا فانها تنظر الى الازمة نظرة صادقة وعادلة جدًّا . وقبل ان يقف مترنيخ على تفاصيل التطور الاخير كان قد قرر القيام بمسعى ذي اهمية لانه خشي على السلام والاستقرار من تصادم جديد بين السلطان وباشا مصر اللذين يشكلان منذ ست سنوات خطراً اكيداً على العالم . وكان في نيته ان يكلف سفيره باستلفات الباب العالي الى ضرورة اتفاق يعترف لابن محمد علي بحقه في وراثة الحكم المصري فيزول قلق الباشا لمصير عائلته ويهدأ ما في نفسه ممّا يُزعج السلطان الى حدّ بعيد . ونحن لا نستطيع ، قبل ان نستجمع المعلومات الخاصة بالموضوع ونتفق مع حلفائنا على خطة ، ان نفكر في تدبير ما لمعالجة الازمة الناشبة . ولكن هنالك بعض التدابير

الاحتياطية فرضت علينا الظروف الطارئة ان نتخذها في الحال . ولا شك ان حكومة لندن عالمة باننا طلبنا من البرلمان اعتماداً يمكّننا من دفع نفقات تقتضيها تقوية سلاحنا البحري . وكل ما قيل حتى الآن في الاوساط البرلمانية لا يدع مجالاً للشك في اننا سننال هذا الاعتماد المطلوب بسهولة وسرعة . وقد طلبت من سفيرنا لدى الباب العالي ان يلحّ على السلطان في وقف الاعمال الحربية اذا كانت هذه الاعمال قد بدأت وان يطالب في كل حال بتراجع الجيش الى المواقع التي كان يحتلها قبل تقدمه الى الحدود السورية » .

ورغم ما كان بين الحكومتين من خلاف في الرأي حول الازمة السورية فقد اتفقت لندن وباريس على عقد مؤتمر في فينّا تحضره الدول الخمس الكبرى لتقرير التدخل الجماعي تفادياً لازمة اوروبية وارسال الاساطيل الفرنسية والبريطانية الى الدردنيل للمحافظة على عرش السلطنة ووحدة الامبراطورية العثمانية . ولكن نقولا الاول رأى ان هذا المؤتمر موجّه ضده اكثر ما هو موجّه ضد محمد علي وان غايته الاساسية هي القضاء على النفوذ الروسي في الباب العالي والامتيازات التي تتمتع بها حكومة القيصر في الامبراطورية العثمانية وجعل روسيا في مستوى واحد مع الدول الاوروبية الاخرى واعطاء المسألة الشرقية صفة دولية تُفقد روسيا مركزها الممتاز ، فطلب الى مترنيخ ان يرفض عقد المؤتمر في بلده ويتقيّد باحكام معاهدة مونشنغراتز . وكان المستشار النمساوي مؤمناً بضرورة هذا الاجتماع حفاظاً على مبادىء مؤتمر فينّا ، ولكنه لم يكن راغباً في تعكير جوّ الصداقة النمساوية الروسية فتريّث في الامر وحاول بكل ما كان لديه من وسائل اقناع نقولا الاول بالعودة الى حظيرة ملوك اوروبا . على ان ذكريات المؤتمر الكبير كانت تراود فكر مترنيخ فيتصاعد منها اريج الاجتماعات التي ذهبت مثلاً في التاريخ وكان هو نقطة الدائرة فيها فتتضاعف رغبته في عقد مؤتمر اوروبي جديد في عاصمة يقوم بالامر فيها بلا منازع . وكان نسلرود يشعر بما يدور في خاطر مترنيخ ويعرف ما لذكريات المؤتمر الكبير من تأثير على تفكيره وكان من جهة اخرى لا يقبل بحال من الاحوال ان ترسل الدول الاوروبية اساطيلها الى الدردنيل لما في

هذا الامر من تهديد مباشر لروسيا فكتب الى القائم بالاعمال الروسي في فينّا في حزيران ١٨٣٩ تعليمات يحدد فيها سياسة روسيا حيال الازمة العثمانية طالباً ابلاغ هذه التعليمات شخصياً ومباشرة الى مترنيخ .

« ان الامبراطور مصمم اليوم كما كان مصمماً في سنة ١٨٣٣ على ما يأتي :

١ – الحفاظ على الامبراطورية العثمانية والبيت المالك فيها بكل ما لديه من وسائل النفوذ والعمل .

٢ – مقاومة كل ما يمس استقلال السلطان او ينتقص من هيبته .

٣ – عدم الاعتراف بوضع يهدد سلامة الدولة العثمانية .

٤ – الاتفاق مع النمسا على التدابير الفعّالة التي يجب ان تتخذها الدولتان للحؤول دون الاخطار التي قد تستهدفان لها بفعل تغيير الاوضاع الحاضرة في الدولة العثمانية .

٥ – توجيه الاهتمام الى الحيلولة دون تقدم ابراهيم باشا الى الاستانة حتى لا يضطر القيصر مرّة اخرى لانقاذ عرش السلطان بارسال اسطول روسي الى البوسفور » .

اما فيما يتعلق بارسال اساطيل بريطانية وفرنسية الى بحر مرمره فكان موقف نسلرود منه واضحاً لا لبس فيه فأوعز الى معتمده بأن يكون صريحاً جدّاً في حديثه عنه مع مترنيخ وان يرفض الاقتراح رفضاً باتاً . وهكذا اخفقت فكرة عقد مؤتمر في فينّا وتُرك امر حل الازمة للطرق الدبلوماسية العادية .

ووصل كابيه مبعوث المارشال سولت الى الاسكندرية في ١٣ حزيران ١٨٣٩ فاجتمع الى محمد علي وتمكن من اقناعه بالنزول على الرغبة التي يحملها اليه فاصدر العزيز في ١٦ حزيران امراً الى ابنه بالتوقف عن السير ايّاً كان المكان الذي

وصلت اليه جيوشه . وحمل كابيه هذا الامر بنفسه . ولم ينزل محمد علي على رغبة الحكومة الفرنسية الّا لاعتقاده ان المسعى الذي يقوم به الفرنسيون لدى الباب العالي لن ينجح فقال لابنه في خاتمة كتابه ان يتخذ الموقف الذي يراه مناسباً في حالة اخفاق الوساطة الفرنسية في الاستانة . ولما كان الرسول الفرنسي في طريقه الى مقر ابراهيم باشا كانت جيوش حافظ باشا قد قطعت الفرات متجهة نحو معسكرات الجيوش المصرية فاصبح الاصطدام امراً لا مفر منه . فوقعت بين الفريقين في نزب في ٢٤ حزيران ١٨٣٩ معركة عنيفة قام بادارتها من الجانب العثماني القائد الالماني المشهور فون مولتكه ، وهو الذي اصبح فيما بعد القائد الأعلى للجيش البروسي في عهد بسمارك ، فاصيب العثمانيون بهزيمة نكراء ووقع عدد كبير منهم في الاسر وفرّ الباقون وفُتحت لابراهيم باشا بعد هذه المعركة طريق الاستانة وانهار الدفاع العثماني انهياراً تاماً .

وشاء ابراهيم باشا ان يفيد من انتصاراته فتابع تقدمه في آسيا الصغرى باتجاه البوسفور الّا ان وصول رسالة والده اليه حدّ من عزمه فوقف في مرعش ووعد الرسول كابيه بانه لن يجاوز جبال طوروس .

اما مهمة فولتز فقد اخفقت لانه لم يصل الى الاستانة الّا في ١٤ حزيران ١٨٣٩ اي في الوقت الذي كان فيه السلطان قد ارسل امراً الى قائد جيشه حافظ باشا بان يتقدم نحو مواقع المصريين ويطردهم منها . وشاء الاميرال روسان ان يستعين بالسفير البريطاني بونسومبي لحمل السلطان على الغاء هذا الامر ولكنه لم ينجح في سعيه لان بونسومبي كان في قرارة نفسه ، كما سبق القول، من محبذي سياسة الاعتداء على ابراهيم باشا وزيادة التوتر بينه وبين الباب العالي .

ولما قصرت المسافة بين الجيشين التركي والمصري بلغ النشاط الدبلوماسي ذروته في اوروبا وتوثقت صلات التشاور بين حكوماتها للبحث عن حلّ لأزمة الشرق ولكن تضارب مصالحها وازدواجية سياستها كانا يقصيانها عن الاتفاق ويزيدان

الازمـــة تعقداً .

وفي ١٩ حزيران ١٨٣٩ تلقّى المارشال سولت من القائم بالاعمال الفرنسي في لندن جواب الحكومة البريطانية على مقترحاته وفيه قول بالمرستون له : « انـك لم تعلم حتى الان الّا رأيي الخـــاص في مسألة الشرق فإليك الرأي الذي تمّ عليه الاتفاق في مجلس الوزراء، وهو رأي ارجوك ان تنقله الى حكومتك وتقول لهـــا اننا سننتظر قبل تنفيذه ان تقول لنا حكمها فيه . ان المجلس قـد قرر انه يجب على الحكومة البريطانية ان تكون على اتفاق تام مع الحكومـــة الفرنسية ، فبهذا الاتفاق يصبح كل شيء ممكناً وبدونه يكون كل شيء مستحيلا . وقد قسم المجلس المسألة الى قسمين ، اولاً العمل السريع لوقف الحرب التي بدأت بـين الجيوش العثمانية والمصرية وثانياً الدخول في مفاوضات لفرض حلّ يمنع قيام حرب كهذه في المستقبل . ويرى المجلس ان ارسال اساطيل الدولتين الى مياه سوريا بات امراً لا غنى عنه وان على الحكومتين ان تعطيا لاميري البحر تعليمات بانـــذار قادة الجيشين بالتوقف عن الزحف في الحال اذا كانت الاعمال الحربية قد بدأت وبان يعود كل من الجيشين الى ما وراء الاماكن الـــتي كانت تشغلها طلائعه قبل ستة اسابيع وبالقول باسم حكومتيهما ان الدول الاوروبية الكبرى جادّة في الاستانة والقاهرة في تقرير حلّ يُرضي كرامة ومصالح الفريقين . فاذا ابى القادة العثمانيون الانصياع لهذا الانذار كان على اميري البحر ان يرسلا في الحال الى الاستانة ضابطين من اركانهما ليبلّغا سفيري فرنسا وبريطانيا رفض القيادة العثمانية الـــنزول على نصائحنا فيتحمّل الباب العالي اذ ذاك تبعة تعكير العلاقات بينه وبين دول اوروبا. وفي هذه الحال تبقى اساطيلنا في اماكنها بانتظار الاوامر . اما اذا جاء الرفض من الجانب المصري فعلى امـــيري البحر ان يمنعا وصول المدد والمؤن الى القوى المصرية بطريق البحر ويرسلا جزءاً كبيراً من سفنهما الى الاسكندرية ليفهم محمد علي اننا سنضرب عليه الحصار اذا لم يأمر ابنه بوقف الاعمـــال الحربية . وفي رأي مجلس الوزراء ان هذه التظاهرة البحرية ستكون كافية لمنع وقوع الحرب اذا كانت لم تقع بعد او لوقفها اذا كانت قد بدأت . وفي هـــذا الوقت نجـــدّ في القاهرة

والاستانة لفتح مفاوضات على اساس الاعتراف لعائلة محمد علي بوراثة الحكم في مصر وجلاء الجيوش المصرية عن سوريا . ويرى المجلس اننا لن نجـــد صعوبة تذكر في الاستانة . اما اذا قامت صعوبة ما في مصر فاقناع محمد علي بان دولتينا متفقتان تماماً يكون كافياً لتذليلها .

« والمجلس لم يحدد بعـــد زمن المفاوضة ولا المكان الذي يجب ان تجري فيه ولكنه اكتفى بتقرير مبدإها وباعتبارها خطوة لا بدّ منها اذا كنا نرغب في اقامة السلم على اساس متين . وهو يعتمد على إسهام النمسا فيها ولكنه يريد ان يكون هـــذا الاسهام نتيجة لاتفاقنا وتفاهمنا . فاذا خامر حكومة فيننّا اقلّ شك في صدق اتفاقنا فلن يكون لنا منها الا الكلام الذي لا يفيد شيئاً في مثل هـــذه الظروف .

« وقد بحث المجلس ايضاً احتمال عدم توفيقنا ووجودنا امام احتلال عسكري روسي في الاستانة او امـــام تحركات عسكرية روسية باتجاهها . وقد تباحث في هذا الامر على ضوء ما جاء في رسالتكم السابقة من انه يبدو لكم ان البريطانيين ينظرون الى الاحتلال الروسي كأنه امر واقع فقرر انه في هذه الحـــال يصبح واجباً علينـــا ان نرسل اساطيلنا الى ميـــاه الاستانة ، باسم الصداقة اذا قبل السلطان نصيحتنا ومساعدتنا ، او بالقوة اذا رفضها ، ودرس ايضاً من النـــاحية العسكرية مسألة وصول الاساطيل الى الاستانة عبر الدردنيل فوجد ان هذا الوصول لا يخلو من خطر في اشهر الشتاء التي تهب فيهـــا الرياح من المتوسط ولكنه ممكن وسهل في الاشهر الستة الاخرى على ان تكون معهـــا قوة احتلال برّية » .

« ووجهة النظر هذه هي في رأيي اقصى مـــا يمكن ان تصل اليه الحكومة البريطانية . ولكن في استطاعتنا ان نضطرها في الوقت اللازم الى عدم التراجع عنها . هذا يا سيدي المارشال ما قرره مجلس الوزراء البريطاني . وقد اقترحت

على لورد بالمرستون ان يضع بنفسه نص التعليمات التي قال انه يجب ان تُعطى لأميري البحر . والسفارة الروسية هنا ترقب وتصغي وتبدي تحفظاً كبيراً في ما تقول . وقد قدم الى لندن في هذا الشهر عدد كبير من الروس وبينهم بعض المقربين جدًّا الى القيصر . وقد شعرت في هذا الوقت اكثر من اي وقت ان لكلمة فرنسا وزناً ثقيلاً جدًّا في ميزان اوروبا » .

وفي ٢٧ حزيران ارسل المارشال سولت الى القائم بالاعمال رداً على هذا التقرير يقول فيه انه يوافق على ان قيام الدول الكبرى بعمل جماعيّ معجّل يصبح واجباً لا مفرّ منه اذا لم يؤدّ وجود الاساطيل الفرنسية والبريطانية في المياه السورية الى منع وقوع الحرب او الى وقفها اذا كان الاشتباك بين الفريقين قد بدأ فعلاً . اما بشأن روسيا فإنه ليس على شيء من الامل باقناعها بعدم التدخل فعليًّا في ازمة تتصل اتصالاً مباشراً بمصالحها ، ولذلك يجب السعي لحملها على عدم الانفراد بالعمل والاشتراك مع الدول الكبرى في تقرير ما يستحسن القيام به ، او بكلمة اصح على ان توافق على التدابير التي تتخذها حكومتا باريس ولندن وتدخل بالتالي في اتفاق اوروبي يحلّ محلّ معاهدة هنكار اسكله سي .

ولم يغب عن المارشال سولت ما سيجد القائمون بهذا المسعى من عقبات وصعوبات عند ذوي الامر في بطرسبرج، فسياسة روسيا كانت دائماً تهدف الى ابقاء علاقاتها مع الدولة العثمانية بعيدة عن احكام القانون الاوروبي وكان يخشى ان لا تحيد الحكومة الروسية في معالجة الازمة الحاضرة عن هذه السياسة فلا تشترك في مفاوضات مع الدول الاوروبية فأضاف قائلاً « ويبدو لي ان الحكومة البريطانية لم تنظر الى احتمال وصول الروس الى الاستانة الّا من زاوية خاصة وعلّقت ارسال اساطيلنا الى الدردنيل على رفض روسيا الانسحاب من البوسفور في مدة معينة . وفي هذا ما يحملني على الاعتقاد بأن البريطانيين لم يدركوا الالزامات التي تفرضها عليهم وعلينا الظروف الراهنة فاستمرار التوازن الاوروبي وحماية المصالح الاوروبية الكبرى وارادة الرأي العام تقضي بأن تخفق اعلامنا فوق المضايق في

الوقت الذي يرتفع في جوّها العلم الروسي . ولهذا اجد ان الخطة المثلى ليست ان نلقي على عاتق السفراء وامراء البحر امر تحمّل التبعة في ظرف خطير قد ينشأ بل ان تقوم حكومتانا في الحال ، وبرضى حكومة النمسا اذا امكن ، بمسعى شديد لدى الباب العالي ليعترف لاساطيلها بحق الدخول الى الدردنيل في الساعة التي يدخل فيها الاسطول الروسي الى البوسفور ليكونا له عضداً في حماية عرش السلطان .

« ولا شك عندي ان الباب العالي ، في حالة احتفاظه باستقلاله في الرأي ، سيتقبّل شاكراً مسروراً هذا الضمان الذي نقدّمه له والذي يستطيع الاعتماد عليه في درء الاخطار التي قد تتعرّض لها مبادىء سلامته واستقلاله . اما اذا أجبرته قوة خارجية على رفض هذا الضمان فان رفضه يكون مثقلاً بما يثير القلق والحذر ، وعندئذ تتفاهم حكومتا لندن وباريس على ما يجب ان تقابلاه به . وعلى كل حال فليس من رأيي ان نعطي امراء البحر صلاحيات قد ينتج عن استعمالها عند وقوع تطورات لا يخفى علينا شكلها ولا تغيب دقتها مشكلات معقدة لها من الخطورة ما يجعلها تستعصي على كل علاج . فرجائي اليك ان تطلعني في اقرب وقت على رأي لورد بالمرستون في اقتراحي هذا ، فاذا لم تجد الحكومة البريطانية مانعاً من الموافقة عليه فاني ارى ان نقوم بتنفيذه في الحال خشية ان يفقده الابطاء قيمته ووزنه » .

ولم يكن عند لورد بالمرستون اقلّ ميل للاخذ برأي فرنسا . وكانت غايته من اظهار الرغبة في التفاهم معها ان يُبعدها عن محمد علي او يخفّف من عطفها عليه . وكان في قرارة نفسه يفضّل التفاهم مع روسيا لعدم ايمانه بالخطر الروسي على مصالح بريطانيا في الشرق . ولما وصلته اخبار معركة نزب وانتصار ابراهيم باشا الساحق على الجيش العثماني تعزز اعتقاده بان الخطر على هذه المصالح ليس مصدره الا القوّة المصرية فواصل اتصالاته بالحكومة الفرنسية ولكنه في الوقت ذاته امعن في ازدواجيته فارسل الى الاميرال ستوبفورد قائد الاسطول البريطاني في شرقي

المتوسط تعليمات سرّية يأمره فيها صراحة بان لا يحرّك ساكناً اذا بلغه خبر دخول
الاسطول الروسي الى البوسفور او نزول الجيش الروسي في الاستانة وان لا يهتم
بالروس الا بعد تصفية الاسطول المصري وشلّ حركات ابراهيم باشا . وعندئذ ،
وعندئذ فقط ، يصبح حرًّا في الابحار الى مياه الاستانة والبقاء فيها الى ان يجلو
عنها الروس . ثم ارسل تعليمات اخرى الى قائد حاميتي مالطه وجبل طارق بمدّ
الزعيم عبد القادر الجزائري ورجاله بالسلاح والذخيرة لمتابعة حربهم ضد فرنسا
في الجزائر .

وخشي اللورد ان تبلغ مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية حداً تنكشف عنده
ازدواجيته فعمل جاهداً لاحراج موقف المارشال سولت ودفعه الى العدول عن
التعاون مع بريطانيا فتقع تبعة انعزال فرنسا في السياسة الشرقية على الحكومة
الفرنسية وحدها .

ولكن المارشال سولت ارسل في اوائل تموز ١٨٣٩ الى الاميرال لالاند قائد
الاسطول الفرنسي في المتوسط امراً بمنع تحركات الاسطول المصري واوعز الى
السفير الاميرال روسان ان يتفاهم مع زميله البريطاني على خطة موحّدة في حال
دخول الروس الى الاستانة فاذا رفض هذا السفير القيام بعمل مشترك كان على
الاميرال ان يسأل الباب العالي السماح للاسطول الفرنسي بعبور الدردنيل وان
يأمر في الوقت ذاته امير البحر لالاند بان يتقدم بوحداته البحرية الى جزيرة
تينيدوس ويُرسيها في مياهها بانتظار تعليمات جديدة .

ولم يكن الاميرال روسان مقتنعاً بامكان قيام تعاون بين فرنسا وبريطانيا في
الشؤون الشرقية . وكان يرى ان موقف بالمرستون من سولت لا يتفق مطلقاً مع
نشاط المبعوثين البريطانيين في الشرق فاطلع رئيس حكومته على رأيه في كتاب
بعث به اليه في تموز ١٨٣٩ قال فيه : « اتمنى ان لا يحدثني احد بعد اليوم عن
تحالفنا مع البريطانيين لاني لم اعثر بعد على من يثق بمثل هذا التحالف . وانا

شخصياً ابعد الناس عن الايمان به واخشى اذا تحدثت عنه هنا ان اصبح
موضوعاً للضحك والتندّر » .

وضاق صدر المارشال سولت باعمال المبعوثين البريطانيين في الشرق وفي
طليعتهم لورد بونسومبي وتأثّر الى حد بعيد بصراحة سفيره في الاستانة فكلّف
القائم بالاعمال في لندن ان يحتج رسمياً على هذه الازدواجية فهدّأ لورد بالمرستون
روعه واكّد له ان مواقف بونسومبي لا تعبّر مطلقاً عن رأي الحكومة
البريطانية الرسمي وان السفير بمواقفه هذه يتخطى التعليمات المعطاة له ويخالف
سياسة دولته مخالفة صريحة .

ولم يتأثر مترنيخ بقرار مجلس الوزراء البريطاني . وكان سفيره في لندن قد
نقل اليه بطلب من لورد بالمرستون وظلّ مصرًّا على تسوية معقولة عادلة يرضى
عنها الفرقاء جميعاً فاقترح مجدداً عقد مؤتمر في فينّا تتمثل فيه الدول الاوروبية
الخمس بسفرائها لا بوزراء الخارجية وتكون مهمّته حلّ عقدتين اساسيتين في
الازمة الشرقية وهما الوراثة في مصر لمحمد علي ، واعادة سوريا الى الباب العالي .
وما كان يخفى على مترنيخ ان محمد علي لن يقبل بسهولة الشطر الثاني من مشروعه
هذا فاقترح في حالة رفضه ان تبقى سوريا بيد العزيز طيلة حياته وتعود بعد
وفاته الى السلطان .

واما نسلرود رئيس الوزارة الروسية فانه ظلّ هادئاً ساكناً يرقب من
بطرسبرج الاتصالات القائمة في اوروبا الغربية بين حكوماتها وبين القاهرة
والاستانة . ولما اتضح له على اكمل وجه ان الحكومة الفرنسية جادّة في تأليب
الدول الاوروبية على القيصر قرر مقابلة عملها بمثله بأن يتقرب من بريطانيا . فحزم
امره على تخفيف حدّة التوتر بينها وبين روسيا في بلاد فارس فاوعز الى الجنرال
بروفسكي قائد الجيش الروسي على الحدود الفارسية ان يتوقف عن القيام باي عمل
عسكري من شأنه ان يُذكي الجفاء بين روسيا وشاه الفرس ومن ورائه الحكومة

البريطـــانية ، وقرر القيصر من جهه ثانية ان يضحي في سبيل هـــذا التقرب بالامتيازات المعترف بها لروسيا في معاهدة هنكار اسكله سي التي كانت للبريطانيين شوكة ناشبة في خاصرتهم وحـــافزاً للتفاهم بينهم وبين الفرنسيين فكتب في حزيران ١٨٣٩ الى الدبلوماسي الروسي بوتزو دي بورغو ان يتصل ببالمرستون ويدعوه لتقارب بريطاني روسي على اساس تجاهل معاهدة هنكار اسكله سي والابقاء موقتاً على الوضع الراهن في الشرق بانتظار حلّ جديد يتم الاتفاق عليه دبلوماسياً بين الدول صاحبة العلاقة في المؤتمر الذي اقترح مترنيخ عقده في فينّا وان يطلب من محمد علي ان تبقى جيوشه وراء جبال طوروس فاذا رفض وخرج اسطوله من الاسكندرية لمحاصرة الاستانة قدّمت الحكومتان البريطانية والروسية للباب العالي كل المساعدات العسكرية . ولم يكن سبب هذا التحول في سياسة روسيا سوى نفور القيصر من فرنسا ومن النظام الثوري القائم فيها منذ ثورة تموز وخلع شارل العاشر . وكان يعتقد ان الصعوبات التي يلقاها في بسط سلطانه على بولندا مصدرها سياسة فرنسا تجـــاه الحركة البولندية لان باريس اصبحت بعد ثورة ١٨٣٠ ملتقى المنفيين البولنديين ومركزاً للتآمر على النظام الروسي .

وتقبل بالمرستون الاقتراح الروسي بالرضى والارتيـــاح لانه فهم منه ان روسيا لم تعد عاضّة بالنواجذ الحادّة على معاهدة هنكار اسكله سي وانها باتت مستعدة للعدول عنها لقاء تسوية بعض اوضاعها في الشرق فتبنّى جزءاً من رأي نسلرود . وكتب الى سفيره في فينّا « ان تسوية الاوضاع في الشرق لا يمكن ان تتم الّا باعادة سوريا الى السلطان وارضاء محمد علي باعطائه حق الوراثة على عرش مصر . امـــا فكرة عقد مؤتمر للسفراء في فينّا لحلّ الازمة الشرقية فان الحكومة البريطانية لا يسعهـــا الموافقة عليها ولكنها لا ترى مانعاً من جعل فينّا مركزاً للمفاوضات الدبلوماسية بين الدول الكبرى لحل الازمة في الشرق » .

وفي غضون تموز أُبلغ مندوب الحكومة الروسية ان بريطانيا لا يمكنهـــا بأي وجه قبول ابقـــاء الوضع الراهن في الشرق اي جعل جبال طوروس حدّاً فاصلا

بين المصريين والعثمانيين وترى ان الحلّ العملي الوحيد هو اعادة سوريا الى السلطان. اما في حالة اقدام محمد علي على تهديد الاستانة فاقترح بالمرستون ان ينضم الاسطول الروسي الى الاساطيل الفرنسية والبريطانية والنمساوية لحماية هذه العاصمة والحؤول دون انهيار العرش العثماني .

وفي باريس رفض المارشال سولت رفضاً قاطعاً ان يبحث في اي تسوية لاوضاع الشرق تقوم على اعادة سوريا الى السلطان بدون ان يقـــابل هذه الاعادة تعويض يُرضي محمد علي . ومردّ هذا الموقف الحازم الى حملة شديدة شنتها الصحافة الفرنسية على السياسة البريطانية لانها وجدت في التراجـــع عن تأييد محمد علي خطراً على مستقبل فرنسا السياسي والتجاري في المتوسط ، وتساءل اربابها ماذا يحل بالمصالح الفرنسية فيه اذا انتصرت السياسة البريطانية في الاستانة ، والبريطانيون يحتلّون اهم المراكز الستراتيجية ، من جبل طارق الى مالطة وكورفو ، ويتحينون الفرصة للاستيلاء على برزخ السويس ومرفأ الاسكندرية .

وفي الجمعية الوطنية قام نواب المعارضة بحملة ممـــاثلة والقى خطيبهم ، الشاعر لامارتين ، في اول تموز خطاباً كان له دويّ عظيم في المحافل السياسية . ومما قاله الشاعر الكبير ، وكان فيه اقرب الى الوهم والخيال منه الى الحقيقة والواقع : « ماذا يقول لكم انصار تركيـــا ؟ يقولون لكم انكم تخشون نزول روسيا الى البوسفور وتقدمهـــا نحو آسيا والجزء الاوروبي من الدولة العثمانية . ولكنكم تنسون ان لكم في تركيا ، حليفتكم القديمة الصادقة ، قوة ينتفي معها هذا الخوف ، فهي الحاجز المنيع الذي ترتدّ عنه محاولات الروس التوسعية . فتهديم او إضعاف القوة العثمانية معناه تدمير الحاجز الطبيعي الذي اقامته ارادة الله بوجه الروس . هذا مـــا يقولونه لكم ويؤلمني ان اقول ، ولو استطاع الشرق ان يتكلم لقال لكم معي ، ان تركيا كما صوّروها لكم لم تعد في هذا الوجود وان الدولة العثمانية ليست اليوم سوى تعبير دبلوماسي .

« اجل ان الدولة التركية تميل الى الانهيار . وكبار الرجال والعناصر الفتيّة والقويّة ينفخون روح الرجولة في الامبراطوريات الهرمة ويجـدّدون لها شبابها . انظروا الى باشا مصر يبعث البلاد العربية فهل هو ابن سلطان . إن هو الّا عبـد متمرّد . وهل في هذا ما يحطّ من شأنه او يقلّل من قيمته . هو الرجـل الوحيد الذي تتجسّم فيه الشرعية الوحيدة في الشرق الناهض . وقد اجترح المعجزات . هو رسول الحضارة الى الشرق وسيّد مصر وبـلاد العرب وسوريا . ولو انكم لم تحولوا دون زحفه بعد وصوله الى كوتاهية لكان الآن في الاستانة رأس امبراطورية جديدة قائمة على انقاض دولة بني عثمان .

« ان باستطاعة محمد علي وابنه ابراهيم باشا ان يقبضا بيـد حديدية على مصاير الشرق ويعيدا على الشعوب التركية عافيتها وقوتها . وعندئذ فقط تصبح تركيا حاجزاً منيعـاً بوجـه الروس فتستطيع اوروبا ان تنام نوماً هنيئاً . ان الامبراطورية العربية ستقوم على اكمل وجه بالدور الذي فوّتته تركيا على نفسها . ولمن الخطأ الفاضح ان نجعل نقطة الانطلاق في تفكيرنا ما نراه من اسباب التلاقي او وجوه الشبه بين الشرق والغرب . فاذا قام في الغرب رجل كبير فانه يكون من إنتاج شعبه وتعبيراً عما في نفس هذا الشعب ورمزاً له ، ويكون بينه وبـين القرن الذي جاء فيه تناسب في الشعور والتفكير . واذا وسّع هذا الرجل حدود بلاده فانه ينظّم في الحال الاراضي الجديدة التي استملكها . وكلما زاد في الخلق والتوسّع زاد إمعـاناً في التدعيم واحاط نفسه بنظُم واجهزة جديدة يقتضيها التدعيم والتوسع . وخلاصة القول انه لا يبني لنفسه فقط بل لمن يأتي بعده ايضاً . اما في الشرق فالواقع غير هذا . ففي الشرق لا وجود للنظُم والاجهزة بمفهومها الصحيح ولا اثر للتقاليد السياسية . ولا وجود فيه الّا لسيّد من ناحية ولعبيد من ناحية اخرى . والرجل الكبير فيه ليس سوى شخصية او حدَث ، بل هو اشبه بنجم يتلألأ لحظة في ظلمات البربرية . هو رجل يقوم باعمال كبيرة يسخّر لهـا آلافاً من الناس الذين يحكمهم ولكنه لا يغيّر شيئاً في مستوى هـذا الشعب ولا يؤسس دولة وطيدة الاركان ولا يخلق اجهزة او يضع قوانين . فإذا غادر هـذه

الدنيا طوى عبقريته كما يطوي البدوي خيمته وتوارى معها تاركاً المكان خالياً كما كان قبل قيامه .

« ولهذا أجد ان النظام العربي الحـاضر وهمٌ لمّاع ولكن بريقه لا يخدع الا انصاره ومؤيديه . انا لا اشكّ لحظة في ان بريطانيا ترتاح كل الارتيـاح الى نظام كهذا . ولكن هل تظنون ان الشعب الفرنسي يثق به ويطمئن اليه . تعـالوا نتفاهم . لقد تعوّد بعضهم ان يـلوّح لنا بالخطر الروسي تارة في الغرب وتارة في الشرق . فهل لهم ان يؤكّدوا لنا ان ساقَي هذا العملاق الذي يخشونه ليستا من قصب مرضوض . ان روسيا تكوّنت ونمَت واتسعت بسرعة جاوزت الحـدّ المعقول . وآخيل علّمنا ان الزمن لا يحترم في الوجود الا ما كانت له يد في تكوينه ونموّه ، والزمن لم يكن له سهم في نموّ روسيا . ان برونز هـذا العملاق قد صُبّ بسرعة فامتزج بالرمل ولهذا ارى انه سيتحطم قبل وقت طويل . ولنفرض ان روسيا صمدت لأحداث الزمان وبسطت سلطانها على شعوب وعناصر متعدّدة فهل تظنون انها ستولّي وجهها يوماً شطر الغرب . انا لا اظن هذا واعتقد انها متجهة اتجاهاً طبيعياً نحو آسيا . إذن فلا خوف على الغرب من الروس . واي خطر عليكم من مضيّهم على الطرق الاسيوية . وما برهان الذين يؤكدون وجود هـذا الخطر ويجسّمونه . انا اؤمن بان هذا الخطر لن يصبح حقيقة الّا اذا تمّ التوسع الروسي بمعزل عنكم وعلى وجه يزيل التوازن الاوروبي . ولكن اذا تمّ بالاتفـاق معكم ومع اوروبا ، ووجدت فيه كل دولة ما تقتضيه مصالحها من تعويض ، فهل تظنون انه لا يزيد التوازن مناعة . دعوني اعبّر لكم عن رأيي بكل صراحـة . ان الامر اذا تمّ على هذا الوجه يكون اسعد حدَث بل اكثر الاحداث خيراً لكم وللبشرية جمعاء . فتفكك الدولة العثمانيـة يحرر الشعوب والجنسيات الاوروبية والاسيوية الرازحة الآن تحت نيرها الثقيل ويعيـد عليها في الحال الحياة والحرية والصحة والنشاط فتجدون قبل عشرين سنة على طول سواحـل المتوسط ملايين من الناس يعيشون كما يجب ان يعيش الناس فتزدهر مصانعكم وتتسع تجارتكم البحرية وتنتشر حضارتكم ويصبح المتوسط بحيرة فرنسية والطريق الكبرى بين عالمين . كل هذا

في متناول ايديكم اذا صحّ نظركم وتفتحت عقولكم فهل تضيّعون كل هذه الامكانات ارضاءً لحسد بريطانيا وقلقها .

« انا لست ثائراً ولا مغامراً سياسياً بل رجلاً تهمه مصلحة وطنه ولا يهمه سواها. انا بطبيعتي محافظ . ولكني لا احافظ الّا على ما هو جدير بالبقاء . وانا من جنود الحضارة وتقدم الانسانية . واقولها لكم كلمة عــالية وانا مطمئن الى ان الاحداث لن تكذّبني ان خير فرنسا واوروبا وآسيا والحضارة والانسانية في ان تنقلب الاوضاع في الشرق انقلاباً جذرياً . واول قنبلة تنطلق من مدفع في وادي الفرات لن تكون عــلامة الخطر والشر بل صوتاً يدعو شعوباً عديدة للحيــاة والحرية والتنظيم والجدّ ويفتح امام فرنسا آفاقاً واسعة لتأدية رسالتهـــا . من اجل هذا اقول للحكومة وللجمعية الوطنية ان الواجب يقضي بالاهتمام بشؤون الشرق على اوسع وجه . فلنوجّه افكارنا اليه بعد ان نحررهـــا من القلق والجزع . ولنخلق جيشاً واساطيل على مستوى الرسالة . فـــاذا نظفت عقولكم وقويت نفوسكم وتكوّنت عندكم ارادة كان ذلك خيراً لكم وللبشر . اما اذا بقيتم قابعين في الجمود الذي يدعونكم لعدم الخروج منه ، واذا اغمضتم عيونكم وظلّت ارادتكم مشلولة ولم تثبوا على الفرصة التي هيأتها لكم العناية فلا تلوموا في النهاية الّا انفسكم . وعندئذ تتضاءل فرنسا وتذوب وقد يدركها الفناء بفعل ديمقراطية عرفت كيف تنتصر ولم تعرف كيف يجب ان تنظم نفسها » .

ولما استشرت الازمة واستحكم الخلاف في الرأي بين الدول الاوروبية تقدمت حكومة بروسيا باقـــتراح وسط كان من وحي مترنيخ يقول بتقسيم سوريا الى منطقتين يفصل بينهما خط يمتد من بيروت الى شمالي دمشق فيعطى القسم الجنوبي لمحمد علي والقسم الشمالي للسلطان فتردّد بالمرستون في قبوله لانه لا ينسجم مــع اهداف السياسة البريطانية ، وأعرض عنه المارشال سولت لانه لا يُرضي محمد علي ولا يتمشى مع سياسة فرنسا في الشرق .

وفي هذا الجوّ القلق ذاع خبر وفاة السلطان محمود واعتلاء ابنه عبد المجيد عرش بني عثمان فاقترح مترنيخ على الدول الكبرى ان تنتهز الفرصة لتعلن مجتمعة حرصها على وحدة الامبراطورية العثمانية ، فكان بالمرستون اول من وافق على مبدأ الاقتراح ولكنّ خلافاً نشب بينه وبين المستشار النمساوي على الضـــمانات التي يجب ان تقدمها الدول على جدّهـــا في الحفاظ على كيان الدولة العثمانية . وكان مترنيخ قد اقنع بوفال السفير البريطاني في فينّا بسلامة اقتراحه في كل تفاصيله وبما في اشتراك الاسطول الروسي في حماية الامبراطورية العثمانية مع الاساطيل الاوروبية الاخرى من فوائد وحمله على الدفاع لدى حكومته عن مبدأ خروج بعض الوحدات الروسية من البحر الاسود الى البحر المتوسط للانضمام الى اساطيل الدول الاوروبية فكتب بوفال الى بالمرستون في ١٢ تموز ١٨٣٩ « اننا بقبولنا الاسطول الروسي في صفوف اساطيلنا نرضي كبرياء الروس ولكنـــا في الحقيقة نوقعه في الاسر ونربطه بدون اوروبا ونحرم الحكومة الروسية من كل سبب لاستعمال نفوذها في الباب العـــالي لاقفال الدردنيل بوجه سفننا » .

وتظاهر بالمرستون بعدم اقتناعه بهذا القول ليترك لفرنسا المبادرة في الموافقة عليه او رفضه ، فقال له القائم باعمالها « ان مجيء السفن الروسية الى ميـــاه سوريا ليس فيه فائدة تستحق التراجع عن مبادئنا الاساسية . وما زلت اذكر القول الحكيم الذي سمعته من الدوق دي ولنغتون اذ ذهبت اليه عقب عودتنا الى الحكم سنة ١٨٣٥ وقلت له ان الشرق مهيأ ليلعب دوراً كبيراً في سياسة اوروبا فأي خطة ينصح بها الدوق ، أأن نعمل على فتح بحر مرمره لاساطيلنا واساطيل الدول الاخرى او ان نترك هذا البحر محرّماً على الدول وعلينا . فاجابني الدوق بدون تردّد ان دعوا هذا البحر مقفلاً امام الجميع فنحن فيه بعيدون جداً عن قواعدنا اما الروس فعلى اقصر مسافة من قواعدهم » .

ولكن المارشال سولت لم يتصلب في رأيه ارضاء لمترنيخ وتسهيلاً لحل الازمة فوافق على اقتراح المستشار النمساوي وقبل باشتراك الاسطول الروسي مـــع

الاساطيل الاخرى في المتوسط فلم يسع بالمرستون سوى الاسراع في الموافقة ولكنه شاء ان يستغلّ موافقته فكتب الى المارشال انه لم يقبل الّا ارضاءً له وتدليلاً على صدق رغبته في توثيق العلاقات بين بريطانيا وفرنسا وانه كتب في الحال الى امير البحر البريطاني في المتوسط ان وحدات حربية روسية ستنزل بصورة استثنائية من البحر الاسود الى بحر الارخبيل فعليه ان يقبلها الى جانب الاسطول البريطاني .

وبينما كانت المفاوضات دائرة بين العواصم الاوروبية لوضع اسس حلّ يُعلي شأن السلطان ويوطّد هيبته ويحدّ من توسّع محمد علي تطورت الاحداث في الشرق لمصلحة العزيز ، ذلك ان عبد المجيد ، ولم يكن قد اتمّ السادسة عشرة من عمره بعد ، وضع الصدارة العظمى غداة جلوسه بيد خسرو باشا وكان له اعداء كثيرون منهم احمد فوزي باشا امير البحر . وخشي فوزي انتقام الصدر الاعظم فزيّن له مساعده عثمان باشا ان يلجأ الى محمد علي ويستعين به على عدوّهما المشترك فكتب الى العزيز يبيّن له مساوىء واخطار التعاون مع خسرو . وفي ٤ تموز ١٨٣٩ ابحر بالاسطول العثماني متجهًا الى الاسكندرية . وغداة إبحاره وجد على طريقه بعض وحدات الاسطول الفرنسي الضارب في بحر الارخبيل فخشي ان تحول هذه الوحدات دون سيره فانتقل الى سفينة القيادة الفرنسية وكان الاميرال لالاند عليها فاسرّ اليه انه غادر الاستانة احتجاجاً على وضع مصير الدولة في يد خسرو السياسي الاناني وخوفاً من وقوع الاسطول العثماني في قبضة الروس لان خسرو ، وهو على اتمّ الاتفاق معهم ، سيدعوهم في اقرب وقت لاثبات وجودهم عسكرياً في مياه العاصمة ، واعتقاداً منه بان واجبه الوطني والديني يفرض عليه وضع الاسطول تحت تصرف محمد علي والتعاون معه على تأمين استقلال الباب العالي وانقاذ السلطان من الخطر الروسي . فقال له الاميرال ان ليس لديه تعليمات تحول دون الموافقة على خروج الاسطول العثماني من مرافئه والاتجاه الى حيث يريد وانه شخصياً يحبّذ كل مبادرة تأتي من جانب تركي ايًّا كان لعقد الصلح مع محمد علي ولكنه اوصاه بألّا يذهب رأساً الى الاسكندرية لان المفاوضة في جوّها قد تنتهي

الى ما فيه مصلحة محمد علي وحده وان ينتظر المفاوضين المصريين في رودس . فوعد فوزي باشا بأن يعمل بهذه النصيحة . وانضمت احدى السفن الحربية الفرنسية الى الوحدات العثمانية لتدرأ عنها شرّ الاسطول البريطاني الماخر في تلك الناحية من البحر . ولما وصل فوزي الى رودس كتب الى محمد علي يطلعه على ما قام به ويطلب منه ايفاد من يثق به للتداول ووضع خطة للعمل المشترك فاجابه محمد علي في ٢٧ ربيع الاخر سنة ١٢٥٥ (١٣ تموز ١٨٣٩) « أن اهمية الموضوع وخطورة الموقف تقضيان بتبادل الآراء شفهياً ووجهاً لوجه وان الافضل ان يجيء باسطوله الى الاسكندرية » . فأبحر فوزي اليها فجرى له فيها استقبال شعبي حافل وانزله محمد علي على الرحب والسعة .

وأحدث خروج الاسطول العثماني من المياه التركية دويًّا عظيماً في الاستانة وأسقط في يد الصدر الاعظم ورجال المابين فاسرعوا الى تدارك الامر والتخفيف من شدة الصدمة فاعلن السلطان عبد المجيد عزمه على وضع حدّ نهائي للخلاف بين تركيا ومصر والتعاون مع محمد علي على اساس ان ما مضى قد مضى . وارسل خسرو باشا الى عزيز مصر الكتاب التالي :

« على اثر وفاة المغفور له السلطان محمود وجلوس حضرة صاحب الشوكة والمهابة والعظمة مولانا السلطان عبد المجيد خان على عرش السلطنة تفضل جلالته لمناسبة جلوسه السعيد واصدر هذا النطق الكريم : « ان محمد علي باشا والي مصر قام بحركات آلمت نفس ساكن الجنان والدي . ثم تبعت هذه الحركات كنتيجة لها امور كثيرة اضطرت الباب العالي الى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الموقف . ولكننا حرصاً على وقاية العباد مما من شأنه ان يُخلّ براحتهم واطمئنانهم وهم وديعة الله في يدنا وضنًّا بدماء المسلمين قد اصدرنا ارادة سنيّة بالعفو عن الوالي المشار اليه معتبرين ان ما مضى قد مضى وبمنحه وساماً رفيعاً كالذي يتشرف بحمله الوزراء العظام والانعام عليه بالقطر المصري على ان يتوارثه ابناؤه من بعده على شرط ان يقوم بجميع واجبات التبعة وفرائض العبودية » . وبديهي انكم بما

فطرتم عليه من الفطنة والكياسة ورجاحة العقل ونزولاً على ما جاء في الارادة السنيّة ستسدلون ستار النسيان على ما مضى وتقومون بواجبات التبعية كاملة وتسحبون جيوشكم ولا تعنون بعد اليوم الّا بأمر الاتحاد والاتفاق والتعاضد » .

ويبدو ان خسرو باشا لم يكشف اوراقه كلها في هذا الكتاب ولم ينزل فيه الّا عن جزء مما كان مقرراً النزول عنه . ففي تقرير للسفارة البريطانية في الاستانة بتاريخ ٢٢ تموز ١٨٣٨ ان الباب العالي مستعدّ للمفاوضة مع محمد علي على الاساس الذي اقترحه مترنيخ اي الاعتراف بحق الوراثة في مصر لذريته ووضع سوريا بيد ابراهيم باشا حتى وفاة ابيه وعندها ينتقل الى مصر وتعود سوريا نهائياً الى الدولة العثمانية كما كانت في السابق .

واوفد السلطان الى مصر امين دار شورى الباب العالي عاكف افندي للدخول في المفاوضة مع محمد علي .

وكان خروج الاسطول العثماني من قاعدته قد اقضّ مضاجع رجال السياسة الاوروبية لانه قلب اوضاع الشرق رأساً على عقب فما ان وصل عاكف افندي الى الاسكندرية حتى رست في مياهها سفينة حربية فرنسية تحمل الى القناصل الاوروبيين في مصر اوامر من سفرائهم في الاستانة بان يطلبوا الى محمد علي اعادة الاسطول العثماني الى السلطان فردّ العزيز الطلب وقال ان الاسطول لن يعود الّا بعد اقصاء خسرو باشا عن الصدارة العظمى وكتب الى السلطان يطلب الاعتراف لذريته بحق الوراثة على جميع البلدان التي يحكمها بما فيها سوريا والحجاز ويقول انه بعد الاعتراف له بهذا سيذهب بنفسه الى الاستانة لتقديم فروض الخضوع والطاعة ودفع الخراج الذي يحدّده السلطان . ولما عاد القناصل في اليوم التالي لأخذ الجواب النهائي جدّد لهم الرفض واطلعهم على كتابه هذا الى السلطان وقال ان عودة الاسطول الى الاستانة قبل عزل خسرو من منصب الصدارة معناه وقوع الاسطول بيد الروس لان خسرو من عملاء سياستهم لا يخالف لهم رغبة .

وازاء هذا الموقف الحازم عاد القناصل من مقرّ محمد علي واجتمعوا في دار عميدهم ووضعوا محضراً باجتماعهم بالعزيز قالوا فيه : « اكدّ لنا الباشا مجدداً اخلاصه وطاعته للسلطان . ولكن علمه بان السلطان محاط بحاشية لا توحي الثقة يجعل لزاماً عليه ان يطالب بابعاد خسرو باشا لانه على حد قوله قد الحق بالبلاد ضرراً كبيراً . وهو في الوقت ذاته يطلب الاعتراف لذريته بالوراثة وان تشمل هذه الوراثة كل الاقاليم التي يحتلها ويحكمها في الوقت الحاضر ، وعندها يعيد الاسطول العثماني الى قواعده . وأرسل هذا المحضر في ١٧ تموز ١٨٣٩ الى السفراء في الاستانة بواسطة السفينة الحربية التي حملت اوامر السفراء الى القناصل . وعاد عاكف افندي الى الاستانة في ٢١ تموز ١٨٣٩ وقد اخفق في مهمته فادرك خسرو باشا ان الموقف يتطوّر بسرعة وعلى وجه خطر ، فلم يجد له مخرجاً من المأزق سوى استئناف المكالمات مع محمد علي لاستباق تدخّل دولي يكون فيه القضاء على الامبراطورية العثمانية ولا سيما اذا تم هذا التدخل بمعزل عن روسيا او على الرغم منها وخلافاً لرأيها ، فعقد مع وزرائه اجتماعات طويلة تقرر في نهايتها متابعة المفاوضة مع العزيز واغلاق الدردنيل في وجه جميع الدول فاضطرب السفراء لهذا القرار وقد فهموا ان ليس له من سبب سوى عزم الباب العالي على الحؤول دون تدخل دولهم في الامر . وكان لورد بونسومبي اكثرهم اضطراباً فقابل الصدر الاعظم مرات متوالية بين ٢٠ و ٢٥ تموز ١٨٣٩ مؤكداً له عزم بريطانيا على المحافظة على وحدة الامبراطورية وكيانها وعدم السماح لاي دولة ان تعتدي على جانب من جوانب سيادتها . ولكن هذا التأكيد لم يغير شيئاً من موقف الباب العالي ولم يهدىء روع الوزراء العثمانيين او يخفف شعورهم بانهم باتوا على شفير الهاوية وان دولتهم على وشك الانهيار فابراهيم باشا على مسيرة ايام من عاصمتهم والاسطول العثماني بيد محمد علي . وكان لهم من الخبرة في السياسة الدولية ما لا يعميهم عن حقائق نيات دول لا يهمها من امرهم وامر بلادهم سوى الدفاع عن مصالحها وقد تكون على اتفاق سري مع محمد علي اذا كان قد اعطاها ما يرضيها من الضمانات بأنه يحترم ما لها من مصالح فقرروا ايفاد وزير العدل سعيد افندي الى الاسكندرية ليفاوض محمد علي على اساس اوسع من الذي ورد في الارادة السنية وكتاب خسرو

باشا اي ان يُعترف لذريته بحق الوراثة وان تبقى سوريا بيد ابنه ابراهيم الى اليوم الذي يخلفه فيه في حكم وادي النيل .

ولما علم سفير بريطانيا أن الوزير سعيد افندي ماضٍ الى الاسكندرية ليفاوض على هذا الاساس ثارت ثائرته فكتب الى بالمرستون في ١٦ تموز ١٨٣٩ يقول ان محمد علي قد ربح المعركة وربحتها روسيا من ورائه وان السلطان اصبح في يد عزيز مصر بعد ان كلّف بالمفاوضة رجلاً ضعيف الاعصاب سهل المراس؛ وكانت التعليمات التي أُعطيت لسعيد افندي تقضي بألّا يُعطي كل شيء دفعة واحدة وبأن يتدرج في تقديم العروض كلما بدا له تعنت واعراض من محمد علي، على ان يبدأ بمسألة الوراثة في مصر ثم يرقى الى منح سوريا لابراهيم ما عدا اضنه ودمشق ومكة والمدينة المنوّرة وبيت المقدس وان يدفع محمد علي لقاء ذلك خراجاً سنوياً للباب العالي قيمته ثلاثون مليون قرش .

وكان لكل دولة اوروبية غربية موقف من هذه المفاوضة المباشرة يختلف عن موقف الاخرى . اما روسيا فكان رئيس وزرائها نسلرود يرى ان اي اجتماع يعقد في فينّا او غيرها من العواصم ويكون السلطان ومحمد علي غير مشتركين فيه لا يُرجى منه فائدة وان اقامة وصاية اوروبية على الامبراطورية العثمانية معناه الحدّ من حرية العمل الروسي او بالاحرى القضاء على السياسة الروسية في الشرق . وكان يعرف ان اكثر المتحمسين لهذه السياسة هو مترنيخ فكتب في ١٨ تموز ١٨٣٩ الى القائم بالاعمال الروسي في فينّا « ان في السياسة مسائل لا مجال فيها للجدل والنقاش والمضاربات الفكرية ولهذا فمن المستحسن ان لا تثار هذه المسائل الّا عند الضرورة القصوى وهذا ما نريد ان نتجنبه اليوم . والاصرار على التفاهم قد يؤدي الى استفحال الخلاف . والاكثار من الكلام عن ضرورة الاتحاد والتعاون من شأنه ان يخلق التفرقة والتخاذل . وهكذا فان الامعان في التحدث عن المحافظة على الامبراطورية العثمانية قد ينتهي الى زعزعة اركانها . ولو ان التداول في الامر تمّ بين دول متفاهمة وموحدة الشعور والمصالح كالنمسا وروسيا اللتين يجمع بين

عرشيها اتفاق مونشنغراتز لكان نجح واثمر ، فغاية هاتين الدولتين ان تكون المحافظة على الدولة العثمانية عاملاً اساسياً في استتباب السلام والهدوء في اراضيها المتاخمة لتركيا . ولكن الدول البحرية التي تتأثر في سياستها بمبادىء تختلف عن المبادىء التي تستوحيها النمسا تنظر الينا بعين الحسد وعدم الثقة. وهذا ما يدفعها دائماً للوقوف في الجانب المعاكس لنا . وبريطانيا وفرنسا لا يهمها مطلقاً ان يكون وجود الدولة العثمانية ضماناً لسلامة روسيا ، وقد كانتا دائماً تهدفان الى خلق وضع في الشرق لا يكون في مصلحة روسيا او يكون ، اذا امكنهما ، معادياً لها . وبعبارة اخرى كانت هاتان الدولتان تأبيان عمل ما يؤمّن لنا الراحة وتُقبلان على كل ما فيه احراج لنا واضعاف لقوتنا . وكان يثير حسدهما ان يثق بنا الباب العالي صديقنا وحليفنا ويطلب منا ان نحميه فتسعيان بكل ما لديهما من وسائل لاجتذاب تركيا وابعادها عنا او حرمانها من ضمان اوروبي تكون روسيا قاعدة من قواعده . فالحكمة تقضي والحالة هذه بأن ندع مفاوضات الاستانة تسير في طريقها ولا نتدخل في شأنها الا بإسداء النصح متى طلب الينا ، وان لم يكن هذا فلا وجود بعد اليوم لتركيا مستقلة » .

ولم يكن المارشال سولت راغباً في قيام الباب العالي بمفاوضات مباشرة مع محمد علي لاسباب ذكرها في رسالة له الى القائم بالاعمال في لندن بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٣٩ . قال :

« ان السرعة التي تتوالى بها الاحداث توجد في نفسي خوفاً من ان تنتهي الازمة بين لحظة ولحظة بتسوية لا يسمح الوقت للدول الاوروبية بالتدخل فيها فتجيء خالية مما يؤمّن لها مصالحها . ويعزز هذا الخوف بُعد المسافة بيننا وبين الاستانة والاسكندرية . ولا اجد وسيلة فعّالة لمعالجة الامر . ولكني اعتقد انه من المستحسن ان نحيد عن السياسة المتبعة حتى الان اي ان تستمر الحكومتان في سعيهما الى ما يثبت وجودهما في ازمة الشرق . والذي يهم بريطانيا وفرنسا فوق كل شيء ، ويهمّ النمسا ايضاً وان يكن موقفها اقلّ صراحة من موقفها ، ان تحدّاً

من نشاط روسيا وتمنعاها من معالجة شؤون الشرق بمعزل عنها . ولهذا فاني اجد من الواجب ان نوافق على ما بدا من جانب الباب العالي من تساهل ورغبة في الصلح مع محمد علي وان ننصحه في الوقت ذاته بان يتروّى فلا يفاوضه الّا بواسطة حلفائه لان هذا يضمن له شروطاً اخفّ وطأة عليه . وارى ايضاً ان تقول الدولتان لمحمد علي ان تضخيم مطامعه واصراره على شروط تتنافى وهيبة السلطان وكرامته قد يعرّضانه لتدخّل دولي . ولكي يكون لهذا القول وزنه اجد من الواجب ان يقوله القنصلان في الاسكندرية بصيغة ولهجة لا تدعان مجالاً للشك في اتفاقها التام . ولا اعني ان القول يجب ان يكون قاسياً ، فالقسوة في مثل هذا الظرف لا فائدة منها . يجب ان يكون القول حازماً والّا يكون فيه ما يجرح كبرياء محمد علي او يشجب سياسته ويجعله يفهم اننا نأبى عليه قطف ثمار انتصاراته . ففي هذا ما يبعدنا عن حقيقة الواقع والزامات الموقف . واولى هذه الالزامات ان نتحاشى كل ما من شأنه ان يخلق في نفس محمد علي شعوراً باننا نميل في معاملتنا له وفي ما يتعلق بمصالحه عن طريق العدالة والحقّ ، فمثل هذه الشعور خليق بان يدفعه حتماً الى عدم الاخذ بنصيحتنا . وعندئذ يكون علينا ان نتوقع بين دقيقة واخرى نتائج لا يمكن كل بعيد النظر الّا ان يخشاها .

وكتب المارشال في اليوم التالي الى قنصل فرنسا العام في الاسكندرية « ان حكومة الملك تأمل ان تخفّ بسرعة نشوة الباشا التي سببتها الانتصارات الواسعة والسريعة التي احرزها ، وان يقف الموقف المنتظر من حكمته وخبرته فيعدل عن فكرة تحقيق مطامعه بقوة السلاح لأن الشروط التي قد ينتزعها العنف من الباب العالي وهو يعالج الخوف والبؤس لن تكون لها الصفة النهائية ولن تشكل قاعدة متينة ثابتة لقوته ونفوذه الّا اذا تمّت بموافقة الدول واصطبغت بالصبغة الدولية . وضرورة الحصول على موافقة الدول لا يمكن ان تعني في حال من الاحوال ان هذه الدول طامعة في فرض حمايتها ، ومعناها الوحيد ان هذه الدول لا يمكنها ان تسمح بتسوية اوضاع الشرق بمعزل عنها لأن لها فيه مصالح عديدة ومتشعبة

ولانها تأبى ان تتم تسوية يكون فيها اقلّ مساس باستقلال الباب العالي وسلامة ممتلكاته او بحقوق العرش العثماني . فالدولة العثمانية على ما هي عليه من ضعف لا تزال عنصراً اساسياً في التوازن السياسي الدولي وضماناً للسلام العام ولهذا فمن الواجب علينا ان نأخذ بيدها وندرأ الاخطار التي تهدد سلامتها ووجودها . واضاف ان باريس ولندن متفقتان كل الاتفاق على ما تقدم وانه ابلغ رأيه هذا الى حكومتي برلين وبطرسبرج . اما النمسا فانه لا يشك في موافقتها الان مستشارها الذي وضع اسس هذا الاتفاق . وأمر اخيراً القنصل بأن يطلع محمد علي على مضمون كتابه ويلفت نظره الى وجوب تقدير الاعتبارات الواردة فيه .

« واذا وجد بعض القسوة في كلامنا فقل له ان هذه القسوة ليست شيئاً يذكر بالنسبة الى ما سيوجده عند الدول الاخرى من نفور واستياء اذا أصرّ على مطاليب لا توافق بينها وبين المصلحة العامة ، لا سيما وان هذه الدول باتت غير مؤمنة بسلامة نيته . وقل له ايضا انه اذا كانت فرنسا اول دولة تتقدم منه في الظروف الحاضرة كما فعلت سابقاً في ظروف اخرى بمثل هذه النصيحة التي قد يجدها جافة وخشنة فما ذلك الّا لأن عطفها عليه وميلها اليه يجعلانها توجس خيفة من نتائج سيره على الطريق التي اوشك ان يختارها والتي نودّ لو انه لا يمضي عليها الى الحدّ الذي تكمن وراءه الاخطار على مصيره » .

وقلقت الحكومات الاخرى لاخبار مهمة سعيد افندي وامكان انتهاء الازمة صلحاً بين محمد علي والسلطان بدون الرجوع الى الدول الكبرى .

وكتب مترنيخ في ٢٠ تموز ١٨٣٩ الى سفيره في لندن بعد ان وصلته تقارير البارون شتورمر سفيره في الاستانة عن عزم السلطان وخسرو باشا على التقدم باقتراحات جديدة من محمد علي يقول « ان الحالة لم تعد تسمح بتضييع الوقت في تبادل عبارات الاسف بل هي تقضي بتوثيق العلاقات وتوطيد الاتفاق بين الدول الخمس بسرعة » . اما لورد بالمرستون فأنه اجتمع في ١٥ تموز ١٨٣٩ بالقائم بالاعمال

الفرنسي وحدته في الأمر واكّد له خطورة نتائج المفاوضات المباشرة بين السلطان والعزيز وانها ، على حد قول لورد كلانريكاد سفير بريطانيا في بطرسبرج ، ستؤدي الى اعطاء مصر وسوريا وراثيـاً الى محمد علي فالاسراع في انهـاء الازمة تحت رعـاية الدول الخمس بات امراً لا مفرّ منه وقد ارسل الى سفرائه في الاستانة تعليمات بهذا الشأن وقـال للقائم بالاعمـال انه يخشى فوق كل شيء ان تدفع روسيا الباب العالي الى الاتفـاق المباشر مع محمد علي فتصبح المفاوضات الدولية في فينّا والضمانات التي يتدارسها المفاوضون اوهاماً لا طائل تحتها . ولكنه يرى ، حتى في حالة حصول الاتفاق المباشر ، ان تواصل الدول الاربع السعي لعقد اتفاق بينهـا لا تستطيع الدولة الخامسة اي روسيا الّا ان تنضم اليه في النهاية .

ونتج عن هذا النشاط الدبلوماسي ان فوّضت فرنسا وبريطانيـا وبروسيا معتمديها السياسيين في فينّا بتوقيع مذكرة الى الباب العالي تطلب وقف التفاوض المباشر مـع محمد علي . واقترح مترنيخ اخذ موافقة روسيـا على هذه المذكرة قبل ارسالها فبعث بصورة عنها مع رسول خاص الى بطرسبرج فوافق نسلرود عليهـا .

وفي مساء ٢٧ تموز ١٨٣٩ قدّم سفراء الدول الخمس في الاستـانة بأمر من حكوماتهم مذكرة الى الباب العالي هذا نصها : « تلقّى السفراء الموقعون على هذه المذكرة تعليمات من حكوماتهم صباح اليوم بأن يتشرفوا باعلام الباب العالي ان الدول الخمس قد اتفقت فيما بينها على شؤون الشرق وان يطلبوا اليه وقف مفعول كل ما يمكن ان يكون قد وُضع وقُرّر بدون علمها وان ينتظر نتيجة اهتمامها بمصالحه » .

وكانت النتيجة الاولى لهذه المذكرة ان الباب العالي اصدر امراً الى سعيد افندي بالعدول عن السفر الى الاسكندرية لمفاوضة محمد علي .

وكانت هذه المذكرة حدثاً بل صفحة جديدة في تاريخ العلاقـات الدولية

وموقف الدول الاوروبية من شؤون الشرق . واهم ما فيهـا التواء الحكومة الفرنسية وعدولهـا عن مماشاة محمد علي ومساعدته ، وانضمام روسيا الى الدول التي كانت تناوئها وتحارب نفوذها في الاستانة . اما تحول روسيا فيفسره ما امتازت به الدبلوماسية الروسية منذ وجودها من مرونة ودهاء وبعد نظر وتنكّب عن السعي العنيد وراء المستحيل واغتنام الرياح الموافقة واللجوء الى المرفأ الامين عند هبوب العـاصفة . وقد برّر نسلرود هذا التحول في تقرير رفعه الى القيصر بعد تقديم المذكرة الى الباب العالي قال فيه « ان الازمة التي تتخبط فيها الامبراطورية العثمانية قد بلغت حدّاً لا وسيلة عنده للخلاص الّا فرض اتفاق سريع ونهائي يُعيد الراحة الى تركيا من جهة ومن جهة اخرى يؤمّن لمحمد علي المكاسب التي بيده والتي لا امل في ان يتخلى عنها برضى وسهولة بعد ان احرزها بحدّ سيفه . واذا تمكّن الباب العـالي من عقد تسوية سلمية مع محمد علي فلا شك في ان حكومات فينّا ولندن وباريس ستجتمع لتقـترح على روسيا وضع هذه التسوية في ذمة الدول الاوروبية وضمانها . ويجب الّا نغضّ الطرف عما تتوخاه هذه الدول فهي تريد ان تُشرك الحكومة الروسية في تسوية عـامة تهدف الى تأمين استقلال الدولة العثمانية وسلامة اراضيها . وهذا الاشتراك ليس من مصلحتنا ولكننا لا نستطيع منع التسوية او قيامها وتنفيذها رغم ارادتنا . وكيف يمكننا ان نحول دون اتفـاق النمسا وبريطانيا وفرنسا على ضمـان تعطيه مجتمعة للامبراطورية العثمانية . واذا تم الامر بمنأى عنا وبدون اسهامنا فانا سنجد فيه ما يضعف مركزنا ويقصينا عن اهدافنـا فنصبح في عزلة تامة عن الدول الاخرى واذ ذاك تصبح التسوية ، بفعل امتناعنـا عن الاسهام فيها ، عملاً لا يرمي في الظاهر الّا الى الدفاع عن الباب العالي ويهدف في الحقيقة الى مجاهدتنا ومعاكسة مصالحنا . اما اذا اشتركنا في وضعها فباستطاعتنا ، بعد قبولنا مبدأ ضمان استقلال تركيا ، ان نعمل لحصر مفعول الاتفاق في الخلاف القائم بين تركيا ومصر . وهكذا يمكننـا تضييق مفاعيل الضمان الدولي . فاذا وفّقنا في هذا فلا يكون في التسوية اقل ضرر بمصالحنا . . . وعلى كل فمن الحكمة ان تكون روسيا حاضرة في كل مكان للدفاع عن حقوقهـا وامتيازاتها في الشرق وان كان عليها ان تدفع ثمناً لهذا عدولهـا عن معاهدة هنكار اسكله سي ، لا سيما

وان هذه المعاهدة قد اشرفت على نهايتها والامل بتجديدها في الظروف الحالية يبدو على جانب عظيم من الضؤولة » .

ونتيجة لهذا التقرير قرر القيصر نقولا الاول العودة الى الحظيرة الاوروبية والتقرب من بريطانيا اقلّ الدول بُعداً عن الباب العالي والتفاهم معها على تسوية الاوضاع وتأمين مصالحها فيه وبالتالي الحدّ من النفوذ الفرنسي في الشرق .

اما فرنسا فان اشتراكها في مذكرة ٢٧ تموز لما يصعب فهمه لانها كانت حليفة لمحمد علي تتعهده بالحماية والمساعدة وتشجع على المفاوضة المباشرة بينه وبين السلطان بغية ابعاد الدول الاوروبية وخاصة روسيا وبريطانيا عن شؤون الامبراطورية العثمانية وقطع الطريق على مزاحمتها في الشرق ، ولان المذكرة بنصها وروحها تشكل نقضاً جذرياً للسياسة التقليدية التي انتهجتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في معالجة الشؤون الشرقية . وظن المارشال سولت ان مذكرة ٢٧ تموز كانت فوزاً باهراً لسياسته وفاته انه بما فعل ادّى للسياسة البريطانية خدمة جلّى وقلب الاوضاع رأساً على عقب . ولما تجهم له بعض مواطنيه واخذوا عليه شذوذه عن التقاليد الفرنسية اجابهم « ان الغاية الاساسية والهدف الاقصى لمذكرة ٢٧ تموز هما وقف روسيا ومنعها من التدخل في شؤون الشرق بمنأى عن الدول الاخرى » .

والحقيقة ان مرونة الروس السياسية وواقعيتهم دفعتاهم للتكتل مع الدول الاوروبية لعزل فرنسا عن التضامن الاوروبي وافقادها بعد اشهر قليلة من توقيعها مذكرة ٢٧ تموز ما كان لها من امتيازات واسعة ومركز معنوي ممتاز في الشرق .

الفصل الثاني

من مذكرة ٢٧ تموز الى الثورة اللبنانية (١٨٣٩-١٨٤٠)

وقعت مذكرة ٢٧ تموز ١٨٣٩ على اوساط الباب العالي برداً وسلاماً فهبّ يطالب اصحابها بألّا تبقى حبراً على ورق وبان يقوموا بالوساطة على اساس اعادة الاسطول العثماني وسوريا الى السلطان . واستقبلها محمد علي بوجوم ومرارة اذ وجد فيها دليلاً جديداً على ان من يعتمد عليهم من الاجانب لا يرعون مصالحه الا متى كانت هذه المصالح تتلاقى واغراضهم ، واذهله ان يكون اشدّ هؤلاء الاجانب اصراراً على عودة الاسطول العثماني الى قاعدته في الاستانة واسرعهم الى تلبية طلب الباب العالي الاميرال روسان سفير فرنسا كما كان اسبقهم الى تبليغه المذكرة والالحاح عليه في الافراج عن الاسطول رغم اعتراض سفيري بريطانيا والنمسا اللذين كانا يفضّلان التريث الى ان تهيّء الدبلوماسية للمذكرة جوّاً مناسباً خشية ان يجد فيها محمد علي شيئاً من التحدّي والاستفزاز فيرفضها ويخلق رفضه حالة جديدة مثقلة بعواقب وخيمة اولها ان يُقدم ابراهيم باشا ، بعد توقفه عن مواصلة الزحف اكراماً للمارشال سولت ، على استئناف اعماله الحربية والسير قدماً الى الاستانة فيضع الدول الاوروبية في احرج مأزق ويعرّض اتفاقها للتفكك ويتيح لروسيا احسن فرصة للعود الى سياستها القديمة . فاذا بلغ الجيش المصري مشارف البوسفور فقد تنشأ في الحال ازمة سياسية وعسكرية حادّة تقضي بوضع تجزئة الامبراطورية العثمانية على بساط البحث بصورة جدّية ومعجّلة . وكان السفيران

قد استجمعا معلومات لا تدع مجالاً للشك في ان رجال الاسطول قلبوا ظهر المجنّ
للسلطان وخرجوا عن طاعة حكومة يرئسها خسرو باشا وفي ان رجوعهم الى
الاستانة قد يشجع امير البحر وفريقاً من اركانه على القيام بعمل ثوري ضد الصدر
الاعظم تقوى به شوكة محمد علي ويشتدّ ساعد ابنه ابراهيم فيصبحان صاحبي القول
الفصل في دار الخلافة وتضعف هيبة واضعي المذكرة .

واقترح سفير بريطانيا في فينّا في اوائل آب على المستشار مترنيخ ، ضماناً
لنجاح السياسة الاوروبية في الامبراطورية العثمانية ومنعاً لقيام الوزراء العثمانيين
بتجديد المفاوضة مع محمد علي بدون علم الدول ، عقد اجتماع للسفراء في فينّا توضع
فيه مذكرة جديدة متممة لمذكرة ٢٧ تموز . وعرض عليه المشروع الآتي : « ان
الدول تعتبر سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدتها عنصراً اساسياً في التوازن الدولي
الاوروبي وركيزة من ركائز سلام عزمت عزماً اكيداً على رعايته والمحافظة عليه
وتعتبر من جهة اخرى كل ما من شأنه ان يهدّد سلامة هذه الامبراطورية عملاً عدائياً
موجّهاً ضدها . وهي ، ذهاباً من هذا المبدأ ومن علمها بان المفاوضة بين الباب العالي
ومحمد علي لم تتقرر الاتحت ضغط ظروف خاصة وبمنأى عنها ، قد عزمت على عدم
الاعتراف بنتائج هذه المفاوضة مهما تكن هذه النتائج الا اذا كانت في نطاق
المباديء المبينة اعلاه ، وعلى ان لا تُقيم لها وزناً الا بقدرانسجامها مع وجهة
نظرها » .

فوافق بالمرستون على هذا المشروع ، ووافق عليه ايضاً سفير فرنسا مشترطاً ان
تُرسل في الوقت ذاته بعض الوحدات البحرية الى الدردنيل لاعطاء المسعى صفة
جدّية . ولكن مترنيخ فضّل التمهّل وقال انه لن يعطي موافقته الّا بعد ان يضمن
اجماع الدول اي بعد ان يستشير في الامر القيصر نقولا الاول ويزيل ما في نفسه
من غلّ على فرنسا لمحاولتها اكثر من مرة ارسال اسطولها والاسطول البريطاني الى
الدردنيل تحدياً لروسيا ومقاومة لمصالحها في الاستانة وبعد ان يقنع فرنسا من جهة
اخرى بان المصلحة الدولية العليا تفرض عليها ان تكون اكثر ليناً او على الاقل

اقلّ عنفاً في سياستها حيال روسيا . فكتب في ٧ آب ١٨٣٩ الى سفيره في
باريس « ان فرنسا لا تنظر الّا الى نفسها فتدفع الذين تريدهم ان يشاركوها في
التقرير والعمل الى مجاراتها وعدم الاهتمام الّا بمصالحها فارجو ان تلفتوا نظر
المارشال الى هذا وتقنعوه بعدم جدوى التلويح بالسيف حيث لا يستطيع ان يعمل
منفرداً » . وكان اكثر ما يخشاه المستشار ان تتعقد الامور بين روسيا والدول
فتنشأ ازمة اوروبية روسية بالاضافة الى الازمة العثمانية المصرية . فواصل الكتابة
الى سفيره في هذا الموضوع ملحّاً عليه بأن يعمل جاهداً لاقناع المارشال بأن قضية
الدردنيل وقضية محمد علي قضيتان مختلفتان متباعدتان وان ربط الدردنيل بالمسألة
المصرية « يعتبر تحدّياً لروسيا في وقت ينتظر من كل مسؤول ان يبتعد عن سياسة
الاستفزاز والتحدّي » .

وبعد ان تقرر وقف المفاوضات المباشرة بين السلطان ومحمد علي واعلنت
الدول الاوروبية عزمها على المحافظة على الامبراطورية العثمانية ووحدتها اطمأن
بالمرستون الى النتائج الاولى لسياسته وانصرف الى تهيئة الاسباب لإخراج المصريين
من سوريا وحصرهم في مصر وبالتالي الحدّ من شوكة محمد علي بإقصاء فرنسا عنه نهائياً
وإضعاف السلطان بدقّ الاسافين بينه وبين روسيا . فرأى ان اول ما يجب
السعي اليه لتحقيق هذه السياسة إخراج الاسطول العثماني من الاسكندرية واعادته
الى قواعده في مياه مرمره والاستانة ولو ادّى ذلك الى استعمال القوة فكتب في
٥ آب ١٨٣٩ الى المارشال سولت يقول له ان الاميرالية البريطانية قررت ضرب
الحصار على الاسكندرية وانذار محمد علي باعادة الاسطول العثماني فاذا امتنع قام
الاميرال ستوبفورد بمصادرة ما في البحر من سفن مصرية حربية وتجارية ومنع
الوحدات الراسية من مغادرة مرافئها والاتصال بالموانيء السورية ، ويدعوه لاعطاء
الاوامر لقائد الاسطول الفرنسي في المتوسط بالانضمام اليه . ولكن نظر المارشال
وفكره كانا معلقين بالدردنيل فرفض سحب الاسطول الفرنسي من مياه الارخبيل
لإرساله الى الاسكندرية محتجاً بأن هذا العمل يُعطي الاسطول الروسي فرصة
ذهبية فيفيد من تجمع السفن البريطانية والفرنسية في المياه المصرية ويتقدم نحو

الاستانة . ولم يثنِ الرفض الفرنسي بالمرستون عن عزمه فاصرّ على موقفه وكتب الى الاميرال ستوبفورد في ٧ آب يؤكد قرار الاميرالية ويوصيه بتجنب كل تصادم مع اسطول محمد علي والاسطول العثماني مجتمعين لأن الحكومة البريطانية حريصة كل الحرص على ان تعود السفن العثمانية سالمة كاملة الى السلطان .

ولم يكن حرص بالمرستون على اسطوله اقل من حرصه على الاسطول العثماني وعودته كاملاً الى السلطان . فهو كان يخشى ان تمنى القوة البريطانية بخسارة قد تكون كبيرة في حالة اصطدامها بالاسطولين المصري والعثماني مشتركين وقيام المصريين والعثمانيين بعمليات حربية جزئية ويائسة اقرب الى الانتحار منها الى القتال المنظم . يُضاف الى هذا انه لم يكن راغباً في قتال محمد علي وحيداً وبدون مشاركة القوات الاوروبية الاخرى .

وفجأة انتقلت الحكومة الفرنسية من موقف قصيّ الى موقف قصيّ آخر اذ بعث المارشال سولت في ١٢ آب الى القائد العام للاساطيل الفرنسية في المتوسط بتعليمات مماثلة لتعليمات الاميرالية البريطانية تقضي بمساعدة الاميرال ستوبفورد والعمل معه لاعادة الاسطول العثماني سالماً الى الاستانة مع ابقاء بعض السفن في الارخبيل لمراقبة حركات الاسطول الروسي ومنعه من الوصول الى البوسفور . وكان لهذا الموقف الجديد تأثير حسن في لندن فوسّع بالمرستون آفاقه وانتقل من جانب الحذر الى جانب العنف فاقترح استعمال القوّة ضد محمد علي اذا تمنع عن تسليم الاسطول العثماني على ان يسبق اللجوء الى القوّة سحب قنصلي فرنسا وبريطانيا من الاسكندرية . ولكن المارشال لم يقرّه على هذا الرأي فردّ الاقتراح مخافة ان يخلو الجو في الاسكندرية لروسيا والنمسا وقال ان استعمال العنف ضد محمد علي لا تبرّره الاوضاع الراهنة لان الاعمال الحربية قد توقفت في الشرق وليس هنالك ما يدلّ على استئنافها برّاً او بحراً ، ووجود الاسطول العثماني في الاسكندرية شيء يؤسف له ويجب ان يعالج ولكنه ليس من الاعمال الخطرة التي تبرر الجنوح الى القسر . والقيام بعمل عدواني ضد محمد علي ليس من شأنه ان يسهل الوصول

الى الهدف الذي تسعى اليه بريطانيا وفرنسا معاً . « فاذا حُطّم الاسطول المصري وحُطّم الباشا معه فان الدولة العثمانية ستدمَّر بعدهما . وسياسة فرنسا وبريطانيا المشتركة تقضي بألّا تُلجأ الاستانة الى طلب معونة من الخارج » .

فاقترح بالمرستون عقد مؤتمر في فينّا تعالج فيه مسألة الاسطول العثماني وتوضع الاسس لتسوية الازمة بين الباب العالي ومصر على ان تفوّض الدول الاوروبية سفراءها في فينّا بصلاحيات مطلقة في هذا الشأن . وكان يقصد من عقد هذا المؤتمر ارضاء مترنيخ بجعل فينّا مركزاً للمشاورات الاوروبية فيضمن بذلك على الاقلّ موافقته على مخطط السياسة البريطانية في الشرق . وارسل في ٢٥ آب ١٨٣٩ الى سفيره في فينّا مشروعاً لحل الازمة هذا مجمله :

١ – عدم الاعتراف بالحالة الراهنة في الشرق والتي هي نتيجة لصلح كوتاهية .

٢ – انسحاب محمد علي من سوريا واكتفاؤه بمصر .

٣ – عودة سوريا الى السلطان .

وكان الوزير البريطاني واثقاً بان محمد علي لن يقبل بهذا الحلّ وان سولت سيعارضه استجابة للرأي العام الفرنسي المؤيد لمحمد علي ، فانصرف الى اقناع المارشال بوجهة نظره وتتالت خلال شهر آب ١٨٣٩ اجتماعاته بالقائم بالاعمال الفرنسي في لندن للتداول في الامر فحدّثه طويلاً عن الاخطار التي سيستهدف لها السلام الاوروبي اذا بقيت البلاد السورية بيد محمد علي او ابنه ابراهيم لان بقاءها بيد هذا او ذاك مدة طويلة معناه ضمها في النهاية الى مصر وبالتالي الى استقلالها عن الباب العالي . ولكن التلويح بهذا الخطر لم يقنع المارشال سولت فأبى ان يُعطي سفيره في فينّا ، الكونت دي سانت اولير ، صلاحيات مطلقة لمعالجة الازمة في الشرق كما كان يريد بالمرستون . وما كان المارشال ليرى في العزيز خطراً مباشراً على السلطان بل كان مؤمناً بان الخطر كل الخطر في القوى الروسية المرابطة على حدود امبراطوريته . والى هذا مردّ اصراره على تأمين سلامة

البوسفور والدردنيل وحمايتها قبل البحث في الاعتراف لمحمد علي بحق الوراثة على مصر او على سوريا . فانقلب الوضع وضعف الامل مرة اخرى واخفقت مساعي بريطانيا والنمسا لعقد مؤتمر في فينا .

ولم يقف نسلرود مكتوف اليدين امام اتهامات المارشال سولت فاستدعى سفير فرنسا في بطرسبرج واحتج على تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية ، واتهمه بأنه « في هذه الازمة التي تعانيها الامبراطورية العثمانية وهي في اقسى أيام محنتها يسعى لحلّ المسألة الروسية قبل المسألة العثمانية » وقال ان قدوم الاسطولين الفرنسي والبريطاني الى الدردنيل يشكّل خطراً كبيراً على الممتلكات الروسية في البحر الاسود وتهديداً مباشراً لاوديسا وسيباستوبول ، بينما لا يسع احداً ان يدّعي ان دخول الاسطول الروسي الى البوسفور يهدّد مرسيليا او ليفربول .

ولم يلقَ نسلرود في ردّ السفير الفرنسي على اقواله الا تأكيداً لسياسة المارشال اي ان قدوم الاسطولين الفرنسي والبريطاني الى الدردنيل امر لا مفرّ منه في حال دخول الاسطول الروسي الى البوسفور .

ووجدت الحكومة الروسية في هذا الموقف فرصة جديدة لتدعيم سياستها فكتب نسلرود في آب ١٨٣٩ الى سفيره في باريس مذكرة طلب اليه إيداع الحكومة الفرنسية صورة عنها شرح فيها سياسة روسيا حيال الازمة التي تتخبّط فيها الامبراطورية العثمانية وموقف فرنسا من هذه السياسة فقال « ان جلالة القيصر لم ييأس قط من امكان انقاذ الباب العالي شرط ان تحترم دول اوروبا راحة الدولة العثمانية وتمتنع عن زعزعة اركانها بالقيام بمبادرات مفتعلة وفي غير وقتها بحجة الدفاع عنها . . . وان الحالة التي وصل اليها الباب العالي اليوم ليست ، على ما يبدو فيها من صعوبة ، حالة جديدة . فهو لم ينقطع منذ سنوات عديدة عن اتباع سياسة خاطئة كانت وما زالت تسبب له الكوارث . ولكنه

كان في كل مرة يجد طريقه الى الخلاص بعد بلوغه شفير الهاوية . هذه هي المهمة التي على الدول ان تقوم بها . والقيام بها يفرض عليها حصر نشاطها في الاسكندرية . أما ان توجه انظارها الى الاستانة فمعنى ذلك انها تريد معالجة الخطر في غير موضعه . والاستانة ليست بحاجة الى نشاط دبلوماسي ولا الى الاكثار من الحركات والاتصالات والتلويح بالقوى العسكرية . وحاجتها الوحيدة هي ان تُترك وشأنها وان لايُعكرّ عليها الجوّ . هذه هي الحقيقة التي استوحاها القيصر في تقرير سياسته ولهذا ظلّ جلالته هادئاً صبوراً بعيداً عن كل قلق في الوقت الذي عمّ فيه الاضطراب وحلّ الجزع ونادى بعضهم بضرورة العمل السريع لانهاء الازمة الشرقية . وجلالته لم يحرّك ساكناً ولم يُرسل الى الاستانة سفينة او جندياً ليقينه ان صمته وهدوءه اكثر فائدة للباب العالي من ارسال الاساطيل وتعبئة الجيوش . واذا كانت روسيا التي تتأثر مصالحها الى حد بعيد بالازمة الحاضرة والتي لها مع الدولة العثمانية حدود مشتركة لا تشعر بشيء من القلق ونفاذ الصبر ولا تميل الى الظهور في ميدان الاحداث فأحرى بالدول التي لا شيء يهدّد سلامتها والتي بينها وبين تركيا مسافات شاسعة ان تحذو حذوها ولا تميل عن طريق الاعتدال . ويطيب لجلالة القصر ان يعتقد ان الحكومة الفرنسية لن تحيد عن السياسة التي سارت عليها وكانت دليلاً على بعد نظرها ولن تقوم بعد اليوم بما يزيد في حراجة موقف الباب العالي اي بالتظاهرات البحرية التي عوضاً عن ان تفرض السلام في الاسكندرية تؤدي الى دكّ اركانه في الاستانة .

« واذا خاب امل جلالته في اعتدال الحكومة الفرنسية واذا قدم الى بحر مرمره اسطول اجنبي فزاد الازمة تعقداً فان الطريق التي ستسلكها روسيا لطريق واضحة جداً فيحتج وزيرها احتجاجاً شديداً على خرق النظام المتبع في الدردنيل والذي جعلته تركيا على ممرّ السنين قاعدة اساسية لسياستها وتعهدت لنا بالمحافظة عليه في كل الظروف والاحوال ، ويقول ان الحكومة الروسية تعدّ هذا الخرق عملاً عدائياً ضد استقلال الباب العالي ثم يُعلن ان مهمته الدبلوماسية قد انتهت ويغادر الاستانة . وعندئذ يكون لجلالة القيصر ان يتخذ ما يراه مناسباً من

التدابير لتمكين الباب العالي من استرجاع استقلاله وتنفيذ ما تعهد به نحونا بمنأى عن كل تدخل او ضغط اجنبي .

« هذه هي النتائج المحتومة لظهور اسطول اجنبي في بحر مرمره . ولما كان من واجب حكومات اوروبا ان تُطلع احداها الاخرى على حقائق مواقفها بصراحة واخلاص فقد ارادت الحكومة الروسية ان تجعل الحكومة الفرنسية واقفة تماماً على التدابير التي ستتخذها فيما اذا وقع الامر الذي نحن بصدده ومؤمنة باننا لن نلجأ الى هذه التدابير بسرور ورضى بل لان الظروف والزامات سياستنا وواجب الدفاع عن مصالحنا تكون قد فرضتها فرضاً علينا . ونظرة واحدة الى الخريطة تكفي لاظهار الفرق الشاسع بين مركز روسيا الجغرافي ومركز الدول الاوروبية .

« ولما ألقى الاسطول الروسي مراسيه في سنة ١٨٣٣ في مياه البوسفور لم يكن بوسع احد ان يدّعي ان وجوده فيه يشكل تهديداً للبحرية الفرنسية ولا محاولة للاضرار بازدهار مرسيليا . اما اذا ظهر اليوم اسطول فرنسي امام الاستانة كان لظهوره تأثير مباشر على اوديسا وسيباستوبول . وللحكومة الفرنسية من بُعد نظرها وروح العدالة الذي تتحلى به ما لا يترك شكّاً في انها تقدّر الواقع الجغرافي الذي اشرت اليه حق قدره . وفي سنة ١٨٣٣ حمينا الباب العالي وضمنّا استقلاله بدون ان يكون في عملنا اقلّ تحدٍّ او استفزاز للغرب . اما في سنة ١٨٣٩ فان قدوم اساطيل اجنبية الى الاستانة لن يحمي الباب العالي ولكنه يكون اعتداء على كرامة روسيا » .

واعقب هذه المذكرة الى الحكومة الفرنسية تحوّل اساسي في سياسة روسيا الودّية لبريطانيا والعدائية لفرنسا ، اذ قرر القيصر اغتنام ذكرى معركة بورودينو في ٢٦ آب ١٨٣٩ ، ليعطي للروس صفة المنتصر في هذه المعركة ، بينما يجمع الناس ان نابوليون احرز فيها نصراً ساحقاً ، فأحاط الذكرى في الاحتفالات التي اقيمت

لإحيائها بكل ما ظنّ انه يخلق في النفس شعوراً بان روسيا كانت ولا تزال الدولة التي تغار على السلم والاستقرار في اوروبا ، وهما النعمتان اللتان تهدد وجودهما « الروح الثورية الفرنسية » . وذهب الروس الرسميون في احتفالاتهم واقوالهم الى مدى أذهل السفراء الغربيين في بطرسبرج وما كان احدهم ليتوقع مثل هذه المفاجأة العدائية لفرنسا والكلام الجارح الذي وُجّه اليها وقيل فيها لهذه المناسبة . وقد عبر السفير النمساوي عن انطباعات زملائه في كتاب ارسله الى مترنيخ عقب العرض العسكري قال فيه « ان التظاهرات العسكرية التي شهدناها والاقوال التي سمعناها تتجافى تماماً ومهمة السلام التي انصرفت اليها جهود اوروبا . وهي كافية لتقنع كل ذي عقل بأن مسافة شاسعة تفصل بين ذوي الامر هنا والمبادىء السامية التي يستوحيها انصار السلام والتي لا سلام الّا فيها » . وبعد هذا يشير السفير في كتابه الى ما في النداء الذي وجهه القيصر الى جيوشه لمناسبة الذكرى من عبارات جارحة وشتائم قاسية للامبراطورية الفرنسية الاولى والفرنسيين ويذكر منها قول القيصر « ايها الجنود . . . هنا ، في هذا المكان بالذات ، ظن عدوّ مستكبر وقِح ان باستطاعته تدمير جيوشكم المقاتلة في سبيل الايمان والوطن . وقد كسر الله شوكة الوقح المستكبر . وبين موسكو وحدود روسيا المقدسة بعثرنا عظام المغامرين الذين اعتدوا علينا ثم فتحنا عاصمتهم » .

وعقب هذه الاقوال والتظاهرات المعادية لفرنسا اتخذت حكومة القيصر تدابير ادارية شديدة ضد الكاثوليك المقيمين في روسيا وممتلكاتهم بحجة انهم من مؤيدي السياسة الفرنسية فأقفل عدد كبير من دورهم ومدارسهم وأُرسل كبار رهابينهم الى المنفى ومنعت الطقوس الكاثوليكية في معابدهم وحوّل بعض هذه المعابد الى كنائس ارثوذكسية . وصدر مرسوم ينظم الاكليروس الكاثوليكي ويفرض موافقة القيصر المسبقة على كل راغب بالانخراط في سلكه ، وهي موافقة مقيّدة بشروط تجعل الحصول عليها امراً على جانب كبير من الصعوبة . وكانت الغاية من ذلك حرمان الكاثوليك من رهبان يعلمونهم أصول دينهم وتعاليم الكنيسة الرومانية فيتم ذوبانهم قبل وقت طويل في المحيط الارثوذكسي الروسي .

وفي آب ١٨٣٩ قرر القيصر ان يخطو الخطوة الاولى للتقرب من بريطانيا بايفاد مبعوث خاص الى لندن لتسوية العلاقات والاتفاق على سياسة موحّدة في الشرق ودقّ الاسافين بينها وبين باريس ما استطاع الى ذلك سبيلا . ووقع اختياره لهذه المهمة على البارون دي برونوف وزير روسيا في شتوتغارت ومن كبار الاختصاصيين بشؤون الشرق المقربين الى نسلرود والمؤمنين بسياسته فوصل الى لندن في ١٥ ايلول ١٨٣٩ وكان قد سبقه اليها بأيام قليلة الجنرال سيباستياني سفير فرنسا الجديد لدى بلاط سان جيمس . وكان المندوب الروسي مزوّداً بتعليمات تقضي بوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية على الاسس التالية :

١ - تعدل الدولتان البحريتان (بريطانيا وفرنسا) عن فكرة اعطاء الباب العالي ضماناً شاملاً يتناول كل اقاليم الدولة العثمانية .

٢ - تقبل هذه الدول ان يصبح اغلاق الدردنيل والبوسفور في حالتي السلم والحرب مبدأ من مبادىء الحق العام في اوروبا .

٣ - تعدل بريطانيا وفرنسا عن فكرة ارسال اساطيلها الى بحر مرمره اذا دخل الاسطول الروسي الى البوسفور بطلب من السلطان للدفاع عن عاصمة الامبراطورية العثمانية .

ومقابل هذه المزايا التي تعترف بها الدولتان البحريتان لروسيا تتعهد الحكومة الروسية بما يأتي :

١ - ان تشترك مع الدول الاخرى في ضمان الاتفاق الذي سيعقد بين الباب العالي ومحمد علي .

٢ - ان لا تجدّد معاهدة هنكار اسكله سي . وفي حالة ارسالها قوى بحرية وبرية الى البوسفور لا يكون عملها تطبيقاً لاحكام هذه المعاهدة بل تدبيراً تقضي

به المصلحة العامة وضرورة المحافظة على سلامة الدولة العثمانية لخير اوروبا وبروح الاتفاق والتفاهم مع جميع الدول الكبرى .

وكان على البارون دي برونوف ، اذا لقي عند لورد بالمرستون استعداداً حسناً للتفاهم على هذه الاسس ، ان يتعمق معه في البحث ويقترح عليه اعتراف روسيا لبريطانيا بالحرية المطلقة في كل ما تريد القيام به على سواحل سوريا وفي مصر على ان يكون لروسيا الحق عند اقدام بريطانيا على اعمالها بأن ترسل جيشاً لا الى الاستانة بل الى سينوب من حيث يستطيع حماية العاصمة العثمانية في حال زحف ابراهيم باشا اليها .

وارسل نسلرود نسخة عن التعليمات الاولى غير السرّية المعطاة للموفد الروسي الى كل من سفير روسيا في فيينّا وسفير النمسا في بطرسبرج ليبلغاها رسمياً الى مترنيخ . فلما اطلع عليها المستشار وفهم منها ان روسيا عازمة على عدم المطالبة بتجديد معاهدة هنكار اسكله سي لقاء اعتراف الدول الاوروبية رسمياً باغلاق المضايق ادرك ان نسلرود يريد ربط مسألة المضايق بالنزاع القائم بين محمد علي والسلطان وانه بنزوله عن امتيازات معاهدة ١٨٣٣ يرمي الى الحصول من اوروبا على تعويضات دولية اوسع كثيراً من مزايا معاهدة لم يبق من عمرها الّا سنتان ونصف السنة . وكان مقتنعاً بأن هذه الاقتراحات لن تلاقي قبولاً لا في الاوساط البريطانية ولا عند المسؤولين الفرنسيين فكتب الى سفيره في لندن في ٣٠ ايلول ١٨٣٩ يبدي له رأيه في هذه الاقتراحات وفي مهمة برونوف ويوصيه ببذل جهده للفصل بين المسألتين ، المضايق والازمة المصرية العثمانية ، لان الاولى من اختصاص الباب العالي صاحب الحق المطلق في فتحها او اغلاقها ولا دخل فيها للدول الاوروبية مهما تكن مصالحها . وليس من حق هذه الدول ، اذا شاءت اغتنام فرصة التسوية بين السلطان ومحمد علي لتبحث قضية المضايق . ان تتخطى في بحثها حق السلطان في اقفالها بوجه الاساطيل الحربية في حالتي السلم والحرب » .

وهكذا انتقل النشاط الدبلومـــاسي من فينّا الى لندن حيث التقى ثلاثة من كبـار الدبلوماسيين في ذلك العصر، بالمرستون وسيباستياني وبرونوف، فكان لهذا اثره السيء في نفس مترنيخ الحريص كل الحرص على بقاء عـاصمته نقطة التلاقي بين رجال الدول والمركز الاول للمفاوضات .

وكان اول لقاء بين بالمرستون وبرونوف في ١٥ ايلول ١٨٣٩ في وزارة الخارجية البريطانية فتبسّط المندوب الروسي في تفسير مقترحات دولته لتسوية الازمة في الشرق وقدّمها في الشكل الذي اعتقد انه اقرب الى ذهنية البريطانيين وانانيتهم . ولما وصل في الكلام الى معـاهدة هنكار اسكله سي فاجأ اللورد بقوله « ان البريطانيين يبتعدون عن الصواب كلما ظنوا ان القيصر يريد ان يُقفل بوجههم بابـاً من الابواب ليبقيه مفتوحـاً له دون سواه » . وقدّم دليـلا على ذلك تعهد القيصر بعدم تجديد معاهدة هنكار اسكله سي اذا قبل البريطانيون مبدأ اغلاق المضايق . « والحكومة البريطانية اساءت فهم نيات القيصر فهو لم يضمر قط شيئاً من الشر ولم يكن له من هدف سوى الدفاع عن استقلال الباب العالي . ويظهر ان هذه الناحية من سياسته قد خفيت عليكم او انكم أبيتم ان تتفهموا حقائق مراميها » .

وارتاح بالمرستون كل الارتياح الى استعداد روسيا لعدم تجديد المعـاهدة فقال لمحدّثه الروسي « ان الحكومة البريطانية لم تقف موقف العداء من هذه المعـاهدة الّا لما فيها من بنود تتعلق بالمضايق ولأن الرأي العام البريطاني وجـد ان لا مصلحة فيها الّا لروسيا وأنها تريد الانفراد بالافادة منها . وهذا ما آلمنا في شعورنا وأحرج موقفنا . وانا اعتبر نفوذكم في تركيـا امراً طبيعياً ومشروعاً . وخراب تركيا لن يكون فيه شيء من الخير لكم ولمصالحكم . ولهذا اقول انكم تعملون صادقين للحؤول دون انهيارهـا . وجلالة القيصر في غنى عن ارض جديدة فامبراطوريته واسعة جداً . واني لعلى ثقة تامة بأنه يريد كما نريد نحن ان تستمر الدولة العثمانية وتبقى في منأى عن كل قلق واضطراب » .

وعندئذٍ انتقل الدبلوماسي الروسي الى الناحية السرية من مهمته فأطلع اللورد على ما فيها من مزايا لبريطانيا . وفي نهـاية المفاوضات قبل بالمرستون ورجال الحكومة البريطانية الاقتراحات الروسية وتمّ التفاهم على ان تساعـد بريطانيا روسيا في تقرير مبدأ اقفال المضايق في حالتي السلم والحرب واعتباره من مبادىء الحق العام الاوروبي مقابل عدول القيصر عن تجـديد معاهدة هنكار اسكله سي واطلاقه يد بريطانيا في مصر وسوريا .

وتمّ اول اجتماع بين بالمرستون وسيباستياني السفير الفرنسي الجديد الى لندن فبدا في اول حديث بينهما بُعد الشقة بين فرنسا وبريطانيا حيال المسائـل المعلقة في الشرق وبنوع خاص قضايا اعادة الاسطول العثماني الى الاستانـة واستعمال القوة ضد محمد عـلي وامكان سحب القناصل العامـين الاوروبيين من الاسكندرية .

وكان موقف سيباستياني في لندن ضعيفاً جداً بالنسبة الى موقف الموفد الروسي لانه لم يكن مسلّحاً مثله بصلاحيات واسعة ولان سياسة المـارشال سولت كانت متقلبة متناقضة فلم يكن بوسعه ان يمضي في معالجة شؤون الشرق الى حدّ يسمح له بوضع اسس متينة لتفاهم بريطاني فرنسي . وكثيراً ما كان علمه بشؤون الشرق وحقائقه يملي عليه آراء يمتنع عن الادلاء بها خوفاً من ان لا تقرّه عليها حكومته . ولكن ما وقف عليه من اخبار نجاح المبعوث الروسي في مهمته ونشاطه المتواصل في الاوساط السياسية البريطانية اضطره آخر الامر ان يقدم للورد بالمرستون مشروع حلّ لازمة الشرق يعطي محمد علي حق الوراثة في مصر والجزء الجنوبي من سوريا . فرفضه اللورد بدون تردد واصفاً اياه بأنه « صلح كوتاهية جديد » وقال ان بريطانيا تريد حلّاً نهائياً يرضي السلطان اولاً وآخراً . وكان على اصح علم بان الحكومة الفرنسية لا يمكنها، والرأي العام عندها آخذ بناصر مصر، ان توافق على حلّ لا يرضي محمد علي ولا يحافظ على كرامته . وكان اتفاقه المبدأي مع الموفد الروسي حافزاً له على الوقوف موقف المتعنت من فرنسا فقد اصبح بفعل المساعدة الروسية

في غنى عن مساعدتها وحراً بان يعود الى سياسته التقليدية اي الى ابعاد فرنسا عن الاشتراك في حلّ الازمة الشرقية والقضاء على نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق واعطاء محمد علي الذي تمادى في التعاون معها والاعتماد عليها درساً قاسياً وتأديبه على امعانه في معارضة المصالح البريطانية في مصر وسوريا والبحر الاحمر .

وبعد اجتماعات متعدّدة في وزارة الخارجية البريطانية بين بالمرستون وبرونوف حدد المبعوث الروسي المبادىء الاساسية للتعاون بين بريطانيا وروسيا على الوجه الآتي :

١ – تعدل روسيا عن الامتيازات المعطاة لها في معاهدة هنكار اسكله سي وتتعهد بوقف تنفيذ هذه المعاهدة وعدم تجديدها عند انتهاء أجلها .

٢ – توافق روسيا على استعمال القوة ضد محمد علي لارغامه على الانسحاب من سوريا واعادة الاسطول العثماني الى السلطان وذلك بضرب حصار بحري شديد على الاسكندرية والشواطىء السورية واحتلال جزيرة كريت .

٣ – تطلق روسيا يد بريطانيا في العمل على الشواطىء السورية والمصرية منفردة او بالاشتراك مع فرنسا اذا شاءت .

٤ – السماح للاسطول الروسي وبعض فرق الجيش الروسي بالتقدم الى سينوب والمرابطة فيها للدفاع عن عاصمة الخلافة اذا اقدم ابراهيم باشا على خرق الهدنة ومواصلة الزحف الى الاستانة .

٥ – اغلاق الدردنيل في وجه الاساطيل الحربية بدون استثناء .

٦ – في حال وقوع اصطدام مسلّح بين الدول الاوروبية ومحمد علي يكون لبريطانيا وحلفائها حرية العمل في سوريا ومصر ويكون لروسيا مثل هذه الحرية في آسيا الصغرى .

٧ - تتعهد روسيا بالمحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدتها .

٨ – حصر محمد علي في مصر ومنح ذريته حق الوراثة فيها .

وطلب برونوف الى بالمرستون ، لقاء هذه التعهدات ، الموافقة على اعطاء اغلاق المضايق صفة دولية . واتفق الرجلان على امر آخر تعهد كل منهما بأن لا يبوح به فيكون سراً بين الدولتين وهو أن روسيا مستعدة للتعاون مع بريطانيا في تنفيذ احكام الاتفاق ووضع حلّ نهائي للمعضلة الشرقية بدون اشتراك فرنسا او رغماً عنها اذا قضت الظروف .

واطلع بالمرستون السفير سيباستياني على اقتراحات برونوف ، ما عدا البند السري الاخير بالطبع ، ليبلغها الى حكومته فرفضها المارشال سولت بشدّة . وقدم سيباستياني الى بالمرستون مذكرة بسط فيها وجهة نظر الحكومة الفرنسية في هذه الاقتراحات وقال ان حكومته ترفض كل مساومة في مسألة المضايق كما ترفض كل حلّ للخلاف بين السلطان ومحمد علي لا يكون فيه الضمان الكافي لمصالح فرنسا في الشرق . وختم مذكرته بقوله : « ومهما تكن نتائج عدم الانسجام بين وجهتي نظر حكومتينا ، ومنها تحقيق غاية الروس بعزلنا عن حلفائنا ، فان تبعتها لن تقع علينا » .

غير ان مفاجأة لم تكن في الحسبان كانت تنتظر بالمرستون وبرونوف معاً وهي عدول بعض الوزراء البريطانيين عن موافقتهم السابقة ووقوفهم من رأي اللورد موقفاً معاكساً لانهم جزعوا من تأثير الاتفاق مع الروس على العلاقات البريطانية الفرنسية . فحاول بالمرستون ما استطاع اقناع زملائه بسداد سياسته فلم يفلح ، فطلب في اوائل تشرين الاول ١٨٣٩ الى برونوف ، ارضاءً لزملائه المعارضين ومن ورائهم الحكومة الفرنسية ، ان تعلن روسيا موافقتها على اغلاق المضايق في وجه جميع السفن الحربية فاذا سمح للاسطول الروسي بدخول البوسفور كان لا بدّ من السماح للاساطيل الفرنسية والبريطانية بدخول الدردنيل لان

الحكومة البريطانية تعتبر اغلاق المضايق في وجه اساطيلها سواء في وقت السلم او الحرب « منافياً للكرامة البريطانية » . فاعتذر برونوف عن عدم اعطاء هذا التعهد لانه يتعدّى صلاحياته واكّد ، فيما يتعلق بالنزاع بين السلطان ومحمد علي ، ان روسيا مستعدة لعقد اتفاق ثنائي مع بريطانيا لحلّه على الوجه الذي يراه بالمرستون مناسباً للسلام الاوروبي ومصالح الفرقاء .

وعاد اللورد الى التفكير مليًّا في الامر حتى لا يعرّض نفسه لمعارضة جديدة وتراءى له ان المبعوث الروسي يستعجل عقد الاتفاق بمعزل عن فرنسا بغية القضاء على التفاهم البريطاني الفرنسي وان الغاية الرئيسية من مهمته في لندن هي الوصول الى هذه النتيجة ، فاراد ان يفيد الى اقصى حدّ من رغبة الروس الخفية فقرر ان يتظاهر في حديثه مع برونوف بأنه مجبر على التمسك بالتحالف البريطاني الفرنسي ارضاءً لفريق من وزرائه وجزءٍ كبير من الرأي العام في بريطانيا . فنزل الموفد الروسي عن كثير من مطاليبه السابقة واكتفى اخيراً باعطاء بريطانيا حرية العمل ضد محمد علي في مصر وسوريا في اتفاق ثنائي سري بين بريطانيا وروسيا . ولكن اسراع الموفد في النزول عما كان يصرّ عليه من قبل حمل اللورد على الشك في نية القيصر وخشي ان يكون وراء هذا الاسراع امر خطير فتريث في عقد الاتفاق الثنائي مفضّلاً حلًّا دولياً للازمة .

وفي ١٢ تشرين الاول ١٨٣٩ غادر برونوف لندن عائداً الى بطرسبرج بدون ان يصل الى اي اتفاق مع الحكومة البريطانية وغير حامل الّا الشعور الشخصي بأن بالمرستون لا يتمسك بالتعاون مع فرنسا ولكنه يريد بيع هذا التعاون غالياً . وعرّج برونوف في طريق عودته على مترنيخ في مقره في جوهانسبرغ حيث كان معتكفاً واجتمع اليه بعض الوقت فنصحه مترنيخ بأن تتساهل روسيا قليلاً في قضية المضايق مقابل تسوية لا تتعارض مع سياستها في المسألة الشرقية .

والى جانب نشاط المبعوث الروسي في لندن قام نسلرود بنشاط مماثل في

الاستانة فطلب الى سفيره بوتينييف التعاون مع سفراء الدول وخاصة السفير البريطاني لورد بونسومبي لاتخاذ موقف موحّد وشديد من محمد علي .

ووقف المارشال سولت من تطوّر الاحداث موقف المتردد لأن انضمامه الى الدول الاوروبية في سياستها العدائية نحو محمد علي معناه انتصار السياسة البريطانية والقضاء على مصالح فرنسا في مصر ولأن بقاءه بعيداً عن هذه الدول معناه عزل فرنسا عن السياسة الاوروبية وتحمّل تبعة تدهور مصالحها في الشرق . وأفاد بالمرستون من تردّد المارشال ومضى في استغلاله لمصلحة سياسته فراح يقدّم للحكومة الفرنسية الاقتراح تلو الاقتراح ، تارة بحصر محمد علي في مصر وتارة بضمّ سوريا الجنوبية اليه ما عدا عكا والقدس ، وهو يعلم ان سولت سيرفض كل هذه الحلول فيتحمّل وحده ، في نظر الدول والرأي العام البريطاني ، تبعة ما سيقع . وكان سولت يدافع عن وجهة نظره بتضخيم الخطر الروسي على الشرق ويعلن انه اذ يدافع عن محمد علي يصون مصالح اوروبا الغربية عن سياسة روسيا التوسّعية البعيدة المدى . واقترح على مترنيخ وبالمرستون في تشرين الاول ١٨٣٩ ان تبقى سوريا في عهدة ابراهيم باشا طيلة حياة محمد علي وتعود الى السلطان حين يتسلم عرش مصر بعد وفاة والده . اما اضنه وجزيرة كريت فتُسلّما فوراً الى السلطان. فوافق مترنيخ على هذا الحلّ ولكن نسلرود وبالمرستون رفضاه . وكتب وزير الخارجية البريطانية الى سفيره في باريس يسأله ماذا يمكن ابراهيم باشا ان يقدّم للسلطان من ضمانات لانسحابه من سوريا عقب وفاة والده وعدم اقدامه على الاستقلال في سوريا حين يأنس ضعفاً من الباب العالي او اهمالاً من الدول الاوروبية وانه لن يتّخذ في المستقبل موقفاً مماثلاً لموقف والده الآن من السلطان والدول الاوروبية . فعادت المفاوضات من جديد بين لندن وباريس وبقي كل من الفريقين عند رأيه .

وتمكن بالمرستون اخيراً من اقناع القيصر بضرورة التعاون مع الدول الاوروبية والنزول عن امتيازات معاهدة هنكار اسكله سي فكتب نسلرود في ٢٢ تشرين

الثاني ١٨٣٩ الى القائم بالاعمال الروسي في لندن « ان القيصر يدرك حق الادراك خطورة الاعتبارات التي تقدم بهـــا لورد بالمرستون لاقناعه بأن بريطانيا مضطرة للمطالبة باشتراك جزء من قواها البحرية مع الاسطول الروسي في حـالة لجوء الباب العـــالي الى المساعدات العسكرية الروسية . وجلالته مستعد للموافقة على طلب الحكومة البريطانية هذا وعلى ان يكون علـَم كل دولة تريد الاسهـــام في الدفاع عن الدولة العثمانية ممثـّلاً ببعض الوحدات الحربية كي يعلم العالم ان الدول الاوروبية باجمعها مشتركة في الدفاع عن عاصمة السلطنة وحماية الامبراطورية العثمانية . وسيحدد في اتفاق خاص عدد هذه السفن ومجال كل منها في بحر مرمره اتقاءً لاصطدام يمكن ان يقع بينها وبين وحدات الاسطول الروسي التي تكون موجودة في البوسفور لصدّ كل اعتداء يقع على العاصمة » .

وتنفيذاً لهذه السياسة اوفد نسلرود البارون برونوف ثانية الى لندن مزوداً بصلاحيات مطلقة لعقد اتفـاق مع الحكومة البريطانية وتقطيع مـا امكن من الصلات بينهـا وبـين الحكومة الفرنسية . وارسل في الوقت ذاته الى سفيره في باريس تعليمات تتعلق بموقف روسيا من فرنسا والمسألة الشرقية جاء فيها « ... ونحن لا ننفي ان علاقاتنـا مع فرنسا كانت في المدة الاخيرة مشوبة بشيء غير قليل من التحفظ وان اتصالاتنا بغيرها من حلفائنـا كانت اكثر ودًّا واوسع صراحة . وكان لتحفظنا مع الحكومة الفرنسية اسباب لن نسعى لحظة لكتمانها ، واوّلها اننا نعلم منذ وقت غير قصير انها في حكمها على سياستنا في الشرق كانت على اقلّ مـا تستطيع من العدل بيننا وبين الدول الاخرى ، بينما كانت هذه الدول اكثر اعتدالاً في حكمهـا واقرب الى وجهة نظرنا منهـا الى وجهة نظر فرنسا التي كانت تريـد وضع التابع فوق المتبوع .

« وكان الفرق بيننا وبين فرنسا ان حكومتها كانت تعتبر الخلاف بين السلطان ومحمد علي امراً ثانوياً ، وصحافتها الناطقة باسم الحكومة ما كانت تكتب عن روسيا الّا ما هو بعيد عن الانصاف وروح الصداقة . ولعلّ اهمّ ما يبرر تحفظنا ما كتبه

المارشال سولت اخيراً الى الحكومة البريطانية بشأن حلّ الازمة بين الباب العالي ومصر فقد حاول رئيس الحكومة الفرنسية زجّنا بدون سبب او مبرر في سوء التفاهم الذي وقع بين حكومتي لندن وباريس ، وحوّل نظر الحكومة البريطانية الينا اذ قال لها ان استقلال الباب العـــالي يقلقه امره بالقدر الذي تشغله مسألة الدفاع عن الامبراطورية العثمانية وانه يرى ان صون ذلك الاستقلال عنـــا لا يقلّ اهمية عن تأمين وجود الامبراطورية ضد محـــاولات محمد علي . وقد اخـذ على الحكومة البريطانية اهمالهـــا الجانب الاوروبي من الازمة واهتمامها فوق كل شيء بالجانب المصري منهـــا ، وردّ عدم الانسجام بين لندن وباريس الى ان بريطانيا لم تكن لتنظر في حلّ الازمة الشرقية الّا الى قطعة من الارض تعاد الى البـــاب العالي او تنسلخ عنه في حين ان همّ فرنسا كان منصرفاً الى انقـــاذ السلطان من الوصاية الروسية . هذه اعترافات لا تنقصها الصراحة واذا كان لنا ان نقول ان الحكومة الفرنسية تجهل حقيقة افكارنا ونياتنـــا فليس بوسع هذه الحكومة ان تتهمنا باننا نجهل حقيقة ميولها واهدافها . ولمـــا كان كتاب المارشال سولت غير موجّه الينا فلن نسمح لانفسنا بالردّ عليه مباشرة . ولكن المـــارشال وجّه اليك بعض الشكايات فبات علينا ان نسمعه شكاياتنا .

« يقول الفرنسيون اننا فارضون وصايتنا على الباب العالي . ويدهشني حقاً ان يقال هذا القول بعد ان قدّم القيصر في الظروف الاخيرة ادلـّة كثيرة على تجرّده . وهل فات الفرنسيين انه لم يحرّك جندياً واحداً او سفينة واحدة بعد ، رغم انهم ارسلوا من جـانبهم سفناً حربية عـديدة تمخر المتوسط وترفأ الى اقرب الموانيء من الدردنيل . وهل وصايتنا اننا طلبنا الى الدول في سنة ١٨٣٣ ان تشاركنا في الدفاع عن السلطان وملكه ضد جيش محمد علي .

« ولكمْ لفتنا نظر الدول واولها فرنسا الى حقيقة الاوضاع في الشرق منذ ان ذرّ قرن الازمة الحاضرة وطلبنا اليها باصرار وقف محمد علي عند حـدّه بالاقناع او بالقوة. ولقد اتـُّهمنا اكثر من مرّة بأننا ما اردنا من عقد معاهدة هنكار اسكله سي

الا الاستقلال بحماية الدولة العثمانية . ولو ان الامر كان صحيحاً لما صرفنا همنا كلما اشتدّت الازمة الى تلافيها بدعوة الجميع للاعتدال كي لا نضطر الى تطبيق احكام المعاهدة . وهل بامكان فرنسا ان تنسى اننا اعلنّا عن استعدادنا للعدول عن المعاهدة مقابل تقرير مبدأ حق دولي يحرّم على الاساطيل الاجنبية عبور احد المضيقين ويمنعنا من عبور المضيق الآخر . وهل نسيت الحكومة الفرنسية ايضاً اننا اقترحنا قبل ذلك ان تكون قوانا ، في حالة تقدمها لحماية عاصمة السلطنة ، لا روسية بل دولية اوروبية تعمل باسم اوروبا . لقد حان وقت الرجوع عن الحذر وعدم الثقة . وللشكايات بعد اليوم ان تخلي السبيل للفكر السليم والتفهم الصحيح. لقد ضحى الامبراطور باقصى ما كان بالامكان ان تصل اليه التضحية بالكرامة في سبيل السلم والتعاون ، فله الآن حق المطالبة بما يقابل تضحياته . واول هذا الحق ان يعود المشككون عن شكوكهم التي ليس لها ما يبرّرها . واذا لم يكن هذا واستمرّت السياسة التي نشكو منها ولم تصادف سياسة القيصر ما هي اهل له من تقدير وقامت محاولات جديدة لعرقلة المفاوضة ، واذا شاء بعضهم بحجّة ادخال تركيا في النظام الاوروبي ان يُفقدنا ما لنا فيها من نفوذ معقول ومشروع لسنا على استعداد للنزول عنه ، فعندئذ نكون قد بلغنا من الاعتدال والصبر وحسن الارادة الحدّ الذي لا يمكننا ان نتخطّاه ويصبح الامبراطور مضطراً للرجوع الى الموقف الذي كان عليه قبل ان يتقدم باقتراحاته الاولى فينتظر الاحداث غير مسترشد في معالجتها عند وقوعها الّا بكرامته ومصلحة امبراطوريته . واملي ان لا نصل الى هذا . وجلالة القيصر يجدد تكليفكم باطلاع الحكومة الفرنسية على اهتمامه الشديد بتأمين التعاون على الوجه الذي يُرسي الامن في الشرق على دعائم اقوى وامتن من التي يراد تركيزه عليها » .

وكانت بروسيا والنمسا تنظران بكثير من الاطمئنان الى التقارب البريطاني الروسي الجديد . وكان بالمرستون من جهته يرجو ان يتم الاتفاق بين الدول الاربع بمنأى عن فرنسا بينما كان المارشال سولت يعلّل نفسه بان هذه الدول لن تذهب بها الجرأة الى حدّ الاتفاق على المسألة الشرقية بدون فرنسا او رغماً عنها . اما

الملك لويس فيليب فكان يعتقد ان مترنيخ ، وفاءً لما بينهما من صداقة ، سيحول دون عزلة فرنسا عن الدول الاوروبية الاخرى فكأنه كان يعطي الصداقة قيمة اكبر مما لها ويظنها اقوى من مفاعيل السياسة والزامات المصلحة .

وضماناً لتقرُّبه من الدول الاوروبية اصدر السلطان عبد المجيد في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ الخط الشريف المعروف بخط كلخانة معترفاً فيه بالمساواة بين جميع الرعايا العثمانيين على اختلاف طوائفهم واجناسهم وواعداً باجراء اصلاحات جذرية في الامبراطورية تدفعها في طريق التقدم والازدهار . وابلغ الصدر الاعظم هذا الخط الى السفارات الاوروبية ليطمئنها الى سياسة السلطان الجديدة « القائمة على اسس الحرية والمساواة والتفاهم مع الدول الاوروبية » .

ووصل برونوف الى لندن في مهمته الثانية في اواسط كانون الاول ١٨٣٩ وقدم لبالمرستون اقتراحات من الحكومة الروسية لحل الازمة الشرقية تتلخص بوضع اتفاق بين الدول الاوروبية لحماية الاستانة في حال الاعتداء عليها وتحديد وسائل الضغط التي يمكن ان تلجأ اليها هذه الدول لإرغام محمد علي على الانسحاب من سوريا واضنه وقبول الشرطين المتفق عليهما اي حكم مصر الوراثي واعادة الاسطول العثماني الى السلطان بدون قيد او شرط فاذا ابى الاذعان لرغبات الدول الاوروبية فرُض الحصار على الشواطىء المصرية والسورية وقُطعت العلاقات معه . واذا حاول ابراهيم باشا بعدئذ اجتياز جبال طوروس والتقدم نحو الاستانة قوبل عمله بدخول الاسطول الروسي الى البوسفور وارسال بعض وحدات من الاساطيل الفرنسية والبريطانية والنمساوية لترسو على مدخل الدردنيل عند رأس شبه جزيرة غاليبولي . فاذا تراجع ابراهيم باشا انسحب الاسطول الروسي من البوسفور وابتعدت الوحدات الغربية عن مدخل المضيق الغربي .

وفي ٤ كانون الثاني ١٨٤٠ اطلع بالمرستون السفير الفرنسي سيباستياني على الاقتراحات الروسية الجديدة وعهد الى سفيره بباريس ان يبسطها للمارشال

سولت فقال له هذا ان فرنسا لا يسعها ان تقبل بتحديد عدد سفنها ومناطق عملها بينما تكون روسيا مطلقة الحرية بان ترسل ما تشاء من وحداتها . وفرنسا لا تقبل بحال من الاحوال ان تظهر في الاستانة بمظهر « القريب الفقير » وتترك لروسيا مجال الظهور بمظهر « السيد الغني » . ولا بد لها من الدخول الى المضايق على قدم المساواة مع الآخرين . وعلاوة على هذا فان الدول الاوروبية بموافقتها على هذه الاقتراحات تفرض على محمد علي تضحيات لا توازن مطلقاً بينها وبين المنافع التي تعرض عليه » . وبعد الادلاء بهذه الاعتراضات قال سيباستياني ان المارشال موافق على عقد اجتماع بين الدول لمناقشة الحلول ووضع اتفاق دولي بشأنها .

وجاء كلام الوزير الفرنسي على غير ما كان يريد بالمرستون فزاده اقتناعاً بوجوب التفاهم مع روسيا . وكان قد اطلع بروسيا والنمسا على الاقتراحات الروسية وطلب رأيها فيها بينما كان سفيره والسفير الفرنسي سيباستياني يقولان للمارشال سولت انها سرية ولن تعرض على غير فرنسا . فلما يئس من حكومة باريس مضى في مفاوضة برلين وفينّا . وفي ٢٥ كانون الثاني . ١٨٤٠ كتب الى سفيره لدى الباب العالي ان هذه المفاوضة قد تقدّمت تقدماً محسوساً وان سفيري بروسيا والنمسا في لندن قد أعطيا الصلاحيات اللازمة لتوقيع اتفاق بهذا الشأن وطلب منه التدخل مع الباب العالي لاعطاء نوري افندي سفير تركيا في باريس الصلاحيات اللازمة للحضور الى لندن وتوقيع كل اتفاق يعرضه عليه ممثلو الدول الخمس او ممثلو الدول الاربع ويكون فيه للسلطان مزايا ومنافع تضمن له تأييد هذه الدول ومساعدتها » .

واستدعت الحكومة البريطانية قنصلها العام في مصر الكولونيل كامبل وكان ميّالاً لمحمد علي وعينت مكانه معتمداً سياسياً جديداً الكولونيل هودجز كما استدعت الحكومة الفرنسية الاميرال روسان سفيرها في الاستانة وارسلت اليها سفيراً جديداً الكونت بونتوا . وكان اول عمل قام به السفير الفرنسي الجديد الرجوع عن الخطأ الكبير الذي ارتكبه سلفه بتوقيع مذكرة ٢٧ تموز التي

قلبت العلاقات المصرية العثمانية رأساً على عقب اذ اوقفت المفاوضات المباشرة بينهما فأخذ يحاول اقناع رجال الباب العالي بترك الدول الاوروبية ومضاعفات سياستها والعودة الى المفاوضة المباشرة مع عزيز مصر .

واقترح محمد علي على السلطان استئناف المفاوضات المباشرة بينهما وعرض تدليلاً على اخلاصه وحسن نيته سحب جيوشه فوراً من الجزيرة العربية بما فيها مكة والمدينة . وما كان يقصد من هذا في الحقيقة ارضاء السلطان بل حصر جيشه في مصر وسوريا استعداداً لمعركة مقبلة بدلاً من تشتيته في اصقاع الجزيرة البعيدة ثم الظهور امام بريطانيا بمظهر الرجل المحبّ للسلام المخلص لروح التعاون لا سيما بعد ان احتجت بريطانيا على احتلاله جزيرة البحرين في الخليج ومدينة صنعاء في اليمن وهما مركزان ستراتيجيان على طريق الهند .

غير انه ما لبث ان تبيّن ان بريطانيا لم تغيّر سياستها تجاهه . وكان في الخطاب الذي ألقاه بين يديه الكولونيل هودجز المعتمد البريطاني الجديد عند تقديم اوراق اعتماده دليل على نية بريطانيا اذ قال انها لا تضمر اي عداء للباشا ولكنها عازمة عزماً اكيداً على مواصلة سياستها القائمة على سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدتها . وهي في تنفيذ هذه السياسة مستعدة لاستعمال وسائل تزيل كل شك في نياتها . فكان هذا القول اشبه باعلان حرب على محمد علي فاسرع الى الاحتياط لما يمكن ان يعقب التهديد والتحدّي ، فانصرف الى تقوية دفاعه وتوسيع استعداداته العسكرية فبدأ بتشكيل فيالق جديدة وبناء تحصينات قوية على الشواطىء وفي داخل القطر وجمع الضرائب واستنفار الرجال فاقلقت استعداداته قناصل الدول في مصر وسوريا فكتب هودجز الى بالمرستون في ٢٢ شباط ١٨٤٠ « ان الدول الاوروبية تخطيء خطأ فادحاً اذ تعتقد ان محمد علي زعيم عصابات من الافارقة السود الذين لا معنى عندهم للقيادة ولا قيمة للنظام ، فهو في الحقيقة رئيس لدولة غنية بالرجال والاموال وقائد لجيش مدرّب على احدث الطرق الاوروبية . وهو ينظر بعين ملؤها الحذر الى تنكّر اوروبا لنهضته وتجهّمها له ويستعد للقائها .

وقد تلمست في نشاطه ، في كل نواحي هذا النشاط ، فكرة يقظة وارادة منظمة كنت بعيداً كل البعد عن الاعتقاد بوجودهما عنده » . ولكن بالمرستون كان مصمّماً على القضاء عليه فكتب الى هودجز ان يقول له بكل صراحة ان الدول الاوروبية قد قررت استعمال القوة ضده اذا لم ينفذ مقرّراتها وأقام على موقفه من السلطان .

ولم تكن تعليمات اللورد هذه منطبقة على حقيقة الواقع ولا معبرة تعبيراً صادقاً عن افكار رجال السياسة الاوروبيين ، فمترنيخ الحريص على التوازن حرصه على كل مقررات مؤتمر فينّا كان بعيداً عن فكرة استعمال القوة لانه كان يخشى ان يتطور ، بفعل تشابك المصالح ، على وجه يهدّد التوازن ويعصف بالشيء الكثير من هذه المقررات فكان يسعى ويدعو لحلّ الازمات وفضّ كل مشكلة بالتفاوض والمسالمة . وكانت توجيهاته ونصائحه منصرفة دائماً الى هذه الناحية . وفي شباط ١٨٤٠ كتب الى قنصله العام في مصر ان يتدخل لدى محمد علي لاقناعه بوجوب حلّ الازمة بالطرق السلمية لا بالسلاح . ونزل محمد علي عند رأيه ومال الى السبيل الذي ارشده اليه فكتب في ٢٣ شباط ١٨٤٠ الى الصدر الاعظم يقول « ان في سياسة الدول الاوروبية وما تقوم به من نشاط متعدّد الوجوه لخطراً اكيداً على الدولة العثمانية . فأول اهداف هذه السياسة ان تبقى الدولة متخبطة في الازمات والمتاعب الى ان يحين الوقت المناسب لتجزئتها . وكل دولة من هذه الدول تقول في نفسها ان مصر هي نقطة الثقل ومصدر القوة في الامبراطورية العثمانية فمصلحتنا تقضي بأن نُضعفها ونحطّ من شأنها . فاستمرار الخلاف بيننا لا يمكن ان تكون نتيجته الّا اضعافنا معاً . ومتى ضعفنا فان هذه الدول تبلغ منا ما تشتهي . فعلينا ان نفسد عليها حسابها ونأخذ عليها طريقها بأن نتفق فيما بيننا بمعزل عن سفرائها » .

ولما وقفت روسيا على هذا المسعى الذي قام به محمد علي عملاً بارشاد مترنيخ ، وكان قد ترامى اليها ان المستشار النمساوي لم يكن مرتاحاً الى مهمة البارون دي

برونوف في لندن ، ارسل نسلرود مبعوثاً خاصاً الى فينّا ليبدّد مخاوفها ويقنعها بضرورة التعاون وتوحيد الجهود السياسية لا سيما وان الحكومتين لا تقلّ احداهما حرصاً عن الاخرى على تدعيم التوازن الاوروبي وتأييد السلام العام فماشاه مترنيخ وقبل ان يُعقد اجتماع بين البارون دي برونوف وتاتيشيف سفير القيصر في فينّا ونومن القائم باعمال النمسا في لندن فيضع هؤلاء الدبلوماسيون الثلاثة اسس التعاون والتعاضد المطلوبين . وعقد الاجتماع في مدينة كاليه بفرنسا فتم فيه الاتفاق على توحيد السياستين الروسية والنمساوية حيال المسألة الشرقية .

وعاد برونوف الى لندن وقدم الى بالمرستون مشروعاً جديداً لحلّ الازمة مطبوعاً بطابع الاعتدال الذي اراده مترنيخ اي بحلّ الخلاف القائم بين الباب العالي ومحمد علي حلّاً نهائياً بضمان الدول على اساس الاعتراف للباشا بالحكم الوراثي في مصر وسوريا حتى قلعة عكا واعادة الاراضي الاخرى التي يحتلّها الجيش المصري الى السلطان . فاذا رفض محمد علي هذا الحلّ كان للدول ان تختار وسائل الضغط التي جرى البحث فيها في الماضي ما ترى فيه الكفاية لفرضه وتطبيقه في الحال متحاشية اللجوء الى ما يمكن ان يكون فيه مساس بمبادىء الحق التي يهمها ان تكون وتبقى قائمة ومحترمة . ومن الوسائل التي يستحسن تطبيقها ارسال قوى بحرية الى مياه الاسكندرية لتشكل تهديداً للجناح اليساري من جيش ابراهيم على ان تتحاشى الدول اعلان الحصار على سواحل سوريا لان حصاراً كهذا يكون عملاً عدائياً ضد السيّد الشرعي لاقاليم يحتلّها موقتاً احد العصاة من رعاياه . وفي الامكان ايضاً ارسال حملة تركية تحميها الدول الى جزيرة كريت . ولكن يجب في كل حال الّا تسحب الدول قناصلها من الاسكندرية فيقال انها تعامل متمرّداً حالفته الحظوظ كما لا يُعامل الا الملك الشرعي ، يضاف الى هذا ان خروج القناصل من الاسكندرية يُفقد الدول اسباب النفوذ ووسائل الاستعلامات ويعرّض في الوقت ذاته مصالحها التجارية للبوار . هذا فيما يتعلّق بالجزء التركي المصري من الازمة . اما الجزء الاوروبي فان معالجته تتم في لندن . فاذا طلب الباب العالي من روسيا مساعدتها فان نوع هذه المساعدة ستقرره الدول

فيما بينها . واذا مشى ابراهيم بجيشه الى الاستانة فاضطر الديوان الى طلب النجدة من الروس كان للاسطول الروسي ان يدخل الى البوسفور مع قوة احتلالية ليقوم بحماية العاصمة العثمانية باسم اوروبا . وعندئذ يكون للدول الاخرى ان ترسل الى الدردنيل بعض سفنها الحربية لتتولّى الحراسة في بحر مرمره بين بورصه وغاليبولي على ان يكون لكل دولة في هذه المهمة سفينتان او ثلاث سفن . ومتى تحققت الغاية من هذه الاعمال الحربية بخضوع محمد علي للسلطان يستعيد الباب العالي كل حقه باقفال المضيقين بوجه كل الاساطيل الاوروبية . وسيُعترف له بهذا الحق في المعاهدة التي ستُعقد في لندن قبل القيام باي عمل في الشرق » .

ووافق بالمرستون مبدئياً على هذا المشروع ولكنّه اصرّ على حصر محمد علي في مصر وانسحابه من سوريا فلم يخالفه برونوف في الرأي الّا انه طلب ان تبقى تركيا خارج اي اتفاق يُعقد بين الدول الخمس او الاربع لتسوية النزاع بينها وبين محمد علي وان لا يكون لها حق توقيع الاتفاقات على قدم المساواة مع هذه الدول . وابلغ بالمرستون هذا الاقتراح الى سيباستياني فنقله الى المارشال سولت في اواخر كانون الثاني ١٨٤٠ . وندم المارشال في ضوء التطور الجديد على الخطأ الكبير الذي ارتكبه باشتراكه في مذكرة ٢٧ تموز ولم يغب عنه ان التقارب الروسي البريطاني سيكون في السياسة الاوروبية فاتحة تحوّل لا ضمان فيه لمصلحة فرنسا وان مهمّة برونوف في لندن موجّهة ضد فرنسا اكثر مما هي موجهة ضد محمد علي فرأى ان خير وسيلة لتدارك الامر هي تحسين علاقاته مع روسيا وتسوية الاوضاع القائمة على اساس ازالة الحذر والنفور بينها وبين بلده وكانت هذه السياسة قد لقيت تأييد فريق من اعضاء المجلسين كانوا يتنكّرون لازدواجية مترنيخ وعمله الخفي لعزل فرنسا عن الدول الاوروبية والقضاء على مصالحها ونفوذها في الشرق . فكتب الى سفيره في بطرسبرج « ان السياسة التي انتهجتها الحكومة الروسية بايفادها البارون دي برونوف في مهمة خاصة الى لندن لم تكن في نظري حدثاً يستوجب الاستفهام او يستحق الاحتجاج . واذا كنت قد حدّثت بشأنها سفير روسيا هنا فما كان لحديثي اي معنى من معاني التبرّم والشكوى وما اردت منه سوى ان

يُفهم اني تبيّنت وجوه التناقض بين هذه المهمة والتأكيدات التي تسخى بها الحكومة الروسية عن صدق رغبتها في تدعيم الاتفاق بين الدول الاوروبية . واني اخشى ان يكون السفير الروسي قد فهم كلامي على غير حقيقته او ان يكون فيما كتبه عنه الى وزيره قد ضخّم اهميته ووضع فيه ما هو براء منه . وليس في نيتي ان ادخل مع حكومة بطرسبرج في نقاش لن يؤدي الى نتيجة . وكل ما أريده الآن هو ان اوضح بكل اختصار حقيقة موقفي من بعض الامور التي تشغل بال الرئيس نسلرود .

« ان حكومة الملك لم تفكر مطلقاً في حرمان روسيا من حقها الشرعي في ان يكون لها قول نافذ في شؤون الشرق ولكنها ارادت وما زالت تريد ان لا يكون في هذا الحق الروسي واستعماله ما يحرم الدول الاخرى من حقها ، وان لا يكون ضمان هذا الحق مقتصراً على اعتدال القيصر الشخصي بل مؤيّداً بمجموعة من تدابير سياسية متفق عليها لحماية جميع الحقوق والمصالح بصورة فعّالة .

« واذا كنا قد أبينا ان تكون هذه المصالح والحقوق تحت رحمة دولة واحدة ولم نكتفِ من الضمانات باريحية احد الفرقاء وتعقله ، فليس معنى هذا اننا اردنا اظهار عدم ثقتنا بتلك الدولة او هذا الفريق بل معناه اننا توخينا الحفاظ على كرامتنا . وليس في ما يبدو منا من جزع وقلق على الحالة في الاستانة ما يجوز ان تفسره حكومة بطرسبرج بأنه اهانة موجهة اليها .

« وحكومة الملك أحقّ بالاحتجاج على ما يوجّه اليها من اتهامات بانها في معالجتها مسائل الشرق لا تضع نصب عينيها الّا مصلحة محمد علي فتضحي في سبيلها بحقوق الباب العالي ومصالحه . ولقد ردّت على هذه التهم بما يُفقدها اساسها . وكان من حقنا بعد هذا الردّ القاطع ان ننتظر من الرئيس نسلرود عدم تكرارها .

« ولمن دواعي ارتياحي ان يكون نسلرود قد اكّد ان مهمة البـــارون دي برونوف في لندن تهدف الى ازالة ما بين باريس ولندن من عدم اتفاق في الرأي على بعض وجوه الحلّ الذي يقتضيه الخلاف القائم بين السلطان ومحمد علي . ومبعث هذا الارتياح ان المعلومات التي تجمعت لديّ عن هذه المهمة تشير الى ان حكومة روسيا لم تبادر لقبول اكثر الحلول رعاية لمصلحة باشا مصر الّا لتوسيـــع شقة الخلاف الذي اوجدته ازمة الشرق بين رأي حكومة باريس ووجهة نظر حكومة لندن » .

على ان هذه السياسة الجديدة لم تخفف عن المارشال شيئاً من حدّة الحملة عليه في الجمعية الوطنية والاوساط السياسية بباريس . ولمـــا اجتمع مجلسا البرلمان في دورتها الدستورية العادية في كانون الثاني ١٨٤٠ شنّ الزعيم المعارض ادولف تيار هجوماً عنيفاً على الوزارة آخذاً عليها وهنها وارتجاج سياستها وتراخي اعصابهـــا امام بريطانيا وروسيا ومحمد علي . فما كان من المـــارشال الّا ان ضحّى بسفيره الجنرال سيباستياني فاستدعاه من لندن وعيّن خلفاً له فرنسوا غيزو احد اعـلام الرجعية ومن كبار المؤرخين . ولم يكن هذا الاجراء عملاً مشرّفاً . ومن عـادات رجال السياسة في كل دولة وشعب انهم ، كلما اشتدّت عليهم الحملات لامورٍ هم المسؤولون عنها، يتبرّأون من سوء تصريفها ويلقون تبعـة الفشل والخطأ على جهاز او على رجل فيدوسون كرامته ويذبحونه تهـدئة لاعصاب المعارضين وثورة الغاضبين . وانعدام الاريحية في معاملة سيباستياني لا يبرّره كون خلفه واسع الالمام بالسياسة الاوروبية وشؤون الشرق ، فسيباستياني لم يكن اقـــلّ من غيزو علماً بالاوضاع الشرقية . وهو كما يستدلّ من تقاريره النيّرة ، ما كان في لندن الّا المنفّذ الامين لآراء حكومته وتعليماتها . ولعل المـــبرر الوحيد لتعيين غيزو انه كانت تشدّه الى الاوساط المحافظة في بريطانيا روابـــط الرجعية من جهة ووشائـــج البروتستانتية من جهة اخرى .

ومهما يكن من امر فان اختياره لمركز من اهمّ مراكز الدولة في تلك الظروف

الحرجة أثار حسد بعض السياسيين فوجّهوا الى الحكومة انتقادات لاذعة ، وقالوا عن هذا المؤرّخ ذي الثقافة الواسعة انه « اجدر بالظهور في الاوساط الجامعية منه بالدخـول الى حرم السياسة الدوليـة والتعاطي مـع رجـــال الدولة واعضاء الارستقراطية العليا في بريطانيا ، فاختياره لتمثيل فرنسا لدى البلاط البريطـاني يبدو لنا ، من النـاحيتين السياسية والاجتماعية ، عمـلاً شاذّاً عن قواعد الحكمة واللياقة لم تقدم عليه الحكومة الّا لرغبتها في اعطاء منصب عالٍ وشريف لسياسي فاشل محروم » .

وقبل ان يغادر السفير الجديد باريس الى لندن وضع المارشال سولت بين يديه مذكرة شرح له فيهـا وجهة نظره في الظروف الصعبة التي تمرّ بهـا العلاقات الفرنسية البريطانية ورأيه في وسائل معالجتها قـال « قبل انتقالك الى لندن للقيام بمهمتك الدبلوماسية فيها اريد ان اقول لك ان هنالك مسألة رئيسية يتعلـّق على معالجتها وبالتالي على حلـّهـا مستقبل علاقاتنـا مع بريطانيا . وفي اطلاعك على النقطة التي تقف عندها هذه المسألة في الوقت الحاضر والتطوّرات التي مرّت بهـا منذ نشوئهـا حتى الان والروح الذي تنوي حكومة الملك مواصلة معالجتها به ، التوضيح الكافي للغـاية التي يجب عليك ان توجّه اليهـا جهودك والسبيل الذي يُستحسن ان تسلكه في سعيك اليها .

« قبل عشرة اشهر بلغت العلاقات بين الباب العالي وباشا مصر حدّاً من التوتر لم يكن بعده الّا الجفـاء والقطع فشعرت الدول بأن الحالة تقتضي القيام بما ينقذ السلام ويوطـّده . وعندئذٍ اخذت الحكومة الفرنسية مبـادرة مشرّفة مستوحاة من فكرتين لم تحد عنهما في المقترحات التي كانت تتقدم بها من حلفائهـا المرّة تلو المرّة ، الاولى حلّ الازمة على وجه يُخرج الدولة العـثمانية من الحمـاية الروسية الفرديّة التي كرستها معاهدة هنكار اسكله سي ووضعها تحت حماية اوروبية جماعية، والثانية تركيز العلاقـات بين السلطان ومحمد علي على اسس تتوافر فيهـا الضمانات للحق والواقع وازالة ما يشوب هذه العلاقات من حذر وعدم ثقة فلا يبقى احدهما

من الآخر على ما هو عليه من كره وعداء ليس فيهما سوى الخطر الاكيد على راحة العالم . وكانت حكومة الملك مدركة تماماً ان تحقيق الفكرة الاولى من الامور الصعبة جداً لان روسيا لن تقبل عن طيبة خاطر النزول عن مركز ممتاز طالما سعت اليه بكل قواها ، ولان الدول التي كان اتفاقها على خطة جريئة حازمة الوسيلة الوحيدة لحمل روسيا على هذا النزول لم تكن على استعداد لمثل هذا الاتفاق . غير ان هذه الدول التي كانت تجزع من الاقدام على عمل يُغضب روسيا كانت تقرُّنا على هذه الفكرة وتود لو انها تحققت بالاقناع وبدون عنف . ولا شك ان علم حكومة بطرسبرج بوجود هذا الشعور عند الحكومات الاخرى وحرصها على عدم الامعان في ما قد يؤول في النتيجة الى توثيق عرى التفاهم والتعاون بيننا وبين هذه الحكومات ، حملاها على سلوك خطة اكثر اعتدالاً وعلى الاقلال من تظاهرات العزة والنفوذ والتعالي فيما يتعلق بشؤون الشرق . اما الفكرة الثانية فكانت تبدو لنا اسهل تحقيقاً . وبعد وقف الاعمال الحربية كان الواجب الاول ان نحول دون استئنافها بتنسيق الشروط والوسائل اللازمة لتأمين السلام في الشرق. وقد اجمعت الدول على ان الوسائل الاكثر فعاليَّة هي ان يُعترف لمحمد علي بمركز ثابت ونهائي يجد فيه ما يطمئنه الى سلامته ومستقبل ذريته وان يُعطى له في ظلّ سيادة السلطان الحكم الوراثي على جزء من الاراضي التي هي بيده مقابل اعادة الجزء الآخر الى صاحبه الشرعي . وبعد اقرار هذا المبدأ يجري البحث في حدود الاراضي التي يتقرر تركها في عهدته وعهدة بيته من بعده . وتحديد هذه الاراضي هو الامر الذي تدور حوله المساعي وتوضع الاقتراحات . وانت تعلم ان مشاريع عديدة قد وضعت لحل هذه المشكلة . وسأكتفي هنا بتذكيرك بالمشاريع التي قدمتها حكومتا لندن وباريس لان الاقتراحات الاخرى التي وضعت بعدها لم تأتِ بشيء جديد او بما يختلف عما ورد فيها . ورأي حكومة الملك كان وما زال ان في الاقتراح على محمد علي ، بعد ان حققت جيوشه ما حققته ، ان يقبل اقلّ من حق الوراثة على مصر وسوريا حتى جبال طوروس سيقابله الباشا بالرفض . واذا جرت محاولة لفرضه عليه فانه سيقاومها مقاومة عنيفة ويائسة تزعزع اركان الدولة العثمانية وقد تقضي عليها قضاء مبرماً . وترى حكومة الملك ايضاً ان في إعادة

جزيرة كريت واقليم اضنه وبلاد العرب الى السلطان مع بقاء سيادته على مصر وسوريا ارضاءً كافياً بعد لهكل ما بدا من سلفه من اعمال لم يكن للحكمة اقلّ أثر فيها .

« اما حكومة لندن فكانت على غير هذا الرأي لانها كانت مقتنعة بعدم امكان تثبيت هيبة السلطان وتدعيم ملكه الا بحصر محمد علي ضمن حدود مصر وبان لا مفرّ لمحمد علي من الرضوخ لارادة اوروبا حال تأكده ان الدول عازمة عزماً صحيحاً على فرض هذه الارادة .

« ولا يغيب عنك ما كان لهذا الخلاف في الرأي بين الحكومتين من نتائج . ولقد بذلنا كل ما في وسعنا ليبقى هذا الخلاف سراً بين العاصمتين . ولكن اخباره ذاعت رغم ارادتنا فوثبت روسيا على الفرصة وراحت تعمل جاهدة لتقويض المحالفة الفرنسية البريطانية .

« وليس في نيتي ان اذكر لك هنا تفاصيل المهمتين اللتين قام بهما في لندن البارون دي برونوف . وحسبي القول ان المقترحات التي جاء بها هذا الموفد الخاص الى العاصمة البريطانية ، على ما كان فيها من اعتدال وحسن استعداد وإرضاء للأحقاد البريطانية على محمد علي ورغبة في ازالة اسباب الحسد البريطاني من امتداد النفوذ الروسي في الاستانة ، لم تكن تستوحي الّا فكرة واحدة او تهدف الّا الى غرض واحد وهو استدراج حكومة لندن الى توقيع اتفاق سياسي لا يمكن الحكومة الفرنسية ان توافق عليه فيكون سبب الافتراق بين بريطانيا وفرنسا .

« ويؤلمني ان اقول هنا ان الدور الذي لعبته النمسا وبروسيا في هذه القضية كان دليلاً على عدم تحررهما من بعض الافكار القديمة . فبعد ان كانت هاتان الدولتان تقرّاننا على فكرتنا وتوافقان على اقتراحاتنا تنكّرتا لنا لما شعرتا بامكان عقد اتفاق يخالف لسياستنا وبالتالي قيام معاهدة ضدنا . وقد رأيناهما تعودان عما كانتا تقولان به من قبل وتسرعان للانضمام الى الجبهة التي كانت في طريق

التكوين ضد فرنسا . وقد فشلت هذه المحاولة . وكان فشلها امراً لا بدّ منه لان الاتفاق الذي لا يقوم الّا على عداء قديم من جهة وغضبة عابرة من جهة اخرى لا يمكن ان يكون الا ضعيفاً وموقتاً ولا يُرجى منه ان يزيل الفوارق التاريخية بين تفكير وتفكير ومصلحة ومصلحة . ومن اجل هذا لم تخنًّا اعصابنا . وفي الوقت الذي كانت اقوال حكومة لندن ومبادراتها تنذر بقرب عقد الاتفاق المعاكس لنا لم نحدْ قيد أنملة عن موقفنا السابق الهادىء وقابلنا كل المحاولات بصبر وسكوت . وقد ركدت الآن الريح العاصفة . وبعد ان لجأ لورد بالمرستون الى كل ما استطاع من اساليب لحجب الحقائق عنا اعطانا اخيراً تأكيدات تلقائية بانه لن يُقدم على شيء الا بعد وصولك الى لندن .

« هذه هي الظروف التي ستبدأ فيها مهمتك . ورسالتك لا تختلف في شي عن الرسالة التي كنا قد وضعناها في عنق سلفك ، فاستعداداتنا بالنسبة الى بريطانيا باقية كما كانت وهي لا تقلّ عطفاً وصداقةً عما عُرفت به من قبل . والتعديلات التي ادخلناها على اقتراحاتنا السابقة والمساعي التي بذلناها لحمل محمد علي على قبولها لمن أسطع الادلّة على صدق رغبتنا في التقرُّب من حلفائنا وفي ان نوفّر لهم اسباب التفاهم معنا .

« على اننا والحالة على ما هي عليه لا يغيب عنا ان التطورات والظروف قد تهيّء لنا فرصة جديدة للتساهل بدون ان يكون في تساهلنا ما يمسّ جوهر سياستنا . وعند مجيء هذه الفرصة فاننا لن نتوانى عن التقدم بما يمكن ان يزحزح من سبيلنا ما فيه من عقبات تحول دون الاتفاق ولن يثنينا عن هذا العزم ما قوبلت به اقتراحاتنا السابقة من تجهّم وتنكّر . اما اذا سبقتنا حكومة لندن وقدمت لنا مشروعاً جديداً فاننا سننحني عليه بعطف واستقامة ورغبة صادقة في ان نجد فيه قواعد للتفاهم . ولك ان تقول هذا للورد بالمرستون . وكل ما ستقوم به ضمن حدود المبادىء المذكورة فيما تقدم وكل ما ستفعله لتوثيق الروابط المتراخية بيننا وبين البريطانيين سيحظى بالموافقة التامة من حكومة الملك . ولكن

ارجوك ان لا تشترك في وضع اي وثيقة وان لا توقّع اي كتابة يكون فيها الزام لحكومتك قبل ان تستأذنها بذلك وتنال منها موافقة صريحة لا اثر فيها للغموض . وعليك ايضاً ان تمتنع عن كل ما يمكن أن يجرّنا الى مؤتمرات او يزجّنا في وضع بروتوكولات . وليكن دائماً نصب عينيك اننا اذا دخلنا في مؤتمر فلا شيء يضمن اننا لن نكن فيه منعزلين . ولم احدثك الا عن امور الشرق لان مستقبل علاقاتنا مع البريطانيين معلّق بها . ومتى حان وقت الاهتمام بغيرها من الشؤون فاني ساطلعك على وجهة نظر الحكومة في كل منها » .

وسافر غيزو الى لندن يحدوه الامل بالوصول مع اصدقائه المحافظين الى ما فيه مصلحة الدولتين ولكنه ما كاد يبدأ اتصالاته بلورد بالمرستون وغيره من رجال الحكم حتى سقطت حكومة المارشال سولت (٢٨ شباط ١٨٤٠) تحت ضغط الحملات العنيفة في الجمعية الوطنية فكلّف الملك لويس فيليب ادولف تيار زعيم المعارضة بتشكيل وزارة جديدة . وكان تيار اكثر خصوم المارشال عنفاً واشدهم عداءً لسياسته ، وكان قد جعل من مذكرة ٢٧ تموز نقطة الانطلاق في مهاجمته فاتهمه بأنه ، بموافقته على هذه المذكرة ، قد اسهم في المؤامرة على ما لفرنسا في الشرق والمتوسط من مصالح وحقوق هي مصدر من اهمّ مصادر ازدهارها واشراقها واساس رئيسي لوجودها كدولة عالمية كبرى .

وحاول غيزو ما استطاع ان يُقنع بالمرستون بصواب رأي الحكومة الفرنسية ولكن محاولاته ذهبت هباءً ، وخرج من حديث طويل جرى له معه في وزارة الخارجية البريطانية في ٤ اذار ١٨٤٠ وهو على اتمّ ما يكون الاقتناع بأن الوزير البريطاني مصمم على انتهاج سياسة تفاهم مع روسيا سواء أرضيت فرنسا ام لم ترضَ . ومن الاطلاع على ما نقله غيزو من هذا الحديث في تقريره الى حكومته تتبين بكل جلاء الخطوط التي جعلها المحافظون البريطانيون دستوراً لسياستهم في الشرق وظلّوا ماضين في تنفيذها حتى يوم نزولهم في غضون الحرب الكونية الثانية عن المرتبة العليا في العالم لدولتين جبارتين انتقلت اليهما السيطرة على مصايره

بحكم ما لهما من قوى وامكانات مذهلة .

قال غيزو : « قلت لبالمرستون ان استعمال القوة في الشرق لا فـــائدة منه في النهاية الّا للروس ، اولاً لان روسيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع النزول الى الميدان الشرقي بأوفر عتاد واكثر عدد من الرجال ، وثانياً لان استعمال القوة يُنتج هزّات يصعب علينا ان نتداركها او نتدبّرها وتكون روسيا اكثر الدول حظاً في الافادة منها . ولو اننا استطعنا قبل بضعة شهور ، اي قبل نشوب القتال الجديد بين محمد علي والسلطان ، ان نضمن استمرار احكام اتفاق كوتاهية لمدة عشر سنوات ، اي لنهاية عمر محمد علي ، لكان عملنا خيّراً وكفيلاً بالحفـــاظ على سلامة الدولة العثمانية .

« فاجاب اللورد ان اتفاق كوتاهية كان خطأً يجب تجنب الوقوع فيه مرة اخرى. علينا ان نجعل السلطان قوياً وان نحدّ من قوّة محمد علي ونصيّره ضعيفـــاً باعادة سوريا ، الاقليم الغني بالمال والرجال ، الى السلطان صاحبها الشرعي . اما روسيا فصدقني اذا قلت لك انها مستعدة استعداداً صحيحاً للتداول والاتفاق مـع الدول الاخرى على شؤون الشرق . ولا اقول ان استعدادها هذا بريء من كل رغبة في التفريق بيننا ولكني اؤكد انها تريد الخروج من المركز الحرج الذي وضعت فيه نفسها في الشرق ، فمعاهـــدة هنكار اسكله سي اصبحت ثقيلة عليها . واذا وقعت اضطرابات في تركيا او اذا هددت الجيوش المصرية عاصمة السلطنة فاضطر الباب العالي الى طلب المساعدة الروسية عملاً باحكام هذه المعاهدة فان القيصر مصمم على استجابة الطلب لانه يشعر بان الشرف يقضي عليه بذلك ولكنه لن يفعل عن طيبة خاطر لعلمه باننا ، اي انتم ونحن ، غير مستعدين لإطلاق يده في الامر . وهو لا يريد ان ينازلنا ، ولهذا تراه يبحث عن موقـــف أوفر سلامة او اقلّ خطراً . ومصلحتنا ومصلحتكم ومصلحة اوروبا تقتضي ان نسهّل عليه الامر . وعلينا ان نغتنم هذا الاستعداد الطيّب ما دام قائمـــاً وان نفيد منه لوضع المسألة العثمانية في نطاق الحق الاوروبي العام . فاذا فعلنا هذا فاننا نكون قد حققنا نصراً كبيراً

بدون قتال وهدمنا الحماية الفردية التي نشكو ونحذر منها بأن قيّدنا الدولة التي تريد فرضها بمعاهدات تأخذ عليها طريقها . فقلت ليس احبّ اليّ يا سيدي اللورد من ان يكون الصواب في قولك وان يستعيد السلطان بعض قوّته وتعدل روسيا عن السيطرة عليه بحجة حمايته ولكني اشكّ كثيراً في ان الروس سيفلتون ما في قبضة يدهم . اما فيما يتعلق باعادة الصحة على تركيا فرأيي ان الاخطار المحدقة بهـــذه الدولة اسرع فعلاً من الدواء الذي تريـــد ان تعالجها به . واذا ذهبنا الى اكثر الاحتمالات تفاؤلاً فاننا نجد ان السلطنة العثمانية ستبقى لوقت طويل عاجزة عن ان تكفي نفسها بنفسها ، فاذا وقعت فيهـــا اضطرابات عنيفة يقتضي التغلب عليها جهوداً كبيرة ظهر عجزها وبات امرها في يد دولة اجنبية تصونها وتقضي في ربوعها على عناصر التمرّد والعصيان ، ولن تكون هـذه الدولة الّا روسيا . فقال بالمرستون اذا تـــدخلت روسيا تنفيذاً لاحكام معاهدة وباسم اوروبا كان للخطر وجه غير الذي رسمته . ومتى بلغ التدخّل الروسي غـــايته ، اي متى انتهت الاضطرابات واستتب الامر للسلطان ، فان الجيش سيجلو عن اراضي السلطنة .

قلت انا اؤمن يا سيدي اللورد بفضيلة المعاهدات واؤمن ايضاً بصدق المـلوك ولكني لست اقل ايماناً بموجبـــات الظروف ، بسلطان الشهوات وقوة السياسة التقليدية . وجلاء الجيش الروسي عن تركيا بعد دخوله اليها امر كبير ولا شك ، ولكن الجلاء لا يمحو خطأ الاحتلال . ومن قال لك ان الروس سيجلون بسرعة ، ومن يضمن لك ان الحرب متى بدأت في سوريا لا تكون اطول كثيراً مما تظن ، فللباشا في سوريا جيش كبير جداً واذا قُطعت عليه المواصلات البحرية فبوسعه ان يواصل الحرب ويغذّيها من موارد البلاد عن طريق البر . وقد علمت انه جادٌ الآن في تنظيم وسائل النقل عبر الصحراء وفلسطين ويقال انه جمـــع خمسة الاف بعير لهذا الغرض ، ولا اظن انكم ستنزلون جيشاً في سوريا او ان النمسا ستجرّد عليها حملة عسكرية ، اذن فتبقى روسيا وحدها سيدة الموقف تواصل الحرب في كل مكان تشب فيه نارها ، في سوريا وآسيا الصغرى والاستانة .

فقال ان انزال قوى بريطانية في سوريا امر غير وارد مطلقاً فليس عندنا جيش نضعه في ذلك الجانب من العالم . اما انزال حملة نمساوية فمَن يعلم ، مَن يعلم . . وبعد فقد لا يكون ضرورياً ان ينحدر الروس الى آسيا الصغرى او سوريا ، ومن الممكن ان ينزل جيش تركي روسي في مصر ذاتها ، في صميم الاقليم الذي لا منازع لسيادة محمد علي فيه ، وليس للباشا في مصر الا فلول عسكرية لا يُعتمد عليها فيضطرّ عندئذ الى استدعاء جيشه من سوريا للدفاع عن مقرّ حكمه .

قلت أريد يا سيدي اللورد ان اذكّرك باننا مررنا بهذه التجربة القاسية . وقد نكون اوسع الناس علماً بما تقتضيه من جهود وبما فيها للنجاح من حظوظ . ولن يكون لاي دولة تقدم عليها جيش اقوى وقائد اعظم ممن كان لنا سنة ١٧٩٨ . ولكن دعني القي عليك مرة اخرى سؤالي الاول ، لماذا كل هذه الجهود ولماذا يعرّض السلام في الشرق وتعرّض معه سلامة الباب العالي وسلامة اوروبا لمثل هذه المغامرات . ألحرمان شيخ جاوز الثانية والسبعين من حق الوراثة . وما هي الوراثة في الشرق ، في هذه المجتمع العنيف والضعيف معاً ، في هذه العشائر والطوائف المتعددة والمتفككة . ان حكاية محمد علي ليست حدثاً جديداً في الامبراطورية العثمانية فكم من الباشوات قبله تمرّدوا واستولوا على اقاليم واستجمعوا من القوة كل وسائلها واصبحوا شبه مستقلين فماذا كان موقف الباب العالي منهم . انه تذرّع بالصبر وانتظر ، فمات الباشوات ودبّ الخلاف بين اولادهم فانشقّ بعضهم على بعض واستعاد السلطان اراضيه وهيبته . وهذا خير ما يمكن الباب العالي ان يفعله الآن ، وفيه كل حظوظه .

فقال ان في قولك بعض الصواب . وحق الوراثة الذي تكلمت عنه قد لا يكون ذا قيمة كبيرة . ولكن ابراهيم باشا زعيم ماهر وجيشه يحبه ويُخلص له . ويقال ان له في الادارة وزناً يفوق وزن ابيه . والى جانبه ضباط مجربون ومستشارون فرنسيون . ونحن هنا لنتصارح وليقول احدنا للآخر كل الحقيقة .

فقل لي ألا تكون فرنسا مطمئنة مرتاحة اذا قامت في مصر وسوريا دولة جديدة مستقلّة تدين لها بالاخلاص لانها مهدت لقيامها فتصبح بفعل هذا الاخلاص حليفة لها . لقد باتت الجزائر بيدكم فما عاد يفصل بينكم وبين هذه الدولة الجديدة الحليفة سوى شيء قليل جداً ، فاقليما تونس وطرابلس الفقيران الضعيفان لا يشكلان حاجزاً او فاصلاً ، وهكذا فان كل الساحل الافريقي وجزءاً من الساحل الاسيوي على البحر المتوسط ، من مراكش الى خليج الاسكندرونة ، يصبحان في دائرة نفوذكم خاضعين لسلطانكم . وهذا لا يوافقنا مطلقاً .

قلت لقد اصبت كبد الحقيقة يا سيدي اللورد . نحن هنا ليقول كل منا كل ما في فكره وقرارة نفسه ، ولنا ان نفعل هذا بكل حرية وصراحة . والذي نقوله الان ينطبق على الحاضر كما يراه كل منا ولكنه لا يتطاول الى المستقبل ولا يستبق أحداثه . واني اجهل تماماً ما سيأتي به المستقبل ولا علم لي او شبه علم بما في ضميره مما سيقوم على سواحل المتوسط من دول جديدة او مبادرات تقوم بها دول قديمة . واظن ان ليس باستطاعتك او باستطاعة احد في العالم ان يتنبأ الآن بما سيكون . والتنبؤ بالمستقبل ليس الّا نوعاً من انواع المجازفة وضرباً من ضروب المقامرة الفكرية . وليس من الحكمة في شيء ان نؤسس اليوم سياستنا على المجازفات والمضاربات . وحكومة الملك مصممة على عدم التفريط في واجباتها نحو فرنسا ومصيرها . وهي مؤمنة بان مصلحة فرنسا هي في استتباب السلام وتدعيم النظام الاوروبي وازدهار كل دولة من الدول ضمن حدودها . هذه هي سياستنا ياسيدي اللورد وهي سياستكم ايضاً ولهذا فاني لا افهم ان لا نكون في الشرق متفاهمين متفقين وان لا يكون عملنا فيه موحّداً ولنا فيه مصالح واحدة واهداف واحدة تسمو فوق الخلافات الثانوية الحاضرة او التي قد تقع فيما بعد . ودعني الآن اسألك اذا كنتم قد مضيتم في الامر الى ابعد مما نعلم . لقد قيل في الخارج ان المفاوضات اوشكت على النهاية وان خطوط الاتفاق قد وضعت ولم يعد هنالك من خلاف سوى على وسائل العمل المنوي القيام به ضد محمد علي فهل في هذا القول شيء من الصحة .

فأجاب ليس هنالك اكثر مما تعلمون . وامامي الآن مشروعـان للاتفاق او للمعاهدة بـين جميع الدول على امور الشرق ، اولهما من وضعي وفيه الخطوط الكبرى لآرائي ولم اطلع عليه زملائي بعـد . والثاني تنعكس عليه وجهة نظر الدول الاوروبية فلك ان تطّلع على الاثنين .

وعلّق السفير غيزو على هذا الحديث فأدلى في تقريره برأيه الخـاص في سياسة الدول الاوروبية وموقف فرنسا فقال « ان لبريطانيا والنمسا في شؤون الشرق وجهة نظر بسيطة ومتحجّرة فهما لا تريدان الّا الحفاظ على الامبراطورية العثمانية والدفاع عنها ضدّ جميع خصومها واعدائهـا ، وليس لروسيا من الجانب الآخر الّا فكرة واحدة لا تقلّ بساطة وصلابة عن تلك ، ولكنها فكرة منعزلة ومنطوية على نفسها تأبى الّا ان تكون منفردة مستقلة وهي الحفاظ على الدولة العثمانية كما هي الآن اي ضعيفة مهيضة الجناح لتسيطر عليها تحت ستار حمايتها . وبروسيا ، وهي نوعاً ما غريبة عن الموضوع ، تميل عادة الى بريطانيا والنمسا ولكنها تتحاشى ما يمكن ان يُغضب روسيا . اما سياسة فرنسا فمتعددة الوجوه متقلّبة تريد إرضاء السلطان والباشا معاًفتسعى في وقت واحد للمحافظة على الدولة العثمانية وتوسيع مصر . وهكذا يتبيّن ان للباب العالي حليفين حقيقيين وحامياً خبيثاً وصديقاً ذا قلبين . وسياستنا في الازمة القائمة منبثقة من حملتنا الشهيرة الى مصر في سنة ١٧٩٨ ومن مجد قادتنا العسكريين وصيت جنودنا وعلمائنا وما خلّفته بطولتهم واعمـالهم واستكشافاتهم من ذكريات وانطباعات ،لا من مقتضيات السلامة والتوازن .

« وللحكومة البريطانية في المسألة الشرقية مَصلحتان ، الاولى ان تبقى روسيا بعيدة عن الاستانة ، والثانية الحدّ من النفوذ الفرنسي في مصر . وقد شاءت الظروف المتشابكة ان تجعل روسيا مستعدة للعدول عن مطامعها في فرض حمايتها الفردية على الدولة العثمانية وان تساعد بريطانيـا على اضعاف باشا مصر . غير ان بريطانيا شاعرة بان استعـداد روسيا للسير معها جنباً الى جنب قد ينال من علاقاتهـا الحسنة مع فرنسا . وعند الحكام البريطانيين ميل للتضحية ببعض الشيء للاحتفاظ

بالصداقة الفرنسية ولكني لا اعتقد انهم على استعداد لعدم اغتنام الفرصة السانحة لهم لبلوغ اهدافهم في الشرق » .

ولما اطلع رئيس الوزارة الفرنسية على هـذا التقرير النيّر ايقن تماماً ان بريطانيا وروسيا جادّتان في خضد شوكة فرنسا والقضاء على نفوذهـا في الشرق ولكنه كان مؤمناً بان لويس فيليب اعجز من ان يُقرّ حكومته على عمل مستقل حاسم وبانه ليس ذلك الرجل الذي يقبل ان يقامر بعرشه بالوقوف بوجه بريطانيا وروسيا فرأى ان الوسيلة الفضلى لانقاذ ما يمكن انقـاذه هي ان يراوغ ويؤجّل ليعطي محمد علي الوقت الكافي لاستكمال استعداداته العسكرية وان يدقّ الاسافين بين الدول الاربع ثم يلجأ الى التهديد وحرب الاعصاب آملاً ان يتدخل مترنيخ للحؤول دون الحرب بين فرنسا والدول الاوروبية ، ولتسوية القضية صلحاً فتخرج فرنسا من الازمة بحلّ يرضي ، على الاقلّ في ظاهره ، كرامتها الوطنية .

وذهاباً من هذا الرأي بلّغ تيار سفراء الدول في باريس ان كل اتفـاق حول الازمـة في الشرق لا يكون منسجماً مع مصالح فرنسا لا يمكن ان توافق عليه الحكومة الفرنسية . فاذا عمدت الدول الاوروبية الى استعمال القوة في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم فان ذلك لن يجديها نفعاً بل يُفقدها ما لها من هيبة فيهـا . وراح من جهة اخرى يشجّع محمد علي على التفاوض مباشرة مع السلطان وأوعز الى غيزو ان يماطل في المفاوضات ويكسب من الوقت ما يستطيع الى ان يتم انهـاء النزاع وتسوية الاوضاع بين مصر والباب العـالي فيضع الدول الاوروبية امـام الامر الواقع . وجاء عزل خسرو باشا من الصدارة العظمى يعزز امله بنجاح هذه السياسة لان خسرو كان عدوّاً لدوداً لمحمد علي وحجر عثرة في سبيل الاتفـاق بينه وبـين السلطان . وفي الوقت ذاته اوفد تيار الى الاستانة صديقه الصحفي كوست مؤسس جريدة « الطان » الباريسية في مهمة سرية غايتها التمهيد لمفاوضات مباشرة وتذليل ما يعترض الصلح من عقبات . فاتصل كوست بفتحي باشا صهر السلطان ووزير الزراعة وبيّن له اخطار التعاون مع بريطانيـا التي لا تهدف سياستها الّا الى دفع

السلطان لاعلان الحرب على محمد علي فتنهار قوته العسكرية ويضطر الى طلب المساعدة البريطانية فتصبح بريطانيا وصيّة عليه وتحتلّ مصر تأميناً لمصالحها في هذا القطر الغنيّ ولمواصلاتها على طريق الهند . « ومتى نزلت بريطانيا في بلد كان نزولها ابدياً او في اقل تقدير طويل الامد »

ولما وجد عند صهر السلطان اذناً صاغية واستعداداً لتقبّل نصائحه ذهب في حديثه الى ابعد ما يمكن ان يذهب اليه انسان في الخبث والازدواجية اذ قال له « اتركوا مصر لمحمد علي وضعوا سوريا بيد ابراهيم واعطوا اضنه لأخيه . فهكذا تفرّقون بينهم ، والتفريق بين الخصوم سياسة لم تمنَ يوماً بالفشل . ولن يمضي وقت طويل حتى يقوم احدهم على الآخر . ومتى دبّ الخلاف في بيت محمد علي وراح الأخ يحارب اخاه وكان في الباب العالي وزراء يعرفون طرق استغلال الاحداث والافادة من الظروف بات من السهل على السلطان ان يستعيد كل ما تقضي عليه الاوضاع القاسية الحاضرة بالنزول عنه » .

وكان الصحفي الفرنسي معتقداً ان هذه الآراء التي ادلى بها لن يطّلع عليها الّا السلطان . ولكن فتحي باشا لم يكن اقلّ منه خبثاً فحملها فوراً الى السفير بونسومبي الذي نقلها في الحال الى بالمرستون فاتضحت للحكومة البريطانية نيات حكومة فرنسا على وجه زال معه كل شك . ولم يكن باستطاعة كوست ان يُرفق نصائحه بضمان فرنسي رسمي ، ولما طُلب منه هذا الضمان لم يُعطِ سوى وعود شفهية غامضة فأخفق في مهمته وعاد ادراجه .

ولم تحظَ سياسة تيار بموافقة السفير غيزو لان هذا المفكّر الهادىء كان يرى ان السياسة التي تقوم على الروغان والمماطلة والتأجيل لا يمكن ان تخدع الناس الا لوقت قصير وان إسداء النصح للسلطان والوقوف عند حدّ النصح لن يجدي فتيلاً لان بريطانيا تُسدي وتُغذّي وتُغدق ، ولان السياسة الدولية قد تبلورت تقريباً في موقف موحّد تجاه محمد علي سواء أقبلت فرنسا ام رفضت . يضاف الى

هذا ان قيادة هذه السياسة باتت بيد بالمرستون القويّ الشكيمة يسانده رجلان من اقوى رجال السياسة واشدهم كرهاً لفرنسا ، مترنيخ ونسلرود .

وفي مذكرات غيزو عن هذه الفترة من مهمّته الدبلوماسية قوله : « اني ارى العالم على قدمَي بريطانيا يبدي استعداده لعمل ما تشاء . اما نحن الذين ندّعي صداقتها الخالصة فإنّا نقول لها لا » . وقد قام الرجل بواجبه على اكمل وجه وعمل بوحي ضميره . وكتب الى تيار في ١٢ و ١٦ و ١٧ اذار ١٨٤٠ يحذّره من خطة التسويف والروغان التي لن تنتهي الّا الى الخذلان والفشل ويقترح عليه اتخاذ موقف ايجابي سريع « لاننا اذا لم نفعل ذلك وجعلنا الناس يفهمون اننا لا نبغي سوى كسب الوقت فإني لا استبعد ان تفاجئنا الحكومة البريطانية فتقرر المضي بدوننا او بالاشتراك مع غيرنا . وأن تمضي بمنأى عنا او بالاتفاق مع سوانا خيرٌ لها من ان تبقى جامدة ولا تفعل شيئاً . وعندئذ تتبدّد اوهام المفاوضات الطويلة ونصبح امام الحلّ الذي اتفقت عليه الدول وما سنجده في هذا الحلّ من صعوبات وعقبات ما اغنانا عنها . وقد تتطوّر الازمة وتتوالى الاحداث بسرعة على غير الوجه الذي نرجوه فلا يكون لنا مفرّ من تدبير سريع وحاسم . وترى الحكومة البريطانية ان لها في الشرق مصلحتين غير متساويتين بالاهمية ولكنهما حقيقيتان ، وهي حريصة كل الحرص عليهما ، الاولى ناشئة عن خوفها من روسيا في الاستانة والثانية قائمة على ان النفوذ الفرنسي في مصر يزعجها ويقلقها ، فهي تريد ان تقيم في تركيا حاجزاً بوجه روسيا ، وسيّان عندها ان تم اقامة هذا الحاجز بقوة الدولة العثمانية او بتدخل اوروبا ، وتتوق من جهة اخرى الى إضعاف باشا مصر فلا يكون لفرنسا في المتوسط حليفاً قويّاً ومفيداً » .

واستهدفت سياسة تيار لحملة شديدة في الجمعية الوطنية واخذ عليها لامارتين روغانها وعدم استقامتها في خطاب عنيف قال فيه « لقد اذهلني ان اطّلع في اللجنة النيابية التي اتشرف بكوني من اعضائها على الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية وسفيره الى لندن . اذهلني الامر لاني لم اجد في تعليمات الوزير للسفير

سوى التشجيع على المماطلة والتسويف وكسب الوقت بطلب التأجيل تلو التأجيل » .

ولم تخفَ على بالمرستون سياسة تيار وما تنطوي عليه من الاعيب فلم يتأثّر بها لعلمه ان فرنسا لا تقدم على المجازفة بنفسها في حرب تعلنها على الدول الاربع مجتمعة فكتب الى سفيره في باريس « ليقل الفرنسيون ما يشاؤون فهم قالوا واعلنوا فانهم لن يحاربوا اربع دول اكراماً لمحمد علي ودفاعاً عن مطامعه » .

وكما كان بالمرستون مقتنعاً بان فرنسا لن تجرؤ على محاربة الدول كان الملك لويس فيليب ورئيس حكومته تيار مقتنعين بان الدول الاوروبية لن تقدم على عقد اي اتفاق حول المسألة الشرقية بدون موافقة فرنسا . وعبثاً حاول السفير غيزو المرة تلو المرة ان يُفهم حكومته ان الاتفاق بين الدول قد قطع شوطاً طويلاً واوشك ان يصبح حقيقة فلم يحتط تيار لأمره . وفي اوائل نيسان ١٨٤٠ اصرّ السفير على ان تقف فرنسا موقفاً ايجابياً من بريطانيا فتفاوضها في وضع تسوية نهائية لقضايا الشرق تقوم على اعادة اضنه وجزيرة كريت والمدن المقدسة الى السلطان فاذا طالب بالمرستون باكثر من ذلك كان القبول خيراً من مواجهة ما قد ينتج عن الرفض من ظروف قاسية تكون فيها فرنسا في عزلة عن الدول الاوروبية ، وافضل من اقدام هذه الدول على فرض حلها بقوّة السلاح على محمد علي .

وتجلّت اصالة رأي غيزو وصحة نظره لما وصل الى لندن في ٣ نيسان ١٨٤٠ نوري افندي مندوباً مطلق الصلاحية عن السلطان لتوقيع الوثيقة المتفق عليها بين الدول لحل ازمة الشرق . وبعد اجتماع جرى له غداة وصوله في الخارجية البريطانية ، وعملاً بنصيحة لورد بالمرستون ، قدّم لسفراء الدول الخمس في ٧ نيسان مذكرة طالب فيها حكوماتهم بتنفيذ العهود التي قطعتها على نفسها للباب العالي في مذكرة ٢٧ تموز ١٨٣٩ ، فاحرجت المذكرة الجديدة موقف فرنسا

وسجل بالمرستون نصراً سياسياً كبيراً اذ جعل الاتفاق المزمع عقده بين الدول لحلّ الازمة نتيجة طبيعية ومنطقية لتلك المذكرة التي وقعها سفير فرنسا في الاستانة وترك المبادرة في بحث الاتفاق الجديد للحكومة العثمانية تكذيباً لما كانت تدّعيه الاوساط السياسية الفرنسية من ان بريطانيا هي القابضة على زمام المبادرة والعامل الاول في وضع الاتفاق فاجاب اللورد وسفراء روسيا والنمسا وبروسيا على مذكرة نوري افندي بانهم على استعداد لمباحثته في الامر استجابة لطلب الباب العالي واستكمالاً لتعهداتهم السابقة في مذكرة ٢٧ تموز . اما تيار فقد حاول اول الامر تجاهل المذكرة التركية ، اوعز الى غيزو أن يكتفي باعلام نوري افندي انه تسلّم رسالته . ولكنه اضطر اخيراً ان يردّ عليها فكتب في ٢٨ نيسان يقول انه « مستعد للبحث في انجع الوسائل لتسوية الاوضاع في الشرق » . ولم يتضمن جوابه اقل اشارة الى مذكرة ٢٧ تموز التي جعلها نوري افندي كما جعلها بالمرستون وسفراء الدول الثلاث اساساً للاتفاق الجديد على حلّ الازمة الشرقية .

وتأزمت الحالة بفعل تصلّب كل من تيار وبالمرستون فلا الاول يتقدم خطوة ولا الثاني يتراجع شبراً فتوسط سفيرا النمسا وبروسيا بان طلبا من غيزو عدم انفراد فرنسا في معارضة الدول الاوروبية الاربع وقالا ان المفاوضات قد تُعطي فرصة للبحث في ابقاء سوريا تحت حكم محمد علي . ولكن تيار لم يرَ في هذه الوساطة سوى محاولة جديدة « لاغراء فرنسا واستدراجها الى المفاوضة مع دول ليس عندها شيء من حسن النية بالنسبة الى بلاده » . وكان لا يزال مؤمناً بامكان الوصول الى تسوية مباشرة بين السلطان ومحمد علي ففضّل الوقوف بعيداً عن كل مفاوضة خشية ان لا يتم الاتفاق فيها على حلّ وسط فتضطر فرنسا للخروج منها فتُلقى عليها تبعة الانفصال عن الدول الاخرى . وهكذا ظلّ موقف غيزو ، عملاً بتعليمات حكومته ، غامضاً مبهماً فكان يكتفي ، كسباً للوقت ، بطلب الاتفاق مسبقاً على اسس المفاوضة وأولها مستقبل سوريا . وفي ٥ ايار ١٨٤٠ قدّم له نومن سفير النمسا باسم مترنيخ اقتراحات جديدة بالاعتراف لمحمد علي بحق الوراثة على مصر وتقسيم سوريا الى قسمين يفصل بينهما خط يمتدّ من بيروت الى بحيرة طبريا

فيُعطى القسم الجنوبي لمحمد علي ويبقى الشمالي للسلطان. وفي ٧ ايار وافق بالمرستون على اقتراح نومن هذا لا لانه اقتنع به بل ليقينه ان تيار سيرفضه . وكان مصيباً في هذا فلم تقبل الحكومة الفرنسية الاقتراح معتبرة موافقة بالمرستون عليه خدعة واستدراجاً لتدويل الازمة الشرقية وإدخال فرنسا في مفاوضات تكون فيها منفردة فتضطر للانسحاب متحملة تبعة انشقاقها عن الدول .

وفيما كانت الازمة الدبلوماسية على اشدّها والتضامن الاوروبي يواجه اشد الاخطار ثار الشعب اللبناني على الحكم المصري والامير بشير معاً فاغتنمت بريطانيا وروسيا الثورة فرصة للتدخل والاصرار على اعادة سوريا الى السلطان صاحبها الشرعي متذرعة بان محمد علي قد اخفق في حكم « البلاد الشامية » وعجز عن ان يؤمّن لها الامن والاستقرار والازدهار واستغلّ ثرواتها وظلم بنيها وجنّد شبابها وفرض السخرة على غير المجندين .

وكان للثورة اللبنانية اثر بعيد في تطور الاحداث في الشرق وتأثير مباشر على علاقات الدول الاوروبية الاربع مع فرنسا ومبدأ التضامن الاوروبي .

الباب الرابع

من الثورة اللبنانية الأولى أيار ١٨٤٠
إلى الثورة اللبنانية الثانية أيلول ١٨٤٠

الفصل الأول

الثورة اللبنانية الأولى
(أيار ١٨٤٠)

كانت الثورة اللبنانية التي اندلعت نارها في شهر ايار سنة ١٨٤٠ نتيجة طبيعية لسياسة العنف والعتوّ والاستغلال التي اتبعها ابراهيم باشا في لبنان غداة وصوله اليه صديقاً لبنيه وحليفاً لأميره . ولم يحلْ الامير دون هذه السياسة الحمقاء بل اسهم في تنفيذها ومكّن لرجالها ما استطاع ونفذ منها الى خصومه من ذوي الاقطاع فبطش بهم ، نصارى ودروزاً ، شهابيين وامراء ومشايخ ، وارسل معظمهم الى السجون او المنفى بتهمة التعاون مع السلطان والتآمر على حكم محمد علي ، واستولى على اموالهم واقطع اراضيهم بعض اقاربه والطيّعين لأمره وغيرهم ممن كانوا لا يشكلون خطراً في مستقبل قريب او بعيد على سلامته وايلولة الحكم من بعده الى اولاده .

ولما تمّ له القضاء على خصومه ، بسيفه او سيف محمد علي ، ماشى ابراهيم باشا الى كل ما اراد ، وفرض على اللبنانيين ضرائب جاوزت حدود استطاعتهم وتخطّت امكانات البلاد الاقتصادية وراح ينفق عن سعة على حاجات بلاطه المتزايدة يوماً عن يوم ، ويقدّم لابراهيم باشا ما يطلبه من اموال لدفع نفقات جيشه الكبير المرابط على الحدود وفي الساحل لصدّ هجمات العثمانيين والبريطانيين المنتظرة . وهكذا اصبح اللبنانيون في سنة ١٨٤٠ يدفعون للخزانة ضرائب تزيد عن ثمانية

ملايين وسبعماية وخمسين الف قرش بعد ان كانت المبالغ التي تجبى منهم قبل مجيء المصريين لا تزيد عن المليونين ونصف المليون ، اي انها زادت في مدة ثماني سنوات حوالي اربعة اضعاف . وأُرهق الناس بان أُجبروا احياناً على الدفع المسبّق لسنة او سنتين . وكان جباة الامير يطوفون في القرى ويروّعون الاهالي بشتى ضروب القسر والاكراه . وذهب الامير والباشا في استنباط الوسائل لسدّ حاجتهم المتزايدة الى المال الى ابعد من الانسان ففرضا الضرائب على الحيوانات والاشجار والمطاحن ودواليب معامل الحرير وكل ما هو منتج ، فناء الفلاحون ، وهم آنذاك ۹۸ ٪ من الشعب اللبناني ، بما أُلقي على كواهلهم المتعبة من اعباء وواجبات فامتلأت اكبادهم حقداً على الحاكم الوطني الجائر واشتدّ نفورهم من استهتار الغريب بحقوقهم ومعاملته اياهم معاملة الارقّاء لما فرض عليهم ، بين سمع اميرهم وبصره ، اعمال السخرة التي لم يعرفوها من قبل ، وهي تقضي بان يعمل كل لبناني يزيد عمره عن ١٦ عاماً عدداً معيّناً من ايام كل اسبوع او شهر في بناء التحصينات او استخراج الفحم والحديد من قرنايل وصليما ونقلهما الى جونيه وبيروت وعكا على ظهر دابته لقاء اجر رمزيّ زهيد . وكانت السخرة اشدّ المظالم ايلاماً لانها عصفت بإباء اللبنانيين وكرامتهم واذلـّتهم الى حدّ بعيد . وزاد الطين بلـّة ان محمد علي أمر بنزع السلاح من الاهلين وبتطبيق قانون الخدمة العسكرية الاجبارية على جميع اللبنانيين ، محمديين ونصارى ، وما كانوا ملزمين بها من قبل ، وكانت في نظرهم ، وهم شديدو التعلـّق بارضهم على وعورتها وفقرها ، منفى تأباه نفوسهم الملتصقة بصخور هذا الجبل وغاباته وينابيعه ، فهالهم ان يخدموا تحت لواء ابراهيم باشا فينزلهم في حروبه ويسوقهم جنوباً الى اليمن والحجاز وشمالاً الى الاناضول البلاد النائية التي كانوا يعتقدون ان لا عودة منها .

وقام ابراهيم باشا في اوائل ١٨٤٠ يطالب المسيحيين في لبنان بإعادة ١٦ الف بندقية كان قد وزّعها عليهم بواسطة الامير بشير في سنة ١٨٣٨ عند شبوب الثورة الدرزية في حوران وامتدادها الى وادي التيم لمحاربة ابناء قومهم تحقيقاً لاغراض محمد علي وارضاءً للامير الذي كان على عداء مع زعماء الدروز بعد ان بطش منهم

بمن بطش واضطر الآخرين للجوء الى حوران فأقاموا فيها يتربصون الفرص ويشنّون الغارات . هذا السلاح الذي شاء ابراهيم باشا ان يستعمله فريق لبناني للقضاء على فريق لبناني آخر ، انقلب فجأة عليه كما ينقلب السحر على الساحر ، فرفض المسيحيون تسليم السلاح لان نزعه من ايديهم معناه وضع اعناقهم في قبضة الجلّاد .

كل هذه الاخطاء السياسية والمظالم التي ارتكبها ابراهيم باشا واسهم فيها الامير بشير او تجاهل بعضها على ما كان فيها من تحدٍّ وارهاق لشعبه كان لها اوخم العواقب فأهمل الفلاحون زراعتهم وهجروا قراهم الى الجبال هرباً من الجندية ونزع السلاح ، اما الاغنياء فهرب معظمهم الى قبرس بعيداً عن المعركة .

واستغلّ العثمانيون والبريطانيون تنكّر اللبنانيين لسياسة ابراهيم باشا والامير بشير فأطلقوا الجواسيس والعملاء يحرّضونهم على الثورة ويقدّمون لهم المال والسلاح والعتاد ويعدونهم باسم السلطان برفع الظلم عنهم والغاء السخرة والجندية والاحتكار واعفائهم من الضرائب لثلاث سنوات متتالية . فتقبّل اللبنانيون ، وقد طفح كيلهم ، فكرة الثورة فأعلنوها في ايار ١٨٤٠ وألـّفوا « جيش الخلاص » وانشأوا صندوقاً لجمع التبرعات له ، كما طلبوا الى اصحاب معامل الحرير ان يتبرّعوا بدواليب معاملهم لصبّها قذائف للبنادق .

واغرب ما كان في الامر ان الامير وقف من هذه الثورة في بادىء الامر موقف المشجّع يتحيّن فرصة استغلالها لمصلحته . ذلك ان خلافاً خفيّاً كان قد دبّ بينه وبين ابراهيم باشا فأراد ان يُفهمه ويُثبت له من خلال الثورة ان حقيقة قوة المصريين في سوريا لم تكن في جيشهم بل في وقوف لبنان الى جانبهم ومؤازرته اياهم في البطش بالثوار في نابلس وحوران وطرابلس وعكار ، وان هذه القوة قد تضاءلت وتداعت قواعدها لما تنكّر الباشا للامير فتجهم له اللبنانيون وانقلبوا عليه . وكان الامير يعتقد عن خطأ ان اخلاص اللبنانيين له باقٍ كما كان وان باستطاعته اخماد نار الثورة

في اليوم الذي يريد وجمع الناس حوله كما في السابق . وفـــاته ان الانتفاضة هي
في الحقيقة والواقع انتفاضة على الظلم والاستبداد وانها منقلبة عليه فلا يفيده شيئاً
ما يبدو منه من تشجيع لزعمائها . ولما استعصى عليه وقفها بالوعيد والتهديد مال
الى وسائل القسر والشدّة فكان عنيفاً قاسياً .

وحاول اللبنانيون ، قبل استفحال الامور وعملاً بنصائح العقلاء منهم ، ان
يستردّوا حقوقهم صلحاً ، فقدموا لابراهـــيم باشا بواسطة الامير عريضة يطلبون
فيها وضع حدّ للمظالم والغاء الخدمة العسكرية واعادة الضرائب الى مستوى سنة
١٨٣٢ والعدول عن فكرة جمع السلاح واعمـــال السخرة ، ولكن الباشا استعلى
واستكبر ورفض ما طُلب منه فكان ذلك ايذاناً بامتداد الثورة واشتدادها على
الوجه الذي اراده رسل العثمانيين والبريطانيين . وما كان في استطاعة الثوار ان
ينزلوا في معارك منظّمة حاسمة ضدّ جيوش ابراهـــيم باشا فقلّتهم كانت مسلحة
بالبنادق القديمة وكثرتهم لا سلاح عندها الّا السيوف والخناجر والعصي ، وكانوا في
مجموعهم فقراء حفاة يفتقرون الى الكثير من وسائل التغذية ، ولم يأتهم من العثمانيين
والبريطانيين ما يكفي لسدّ حاجاتهم ، فشكّلوا من شبابهم فصائل متنقلة تقطع
الطرق على القوافل المصرية بين الساحل والداخل وتسلبها المؤن والسلاح فكانت
ثورتهم أشبه بحرب العصابات منها بالثورة بمفاهيمها التقليدية .

وحاول رسل الباب العالي وبريطانيا استدراج الامـــير واقناعه بالانضمام الى
شعبه في ثورته متعهدّين بضمان الامارة له ولاولاده من بعده ، ولكنه كان على علم
بان محمد علي يقوم في سوريا باستعـــدادات حربية ضخمة فآثر الانتظار الى ان
تنجلي الامور وشجّعه على هذا يقينه بان معاضدة فرنسا لعزيز مصر تزيده مناعة
وقوة في عالم لا ينحني في النهاية الّا للقوّة . ولم يطل انتظاره فمضى الى مصيره في
ركب محمد علي وحارب الثورة جهاراً بعد تظاهره بتأييدها . ولعلّ السبب في
رفضه عروض البريطانيين والعثمانيين وانضمامه النهائي الى الجانب المصري انه كان
فوق ثقته بعظمة فرنسا وعبقرية محمـــد علي ، مؤمناً كل الايمان بان الباب العالي

ورجاله في الاستانة وسوريا لن يغتفروا له التواءه عنهم ومماشاته المصريين ضدهم
فيحاسبوه حساباً عسيراً غداة انتصارهم على العزيز او يغدروا به وتاريخهم حافل
بالغدر وعدم الوفاء ، وقد عاش آخر فصول هذا التاريخ فرآهم يستحثون عبد الله
باشا والي عكا ويحرّضونه على الوقوف بوجه محمد علي مغدقين عليه الوعـــود
بالمساعدات المالية والعسكرية حتى اذا هاجمه المصريون تخلّوا عنه وكأنهم لم يعدوه
بشيء فكان بلده اكلة لجيش ابراهيم باشا . يضاف الى هذا خوفه القديم من ان لا
ينتج عن عودة الاتراك الى لبنان سوى التخريب والتنكيل بجماعته وانهاء عهـــد
امارته . وكان قد كشف عن خوفه هـــذا لقنصل روسيا العام في الاسكندرية لما
زاره في بيت الدين في سنة ١٨٣٦ اذ قال له : « ان الباشوات الذين كان الباب
العالي يرسلهم الينا لم يكونوا حكّاماً بل طغاة مخرّبـــين . ألم ترَ وانت قادم اليّ
هذه الاراضي التي لا ينحني عليها زارع والحقول الجرداء والقرى المقفرة . كل هذا
الفراغ اوجده الباشوات الاتراك ، وابراهيم باشا جـــادّ في تعمير القرى المهجورة
بتوطين عرب الصحراء فيها واستصلاح الاراضي التي ارتحل عنها المزارعون هرباً من
ظلم الحكّام وجباة الباب العالي » .

وزاد الامير استمساكاً بسياسة محمد علي ما كان يترامى اليه من انباء تفيد ان
فرنسا تشدّ ازر المصريين بكل قواها وتجاهد اعداءهم بكل وسائلهـــا السياسية .
وكان قنصل فرنسا في بيروت يُؤيد هذه الانبـــاء ويصرّح لكل من يزوره ان
حكومته لن تترك العزيز وحيداً في الميدان فتتدخل فعليّاً لاخماد الثورة في لبنان
وتمكين ابراهيم باشا من استكمال استعداداته لمجابهة الدول اذا حاولت فرض حلولها
عليه بالقوة .

وهنا كانت بداية النهاية لمحمد علي ، وهذا مصير محتوم لكل حاكم يمـــالىء
الغريب على مواطنيه ويجعل سياسته في بلده مطيّة لارادة خارجية يجـــد فيها من
القوّة ما يثبّت قواعد حكمه ويضمن له الاستمرار .

وهكذا انهى الامير فترة الانتظار وطلب الى الثوار الكفّ عن اعمالهم وتسليم سلاحهم قائلاً ان الباشا قطع على نفسه عهداً بان يحميهم بجيشه الكبير . وقد برّر موقفه هذا في حديث له مع دبلوماسي روسي زاره عقب ذلك في مقرّه ببيت الدين والثورة في اشد ايامها ، وروى هذا الدبلوماسي حديثه في تقرير له جاء فيه : « زرت الامير بشيراً ، وقد جاوز الرابعة والسبعين ، فحدثني عن شؤون امارته قال « لقد امرت بجمع السلاح لاننا لسنا بحاجة اليه بعد ان وعد ابراهيم باشا بحمايتنا والدفاع عنا » . وأظنّ انه لو لم يكن طاعناً في السن لما نظر الى الامور بهذه العين ومن هذه الزاوية ولَفَهِم ان الشعب الذي ينزل لغيره عن حق الدفاع عن ارضه وارواحه يقيّد نفسه مسبقاً بقبول كل الشروط التي يطيب لهذا الغير ان يفرضها عليه فيما بعد . ولكن الامير رجل هرم وإحدى قدميه على حافة القبر ففاتته هذه الحقيقة . وهو يخشى ان يعكّر على نفسه ما تبقى له من ايام يعيشها وان يقامر ، في معركة مجهولة النتائج ، براحته وسلامته في المرحلة الاخيرة من الحياة التي لا مطمع فيها للانسان الّا ان تستتبّ له السلامة والراحة . وانا بعيد عن الظن ان الامير يعتقد في قرارة نفسه ان دوره السياسي قد انتهى . ولكنني ادركت انه لم يعد له من هدف سوى الاكتناز وتوسيع املاكه حتى اذا ضيّع الحكم وافلتت من يده الامارة او ادركه الموت كانت له ثروة يورثها اولاده فتضمن لهم احترام الناس وهناءة العيش » .

وكبر على الامير ان يثور عليه اللبنانيون بعد ان كان فيهم السيد المطاع والحاكم المطلق طوال نصف قرن ، وحزّ في نفسه ان تنقلب عليه ثورة تعهد زعماءَها بالتشجيع حتى قيل انه اسهم في إعدادها . واراد ان يعيد رعيته الى سبيل الطاعة فلمّا أشاحت الرعية بوجهها عنه لانها لم تثق بوعوده لجأ الى العنف ، وكان هذا جلّ ما يبتغيه ابراهيم باشا فوثب على الفرصة وارسل فرقة من الارناؤوط لمعاضدة جيش الامير ومشاركته في مطاردة زعماء الثورة واعتقالهم والقضاء على رجالهم وامر بترحيل سكان الساحل الى الجبال لمنع اتصالهم بالاساطيل البريطانية والعثمانية التي كانت تغذّي الثورة بالمؤن والمال والسلاح .

ونفّذت خطة الاعتقال بسرعة وشدة ، لا فرق بين اقارب الامير وخصومه ، فزُجّ فريق منهم في سجون بيروت وعكا وأُرسل الباقون منفيين الى سنّار ، وعلت موجة من الرعب على ارجاء لبنان اذ راح الارناؤوط يحرقون ما تصل اليه ايديهم من متاع وارزاق ، ويقتلون كل لبناني لا يقدّم لهم الطاعة ويُلقي بين ايديهم ما يملكه من سلاح ومال ، فغادر الناس مساكنهم في السفوح وانتشروا في الاماكن العصيّة المسالك في الجبال العالية .

وكان للثورة اللبنانية وقع سيّء جدًّا في الاوساط السياسية الفرنسية لأنها وضعت حكومة باريس في موقف حرج بين حليفها محمد علي واصدقائها الموارنة القائمين بالثورة جنباً الى جنب مع مواطنيهم الدروز . وترددت الحكومة الفرنسية كثيراً ، ولم يكن من السهل عليها ان تنحاز الى احد الفريقين . ولكن الفرنسيين المقيمين في بيروت كانوا يجاهرون بمناصرة الثوار ، وذهب بعضهم كالكونت اونفروا وعدد من الآباء اليسوعيين الى ابعد من هذا فانضموا الى الثوار واشتركوا في تنظيم صفوفهم وتوجيههم . اما بوريه القنصل الفرنسي في بيروت فاضطره تردد حكومته وامتناعها عن ارسال تعليمات صريحة اليه الى الوقوف من الفريقين موقف « الحياد الايجابي » على حد قوله في كتابه الى وزير الخارجية بتاريخ ٢ آب ١٨٤٠ ، وعمل على التقريب بين الطرفين فأقرّته الوزارة الفرنسية على رأيه واستحثته على المضي في عمله وكتبت الى قنصليها في دمشق والاسكندرية أن ينصحا للسلطات المصرية بالعدول عمّا فرضته على الثوار ، فاذا قبلت هذه السلطات النصح ارسل القنصلان بالاشتراك مع قنصل بيروت مبعوثين فرنسيين ليطوفوا في جبل لبنان ويدعوا الاهالي ، ولا سيما الاكليروس الماروني ، للكف عن القتال وترك الامر لمحمد علي . وراح عدد كبير من هؤلاء امثال برتيه وبودان ودوفال وجوانين يجوبون كسروان والشوف وجزين ولبنان الشمالي ويتصلون بزعماء الثوار ويدعون الناس للهدوء والسلام مفسّرين موقف محمد علي بأنه كان نتيجة محتومة للسياسة البريطانية والروسية المعادية له وللحكومة الفرنسية والتي توغر قلب السلطان وتدفعه للاعتداء على العزيز فتضطره لتقوية جيشه وزيادة

رجاله ومن ثم لفرض ضرائب جديدة وجمع السلاح ودعوة الشباب للخدمة العسكرية . ولكن هذه المساعي لم تؤدِّ الى اي نتيجة لان الدعاية البريطانية كانت متغلغلة في صفوف الثوار ولأن المبعوثين الفرنسيين انفسهم لم يكونوا متحمسين كمواطنيهم في باريس لقضية محمد علي ، فكانوا اذ يدعون لوقف القتال لا يقدّمون للثوار سوى الكلام والوعود بينما كان عملاء بريطانيا وروسيا والباب العالي يتعهدونهم بالمال والسلاح والمؤن وبفرمانات من السلطان تحرر اللبنانيين من الخدمة العسكرية وتعفيهم من الضرائب لثلاث سنوات .

ولما شعرت الحكومة الفرنسية ان عملاءها في الشرق يتوانون في العمل للقضاء على الثورة ، ابلغت قناصلها في تعليمات صريحة ان الدول الاوروبية تعتمد في مباحثات لندن على تطور الثورة في لبنان وان مصلحة فرنسا العليا تقضي بمساعدة محمد علي ، ولو غضب الموارنة ، لان مصالحها التجارية والثقافية والستراتيجية في مصر اكثر اهمية من ارتباطاتها المعنوية بكاثوليك لبنان .

ولكن عملاءها لم يكونوا من هذا الرأي فراح بوريه قنصلها في بيروت يشجع الثوار بعد ان وقف منهم ومن السلطات المصرية موقف « الحياد الايجابي » فلما بلغ الامر مسامع تيار كتب الى كوشليه قنصل فرنسا العام في الاسكندرية في ١٧ و ٢٩ تموز ١٨٤٩ يأمره باستدعاء بوريه من بيروت على وجه السرعة ويقول : « عيّن لبوريه خلفاً في بيروت فالاخبار التي جاءتني بها البحرية تقضي بهذا فبقاؤه في مركزه في منطقة مضطربة يشكل خطراً اكيداً . وعليك ان تسرع ما استطعت لانك اذا ابقيته حيث هو فلا شك ان الاحوال ستزداد بلبلة وتعقيداً . وقد علمت انه قد تألّفت في بيروت هيئة من شبان فرنسيين واوروبيين يرون ان ثوار لبنان جديرون بالعطف والتأييد . وخطأ بوريه انه يشاطرهم افكارهم وعواطفهم فقد اقترح عليّ خلق امارة مسيحية في لبنان مرتبطة بفرنسا . وقد امتطى هذا الوهم فكاد يجرّنا الى اصعب المواقف . ان كل شدة سياسية نستعملها ضد هذا القنصل تكون اقلّ واخفّ مما يستحق . وما هي قيمة اوهامه بالنسبة الى ما لنا من

مصلحة في ان تكون سوريا خاضعة لارادة محمد علي » .

وفي ٢٩ تموز ارسل تيار كتاباً الى بوريه يقيله فيه من منصبه ، وعيّن مكانه دي ميلوبيز ، وكان معروفاً بالتأني والاعتدال .

ومشروع خلق امارة كاثوليكية في لبنان كان قد اقترحه بوريه على حكومة تيار منذ بدء الثورة اللبنانية في تقرير بتاريخ ٢١ ايار ١٨٤٠ رقم ٨ شرح فيه الاسباب المبررة لانشاء هذه الامارة فنفى انه متأثر بفكرة الحرص على سلامة الكاثوليك في الشرق وتأمين راحتهم ، واكد ان اقتراحه لا يهدف الّا الى تمكين نفوذ فرنسا والحؤول دون تغلغل النفوذ البريطاني او الروسي ، وكلاهما عدوّ للمصالح الفرنسية . وبعد ان شرح سياسة الدول الاوروبية في الشرق وتضاؤل النفوذ الفرنسي في لبنان بفعل موقف حكومة باريس من محمد علي قال : « . . . وقد يبدو هذا الامر لأول وهلة عدائياً لمحمد علي وسياسته . وهو في الحقيقة يخدم مصلحته اذ يعطيه حليفاً قويّاً يشاركه في الدأب الى اهدافه لارتباط مصالحه ارتباطاً وثيقاً بالمصالح المصرية ويضع بينه وبين تركيا سدّاً مؤلفاً من اربعين الف مقاتل جبلي يسلّحهم اميرهم ، وهكذا تصبح سوريا مقفلة بوجه الانكليز والروس ويقوم بينها وبينهم حاجز متين من الاحقاد الدينية القوية . وكما ان كل هذا سيزيد محمد علي قوة ومناعة بالنسبة الى الدول الاخرى فانه سيجعله ضعيفاً بالنسبة الى فرنسا ، ذلك ان فرنسا ستكون بدون حاجة الى المعاهدات والاتفاقات وبفعل الواقع وحده الحامية الطبيعية للامير المسيحي الكاثوليكي » .

وكان فريق من المرسلين اليسوعيين المقيمين في لبنان يشدون ازر القنصل بوريه ويؤيدون وجهة نظره ، وفي طليعتهم الاب ريلو ، وهو ليتواني الاصل اشترك في ثورة بولندا سنة ١٨٣٠ وحكم عليه الروس بالاعدام فلجأ الى لبنان واتخذ لنفسه اسم « ابونا منصور » واراد ان يتتّبع في لبنان السياسة التي اتبعها في

بولندا ، فضاق دي ميلوييز القنصل الفرنسي الجديد في بيروت ذرعاً باعماله ونشاطه وطلب الى حكومته ان تقوم بمسعى لدى الفاتيكان ليأمر اليسوعيين والارساليات الكاثوليكية الاخرى بعدم التدخل في السياسة وبسحب الاب ريلو من لبنان على الفور كي لا يكون نصيبه من محمد علي كنصيبه من القيصر عقب الثورة البولندية .

اما الموارنة فلم يكونوا متحمسين لمشروع بوريه ولا مؤمنين بضرورة تحقيقه لا سيما وانهم كانوا يخوضون غمار ثورة قاسية شركاؤهم فيها على غير دينهم من دروز الشوف ووادي التيم وسنّيي طرابلس وعكار واقليم الخروب وشيعة بعلبك وجبيل .

وبعد ان ضيّقت جيوش الامير بشير وابراهيم باشا الخناق على الثوار وارغمتهم على اللجوء الى الجبال العصيّة حاول البريطانيون ان يخلقوا لمحمد علي متاعب في مصر نفسها فحرّضوا بحارة الاسطول العثماني اللاجىء الى الاسكندرية على رفع راية العصيان والعودة الى الاستانة . فساءت العلاقات الى حدّ بعيد بين العزيز ومستر هودجز قنصل بريطانيا العام في مصر فاتهم الأول بريطانيا بانها تشجع على العصيان والفوضى في البلاد واكد للثاني انه عازم على اعدام كل بحار او جندي يتخاذل في واجباته او يحاول الهرب والعودة الى الاستانة ، وانه سيقضي على كل حركة ثورية تقوم في البلاد التي يحكمها مهما يكن عدد الثوار وموقف بريطانيا منهم . وادرك الممثل البريطاني ان محمد علي ما كان ليقف هذا الموقف الشديد الحاسم لو لم يكن معتمداً على فرنسا ومؤازرتها اياه في كل مبادرة تقضي بها الظروف . والحقيقة ان لصلابة محمد علي اسباباً لم يكن اعتماده على فرنسا الّا وجهاً من وجوهها العديدة . فهو كان مؤمناً بانه في ثباته وعناده يلعب ورقة مستقبله ، وبأن الظهور امام اعدائه بمظهر القويّ العنيد خير وأجدى من التواكل والتساهل ، وكان عالماً من جهة اخرى ان بريطانيا غير جادّة في وعيدها وتهديدها لان مشاكلها في الصين قد ازدادت تعقداً وحرجاً فاضطرتها مواقف الصينيين الى اجلاء رعاياها عن الاماكن التي تحتلها في ماكاو ، كما ان اضطرابات عدن وهجمات البدو على الحامية

البريطانية فيها ، وتدهور الحالة الداخلية في الهند ، تحول دون خلق متاعب جديدة في المتوسط .

وكان تفكير محمد علي سليماً من كل النواحي فيما يتعلق ببريطانيا ذاتها . ولكن حيل بريطانيا السياسية كانت اوسع مدى من امكاناتها المادية ومما كان محمد علي يعتقد فلم يستعملوا ضده شيئاً من قواهم بل عمدوا الى استنفاد قواه بواسطة السلطان من جهة والثوار اللبنانيين من جهة اخرى ، وتمكنوا بدهاء سفيرهم في الاستانة لورد بونسومبي من اقالة خسرو باشا بعد ان ايقنوا انه اصبح ميالاً لحل الخلاف مباشرة مع محمد علي وتعيين رؤوف باشا صدراً اعظم خلفاً له . وما وقع اختيارهم على رؤوف باشا الّا لانه كان قائداً للجيش العثماني الذي مزّقه ابراهيم باشا في معركة قونيه سنة ١٨٣٣ فاصبح عدواً لدوداً مليئاً بالحقد على كل من هو او ما هو مصري .

وانصرفت بريطانيا من جهة اخرى الى تأمين هزيمة فرنسا ومحمد علي على الصعيد الدبلوماسي فدفعت عجلة المفاوضات في لندن بين سفراء الدول الاربع وجعلتها تتقدم تقدماً ملموساً . ولما اطلع السفير غيزو رئيس الحكومة تيار على واقع الحال في لندن واقترح عليه تقرير ما يريد فاما ان يتقدم بمقترحات ترضي الطرفين ويُقرّب بين وجهتي النظر ويضع حدّاً للنزاع واما ان يتحجر موقف فرنسا فتضطر في النهاية لمجابهة الدول مجتمعة او للوقوف منعزلة في اوروبا وترك محمد علي وحيداً في الميدان . ولكن تيار اصمّ اذنيه عن تحذيرات السفير ونصائحه . وكان يعتقد عن خطأ ان سقوط خسرو باشا كان كسباً لمحمد علي وان اتفاقاً مباشراً بين السلطان والعزيز اصبح ، بعد تغيير الحكومة في الاستانة ، اقل صعوبة من ذي قبل . اما الدول الاوروبية فكان يعتقد تيار انها لن تجروء على الاتفاق فيما بينها بمعزل عن فرنسا او رغماً عنها وانها لن تعمد الى استعمال القوة ضد محمد علي لتنفيذ مقرراتها ، وان لمحمد علي من الجيوش والاساطيل ما يمكنه من صدّ اي اعتداء عليه في البر او البحر . وعاد تيار يكرّر على غيزو ان يعمل على كسب الوقت

لتمكين محمد علي من اتمـــام استعداداته العسكرية وتحصيناته في السواحل وعلى الحدود الشـمالية وكتب الى كوشليه قنصله العـــام في مصر ان يمضي في تشجيع العزيز على التقرب من السلطان والتفاوض معه لانهاء الازمة بينهما بصلح مبـــاشر .

وتأييداً لهذه السياسة أعلن « ان مذكرة ٢٧ تموز اصبحت لا قيمة لها » وكتب الى غيزو في ١١ حزيران ١٨٤٠ ان يبلغ ممثلي الدول في لنــدن « ان طلب الباب العالي تدخل الدول الاوروبية عسكرياً ضد محمد علي تنفيذاً لاحكام هذه المذكرة يكون خطأ فادحاً لان الدول الموقعة على المذكرة لم تتعهد فيها بالتدخل العسكري الى جانب الباب العالي وانما ارادت « منح تركيا تأييداً معنويـًّا ضد باشا مصر » لتسوية النزاع بينهما ، وان هذا التأييــد المعنوي تحرص عليه فرنسا كل الحرص ، ولكن السلطان من جهته لم يقم منذ تقديم المذكرة اليه باي عمل ايجـــابي لحلّ الازمة حلًّا معقولاً يرضى عنه جميع الفرقاء ويضمن السلام في تلـــك المنطقة ولا يتعارض مع مبدأ التضامن الاوروبي ، ولذلك ترى الحكومــــة الفرنسية ان مذكرة ٢٧ تموز لم تعد ذات مفعول » . واوضح لمعاونيه ان الصعوبات التي تلاقيها فرنسا والدول الاوروبية في سعيها لحـــلّ الازمة في الشرق مردّها الى هــــذه المذكرة وان حكومة سولت قد ارتكبت اذ وقعتها خطأ فادحاً .

ولم يكن موقف تيار هـــذا ليتناسب مع موقف سفيره غيزو في لندن فغيزو كان واقعيـًّا في سياسته يسعى الى « حلّ المشكلة الحاضرة على وجه يحول دون استعصائها في المستقبل . اما الاخطاء السابقة فلا فائدة في ذكرها والشكوى ممن انزلق اليها . ومذكرة ٢٧ تموز امر واقع لا مفر منه » ويرى ان بالمرستون قـد سجّل لنفسه وسياسته انتصارات على فرنسا لا يمكن تجـــاهلها ، والحكومات الفرنسية، قيام منذ وزارة موليه الى سقوط وزارة سولت، قد ارتكبت في سياستها تجاه المسألة الشرقية اخطاء كثيرة لا يمكن نكرانها ، ومنها ايقاف ابراهيم باشا في كوتاهية ، وكان على بضعة اميـــال من الاستانة ، واستبقاء الاميرال روسان

سفيراً في الاستانة سبع سنوات متتالية رغم ميله الظاهر الى السلطان وكرهه وتنكّره لمحمد علي فنجحت سياسة بونسومبي في الباب العالي وأخفقت السياسة الفرنسية وكانت آية اخفاقها توقيع مذكرة ٢٧ تموز التي جاءت دليلاً ساطعاً على ان سياسة التسويف والروغان قد تنجح مرّة ولكنها لا تنجح كل مرة .

وكان غيزو ميّالاً الى قبول الاقـــتراح الذي تقدم به نومن في ١٥ ايار ١٨٤٠ بتقسيم سوريا الى قسمين يفصل بينهما خط يمتد من عكا الى طبريا ، يُعطى الجنوبي منها الى محمد علي والشمالي الى السلطان ، ولكن تيار رفضه لانه « غير عملي » ولا يمكن تحقيقه الّا بالقوّة ، وان فرنسا لا تقبل باستعمال القوة ضد احـد من الفريقين في الشرق .

وتقدم نومن في ١٥ حزيران بالاتفاق مع المندوب البروسي باقتراح جديد يقضي باعطاء محمد علي حكم مصر وراثيـًّا وسوريا بكاملها مـــدى حياته على ان تعود الى السلطان بعد وفاته . وطلب غيزو الى تيار ان يوافق بدون تردد على هذا الاقتراح فتضمن فرنسا تأييــد مندوبي النمسا وبروسيا فيما اذا وضع بالمرستون وبرونوف عراقيل بوجهه . فأجاب تيار بانه ارسل الى مصر اوجـــين باريه ليقنع محمد علي بقبول هذا الاقتراح ، ولكنه يعتقد ان العزيز سيرفضه ، وانه فيما يتعلق به لا يزال عند رأيه اي ضمّ سوريا الى مصر وجعل الحكم فيها وراثياً لمحمد علي .

ويقول تيار في مذكراته انه رفض اقتراح نومن الاخير لانه لم يكن على شيء من الامل بان بالمرستون سيوافق عليه . وهـــذه حجة يعوزها الشيء الكثير من عناصر القوة وتكشف من ناحية اخرى عن تلكؤ تيار في انتهاز الفرص السياسية لا سيما وان غيزو كان قد صارحه بان موافقته على الاقـــتراح يضمن لفرنسا احجام النمسا وروسيا عن مواصلة السير في ركب بالمرستون وبرونوف . واول مـــا يبدو صحيحاً في سياسة تيار هذه انه كان جـــادًّا في وضع الدول الاوروبية امام الامر الواقع باجراء مفاوضات سرية مباشرة بين السلطان ومحمد علي ووضع اتفاق بينهما

لا يكون فيه محمد علي الفريق الخاسر . وتتجلى حقيقة هذه السياسة في المحررات المتبادلة بين تيار وقنصله العام في مصر اكثر منها في مراسلاته مع سفيره في لندن او سفرائه في فينّا وبرلين وبطرسبرج . ويؤخذ من تلك المحررات ان رأس التوجيهات التي كان يرسلها تيار الى كوشليه هو دفع محمد علي للتفاوض مع السلطان وعقد الصلح معه بمعزل عن الدول الاوروبية ، وان كوشليه في كتاباته الى تيار كان يدعم مواقفه ويبرّرها ويؤكد له ان محمد علي أسرّ اليه ان سقوط خسرو باشا عن الصدارة العظمى سيساعد كثيراً على ايجاد تسوية دائمة مباشرة مع الباب العالي وان محمد علي سيأخذ المبادرة ويقدّم للسلطان ، كدليل على وفائه واخلاصه، الاسطول العثماني الموجود في الاسكندرية وهدية ذات قيمة كبرى وزيادة خراج مصر وسوريا ، وانه يعتمد في الوصول الى غايته على بعض العناصر التركية الفتيّة التي هالها ارتماء السلطان في احضان الدول الاوروبية وخاصّة روسيا عدوة تركيا التقليدية . ويضيف القنصل الى هذا ان الثورة اللبنانية التي عقد عليها البريطانيون آمالاً كبيرة قد اخفقت وان الامير بشير لا يزال مخلصاً كل الاخلاص لمحمد علي .

وكان تيار يثق بمحمد علي ويعتمد على فراسته ويؤمن بحسن طالعه ، وكان الى جانب ذلك صحيح الاطلاع على وضع تركيا الداخلي وانحطاط رجالها الخلقي وتهروء ادارتها وانحلال الروح العسكرية فيها وتدهور وضعها المالي نتيجة لاخفاقها سنة ١٨٣٩ في عقد قروض طويلة الاجل مع المصارف الهولندية والدنماركية لتغطية العجز في موازنتها ، وكان يعتقد من جهة اخرى ان بريطانيا تشنّ على محمد علي حرب اعصاب فحسب اذ لها ما يكفيها من المشكلات في الهند وعدن ونابولي واميركا الشمالية ، وان فوائد القروض المالية تستهلك مبالغ طائلة من دخلها ، واما اتفاقها مع روسيا فوهم من الاوهام لان لكل من الدولتين في تركيا وبلاد فارس والبلقان مصالح وغايات تختلف كل الاختلاف عن غايات ومصالح الاخرى ، وروسيا لا تقلّ متاعبها المالية وعجز موازنتها عما تعانيه تركيا ، ولها من حروبها مع سلطان كيوى وانهاكها في مجاهدة ثورات الكرج والشراكسة الذين احتلوا في

القوقاز سنة ١٨٤٠ عدداً كبيراً من القلاع وقضوا على حامياتها ذبحاً وحرقاً ، ما لا يسمح لها باغضاب فرنسا والتحالف ضدها لان هذا التحالف قد يؤدي الى حرب لن يكون النصر فيها حليفاً لها ولبريطانيا . يُضاف الى كل هذا اقتناع تيار بأن مترنيخ « الداعية للتوازن والسلام في اوروبا » سيتدخل في الوقت المناسب لايجاد تسوية ترضي جميع الفرقاء .

وزاد تيار ثقة بسلامة سياسته كتاب من القنصل العام كوشليه بتاريخ ١٦ حزيران يفيد ان محمد علي قد اوفد الى الاستانة احد دهاة ديوانه ، سامي بك ، حاملاً الى السلطان خضوع العزيز وهدية مقدارها اربعماية الف قرش لمناسبة ولادة بنت لجلالته واستعداده لاعادة الاسطول العثماني الى الاستانة في اليوم الذي يريده السلطان ، ولا يطلب لقاء ذلك سوى منحه حكم مصر وسوريا وراثياً مقابل خراج يحدد مقداره الباب العالي كما يشاء .

والحقيقة ، وقد كشفت عنها التطورات فيما بعد ، ان تيار كان على خطأ في تقديره فاقصاء خسرو باشا عن الحكم وتعيين رؤوف باشا خلفاً له ورشيد باشا وزيراً للخارجية لم يكن انتصاراً لمحمد علي او محاولة من الباب العالي لخلق جو ملائم للصلح معه فخسرو لم يطرد من الحكم الّا لانغماسه في الرشوة وتقربه من الروس ، ورؤوف باشا الصدر الجديد خصم عنيد لمحمد علي ، اما رشيد باشا وزير الخارجية فصديق حميم لبونسومبي وكان قبل اسناد الوزارة اليه سفيراً للباب العالي في لندن .

ولما وصل سامي بك الى الاستانة وحمل الهدية الى المابين تقبلها السلطان بارتياح ولكنه رفض الاقتراح الذي جاءَ به . وقام بونسومبي يحذر صديقيه رؤوف ورشيد مما وراء مهمة سامي بك ويقنعهما بأنها « بادرة ضعف من محمد علي » ولكنه على الرغم مما بينه وبين الوزيرين من صداقة وثقة لم يفته ان وسائل الاقناع في الباب العالي هي غير ما هو معروف في العالم الاوروبي ، وان محمد علي المشهور بالسخاء

وسهولة العطاء ، قد يكون حمّل سامي بك ما يسمح له بشراء الوزيرين مهما كان الثمن غالياً ، فراح يلحّ على الباب العالي بأن لا يميل عن مواقفه السابقة ولا يتأثر بوعود العزيز مهما بدت سخيّة برّاقة ، وزيادة في التحفظ وامعاناً في الكره للعزيز قدّم الى الباب العالي في ٢٨ حزيران مذكرة خطية طلب فيها ان تتقيد الحكومة العثمانية بمذكرة ٢٧ تموز التي تعهدت بقبولها فلا تقدم على اي تسوية مباشرة مع محمد علي بدون اشتراك الدول الاوروبية وموافقتها . ودفع لورد بونسومبي شعوره بأن اقتراحات سامي بك ووعوده قد تكون اكثر فعالية من مذكرته الى الاتصال المعجل بسفراء روسيا والنمسا وبروسيا في الاستانة لحملهم على تأييده في موقفه وتذكير الباب العالي بواجب التقيد بمذكرة ٢٧ تموز ووضع حدّ لمهمة سامي بك . وكتب في ٢٨ حزيران الى بالمرستون يخبره بقدوم سامي بك ويتهم الكونت بونتوا سفير فرنسا في الاستانة بأنه يعمل في الخفاء لعقد تسوية مباشرة بين السلطان ومحمد علي .

ونتيجة لنشاط بونسومبي اخفقت مهمة سامي بك اخفاقاً تاماً . وكانت هذه المهمة قد احدثت وقعاً شديداً في لندن وخصوصاً على بالمرستون وشكيب افندي سفير الباب العالي فيها . فادرك الاثنان ان تيار ما كان يهدف من وراء مماطلاته في عقد اتفاق بين الدول لحلّ الازمة في الشرق الّا الى كسب الوقت ، وان الثورة اللبنانية قد فشلت وان الناس في حوران وفلسطين وحلب لن يجرؤوا بعدها على القيام بثورة مماثلة .

وراح بالمرستون ودعاته يؤكدون ان مهمة سامي بك في الاستانة ليس مصدرها محمد علي بل تيار نفسه ، وان غاية رئيس الحكومة الفرنسية من سياسته هذه هي نسف مذكرة ٢٧ تموز والتضامن الاوروبي التي تعبّر عنه ، ثم ابعاد الباب العالي عن الوصاية الاوروبية وادخاله كمصر في نطاق النفوذ الفرنسي ثم تقوية هذا النفوذ بعقد اتفاق سرّي ثلاثي يضم فرنسا وتركيا ومصر . ويضيف بالمرستون ودعاته الى هذه الاتهامات « ان فرنسا بموقفها هذا قد وضعت لنفسها سياسة جديدة

انفردت بتحقيقها سرّاً وبعيداً عن نطاق الدول الاوروبية مخالفة بذلك تعهداتها في مذكرة ٢٧ تموز وروح الاتفاق الودي الاوروبي الذي كان وما يزال قائماً منذ مؤتمر ١٨١٥ ، ولهذا فان الدول الاوروبية الاربع الاخرى اصبحت في حلّ من عهد التقيد بسياسة التفاهم مع فرنسا ، ولما كان تيار قد قضى على هذا التفاهم فعليه ان يتحمل وحده عواقب سياسته الانفصالية » .

وهكذا اخرج بالمرستون الحكومة الفرنسية ، بدهاء ولباقة مرتكزين على التجني واختلاق الاخبار غير الواقعية عن مهمة سامي بك ، من التضامن الاوروبي محمّلاً اياها وحدها تبعة هذا الخروج ، كما تخلص من المأزق الذي وضعه فيه اقتراح نومن في ١٥ حزيران القاضي بمنح محمد علي حكم سوريا بكاملها مدى الحياة . وحاول غيزو ما امكنه اقناع زملائه في لندن بان ما يشاع عن سياسة فرنسا وعلاقاتها بمهمة سامي بك ومحاولتها الانفصال عن اوروبا لا يقوم على اساس صحيح وان الحكومة الفرنسية تنتظر انتهاء مهمة اوجين باربيه في الاسكندرية للردّ على اقتراح نومن الاخير .

وبعد هذه الحملة المركّزة التي شنّها بالمرستون ورجاله على السياسة الفرنسية وفسّر فيها على هواه مماطلات تيار مع الدول الاربع ، قام يعلن في الاوساط الرسمية والصحافة ان الثورة اللبنانية قد انتصرت وان الامير بشير بات اسيراً في بيت الدين وسليمان باشا معتقل في بيروت وان الثوار قطعوا طرق مواصلات الجيش المصري فصار مهدداً بالفناء جوعاً ومرضاً وان شعبية محمد علي في سوريا قد انهارت تماماً بفعل المظالم التي ارتكبها وسوء ادارته وتجاهله رغبات الشعب « الذي لا يتمنى سوى العودة الى الهدوء والامن في ظل حكم رئيسه الشرعي السلطان العثماني » .

وهذه الحملة الشديدة الواسعة اخذت السفير غيزو على غرة فأسقط في يده

وبدا له بكل وضوح وجلاء ان بالمرستون لا يقصد منها سوى تهيئة الشعب البريطاني لقبول اتفاق اصبح قريباً بين بريطانيا والدول الاربع بمعزل عن فرنسا لان تيار بسياسته المعوجّة كان المسؤول الوحيد عما آلت اليه الامور ، وتصوير محمد علي رجلاً ظالماً سيّء الادارة ثار عليه شعبه ليتحرر من طغيانه وينعم بالحرية ، فيتقبّل الشعب البريطاني فكرة استعمال القوّة ضدّه .

وكتب غيزو في ١٤ تموز الى تيار ينذره بأن اتفاق الدول الاربع اصبح وشيكاً وانه يتوقع ان يعرض هذا الاتفاق على فرنسا للانضمام اليه وان هذا العرض سيكون نتيجة لموقف بعض الوزراء البريطانيين واستيائهم من سياسة بالمرستون الرامية الى عزل فرنسا عن نطاق التضامن الاوروبي ونسف التعاون البريطاني الفرنسي بعد ان توثقت روابطه عقب ثورة تموز واعتلاء لويس فيليب عرش فرنسا .

ولكن بالمرستون كان شديد المراس فبقي يدافع بعناد عن سياسته محمّلاً تيار وحده تبعة الانفصال ومهدداً بالاستقالة اذا رفض مجلس الوزراء البريطاني تبنّي سياسته الشرقية القائمة على وحدة الامبراطورية العثمانية التي لا ضمان ألّا فيها لمصالح بلاده الحيوية في الشرق . واكد اخيراً لزملائه الوزراء ان عدم التعاون مع الدول الاوروبية الثلاث لحلّ الازمة على اساس حصر محمد علي في مصر سيؤدي في القريب العاجل الى تقسيم امبراطورية بني عثمان الى دولتين تكون احداهما في دائرة النفوذ الروسي وتدور الاخرى في فلك فرنسا .

وهكذا تمكن الداهية البريطاني من اقناع الوزراء البريطانيين بوجهة نظره فربح المعركة الدبلوماسية على تيار . وفي ١٥ تموز وقّع ممثلو الدول

الاربع في لندن ، بالمرستون عن بريطانيا ، وبرونوف عن روسيا ، ونومن عن النمسا ، وبيلو عن بروسيا ، مع شكيب افندي ممثل الباب العالي معاهدة لندن لحلّ الازمة في الشرق بين السلطان ومحمد علي ، بدون فرنسا ، فكانت فاتحة عهد جديد في العلاقات الدولية بين اوروبا والشرق .

الفصل الثاني

معاهدة لندن (١٥ تموز ١٨٤٠) ونتائجها السياسية

جاءت معاهدة لندن تكرّس فوز السياسة البريطانية . وهي تستند في ديباجتها الى رغبة الدول الاوروبية في حماية السلم وتسوية الازمة في الشرق بروح مذكرة ٢٧ تموز التي وضعت الامبراطورية العثمانية تحت الوصاية الاوروبية المشتركة ، ونصت هذه المعاهدة في موادها الخمس وملحقها والبروتوكول المضاف اليها[١] على تقرير حلّ نهائي للازمة بين السلطان ومحمد علي اذا رفضه العزيز نفّذته الدول الموقعة على المعاهدة بالقوة . ويقضي هذا الحل بما يلي :

١ – يجعل السلطان الولاية على مصر وراثية تنتقل من محمد علي الى ذي الحق من اولاده ويورثها خليفته ومن يعقبه على التوالي اصحاب الحق من ذريتهم ويُعطى محمد علي حكم القسم الجنوبي من سوريا الذي يشمل ولاية عكا ، بما فيها المدينة والقلعة . وللعزيز ان يقبل هذا العرض في مدة لا تزيد عن عشرة ايام من تاريخ تبليغه اياه من قبل مندوب السلطان ، وعليه في حالة القبول ان يضع بيد المندوب العثماني رسائل الى القادة المصريين يأمرهم فيها بالانسحاب فوراً من شبه الجزيرة العربية وسوريا واضنه وجزيرة كريت واعادة الاسطول العثماني الى السلطان .

٢ – اذا لم يقبل محمد علي العرض في المدة المحددة يحرم من الحكم على ولاية عكا

١ – مستند رقم ٢ .

وتعطى له مهلة عشرة ايام اخرى لقبول الحكم الوراثي على مصر . فاذا قبله وجب عليه ان يسلّم مندوب السلطان امراً الى القادة المصريين بالانسحاب فوراً من شبه الجزيرة العربية وسوريا واضنه وجزيرة كريت واعادة الاسطول العثماني الى السلطان .

واذا انقضت هذه المدة الثانية بدون ان يتم القبول يصبح السلطان في حل من موجبات العرض ويحق له عندئذ ان يقوم بما تقتضيه مصلحة دولته وينصحه به حلفاؤه .

٣ – يدفع محمد علي للسلطان خراجاً سنوياً عن البلاد التي يؤول اليه حكمها بفعل قبوله العرض الخاص بها .

٤ – تطبق في مصر وولاية عكا ، في حالة قبول محمد علي عرض الحلفاء ، جميع احكام المعاهدات التي ابرمتها السلطنة العثمانية . ويُعهد الى محمد علي وخلفائه من بعده ان يجبوا الضرائب باسم السلطان ويتولوا الانفاق على الاجهزة العسكرية والمدنية في هذه الاقاليم .

٥ – تُعتبر جميع القوى البرية والبحرية التابعة لمحمد علي بوصفه والياً على مصر وعكا ، جزءاً من قوى السلطان ومعدّة لخدمته .

٦ – يتعهد الحلفاء موقعو المعاهدة بان يلجأوا الى وسائل القوة لتنفيذ احكامها اذا رفض محمد علي قبول العروض المبيّنة اعلاه . وتتعهد بريطانيا والنمسا بان تتخذا باسم الحلفاء وبناء على طلب السلطان الاجراءات اللازمة لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول الامدادات العسكرية المصرية والمؤن من احد هذين البلدين الى الآخر ، وبمساعدة الرعايا العثمانيين الذين يرتدّون عن الطاعة لمحمد علي ويطلبون الرجوع الى حظيرة السلطان سيدهم الشرعي .

٧ – اذا بقي محمد علي مصرّاً على رفض الشروط المبينة اعلاه وجرّد قواه العسكرية البرية والبحرية على الاستانة فان الدول المتعاقدة تتعهد ، عند اول

طلب من السلطان ، بتقديم الوسائل العسكرية اللازمة لحماية عرشه وجعل عاصمة الخلافة ومضيقي البوسفور والدردنيل في مأمن من كل اعتداء .

وكان من المتفق عليه ضمناً ان يقوم الاسطول والجيش الروسيان بحماية الاستانة والحؤول دون تقدم ابراهيم باشا في الاناضول بينما يضرب الاسطول البريطاني والاسطول النمساوي الحصار على السواحل المصرية والسورية ويهددان الاسكندرية وبيروت بالقصف وانزال الجيوش .

وكشفت هذه المعاهدة ، وهي الاولى من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية حول المسألة الشرقية، عن مدى تدخل الدول الاوروبية في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية ، ووضعها هذه الامبراطورية تحت وصاية فعلية ضيّقة لا يمكن دولة مستقلة ان تقبل بها مهما بلغ تفككها وهزالها . وقد وُضعت عروض هذه المعاهدة بصيغة ينتفي معها كل شك بأن محمد علي وفرنسا سيرفضانها .

وفي ١٦ تموز ١٨٤٠ غادر شكيب افندي لندن عائداً الى الاستانة لعرض المعاهدة على السلطان ، وارسل مندوبو الدول صوراً عنها الى حكوماتهم للموافقة عليها .

واشار مترنيخ بأن لا تبلّغ الدول فرنسا نص المعاهدة في وقت واحد حتى لا تعتبر حكومة تيار ان هنالك تحالفاً رباعياً جديداً موجهاً ضدها ،وان تقوم كل دولة على حدة بمهمة التبليغ في الوقت الذي تختاره .

وكان بالمرستون اول من ارسل نص المعاهدة الى تيار بواسطة سفيره غيزو في ١٥ تموز مع مذكرة يشرح فيها اسباب اقدام الدول الاربع على توقيع المعاهدة فيقول : « لقد توافرت للحكومة الفرنسية البراهين والادلة التي لا يرقى اليها الشك على ان حكومات النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا راغبة

رغبة صادقة في الوصول معها الى اتفاق على التدابير اللازمة لتأمين الهدوء والسلام في بلاد الشرق وانها تعلق اهمية كبرى على التأثير المعنوي الذي يُحدثه اتحاد الدول الخمس وتعاونها على معالجة وضع له شأن خطير في استتباب الامن الاوروبي. وقد اسفت الحكومات الاربع أسفاً عميقاً لفشل مساعيها الرامية الى هذه الغاية . وعلى الرغم من انها اقترحت في الايام القليلة الماضية على الحكومة الفرنسية ان تشترك معها في تنفيذ مشروع اتفاق بين السلطان ومحمد علي قائم على الاسس التي حدّدها سفيرها في لندن في اواخر السنة الماضية فان هذه الحكومة ابت الاخذ بالاقتراح ووضعت لاسهامها في التنفيذ مع الدول الاربع شروطاً وجدتها هذه الدول غير منسجمة مع مبدأ الحفاظ على سلامة واستقلال الامبراطورية العثمانية وعلى السلام في اوروبا . وعندئذ لم يعد امام الحكومات الاربع سوى طريقين ، الاولى ان تترك لحظوظ المستقبل كل المسائل الكبرى التي كانت قد تعهدت بمعالجتها وحلّها وان تعترف بعجزها فتعرّض السلام الاوروبي لاخطار تتزايد وتشتد يوماً بعد يوم ، والثانية ان تحزم امرها وتمضي قدماً بمعزل عن فرنسا وتوحّد نشاطها في معالجة مضاعفات الشؤون الشرقية وفاقاً لما تعهدت به للسلطان وعلى الوجه الذي يؤمّن توطيد السلام .

« وقد اختارت الحكومات الاربع الطريق الثانية . ودفعها الى هذا الاختيار شعورها بضرورة الاسراع في اخذ قرار معجّل تفرضه المصالح العامة المتأثرة بالاوضاع فعقدت مع السلطان اتفاقاً غايته حلّ المشكلات الشرقية حلاًّ مرضياً للجميع . وهي اذ وقّعت على الاتفاق اسفت اشدّ الاسف لافتراقها عن فرنسا في امور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة الاوروبية . غير انها تجد في التصاريح المتوالية التي ادلت بها الحكومة الفرنسية ما يحدّ من هذا الاسف ويحملها على الاعتقاد بان فرنسا لا تعارض الحلول التي ترغب الحكومات الاربع في اقناع محمد علي بقبولها وبانها ، مهما تكن الاحوال والظروف ، لن تقوم بمعاكسة التدابير التي تجدها الحكومات الاربع ، بالاتفاق مع السلطان ، ضرورية لتأمين قبول باشا مصر ، وبأن السبب الوحيد الذي حال دون اشتراك فرنسا معها في هذا الظرف لم ينشأ

الا عن اعتبارات متعددة الوجوه تأبى على الحكومة الفرنسية الاسهام في تدابير قسرية ضد محمد علي . فالحكومات الاربع ، والحالة هذه ، تأمل ان لا يطول افتراق فرنسا عنها وان لا يكون لهذا الافتراق اقل اثر في علاقات الصداقة الصحيحة التي تريد صادقة ان تظل قائمة بينها وبين فرنسا . وهي فوق هذا تتوجه بالحاح الى الحكومة الفرنسية طالبة اليها ، لا الاسهام الفعلي ، بل على الاقل المعونة الادبية .

« ان نفوذ فرنسا في الاسكندرية قوي وعميق . فهل للحكومات الاربع ان ترجو من صداقة الحكومة الفرنسية استعمال هذا النفوذ لاقناع محمد علي بقبول الحلول التي سيقترحها السلطان . فاذا استجابت الرجاء كان عملها عنصراً فعالاً في ازالة المضاعفات الشرقية وبالتالي فضلاً جديداً على جميع انصار السلام » .

ولما اجتمع لورد بالمرستون بالسفير غيزو ليسلمه هذه المذكرة قال له ان العروض التي قررت الدول الاربع تقديمها لمحمد علي كأساس للتسوية بينه وبين السلطان مستوحاة من مذكرة كان سلفه سيباستياني قد قدمها الى الحكومة البريطانية مقترحاً فيها تقسيم سوريا الى قسمين يفصل بينهما خط يمتد من بيروت الى دمشق فيُضم القسم الجنوبي منه الى مصر ويبقى الشمالي في حوزة السلطان . ولكن فرنسا لم تقرّ سفيرها على اقتراحه وطلبت الّا يكون موضوع بحث . ولما قال له غيزو ان سيباستياني قدّم هذا الاقتراح بصفته الشخصية ولم يكن للحكومة الفرنسية علم به ، اجابه بالمرستون بشيء من التحدي ان ليس للسفراء في مفاوضاتهم مع الدول الاخرى شخصية مزدوجة ، وصفتهم الرسمية تسمو فوق صفتهم الشخصية خصوصاً اذا كان موضوع المفاوضات خطيراً كالذي نحن بصدده الآن ويتوقف عليه السلام في اوروبا . وزاد قائلاً انه سينتظر جواب تيار على مذكرته هذه وانه لن يقوم بأي عمل عسكري ضد محمد علي قبل شهرين على الاقل اي قبل تصديق المعاهدة وابلاغها رسمياً الى محمد علي بواسطة مندوب عن السلطان ، ثم استدرك فقال : الّا ان الدول الاربع ، حرصاً منها على وقف سفك الدماء في لبنان

حيث تشتعل الثورة ، قد قررت اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة وتقتضيها الظروف . وكان يعني بذلك تدخل الاسطول البريطاني لفرض الحصار على الشواطيء المصرية والسورية وتقديم المساعدات للثوار اللبنانيين لحملهم على استئناف اعمالهم .

وكان بالمرستون راغباً في الاسراع بتنفيذ ملحق المعاهدة خشية ان تستبقه مضاعفات دولية جديدة وتتعقّد الامور مع فرنسا فكتب الى مترنيخ في اليوم التالي من توقيع المعاهدة اي في ١٦ تموز طالباً اليه ارسال تعليماته الى قائد الاسطول النمساوي في المتوسط بأن ينضمّ الى الاسطول البريطاني ويشترك معه في وضع حراسة شديدة على السواحل المصرية والسورية وأسر الاسطول المصري اذا خرج به قائده من مياه الاسكندرية .

وكتب في الوقت ذاته الى هودجز قنصله في الاسكندرية يبلغه نص المعاهدة ويوصيه ان يحتفظ به ولا يطلع احداً عليه قبل وصول المندوب الذي سيختاره السلطان للقيام بمهمة تقديمه لمحمد علي وذلك كي لا يكون لعزيز مصر متسع من الوقت للاستعداد للمعركة في حالة رفضه عروض الدول ، اما اذا علم القنصل ان عملاء فرنسا قد اطلعوا محمد علي على نص المعاهدة فلا مانع من ان يباحثه في الامر بعد التشاور مع زملائه قناصل روسيا وبروسيا والنمسا على ان يُفهم العزيز بلباقة ان فرنسا موافقة على مضمون المعاهدة وان العروض المبينة فيها مستوحاة من اقتراحات سفيرها سيباستياني وانها اذا كانت لم تسهم فيها ولم توقعها فما كان ذلك الّا لاسباب تتعلق بسياستها الداخلية وحرصاً منها على عدم الاشتراك في استعمال القوة ضد محمد علي . واوصى بالمرستون قنصله ان يؤكد لمحمد علي « ان فرنسا لن تُقدم على مساعدته لان اقدامها يعرّضها لاجتياح دول التحالف الرباعي لاراضيها كما اجتاحتها سنة ١٨١٤ في عهد امبراطورها الكبير نابوليون ، وان ضربها اليوم يكون اسهل من ذي قبل لان « جيشها الكبير » قد تفككت حلقاته وانطوى قواده على انفسهم وانقسم الشعب الفرنسي الى فئات متعادية بين ملكيين

محافظين وجمهوريين متطرّفين » .

وكان قصد بالمرستون ان يشنّ حرب اعصاب على محمد علي ليحمله على الاقتناع بأن مصلحته تقضي بالرضوخ لحكم الدول والابتعاد عن فرنسا لأنها ستتركه عند اشتداد الازمة وتحرُج الموقف وحيداً امام اساطيل الدول وجيوشها القوية .

وأمر بالمرستون الاميرال ستوبفورد بأن يستعمل القوة اذا قضت الظروف ولو كان ذلك قبل انتهاء المهلتين المحددتين في البروتوكول الملحق بالمعاهدة. واذا احتج محمد علي على اجراءاته العسكرية فعليه ان يبلّغه ان بريطانيا تستعمل القوة ضده لا لتنفيذ معاهدة ١٥ تموز بل قياماً بواجبها كحليفة للسلطان ولأن السلطان نفسه طلب ذلك منها « للمحافظة على الشرعية وحرمة الخلافة واستعادة حق السلطان من والٍ مغتصب » .

وكان الوزير البريطاني يرى ان استمرار الثورة اللبنانية وامتدادها افضل وسيلة لاكراه محمد علي على الانسحاب من الاراضي السورية ، فكتب الى السفير بونسومبي في ١٧ تموز اي بعد يومين من توقيع معاهدة لندن ان يعمد بالاتفاق مع الباب العالي الى استنفار رجال الثورة في لبنان وارسال ما يحتاجونه من مال وسلاح وعتاد ووعدهم باعفائهم من الضرائب لعدة سنوات وبمحو كل اثر للمظالم التي انزلها ابراهيم باشا بهم ، واوصاه اخيراً ان يجدد الاتصال بالامير بشير ويدعوه للانضمام الى الثورة لقاء الاحتفاظ بامارته .

* * *

وكان لذيوع اخبار معاهدة لندن وقع سيّئ جداً في باريس .

ولما تسلم تيار مذكرة بالمرستون استدعى السفير البريطاني وحدثه مطولاً بشأن

المعاهدة فكشف عن عمق تأثّره وانحى باللائمة على حكومة لندن متهماً اياها بالسعي وراء اغراض لا تمتّ بسبب الى مصلحة السلطان وتنقض اسس الصداقة القائمة بين بريطانيا وفرنسا ومما قال له « كيف تريدني ان لا اعلّق اهمية كبرى على ما فعلتم . ان بريطانيا قد افترقت عنا وتحالفت مع روسيا في معاهدة أقصينا عنها ، وكانكم وجدتم اننا لا نستحق ان يؤخذ رأينا فيما اذا كنا نريد او لا نريد ان نشترك فيها . فهل غابت عنكم حقائق روح فرنسا وحقيقة وضعي كرئيس لحكومتها . ولماذا نسفتم على هذه الصورة التحالف الذي بيننا . أمن اجل قطعة من الارض تُعطى لمحمد علي او تؤخذ منه ، ام ان لكم هدفاً اكبر اهمية من هذا . هل تبحثون عن شيء لكم وحدكم ، في ذلك الجزء من العالم » .

ولم تكن نقمة الشعب الفرنسي على هذه المعاهدة اخفّ من نقمة رئيس حكومته فاعتبرها « واترلو جديدة » لفرنسا وتحالفاً اوروبيًّا جديداً ضدها لانها بدأت تنهض بصناعتها وتجارتها وتلعب في السياسة الدولية دوراً لا يروق للمحافظين في لندن وبطرسبرج وفيِّنا .

وفي ٢٤ تموز ردّ تيار على مذكرة بالمرستون بالمذكرة التالية :

« ان فرنسا لم تتحوّل يوماً عن رغبتها في ان تكون على اتفاق مع بريطانيا والنمسا وبروسيا في كل ما يمت بصلة الى شؤون الشرق . ولم تكن تتأثر في تحديد مواقفها الّا بمصلحة السلام فلم تنظر الى المقترحات التي قُدّمت اليها الّا من خلال المصلحة العامة ولم يكن لمصالحها الخاصة اي تأثير على عملها ، وليس في العالم دولة اكثر منها تجرّداً عن الغايات الخاصة في الشرق .

« وذهاباً من هذه الحقيقة رفضت الحكومة الفرنسية كل المشاريع التي لم تكن ترمي الّا الى حرمان محمد علي من الاراضي التركية التي يحتلّها لانها لم تجدها قائمة على اسس العقل والحق . وهي ترى ان هذه المشاريع لا خير فيها للسلطان لان

واضعيها يريدون ان يعيدوا له ما ليس في استطاعته ان يحكمه ويذود عنه ويحتفظ به ، وترى من جهة اخرى ان هذه المشاريع لا خير فيها لتركيا ولا فائدة للتوازن الاوروبي فهي لا تقوّي المتبوع وتُضعف التابع الذي يملك من الوسائل ما يمكّنه من الدفاع عن الدولة العثمانية دفاعاً قويًّا فعّالاً .

« وقد عارضت الحكومة الفرنسية بنوع خاص كل مشروع يؤدّي اعتماده الى استعمال القوة لانها لم تتبيَّن ما للدول الخمس من امكانات حقيقية للتنفيذ . والوسائل المتوافرة لهذه الدول تبدو لها غير كافية كما يبدو لهـــا ان استخدامها يشكل دواءً اشدّ ضرراً من المرض الذي يُراد علاجه .

« تلك كانت ومـــا زالت وجهة نظر الحكومة الفرنسية ، ولهذه الحكومة اسباب تحملها على الاعتقاد بأنها غير منفردة وان غيرها يُقرُّها على وجهة النظر هذه . وهي لم تتلق في التطورات الاخيرة اقتراحاً ايجابياً يستحقّ ان تُبدي رأيها فيه . ولهذا يجب على بريطانيا الّا تتذرع برفض لم يصدر عن فرنسا لتبرير المذكرة التي وجهتها اليها باسم الدول الاربع .

« وبعد ، وبقطع النظر عما يمكن ان يكون لمعاملتها على هذا الوجه من نتائج ، فان الحكومة الفرنسية تُعلن مجدداً ، انها تعتبر وضع القرارات قبل تأمين الوسائل اللازمة لتنفيذها نهجاً شاذّاً عن الحكمة والمنطق .

« وقد يكون عصيان بعض شعوب لبنان هو الفرصة والوسيلة اللتان وُجدتا صالحتين للبدء في التنفيذ . فهل في هذه الفرصة والوسيلة ما يُشرّف. واين هو وجه الفائدة للدولة العثمانية في ان يُعامل باشا مصر على هذه الصورة .

« تدّعي الدول ان غايتها الاولى هي اعادة النظام والطاعـــة الى كل اجزاء الامبراطورية العثمانية ، وهي في الوقت ذاته تجـــدّ في خلق الثورات والقلاقل ،

فتضيف اضطرابات جديدة الى اضطراب قديم طالما شكت منه وتنادت للقضاء على اسبابه حرصاً على مصلحة السلام . وكيف يمكن ان يعاد الى الطاعة في غدٍ شعب يُشجَّع اليوم على التمرد والعصيان. وفي استطاعة مَن، أن يؤكد أن محمد علي اذا قُدِّر له ان ينتصر على الثورة اللبنانية ويستعيد سوريا الى حظيرته لا يُصبح اصلب عوداً واقوى شكيمة . فاذا اجاب بالرفض على انـذارات الدول فما هي وسائل الاكراه لدى هذه الدول . لقد انقضت سنة كاملة في البحث عنها بدون جدوى ، فهل هي وُجدت الان . واذا فرضنا انها وُجدت فان استعمالها ضد محمد علي سيوتّر اعصابه فيصمّ اذنه عن نصائح فرنسا ويطلق جيوشه عـــبر جبال طوروس ويهدد الاستانة من جديد . فماذا يكون موقف الدول عندئذ ، وعلى اي صورة تنفذ الى الامبراطورية العثمانية للدفاع عن السلطان .

« ان فرنسا ترى ان الدول الاربع في مـــا اقدمت عليه قد جعلت هـــذه الامبراطورية هدفاً لخطر أشدّ وادهى من الخطر الذي يقال انه ناشىء عن مطامع محمد علي . وهكذا تكون هذه الدول قد سلكت طريقاً مظلمة وخطرة . اما اذا كانت قد نظرت الى الامور من كل جوانبها واعدّت لكل طارىء عدّته فحقٌ عليها ان تحيط اوروبا علمـــاً بها وان تعرض تفاصيلها ووقائعها على فرنسا بنوع خاص ، لان فرنسا كانت لها دائماً اليد الطولى في كل عمل جماعي يهدف الى المصلحة العامة ولان الدول الاربع تطلب معونتها الادبية استناداً الى ما لهـــا من نفوذ في الاسكندرية .

« كان من واجبات فرنسا ان تضع امكاناتها المعنوية في خدمة العمل المشترك . اما الآن ، وفي الوضع الجديد الذي خلقته الدول لنفسها ، فليس من واجبها ان تفعل ذلك . ولن تتأثّر بعد اليوم الا بما تعتقد ان فيه فائدة صحيحة للسلام وخيراً لها . وموقفها في الظروف الخطرة الـتي تواجهها اوروبا نتيجةً لما اقدمت عليه الدول الاربع متوقف على ما سيأتي من هذه الدول جـواباً عن الاسئلة الواردة في هذه المذكرة . وعلى كل حال فانها لا تضع نصب عينيها الّا مصلحة السلام والتوازن

بين الدول الاوروبية . وكل قواها ووسائلها ستكون غداً كما كانت فيما مضى في خدمة هذا الهدف المزدوج » .

وكانت معاهدة لندن لاعضاء مجلس النواب الفرنسي الحاقدين على بريطانيا لوقوفها موقف العداء لفرنسا في ظروف دولية عديدة كالقضية البلجيكية والازمة الاسبانية وحربي الجزائر والمكسيك وفي كل بلد من بلدان العالم تصطدم فيه المصالح الاقتصادية الفرنسية والبريطانية فرصة مؤاتية لتوجيه النقد اللاذع لسياسة لندن والاصرار على عدم امكان التوفيق بين الميول البريطانية المحافظة الرجعية واهداف السياسة الفرنسية التقدمية المتحرّرة ، فخطب بعضهم وكتب آخرون « ان بريطانيا وهي تملك اكبر اسطول تجاري في العالم تحاول السيطرة على الاسواق التجارية بكل وسيلة وتسلك في المنافسة الصناعية والتجارية سبلاً لا أثر للشرف فيها . فقد قضت على الاسطول الدانماركي في كوبنهاغن ، وعلى الاسطولين المصري والعثماني في نافاران ، وهي اليوم تريد البطش بمحمد علي حليف فرنسا ، وبفرنسا نفسها اذا سنحت لها الفرصة وتوافرت لها الوسائل لتأليب الدول الاوروبية عليها كما فعلت في سنة ١٨١٤ .

وامتدّت الحملات النيابية على بريطانيا الى الاوساط الشعبية فغدا الجوّ محموماً واضطر تيار تحت ضغط الرأي العام الى تقرير تعبئة جزئية فأمر بدعوة مواليد ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ للخدمة العسكرية واقترح على المجلس زيادة عدد البحارة ١٦ الف رجل وزيادة الوحدات البحرية ١٣ سفينة حربية كبيرة وثماني سفن لنقل الجنود ، بحيث لا يقلّ الجيش الفرنسي العامل عن مليون جندي .

وتلقى بالمرستون اخبار مجلس النواب الفرنسي وقرار التسلح ببرودة رأس وهدوء اعصاب ليقينه ان تيار غير جادّ فيما يذهب اليه وانه يضمر عكس ما يقول ، وكتب الى بَلْور سفيره في باريس في ٢٢ تموز « ان تيار سيتكلم بصوت عالٍ ولكننا لسنا من الذين يخيفهم الصوت العالي او يمنعهم التهديد من مواصلة الدأب

وراء غاياتهم . وحقيقة الوزير الفرنسي هي انه ابعد نظراً واكثر حكمة مما يظنه سامعوه فلا أتوقع انه سيمضي في سياسة لن تُنتج الّا تجمّع اوروبا وتحالفها ضده . وهو اذ يلوّح بالحرب لا يغيب عنه ان ملكه لويس فيليب يأبى ان ينزلق اليها » .

والحقيقة التي كان بالمرستون يدركها حق الادراك ان « ملك الفرنسيين » لن يقبل ، اكراماً لمحمد علي ، النزول في حرب ضد بريطانيا والدول الاوروبية لان حرباً كهذه تطيح به وبعرش لم يعد له الّا القليل القليل من اسباب المناعة ، فاتباع شارل العاشر يتربّصون به الدوائر ويلقبونه « بالملك المنتخَب » ولا يعترفون بشرعيته ، والبونابرتيون يسعون للتخلّص منه لأنه لا يؤيّد سياستهم الرامية الى الغاء معاهدات ١٨١٥ التي اذلّت فرنسا وكبّلتها ، وقد كثر عددهم وازداد نفوذهم عقب المجيء برفات الامبراطور سنة ١٨٣٩ من جزيرة القديسة هيلانه ، والجمهوريون ، وعددهم لا يستهان به ، لا يضمرون له الخير وينتظرون الفرصة المناسبة لقلب النظام الملكي واعلان الجمهورية .

ولم تكن سياسة بالمرستون هذه تلاقي تأييداً جماعياً من زملائه الوزراء او في مجلس العموم ، وكان لورد ملبورن رئيس الحكومة البريطانية قلقاً من نتائجها وقد اكّد لغيزو في حديث جرى له معه ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لمتابعة سياسة بالمرستون اذا اخفقت في اول مراحلها . وفتح هذا التأكيد امام غيزو باب الامل في الوصول الى تسوية جديدة .

ولم تكن الصحف البريطانية مجمعة على صواب سياسة بالمرستون وكان بعضها يخشى ان تنتهي هذه السياسة الى القضاء على التفاهم الفرنسي البريطاني لمصلحة روسيا وحدها .

وأفاد تيار من موقف الصحف البريطانية ومن تصريح لورد ملبورن لغيزو

فراح يدفع محمد علي لمجابهة العدوان بعزم وشدّة فتضطر الحكومة البريطانية الى التراجع ، وارسل اليه احد اعوانه الكونت واليوسكي ليقنعه بان يتصلب ويستعد للمقاومة ويطلب من ابنه ابراهيم باشا ان يثبت ويتحصّن في مواقعه ولا يتقدم في آسيا الصغرى نحو الاستانة حتى لا يعطي الروس فرصة للتدخل . اما المساعدة العسكرية الفرنسية فحذّر تيار واليوسكي من الاشارة اليها واعطاء محمد علي وعداً بتقديمها له مهما تكن ضئيلة .

ورأى بالمرستون ان يقابل الهياج في فرنسا بالحكمة والتروّي فلم يطلب من مجلس العموم اعتمادات حربية اضافية للردّ على التسلّح الفرنسي بمثله ، وكان يعتقد ان فرنسا ستعود الى حظيرة الدول الاوروبية عند ركود العاصفة . واحجام بالمرستون عن زيادة الاستعدادات العسكرية كان مردّه الصحيح الى علمه بان الشعب البريطاني اقلّ اهتماماً بالمسألة الشرقية من الشعب الفرنسي فاذا حاول ان يفرض عليه اعتمادات اضافية لامور لا ينصرف اليها تفكيره الّا بمقدار ولا يرى فيها الا استعداداً للحرب ضد فرنسا ، فانه سيصطدم بمعارضة شديدة ويزداد عدد خصوم سياسته .

ولم يكن رأي مترنيخ ليختلف عن رأي بالمرستون في نيّة تيار الحقيقية وفي انه يكتفي بالتهويل فلا يذهب الى ابعد منه لان الحكومة الفرنسية عاجزة عن القيام بحرب ضد الدول الاوروبية وليس لديها من الامكانات المالية والعسكرية والفنية ما يسمح لها بمواجهة اوروبا مجتمعة ، فقائدها الكبير قد طواه الموت و « حفنة الرماد التي جيء بها من القديسة هيلانة لن يخرج منها جندي عبقري يُذهل العالم ويدوّخ اوروبا » .

وفي اوائل آب ١٨٤٠ اجتمع السفير غيزو بالملك لويس فيليب فاكد له انه يصعب جداً على بالمرستون ان يتراجع عن معاهدة لندن وان الدول الاوروبية وفي طليعتها روسيا والنمسا تؤيد هذه المعاهدة علانية ، وان بروسيا بعد ما قاله عدد

كبير من النواب الفرنسيين وما كتبته الصحف الباريسية عن ضرورة احتلال فرنسا لشاطىء الراين الايسر والغاء مفعول معاهدات ١٨١٤ و ١٨١٥ ستقف حازمة الى جنب الوزير البريطاني .

وفي ١٥ آب عاد غيزو الى لندن حاملاً مشروعين لحل الازمة على وجه تكون فيه فرنسا موفورة الكرامة اذ تدخل في النزاع كفريق ثالث بين الدول الاربع والسلطان من جهة و محمد علي من جهة ثانية .

وخلاصة المشروع الاول المحافظة على الوضع الراهن في الشرق على اساس صلح كوتاهية مع تعهد الدول الخمس باستعمال القوة ضدّ اي معتدٍ من الفريقين على الآخر . وكان تيار ميّالاً الى هذا الاقتراح لاعتقاده ان الباب العالي سيضطر في آخر الامر للاتفاق مباشرة مع محمد علي . ويقضي الثاني في حال عدم قبول المشروع الاول بان يكلّف محمد علي الحكومة الفرنسية بمفاوضة الدول الاربع باسمه على اساس منحه الحكم وراثياً في مصر ومدى الحياة في سوريا .

وابى ممثلو الدول ان يضعوا الاقتراحين موضع البحث وقالوا ان مقررات معاهدة لندن نهائية وليس هناك اي مجال للرجوع عنها . واخفقت ايضاً الوساطة التي كُلّفبها ليوبولد ملك بلجيكا وصهر لويس فيليب ، بناء على طلب ملك فرنسا ، على اساس عقد اتفاق ثنائي بين فرنسا ودول معاهدة لندن يُبقي الوضع في الشرق على حاله ويفتح باب مفاوضة جديدة لايجاد حلّ يُرضي جميع الفرقاء فجاء ليوبولد الى بريطانيا لهذه الغاية وقابل قريبته الملكة فكتوريا ولورد ملبورن رئيس الوزراء والدوق ولنغتون ، ولكنه فشل في مهمته لان سفراء الدول الاربع لم يلن عودهم فأصرّوا على تنفيذ بنود المعاهدة ورفض اي بحث في إبقاء الاوضاع الشرقية على حالها ، ولكنهم احتراماً للملك اظهروا اخيراً بعض اللين فاقترحوا عليه ، تحقيقاً لرغبته في عودة فرنسا الى حظيرة التضامن الاوروبي ، ان تقنع حكومة تيار محمد علي بقبول العرض الذي نصت عليه المعاهدة ، فاذا رفض اعلنت

حكومة فرنسا انضمامها الى الدول الاربع واشتركت في التنفيذ ، وعندئذ يوضع اتفاق بينها وبين الدول الاربع والباب العالي .

وفي الوقت الذي كان فيه الملك ليوبولد يسعى جاهداً في لندن لتسوية النزاع بين فرنسا وبريطانيا ، وبينها وبين الدول الثلاث الاخرى حاول تيار ان يسجّل لنفسه انتصاراً دبلوماسياً على بالمرستون فأخذ يسعى لدى رؤوساء الحكومات الموقعة على المعاهدة وخاصة مترنيخ لتأخير اقرار المعاهدة ونقل مركز المفاوضات من لندن الى فينّا . ولكن مترنيخ لم يكن متحمساً لتحمل تبعة انقسام جديد في اوروبا ففضّل ترك الامر لبالمرستون يتحمل وحده تبعة نجاح او اخفاق تنفيذ المعاهدة .

اما بالمرستون فبقي مصرّاً على رأيه ، اي على تنفيذ احكام معاهدة لندن قبل وضع اتفاق خماسي يضمن سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدتها ، فكتب الى تيار في ٣١ آب ١٨٤٠ مذكرة جديدة يشرح فيها بصراحة موقف الحكومة البريطانية من محمد علي واسباب اصرارها على اعادة سوريا الى السلطان وأول هذه الاسباب ان سوريا ، بحكم موقعها الجغرافي ، تُعتبر مفتاحاً لبغداد وخليج البصره ، وطريقاً طبيعية" الى قونيه وبروسه والاستانة فبسط سلطة محمد علي عليها معناه جعله وصيًّا على ممتلكات السلطان . وكان الوزير البريطاني في موقفه هذا مستلهماً بالدرجة الاولى المصلحة البريطانية العامة ومصالح الرأسماليين وأقطاب شركة الهند وميول ضباط البحرية ، ومنسجماً مع سياسة دول المعاهدة الثلاث الاخرى ، فالنمسا كانت على رغبة كبيرة بكسر شوكة فرنسا على ان يتم ذلك بيد بريطانيا لا بيدها فتضعف الحركات التحررية الفرنسية التي باتت بعد ثورة ١٨٣٠ تشكّل خطراً على النظام الاوروبي القائم على اساس معاهدات ١٨١٤ و ١٨١٥ ، وتهدد النفوذ النمساوي في الشرق بالتضاؤل وحلول النفوذ الفرنسي محله ، وخصوصاً عند الطوائف الكاثوليكية .

ولم يكن فريدريك غليوم الثالث اقل من مترنيخ تأييداً لسياسة بالمرستون لا اقتناعاً بسلامتها او عطفاً على صاحبها بل بدافع الحقد على فرنسا والثأر لبلده . اما نقولا الاول فكان اكثر الثلاثة حماسة لمعاهدة اعتبرها « بداية تقهقر فرنسا وانعزالها في اوروبا » فكافأ برونوف حال عودته الى بطرسبرج بأن قلّده وشاح النسر الابيض وانقده راتب سنة كاملة تقديراً لجهوده في وضعها . وكان فوق هذا على اتمّ اعتقاد بأنها مؤدية حتماً الى سقوط حكومة تيار وانهيار عرش لويس فيليب « الملك غير الشرعي » .

ولما ترامت الى محمد علي اخبار توقيع معاهدة لندن وتألب الدول عليه حزم امره وصمم على مجابهتها وعدم الرضوخ لارادتها وبقي كبير الثقة بجيشه مرتاحاً الى نفسه مطمئناً الى حظوظه . وادهش السياسيين الاجانب المقيمين في الاسكندرية والذين كانوا يراقبون سكناته وحركاته وكل بادرة منه انه غير آبه لما فعلت دولهم وان المعاهدة التي يكبّرون شأنها وينتظرون منها المعجزات لم تفتّ في عضده او تغيّر شيئاً من مجرى حياته فكتب القنصل البريطاني هودجز يقول « انه لا يفهم كيف ان هذا الرجل الذي بنى مجده طيلة نصف قرن باتّباع سياسة الحكمة والواقع يقف الآن وحيداً بوجه اوروبا مجتمعة » .

وقرّر محمد علي ، كسباً للوقت ، ان يغادر الاسكندرية في جولة تفتيشية في صعيد مصر لمدة عشرين يوماً فلا يمكّن القناصل او مندوب الباب العالي من الاتصال به لابلاغه انذار الدول . وظن بعض القناصل ان محمد علي مسافر الى سوريا ومنها الى آسيا الصغرى ليقود بنفسه غارة عسكرية على الاستانة فكلّفوا لوران قنصل النمسا في مصر ان يستوضحه عن مدى هذه « الاشاعة » ، فأكّد له العزيز انه باقٍ في مصر وان بقاءه فيها لا يعني انه لا يفكّر في الزحف الى الاستانة ولكنه لن يقوم بهذا العمل الحربي الّا اذا اجبرته عليه الدول الاوروبية ، وعندئذ « اذا كان الموت قد كُتب له فليكن في ساحة الحرب ، واذا قدّر لبلاده الخراب فليكن خرابها عن يد اوروبا مجتمعة باسم العدالة والمدنية . . . » .

وأقرّت الدول الاربع معاهدة لندن واصدر مترنيخ اوامره الى الاميرال باندیارا قائد الاسطول النمساوي في المتوسط بان ينضمّ ببعض وحداته الى اسطول الاميرال ستوبفورد . وأعدّت روسيا في اوديسا وسيباستوبول وحداتها البحرية وجمعت في شبه جزيرة القرم عشرين الفاً من جنودها بانتظار السير نحو الاستانة عند اول طلب من السلطان . ووافق السلطان من جهته على مقررات لندن حال وصولها الى الباب العالي في ٣ آب ، وندب رفعت بك من كبار رجاله ليحمل العروض المقرّرة فيها الى محمد علي ، وامر في الحال بارسال كمية كبيرة من السلاح والذخيرة الى الثوار اللبنانيين مع آلاف النسخ من الترجمة العربية لمعاهدة لندن لتوزيعها على اهالي سوريا ولبنان ، فتشدّ عزمهم وتستحثّهم .

الفصل الثالث

الثورة اللبنانية الثانية
(أيلول ١٨٤٠)

وصل رفعت بك الى الاسكندرية في ١١ آب . ووصلها في اليوم التالي الكونت واليوسكي . واجتمع المندوب العثماني بعزيز مصر لاول مرة في ١٦ آب وبلّغه مقررات معاهدة لندن فاصغى اليه محمد علي بكل هدوء وتركه يسترسل في الحديث ويُفرغ جعبته فلما انتهى من الكلام حدّق فيه طويلاً ثم قال انه رفض اكثر من مرة المساعدة العسكرية من فرنسا لأنه ، حرصاً على حرمة السلطان واستقلاله ، كان دائماً يأبى ان يتدخل الاوروبيون في شؤونه وشؤون بلاده ، وأدلى بعد ذلك برأيه في سياسة الدول الاوروبية حيال الامبراطورية العثمانية فقال ان هدفها الرئيسي ان لا تقوم في الشرق دولة قوية وان تبقى امبراطورية بني عثمان ضعيفة فيسهل القضاء عليها وتقسيمها متى حانت الفرصة وتم الاتفاق على القسمة « ومصر سياج للسلطنة يردّ عنها مطامع الدول ، وسيف ماضٍ يضرب الخليفة به رؤوس اعدائه والمتآمرين عليه . وقد طردتُ البريطانيين من مصر سنة ١٨٠٧ واخضعت الوهابيين وحاربت اليونان في الموره ذوداً عن السلطان ودفاعاً عن عرشه . ويحزّ في نفسي ان يخدع الاجانب السلطان ويوغروا صدره عليَّ بعد البراهين التي قدمتها عن اخلاصي فيضع امبراطوريته تحت وصايتهم ورحمتهم بينما اضع نفسي ورجالي واموالي في خدمته واضحي بكل ما لديّ لرفع شأنه

وتثبيت ملكه . وانا لن يخدعني الاوروبيون فقد اصبحت عليماً باساليبهم ونياتهم ولهذا فاني الان مستعد للوقوف بوجه السلطان والدول الاوروبية معاً اذا قامت محاولة لتنفيذ معاهدة لندن بالقوة » .

وكان لكلام محمد علي تأثير كبير في نفس رفعت بك ففكّر بان يعود ادراجه الى الاستانة لبحث حلّ مباشر بين العزيز والسلطان ، ولكن حظوظ الحلّ بدت له ضئيلة جداً لان السياسة العثمانية لم تكن لتستوحي في الوقت الذي هو فيه سوى الحقد على محمد علي ، والحقد يُفسد التفكير ويأخذ الطريق على الحكمة والمنطق . فانطوى على نفسه يقلّب جوانب الرأي فيما يجب عليه ان يفعل ، أيمضي في تنفيذ الاوامر فيمهّد للكارثة ام يتحمل بدافع من وطنيته تبعة عدم التنفيذ ويعود الى سيده ، وسيده لا يريد من الدنيا سوى اذلال محمد علي او قطع رأسه ، ليقول له ان العزيز مخلص لعرشه وعلى اتمّ الاستعداد للخضوع له خضوعاً تاماً . فيعرّض نفسه بدون جدوى لغضب السلطان . وفيما هو كذلك عاجله قناصل الدول ، وكان كل منهم يرقب نتيجة اتصاله بمحمد علي ويحصي عليه حركاته وسكناته ، بما اقصى عنه فكرة التأجيل اذ قالوا « ان بقاءه في الاسكندرية امر تفرضه المعاهدة التي اقرّها السلطان فلا مبرّر لسفره قبل انقضاء المهلة التي حدّدها الانذار ليردّ محمد علي بالرفض او بالقبول ، اي عشرة ايام كاملة . وتلك ارادة الدول العظمى وليس له ان يتجاهلها » .

وسعى القناصل بعد ذلك الى محمد علي وحاولوا اقناعه بقبول العروض المقدمة له فرفض النزول على ارادة الاجانب والانصياع لها في حلّ الخلاف بينه وبين السلطان وصارحهم بانه لن يتنازل عن شبر واحد من ممتلكاته وان « ما اخذه بحدّ السيف لا يتركه الّا بحدّ السيف » .

وكان الكونت واليوسكي يعمل منذ قدومه لتوتير اعصاب محمد علي وحمله على تبنّي وجهة نظر الحكومة الفرنسية فيعدُّ عدّته للصمود حتى الربيع اي الى ان

تستكمل فرنسا استعداداتها العسكرية او يُدرك الملل الدول فتلتوي ، ويدعم قوله بازدياد نقمة خصوم بالمرستون على سياسته في الشرق وتضخّم عددهم يوماً بعد يوم ، ويُلحّ عليه ان يكتب الى ابنه ابراهيم باشا ان لا يتقدم عبر آسيا الصغرى باتجاه الاستانة كي لا يُفسح للروس مجالاً للتدخل « فما دام الروس بعيدين عن البوسفور فان حلّ الأزمة يكون اكثر سهولة واقرب منالاً » .

وكان الرجل ، عن قصر نظر او طيبة قلب ، حسن الظن بهودجز فنقل اليه قرار محمد علي وطلبه من ابنه البقاء في اضنه وعدم التقدم نحو الاستانة وسأله ان يخفّف الاميرال ستوبفورد الحصار عن الشواطيء المصرية والسورية فيرى العزيز في هذا العمل الجزئي بادرة حسنة فيقوى عنده الاستعداد للصلح والتفاهم . ولم يفهم القنصل البريطاني من كلام واليوسكي سوى ان محمد علي ضعيف وفرنسا عاجزة عن مساعدته ، فكتب الى بالمرستون في ١٩ آب يعلمه بالامر ، فاطمأنّ الوزير البريطاني وكان شديد القلق يخشى ان يركب العزيز رأسه فيزحف ابراهيم باشا الى الاستانة ويمشي الروس اليها من الجانب الآخر فتتعقد الامور تعقداً مثقلاً بالاخطار ، وظنّ انه بات حراً في تسيير سياسته على ما يشتهي في سوريا ولبنان . وقال هودجز للاميرال ستوبفورد مثلما كتب الى وزيره فاستقوى الاميرال وبدلاً من تخفيف الحصار المضروب على السواحل تقدم باسطوله الى الاسكندرية في ٢٤ آب واصدر اوامره الى الكومودور نابيير بأن يضيّق الخناق على الشواطيء اللبنانية ويحجز كل سفينة مصرية ، حربية كانت ام تجارية ، تقترب من هذه الشواطيء ويُنزل المال والسلاح والعتاد الى الثوار اللبنانيين ليمضوا في اعمالهم ويوسعوا مدى الثورة .

وحاول البريطانيون بواسطة قنصل بريطانيا في بيروت ومساعدة بازيلي قنصل روسيا فيها رشوة الجنرال سليمان باشا رئيس اركان الجيش المصري ، فدعوه سراً الى القنصلية الروسية في ٥ ايلول وعرض عليه القنصل مور باسم دول معاهدة لندن ان يترك محمد علي وينضمّ الى السلطان فيُعيّن امير لواء في الجيش العثماني

ووالياً على سوريا او حاكماً على قبرس يرث الحكم فيها ابناؤه من بعده ، وحاولوا في الوقت ذاته رشوة شريف باشا حاكم دمشق ، ولكنّ الرجلين رفضا خيانة وليّ نعمتهما في احرج ظروف حياته ، وقال سليمان باشا للقنصلين مور وبازيلي : « انه احرص على شرفه وشرف اولاده مما يظنّان » .

وكان محمد علي قد جمع في قصره بالاسكندرية في ٢٢ آب اركان دولته وعلى رأسهم بوغوص بك وزير خارجيته ومستشاره الخاص واطلعهم على كل ما قيل له وما تجمّع لديه من معلومات ثم شاورهم في الامر فنصحوه بقبول العروض المقدمة وعدم رفض معاهدة وقعتها اربع دول كبرى وأقرّها السلطان . ولكن محمد علي لم يأخذ برأيهم او يتأثر باعتباراتهم وصانته ثقته بنفسه وجيشه ونجمه عما بدا منهم من قلق وجزع فظلّ عازماً على المقاومة يشجعه عليها واليوسكي وكوشليه الممثلين الفرنسيين ويعدانه بأن فرنسا سترسل عدداً كبيراً من عملائها الى لبنان لاقناع الموارنة بوضع حدّ لعصيانهم والعودة الى طاعته .

وبرّت فرنسا بوعود ممثليها فاوفدت الى لبنان الاب لهروا رئيس عام الرهبانية العازارية لبثّ دعوة الطاعة في الاوساط المارونية وامرت قناصلها في بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق بان يقوموا مع مساعديهم بجولات في انحاء الجبل وينصحوا الاهالي بعدم الاصغاء الى اقوال « عملاء الهراطقة البريطانيين والروس الذين يضللونهم ويدفعونهم الى حيث القضاء على الكثلكة في الشرق » . وانطلق القس العازاري يبشّر بالانجيل ويدعو الموارنة للاعتصام بتعاليمه « والاستمساك بفضيلة الصبر والتضحية والايمان » . ولكن هذا النشاط ، بمختلف وسائله واساليبه ، بقي عقيماً لان الوعود والدعوة « للصبر والتضحية والايمان » لا فعل لها في نفس شعب فتك به الظلم وانتشر الجنود الارناؤوط في ارجاء بلاده يحرقون ويسلبون ويدمّرون ويتلفون الزرع والضرع وابراهيم باشا والامير ينظران ولا يحركان ساكناً ، وكلما دقّ العقلاء وانصار السلام ابوابهما زادا استعلاءً واستكباراً وامعاناً في اذلال الرعية واستغلالها .

وهكذا عادت الثورة اعنف مما كانت واشتدّ ضغط القناصل على محمد علي لقبول عروض الدول قبل انتهاء المهلة المعطاة له فكرر الرفض بحدّة وطلب اليهم ان يكفّوا عن التدخّل في شؤون لا تعنيهم او ينسحبوا من بلاده لانه قرر الصمود في وجه الدول وخوض المعركة حتى النهاية معتمداً على الله وعلى سيفه . فقالوا له ان تعنّته سيخلق في الشرق حالة خطرة قد تتطوّر الى ازمة دولية تقع تبعتها امام التاريخ عليه وحده فنفذ صبر العزيز وخانته اعصابه فقال للقناصل « ان موقفهم منه اشبه بموقف لصّ دخل على رب عائلة في عقر داره وطلب منه ان يعطيه ماله ومتاعه ، فلما ابى رب العائلة هدّده اللصّ بقتل حرمه واولاده قائلاً له ان تبعة القتل ستقع عليه » .

وانتهت المهلة الاولى فخسر محمد علي حكم باشوية عكا مدى الحياة ولم يبقَ من المهلة الثانية المحددة لقبول حكم مصر الوراثي سوى ايام معدودة . فاستشعر العزيز ان الدول غير هازلة وان الوقت الذي يعتمد عليه قد لا يكون حليفه هذه المرّة فيبقى في الميدان وحيداً لا امل له في مساعدة فرنسا قبل سبعة اشهر يُغلب في غضونها على امره ، وشاور معاونيه في الامر مرة اخرى فوجدهم مقيمين على وجهة نظرهم الاولى ومقتنعين بضرورة القبول فنزل مكرهاً على رأيهم . وفي اول ايلول استدعى رفعت بك والقناصل وبلّغهم انه قرر قبول الحكم الوراثي على مصر محتفظاً بحقه في مطالبة السلطان بحكم سوريا مدى الحياة اي « لمدة قليلة جداً لانه ناهز الرابعة والسبعين وبات عمره قصيراً » فابدوا ارتياحهم وكاد الاتفاق يتمّ وتنتهي الازمة الّا ان رفعت بك والقناصل طلبوا تنفيذ بندين اساسيين من معاهدة لندن ، اي اعادة الاسطول العثماني الى السلطان والجلاء فوراً عن سوريا ، فرفض محمد علي ان ينفّذ على الفور وفضّل انتظار ردّ السلطان على اقتراحه ، فاجابوه ان بنود المعاهدة صريحة لا تقبل التأويل ولا جواباً مشروطاً ، فاما القبول واما الرفض . وعليه في حالة الرفض ان يتحمل وحده نتيجة موقفه . وقال هودجز « ان ليس من حق السلطان وحده ان يقبل الاقتراح او يرفضه وان للدول الموقعة على المعاهدة كلمتها في الامر » .

ومرّت الايام الخمسة الاولى من ايلول ومحمد علي تقضّ عليه الهموم مضجعه . وفي ٦ ايلول قرّر عدم القبول بدون قيد او شرط وكلّف سامي بك بأن يبلغ القناصل قراره الاخير . وبعد ساعة خرج الاسطول البريطاني من الاسكندرية قاصداً الى بيروت حيث كان الكومودور نابيير يشدّد الحصار على الشواطىء اللبنانية اثناء مفاوضات قناصل الدول ومندوب السلطان مع محمد علي ، وحاول امير البحر فور وصوله الى مياهها ارغام سليمان باشا على اخلائها وتسليمها للثوار فهدده بقصف الحصون وتدمير المدينة على من فيها فاجابه القائد المصري انه مصمم على الموت حيث هو « ومستعد ان يجعل بيروت موسكو ثانية في الشرق » .

ونفّذ القائد البريطاني تهديده بعد ان طلب من قناصل الدول ان يغادروا المدينة وينصحوا من يشاؤون بالجلاء عنها ، فقصفها بالقنابل المحرقة . وفي ١٠ ايلول أُنزلت فصائل عثمانية وبريطانية في جونيه فانضم اليها الثوار من كسروان والمتن ، وحجز الاسطول البريطاني عدداً غير قليل من المراكب التجارية والسفن الحربية المصرية .

وأُبلغ السلطان رفض محمد علي عروض الدول وانتهاء المهلة المعطاة له فقرر البطش به واصدر في ١٤ ايلول فرماناً بعزله من ولاية مصر وتعيين السر عسكر عزت باشا خلفاً له .

وثار الرأي العام الفرنسي على الحكومة البريطانية لضربها الحصار على مصر وسوريا وحجز سفن محمد علي فصدّق مجلس النواب على الاعتمادات المطلوبة لتحصين باريس ، واستدعى تيار سفراء الدول في ١٧ ايلول وقال لهم ان فرنسا لا يمكنها ان تنظر بدون اكتراث الى العنف والقسوة اللذين تطبّق بهما مقررات معاهدة لندن والى اصرار الدول الاربع على اذلال رجل كل ذنبه انه حريص على كرامته وبلاده . وكتب في اليوم ذاته الى سفيره في لندن ان يعود الى مباحثة بالمرستون وسفراء الدول في حلّ وسط يمنح محمد علي حكم المناطق المقترحة في المعاهدة ويعطي

ابنه ابراهيم حكم الاجزاء السورية الاخرى فاذا قوبل هذا الحلّ بالرفض واصرّ بالمرستون والسفراء على تنفيذ البنود بحذافيرها فليكن جوابه « ان لا مانع عند الحكومة الفرنسية من ان تدخل في المعاهدة بشرط تحويرها وضمّ باشوية طرابلس الى عكا فلا يقال ان فرنسا أُرغمت على توقيع اتفاق لم تُقرّه وبدون اي تعديل فاذا قُبل هذا الاقتراح الاخير فان فرنسا تصبح مستعدة لاقناع محمد علي بقبوله فاذا ابى اشاحت بوجهها عنه واشتركت مع الدول الاربع في التنفيذ بالقوة . وهذا ابعد ما يمكن ان تذهب اليه الحكومة الفرنسية لانها مرتبطة معنوياً بمحمد علي ولا يليق بها ان تتركه وشأنه في الازمة الحاضرة » .

ولما عرض غيزو هذا الاقتراح على بالمرستون زاده اقتناعاً بأن فرنسا غير جادّة في الدفاع عن محمد علي وجازعة من نتائج انعزالها عن الدول الكبرى فقال للسفير « ان دول معاهدة لندن مصممة على تنفيذ بنودها بحذافيرها مهما كلفها الامر ولن تقبل المساومة في ذلك الّا اذا خانتها الحظوظ وهزمت جيوشها في الميدان » .

اما مترنيخ فكان أَلين عوداً من الوزير البريطاني . ولما اطلعه سفير فرنسا في فينّا على العرض الفرنسي الجديد فهم منه ان فرنسا لم تُقفل باب المفاوضة بعد وانها راغبة عن العزلة فاقترح ان يُطلب منها قبول المعاهدة كما هي وان تضع شرطاً للانضمام اليها الاعتراف لها بحق عدم استعمال القوة ضد محمد علي فاذا اخفقت الدول الاربع عسكرياً في ارغامه على الجلاء عن سوريا فانها لا تقوم بحملة عسكرية جديدة الّا بالاتفاق معها . فرفض بالمرستون هذا الاقتراح « لأن مجرد الاشارة الى اخفاق الحملة العسكرية البريطانية فيه انتقاص من عزة بريطانيا بجيشها واسطولها ، وهذا ما لا يمكن اي بريطاني ان يقبله » . ووافقه على الرفض المستشار الروسي نسلرود وكتب اليه يقول « ان القيصر يأبى التراجع عن مقررات معاهدة لندن جملة وتفصيلاً ويرفض كل وساطة بين دول هذه المعاهدة ومحمد علي ، وهو مستعدٌ لاصدار الامر الى الاسطول الروسي في البلطيق بالالتحاق بالاسطولين

البريطاني والنمساوي في المتوسط لتشديد الحصار على الشواطيء المصرية والسورية ، اما اسطول البحر الاسود فعلى اتم الاستعداد للدخول في الحرب وتنفيذ احكام معاهدة لم يوقعها القيصر الّا بعد طول التفكير والتروي » .

ولما علم تيار بنزول الحملة العثمانية البريطانية في جونية وعزل محمد علي ، أُسقط في يده وزال ما كان في نفسه من وهم بأن الدول الاربع غير جادّة فعمد الى محاولة اخيرة لتبرير موقفه والابقاء على بعض الشيء من ركائز سياسته فارسل الى بالمرستون في ٨ تشرين الاول مذكرة قال فيها « ان فرنسا مستعدة للاشتراك في كل تسوية عادلة يكون فيها ضمان للسلطان ولمحمد علي . وهي تكتفي الآن بأن تؤكد انه لم يكن باستطاعتها ان توافق على عمل لم يكن القصد منه سوى انهاء حكم محمد علي ، وان وجود محمد علي واستقلاله يشكلان احدى الدعائم التي يقوم عليها التوازن الاوروبي فعدم احترامها يطعن هذا التوازن في صميمه » . واشتدت نقمة الصحافة والاوساط الشعبية في فرنسا لتطوّر الحالة في الشرق ولعزل محمد علي بصورة خاصة ، وهبّ الكتّاب والنواب يدعون للحرب « غسلاً للاهانة وانتصاراً لحليف يراد اقصاؤه عن بلاد احسن سياستها وحكمها ونظمّها مدة اربعين سنة فجعل منها دولة عزيزة قوية » فخشي عقلاء الامة والمقربون من الملك لويس فيليب ان تتغلب الرعونة على الحكمة وتتدهور الامور تدهوراً خطراً تكون نتيجته هزيمة فرنسا وسقوط الملكية فقاموا يطالبون بوضع حدّ للخلاف الدولي على اساس قبول معاهدة لندن كأمر واقع وبقاء محمد علي حاكماً على مصر ، ولكنهم خافوا ان لا يرتاح الرأي العام لهذا الحلّ الوسط فيستدير بنقمته للعرش فيعصف به وبهم على السواء فاعلنوا انه اذا رفضت الدول الاربع هذا الحلّ واصرّ السلطان على تنفيذ فرمانه القاضي بعزل محمد علي فان فرنسا تعتبر الرفض والاصرار سبباً للحرب بينها وبين الدول الاربع .

وعندئذ تجلّت حقائق فرنسا لبالمرستون وادرك ان الشعب الفرنسي بمختلف طبقاته واحزابه متفق على المقاومة وان السياسة البريطانية ذهبت بعيداً في تحقير

فرنسا ورئيس حكومتها فكتب الى سفيره غرانفيل في باريس ، رداً على مذكرة تيار في ٨ تشرين الأول ، ان يتصل بالملك لويس فيليب ويؤكد له ان الدول الاربع لم تكن على علم مسبّق بعزل محمد علي ، وان السلطان اصدر فرمان العزل بدون الرجوع اليها ، وهذا حق من حقوقه ، وانه ، اي بالمرستون ، سيبذل كل ما بإمكانه لاقناع عبد المجيد بالرجوع عن قراره . وكان لهذا التحوّل المفاجيء في موقف الوزير البريطاني سبب آخر لا يقلّ اهمية عمّا تقدّم وهو ان مترنيخ اذ بلغه خبر العزل ابدى امتعاضاً شديداً فشجب العمل واعتبره تجاوزاً لنطاق معاهدة لندن لان الدول الاربع اذ تعهدت بالتدخل عسكريّاً لإعادة سوريا الى السلطان لم تقرر مبدأ تنصيب والٍ عثماني على مصر بالقوة ، وكتب الى سفيره في لندن ان لا يشترك في اي عمل يتعدّى المقررات ولا يقول الّا ما يُفهم منه بكل جلاء وصراحة ان الحكومة النمساوية غير موافقة على عزل محمد علي .

وازاء هذه التطورات في باريس وفينّا لم يسع بالمرستون الّا ان يسعى مسرعاً لازالة اسبابها فكتب في ١٥ تشرين الاول الى لورد بونسومبي السفير في الاستانة ان يطلب حالاً من الباب العالي إلغاء فرمان العزل ويلحّ على السلطان باسم الصداقة واستناداً الى المادة السابعة من ملحق المعاهدة بالرجوع عن قراره . وارسل نسخة من كتابه الى كل من سفيري النمسا وفرنسا ليطلع عليها حكومته .

ونزل هذا الكتاب برداً وسلاماً على الملك لويس فيليب وكان الجزع من سوء المصير قد برّح به . اما الرئيس تيار فأبى ان يجد فيه تعويضاً كافياً للكرامة المهانة واصرّ على تسوية تعيد الثقة التي زعزعتها سياسة بالمرستون فاستدعى لورد غرانفيل واخبره ان مجلسي البرلمان قد دعيا الى دورة استثنائية تبدأ في ٢٨ تشرين الاول لدرس امر التسلّح واعلان حالة الطوارىء والموافقة على الاعتمادات اللازمة لاستعدادات فرنسا العسكرية ، وانه مستعد لتأجيل هذه الدورة اكثر من شهرين اذا قبل بالمرستون الدخول في مفاوضات جديدة لتسوية الاوضاع في الشرق .
ولكن بالمرستون كان قد اطمأن الى موقف لويس فيليب بعد اعطائه التأكيدات

بان فرمان العزل لن يوضع موضع التنفيذ فردّ فكرة المفاوضة الجديدة وكتب
الى تيار في ٢٠ تشرين الاول « ان العلاقات لا تزال سليمة بين بريطانيا وفرنسا ،
وان بريطانيا اذ تتقيد بمعاهدة ١٥ تموز تتقيد في الوقت ذاته بالتضامن الاوروبي
وتأسف اشد الاسف لعدم اشتراك فرنسا في تدعيم هذا التضامن . فكان هذا
الكتاب صدمة عنيفة للرئيس الفرنسي فقرر ان يردّ عليه ، لا بكتاب او مذكرة ،
بل بلسان الملك الذي كان بالمرستون يعتقد انه على غير اتفاق مع رئيس وزرائه
في السياسة الخارجية ومستكفٍ بالتأكيدات التي اعطيت له عن الفرمان ،
فأكبّ على وضع خطاب العرش الذي سيفتتح به الملك الدورة الاستثنائية فعرض
فيه لتطورات الازمة في الشرق وموقف فرنسا منها وعملها المتواصل في سبيل
السلم والتضامن الاوروبي ، وبسط ما كان لحكومتها من مآخذ على معاهدة لندن
وانتهى الى القول « ان الاحداث التي تتعاقب قد تؤدي الى مضاعفات خطرة
وعندئذ تصبح التدابير التي اتخذتها حكومتي حتى الان غير كافية . ولهذا يجب ان
يضاف اليها تدابير جديدة . والمجلسان مدعوّان لاقرار ما تستوجبه الحالة . ومن
اجل هذا دعوتها لهذه الدورة الاستثنائية . ولا شك عندي في انها سيشاركانني
في الرأي ويعتبران مثلي ان فرنسا لم تكن البادئة في تحكيم السلاح بمصير السلم
العالمي وان عليها ان تكون مستعدة للعمل في اليوم الذي يبدو لها ان التوازن
في العالم بات مهدّداً .

« ان فرنسا متمسكة بكل قواها بمبادىء السلام ولكنها تأبى ان تشتري
استمراره بما يؤذي شرفها ولا يصون كرامتها » .

وكان لويس فيليب يتحيّن الفرصة لابعاد رئيس وزرائه والاستعاضة عنه
برجل يطمئن الى اعتداله فلما قدّم له تيار مشروع خطاب العرش رفض ان يتبنّاه
فاضطر تيار الى تقديم استقالته فقبلها الملك فوراً وكلّف المارشال سولت بتأليف
وزارة جديدة ، فاختار غيزو وزيراً للخارجية لاعتقاده انه اوسع رجال السياسة
اطلاعاً على خفايا المسألة الشرقية واصدقهم علماً بسياسة بريطانيا والدول الاوروبية .

فتنفس بالمرستون الصعداء واعتبر ان انفراج الازمة في الشرق بات قريباً وانه
مسجّل في الايام المقبلة اكبر انتصار دبلوماسي في حياته .

ولا شك ان سقوط تيار كان نصراً مبيناً لسياسة بالمرستون لانه مهّد لبريطانيا
سبيل اهدافها في الشرق وقضى على امبراطورية محمد علي وعلى النفوذ الفرنسي في
مصر وانهى معاهدة هنكار اسكله سي ووطّد اركان الامبراطورية العثمانية ومكّن
للسياسة البريطانية في سوريا والبحر الاحمر والخليج . والى جانب هذا الانتصار
الدبلوماسي الواسع سجّلت الحملة العثمانية البريطانية انتصارات عسكرية متتابعة
في لبنان وسوريا فسقطت بيروت ولم تصمد طرابلس وصيدا وحيفا لهجمات الثوار
والعساكر المتحالفة . وكبر شأن الثوار اللبنانيين واشتدّ بأسهم وكثر عددهم
وامتدّ العصيان الى كل انحاء لبنان فوجد الامير بشير نفسه وحيداً بعد أفول النجم
المصري فارسل احد رجاله الى الكومودور نابيير ليفاوضه في شروط الاستسلام
على ان يضمن له الحلفاء بقاءه اميراً ، ولكن الكومودور ابى ان يضمن له الّا
سلامته وسلامة من معه فانحنى الامير لحكم القدر وفي ١١ تشرين الاول خرج من
بيت الدين في حاشية كبيرة متوجّهاً الى صيدا ليضع نفسه في ذمة القائد
البريطاني .

ولما علم القنصل الفرنسي بقرار الامير اوفد اليه معاونه جوانان ليقنعه بالعودة
الى قصره وانتظار نتيجة المفاوضات الدائرة بين الدول فيكون حظه في النهاية
كحظّ محمد علي ، فالتقاه بين الدامور ودير القمر وحاول ما استطاع ان يحمله على
العدول عن قراره ولكن الشهابي اصرّ على الابتعاد عن المعركة قائلاً « ان الدول
لم تهتم به يوم كان في عزّه فلا أمل بأن تهتم به الآن وقد اصبح وحيداً وتألبت
القوى عليه فهُزم رجاله وتخلّى عنه اصدقاؤه وتنكّر له قوّاده » .

وفي ١٣ تشرين الاول وصل موكب الامير الى صيدا فنزل الى سفينة بريطانية
اقلّته الى بيروت فاستقبله الاميرال ستوبفورد بمائة طلقة مدفع وبعد ان حيّاه

قال له انه اصبح اسير صاحبة الجلالة . فطلب الامير ان يُنقل الى قبرس فأجابه القائد انه لا يضمن له السلامة في اية بقعة من الامبراطورية العثمانية ، وعندئذ قال الامير انه يختار الاقامة في فرنسا او ايطاليا ، فقال الاميرال انه سينقله الى جزيرة مالطه وهناك يكون له ان يختار بملء حريته مكاناً للاقامة في احد بلدان التحالف الرباعي .

وفي ١٤ تشرين الاول ألقى الامير بشير آخر نظرة على الجبل ، ومضت به السفينة الى مالطه ومعه ١١٥ رجلاً اخلصوا له حتى النهاية وربطوا مصايرهم بمصيره . وهكذا ابتعد عن لبنان رجل حكمه نيفاً وخمسين سنة فجعل منه تارةً باللين وتارةً بالعنف بلداً آمناً مزدهراً مستقراً لا ينحاز ولا ينحرف وظلّ فيه سيداً عزيزاً مطاعاً الى ان انزلق من الشدة الى الطغيان فاستكبر واستعدى واستهتر ، واستغلّ وادّخر ، وسمل وقتل ، وسخّر سياسته وشعبه لارادة غريبة مضى في خدمة مصالحها واطماعها الى حيث تقطعت الروابط بينه وبين الزعماء ثم بينه وبين دهماء اثقل كاهلها بالسخرة والضرائب ونفّر نفوسها باقرار التجنيد وجمع السلاح فكانت الثورة وكانت نهاية حكمه .

لعب الامير في القسم الاكبر من عهده دوراً سياسياً كبيراً . وكان حياده بين ولاة الدولة المتمردين نقطة الثقل في سياسة هذا الجزء من الشرق ، وكان له من قوة شخصيته وصلابة عوده وبعد نظره ما فرضه على احترام الصديق والعدوّ على السواء . ولكنه اذ بلغ مشارف الشيخوخة فقد الكثير من هذه المزايا ولم يعد يرى في الناس الا معايبهم ، واستوى عنده الصادق والمنافق والمخلص والانتهازي فزهد فيهم جميعاً واحتقرهم جميعاً واستبدّ بهم واحتجز اموالهم واتّكل على الغريب في الدفاع عن امارته واستعان به على رعيته فخسر ما كان قد استجمع من عزة ومجد وضيّع ما كان له من هيبة ذهبت مثلاً في الشرق . واشتدّت عليه شهوة البريطانيين والعثمانيين فعاملوه باقسى مما عومل به محمد علي فيمابعد . وليس في هذا ما يشرّفهم فهو لم يكن الّا سيفاً من سيوف عزيز مصر ولكنه استضعف بعد ان

انفضّ عنه شعبه فاستبدّوا بضعفه وبقي «حليفه» الكبير قويّاً بطاعة جيشه وتجمُّع شعبه حوله فاحترموا قوته .

وبعد سفر الامير اسيراً منفياً عُيّن مكانه في ٣ ايلول ١٨٤٠ الامير بشير قاسم المعروف ببشير الثالث ولم يكن له من « المؤهلات » للحكم في نظر البريطانيين سوى ضآلة الشخصية وضعف الهيبة . وكان تعيينه بداية النهاية للحكم الشهابي والاستقلال المحلّي النسبيّ وفاتحة عهد تشعبت فيه واتسعت دسائس الباب العالي واشتدّ تدخل قناصل الدول الاوروبية فكثرت القلاقل والفتن والاضطرابات . ونظّم العثمانيون والبريطانيون احتلالهم للساحل اللبناني ، من طرابلس الى صيدا وصور ، ثم جرّدوا حملة على عكا وحاصروها برّاً وبحراً فصمدت لهم عساكر مصر ولكن المهندسين بريتل البريطاني ودلكارتو الايطالي اللذين كان محمد علي قد وضع في ذمتهما حصون المدينة وقلعتها خاناه وانضمّا الى اعدائه . وفي ٢ تشرين الثاني سقطت عكا وكانت آخر وامنع معقل لمحمد علي في سوريا .

وعقب هذه الهزيمة ضاقت بالعزيز الحيل فجدد مطالبة فرنسا بتنفيذ وعودها وكتب في ٧ تشرين الثاني الى الملك لويس فيليب يطلب مساعدة عسكرية وعتاداً وسلاحاً وفنّيين لتنظيم دفاعه فلم يتلقّ جواباً. وفي ٢٢ زاره الكونت واليوسكي مودّعاً « لان مهمته في مصر اصبحت لا تتناسب مع سياسة الحكومة الفرنسية الجديدة » ففهم ان فرنسا قد ادارت له ظهرها فلا امل له بعد الساعة باقلّ مساعدة منها .

وكان الكومودور نابيير قد عاد بوحداته الحربية الى مياه الاسكندرية ليفاوض بوغوص بك في تبادل الاسرى فأمر محمد علي وزيره بتوسيع المفاوضة وجعلها شاملة للازمة بكل جوانبها . ولم يكن الكومودور مفوّضاً بالتوسع ، ولكنه كان على علم بان الدول اشارت على الباب العالي ان يعيد محمد علي الى حكم مصر ويعترف له بالوراثة فيها وبانها تبارك اي خطوة في سبيل السلام ووضع صلح

نهائي وشريف في الشرق . فوقّع مع بوغوص بك في ٢٧ تشرين الثاني اتفاقاً يقضي بان يسلم الباشا الاسطول العثماني وينسحب من سوريا مقابل منحه الحكم الوراثي في مصر .

غير ان الاميرال ستوبفورد ابى التصديق على هذا الاتفاق واخذ على مرؤوسه عدم التقيد بالتعليمات التي زوّده بها ، وكتب الى العزيز في ٣ كانون الاول « انه لن يوافق على اتفاق ٢٧ تشرين الثاني لان الكومودور لم يكن مفوّضاً بعقده » . وثار الباب العالي على الكومودور واعتبر الاتفاق كأنه لم يكن ، وايّد السفير لورد بونسومبي موقف العثمانيين وهاجم نابيير لارتكابه خطأ فادحاً بوضع اتفاق يعترف فيه بمحمد علي رئيساً شرعياً لحكومة شرعية في الوقت الذي يعتبره الباب العالي معزولاً بموجب فرمان ١٤ ايلول . وكتب السفير الى بالمرستون « ان الباب العالي ابلغه بصراحة لا تدع مجالاً لأقل شك انه يعتبر الاتفاق الذي وضعه الكومودور غير ذي قيمة ولا يعترف بوجوده . واني وزملائي السفراء قد وافقنا الحكومة العثمانية على موقفها . ولا بد لي من القول ان ليس في العالم حكومة يمكنها ان تقبل ان يُعطي احد الناس نفسه صلاحية التفاوض باسمها مع رجل هو في الواقع وبنظر القانون ثائراً عليها متمرداً على سلطانها » .

وكان بالمرستون عقب سقوط حكومة تيار قد اصبح ميالاً لحلّ الازمة على وجه يسهّل على غيزو مهمته . وكان ،قبل ان يصله اتفاق نابيير وبوغوص بك ، قد وضع في ١٤ تشرين الثاني بالاتفاق مع دول معاهدة لندن مذكرة ارسلها الى الاميرال ستوبفورد مع كتاب خاص بسط له فيه حقائق الوضع الجديد وطلب منه ان يتّصل فوراً بمحمد علي ويبلّغه ان الدول باتت مستعدة لمساعدته على الاحتفاظ بحكم مصر وراثياً اذا انسحب من سوريا واعاد الاسطول العثماني الى الاستانة في غضون ثلاثة ايام من تبليغه ، اي بالشروط التي تضمنها اتفاق نابيير بوغوص ، فنفذ الاميرال الامر في الحال واوفد الكابتن فانشو الى العزيز حاملاً اقتراحات الدول الجديدة . وكان محمد علي قد سئم الحرب فوجد في الاقتراحات الضالّة التي

بات لا ينشد سواها فقبلها وارسل في ١١ كانون الاول كتاباً الى الصدر الاعظم يعلمه فيه بعزمه على ارسال الاسطول الى الاستانة وانه طلب الى ابنه ابراهيم الجلاء عن سوريا والعودة بجيشه الى مصر ، ولم يشر في كتابه الى الغاء فرمان عزله والاعتراف له بالحكم الوارثي . وقبل الصدر الاعظم ان يعاد الاسطول ولكنه رفض الغاء فرمان العزل فذهب اليه سفراء النمسا وبروسيا وروسيا في ٢٠ كانون الاول ١٨٤٠ وقال له السفير النمساوي شتورمر ان الباب العالي مرتبط بمقررات معاهدة ١٥ تموز وان مذكرة ١٤ تشرين الثاني التي حملها الكابتن فانشو الى محمد علي تعتبر جزءاً متمماً للمادة السابعة من هذه المعاهدة ، فالباب العالي ملزم اذن باعطاء محمد علي حكم مصر وراثياً بعد ان نفذ الباشا مضمون هذه المذكرة بدون قيد او شرط . وايّد سفيرا روسيا وبروسيا قول زميلهما .

اما لورد بونسومبي فرفض اتخاذ موقف صريح من هذه القضية متذرّعاً بانه لم يتلقّ تعليمات من حكومته بشأنها ، ولكنه كان سراً يؤيد الصدر الاعظم في موقفه . وتبيّن لسفير النمسا ان بونسومبي لا يزال مصرّاً على سياسته العدائية تجاه محمد علي ، ورأى في موقفه هذا تحدّياً لا لمحمد علي وحده بل للدول الاوروبية الموقعة على مذكرة ١٤ تشرين الثاني ١٨٤٠ ، فكتب الى مترنيخ يشرح له موقف الباب العالي من هذه المذكرة وان وراء رفضه التقيد بها دسائس بونسومبي التي ما زالت تعكّر جوّ الامن في الشرق . وثار مترنيخ فارسل في ٧ كانون الثاني ١٨٤١ مذكرة الى بالمرستون احتجّ فيها بشدة على سلوك سفيره وكتب في الوقت ذاته الى شتورمر ان لا يتراجع قيد انملة عن موقفه . فاجتمع شتورمر الى زميليه الروسي والبروسي وقرروا معاً انذار الباب العالي بوقف المساعدة والامتناع عن تأييده اذا رفض تنفيذ مذكرة ١٤ تشرين الثاني ، فلم يُفد الانذار وبقي الصدر الاعظم عند رفضه يشجّعه السفير البريطاني من وراء الستار فقام سفراء الدول الثلاث بسعي معجّل في لندن وعقدوا مع بالمرستون اجتماعاً في ٣٠ كانون الثاني ١٨٤١ قرروا فيه ارسال مذكرة الى الباب العالي ليعود عن موقفه ويلغي فرمان عزل محمد علي ويعترف له بالحكم الوراثي في مصر على ان

يبقى تابعاً للسلطان .

ولم يكن للديوان مفرّ من النزول على ارادة الدول فانحنى واصدر السلطان في ١٣ شباط ١٨٤١ فرماناً يعيد فيه محمد علي والياً على مصر ويعترف بحق الوراثة لمن يختاره السلطان من اولاده وحفدته . ويحدّد السلطان في هذا الفرمان واجبات محمد علي وخلفائه في ما يتعلق بادارة البلاد وجباية الضرائب وضرب العملة ويؤكد اخيراً ان جميع المعاهدات التي ابرمها او سيبرمها الباب العالي والخط الشريف المعروف بخط كولخانة والقوانين الاساسية للدولة العثمانية تنفذ جميعها في مصر ، وان ليس لمصر ان تبني سفناً حربية الّا باذن السلطان ، ولا ان تزيد عدد جيشها في زمن السلم عن ثمانية عشر الف جندي .

ولم ترق هذه الشروط والقيود لمحمد علي . ووافقه رجال الدول الاربع على انها قاسية وغير عملية فطلبوا الى السلطان ان يخففها فأمر في ١٩ نيسان ١٨٤١ بوضع تعديل للفرمان ينظم الوراثة ويجعلها حقاً للاكبر سنّاً من ذكور سلالة محمد علي ويغيّر تقويم خراج مصر ويخفض حصة الباب العالي منه . وفي اول حزيران ١٨٤١ صدر فرمان جديد جامع لاحكام فرمان ١٣ شباط والتعديلات التي أُلحقت به ، فكان الخاتمة لازمة بين محمد علي والسلطان استمرّت نيفاً وعشر سنوات .

وحاول غيزو تغطية فشل فرنسا بمظاهر الترفع وعدم الاكتراث فقال انما يقع في مصر لا يمكن ان يكون الّا امراً ثانوياً بالنسبة للقضايا الاوروبية والتضامن الاوروبي والمسألة الشرقية بوجه عام ، وان فرنسا مستعدة للعودة الى التضامن الاوروبي على اساس حلّ جذري عام للمشكلات الشرقية يكون ابعد مدى من حدود النزاع بين محمد علي والسلطان ويتناول قضية المضايق والمحافظة على استقلال الامبراطورية العثمانية ووحدتها واوضاع الاماكن المقدسة في اورشليم وحياد طريق الهند عبر مصر عن طريق السويس وعبر سوريا عن طريق الفرات ، ولكن الدول رفضت البحث في هذه الامور المتشعبة والمتشابكة التي قد يؤدي البحث فيها الى اضعاف

التضامن الاوروبي وتنازع الدول الاوروبية لما فيه من احراج لبريطانيا وفرنسا ذاتها لان استيلاء الاولى على عدن والخليج واحتلال الثانية للجزائر يتعارضان ومبدأ وحدة الامبراطورية العثمانية .

وقرّ الرأي اخيراً على الاكتفاء بالنظر في قضية المضايق لانها اشدّ القضايا خطراً على سلامة العلاقات الدولية . وبعد مناقشات طويلة تم الاتفاق في ١٣ تموز ١٨٤١ بين الدول الخمس والباب العالي على نص معاهدة تحرّم دخول الدردنيل والبوسفور على جميع السفن الحربية في كل وقت الّا متى كانت الدولة العثمانية فريقاً في الحرب .

وهكذا أُزيلت من طريق السلام عقبة كبرى وصفا الجوّ بانتهاء الازمة بين السلطان والعزيز وعادت فرنسا الى نطاق التضامن الاوروبي . ولكن فترة السلام لم تطل ، فبعد انكفاء محمد علي الى مصر ونفي الامير بشير الى مالطة عاد العثمانيون الى سوريا ولبنان بسياستهم التقليدية فظلموا الناس وعبثوا بحقوقهم واستغلّوا موارد البلاد وفرّقوا بين ابنائها فاذا حلول معاهدة لندن التي ارادها رجال السياسة الاوروبيون بداية عهد أمن واستقرار تصبح في الشرق العربي فاتحة دسائس واضطرابات وفتن استمرّت حوالي عشرين سنة وتركت في تاريخه وتاريخ لبنان آثاراً بغيضة وذكريات مؤلمة .

انتهى الجزء الثاني

الباب الخامس

المستندات الرسمية
وأسماء المراجع والأعلام

مستند رقم ١

معاهدة هنكار اسكله سي

عقدت في ٨ تموز ١٨٣٣ (٢٠ صفر ١٢٤٩)

ان صاحب الجلالة والعظمة والقوة امبراطور وعاهل البلاد الروسية ، وصاحب الجلالة والعظمة والقوة امبراطور العثمانيين ، رغبة منهما في تثبيت السلام والصفاء اللذين تقوم عليهما العلاقات بين امبراطوريتيهما قد قرّرا توسيع مـدى الصداقة الخالصة والثقة بينهما بعقد محالفة دفاعية .

وتنفيذاً لهذا القرار اختـار صاحبا الجـلالة وعيّنا مفاوضيهما وهم ، عن صاحب الجلالة عاهل البلاد الروسية : اصحاب السعادة الكونت الكسيس اورلوف سفيره لدى الباب العالي وابولينار بوتينيف وزيره المفوض المطلق الصلاحية لدى الباب العالي ، وعن صاحب الجلالة سلطان العثمانيين صاحب الفخامة أقدم وزرائه محمد خسرو باشا السر عسكر القائد الاعلى للجيوش النظامية والحـاكم العام لمدينة الاستانة ، وصاحبا السعادة المشير احمد فوزي باشا قائـد الحرس السلطاني ومحمد عاكف افندي رئيس الديوان .

وبعد ان تبادل هؤلاء المفاوضون اوراق اعتمادهم ووجدوها مستكملة الشروط وصحيحة الشكل اتفقوا على ما يأتي :

١ – يقوم بين امبراطور روسيا وامبراطور العـثمانيين وبين امبراطوريتيهما وشعوبهما في البر وفي البحر سلام وصداقة ومحالفة دائمة . وغاية هذه المحالفة الدفاع المشترك عن الدولتين ضدّ كل اعتداء يقع على احديهما . ويعد كل من العاهلين صديقه

وحليفه بأن يتفاهما ويتفقا بدون تحفظ على كل ما يتعلق بتأمين راحتهما وسلامتهما وبأن يقدّم كل منهما للآخر كل عون مادي ومساعدة فعّالة .

٢ – ان معاهدة التحالف الدفاعية الحاضرة تؤيد وتكرّس حرفاً حرفاً معاهدة الصلح المعقودة في ادرنه في ٢/١٤ ايلول ١٨٢٩ والاتفاق الموقّع في بطرسبرج في ١٤ / ٢٦ نيسان ١٨٣٠ والتسوية التي تمت في الاستانة في ٩ / ٢١ تموز ١٨٣٢ .

٣ – عملاً بمبدأ الدفاع المشترك عن النفس الذي هو القاعدة الاساسية لمعاهدة التحالف الحاضرة وتنفيذاً للرغبة الصادقة في الحفاظ على استقلال الباب العالي التام يتعهد جلالة امبراطور البلاد الروسية ، في كل الظروف والحالات التي تقضي على الباب العالي بأن يطلب مساعدة روسيا البحرية والعسكرية ، بأن يقدّم له برّاً وبحراً كل الوحدات والجيوش التي يجدها الفريقان المتعاهدان ضرورية . وقد تم الاتفاق على ان تكون هذه الجيوش والوحدات التي يطلب الباب العالي نجدتها ، تحت تصرفه .

٤ – ان نفقات تموين الجيوش البرية والوحدات الحربية التي يقدمها احد الفريقين لمساعدة الآخر تكون على عاتق الفريق الذي يطلب المساعدة .

٥ – ان في نيّة كل فريق من الفريقين المتحالفين ان تستمر هذه المعاهدة الى ابعد حدّ . ولكن ظروفاً جديدة قد تطرأ فتقتضي ادخال بعض التعديلات عليها، فتحسّباً لهذه الظروف والتعديلات اتفق الفريقان على جعل مدة المعاهدة ثماني سنوات تبدأ في اليوم الذي يتمّ فيه توقيع صاحبي الجلالة عليها . وقبل ان تنقضي هذه المدة يتداول الفريقان ويتفاهمان على تجديدها وفاقاً للظروف والاحوال .

٦ – يتم اقرار هذه المعاهدة من قبل كل من الفريقين العاليين ويجري تبادل

وثائقها في الاستانة وذلك بعد مضي شهرين على توقيعها او قبل ذلك اذا امكن .

وهذه الوثيقة المؤلفة من ستة بنود قد تمّ وضعها فيما بيننا على نسختين ذيّلها كل منا بتوقيعه وخاتمه عملاً بالصلاحيات المطلقة المعطاة له واحتفظ كل من الجانبين بنسخة .

الاستانة في ٢٦ حزيران / ٨ تموز ١٨٣٣ (٢٠ صفر ١٢٤٩)

الامضاء : الكسيس اورلوف — الامضاء : محمد خسرو

الامضاء : ا . بوتينيف — الامضاء : احمد فوزي

الامضاء : محمد عاكف

مادة سرية مستقلة

قضت المادة الاولى من معاهدة التحالف الدفاعي المعقودة بين البلاط الامبراطوري الروسي والباب العالي بان يقدم كل من الفريقين المتحالفين للآخر المساعدات المادية الاكثر فعالية لتأمين سلامة المملكتين . ولكن صاحب الجلالة امبراطور البلاد الروسية ، رغبة منه في ان لا يُثقل كاهل الباب العالي العثماني بتحميله اعباء هذه المساعدات ، لن يطلبها منه ويكتفي من حليفه باقفال مضيق الدردنيل اي بان لا يسمح لاي سفينة حربية اجنبية ان تدخله لاي سبب من الاسباب .

يكون لهذه المادة السرية المستقلة ذات القيمة والقوة اللتين لمواد المعاهدة وهي جزء منها له مثلها صفة الالزام .

كتب في الاستانة في ٢٦ حزيران ٨ تموز ١٨٣٣ (٢٠ صفر١٢٤٩)

الامضاء : محمد خسرو — الامضاء : ا . اورلوف

الامضاء : احمد فوزي — الامضاء : ا . بوتينيف

الامضاء : محمد عاكف

مستند رقم ٢

اتفاق بين بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا لإقرار السلام في الشرق ، وضع في العاصمة البريطانية في ٢٥ تموز ١٨٤٠

وهو الاتفاق المعروف باسم معاهدة لندن .

لما كان جلالة السلطان قد توجه الى اصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا ، وامبراطور النمسا ملك المجر وبوهيميا ، وملك بروسيا ، وامبراطور البلاد الروسية ، بطلب العون والمساعدة فيما يعانيه بفعل عداء محمد علي باشا مصر من صعوبات وشدائد تهدد سلامة الامبراطورية العثمانية واستقلال عرش السلطان ،

ولما كان اصحاب الجلالة المذكورين اوفياء للصداقة الخالصة القائمة بينهم وبين السلطان وراغبين رغبة صادقة في السهر على سلامة واستقلال الامبراطورية العثمانية تأميناً لاستقرار السلام في اوروبا ، وملزمين بتنفيذ العهد الذي قطعوه على انفسهم في المذكرة الجماعية التي وجهها ممثلوهم في الاستانة الى الباب العالي في ٢٧ تموز ١٨٣٩ وبالحؤول دون سفك الدماء الذي ستسببه مواصلة الأعمال الحربية التي بدأت في سوريا بين باشا مصر ورعايا جلالة السلطان ،

فقد قرر اصحاب الجلالة وجلالة السلطان ان يعقدوا فيما بينهم اتفاقاً لتحقيق الاهداف المبينة اعلاه وعينوا لوضع هذا الاتفاق مفاوضيهم الآتية اسماؤهم :

عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا : صاحب المقام الجليل اللورد بالمرستون مستشار جلالتها في مجلسها الخاص وحامل وشاح الحمام العالي وعضو البرلمان

وامين الدولة الاول ووزير الخارجية .

وعن جلالة امبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا: البارون فيليب نومن حامل وسام ليوبولد من درجة قومندور وصليب الاستحقاق المدني ووسام البرج والسيف البرتغالي وصليب الجنوب البرازيلي وصليب القديس ستانيسلاس الروسي من الدرجة الثانية ، مستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية .

وعن صاحب الجلالة ملك بروسيا : البارون هنري غليوم فون بيلو فارس النسر الاحمر من الدرجة الاولى وحامل الوشاح الاكبر من وسامي ليوبولد النمساوي ومملكة هانوفر ، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الثانية والقديس فلاديمير الروسي من الدرجة الرابعة ، وقومندور وسام الصقر السكسوني ، ومن امناء ومستشاري البلاط ، والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية .

وعن صاحب الجلالة امبراطور البلاد الروسية : البارون دي برونوف الحامل وسام القديسة حنّة من رتبة فارس درجة اولى ، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الاولى والقديس فلاديمير من الدرجة الثالثة ، وقومندور وسام القديس اسطفان المجري ووسامي النسر الاحمر ومنظمة مالطه من درجة فارس ، ومستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية .

وعن صاحب المهابة والجلالة والقوة السلطان عبد المجيد امبراطور العثمانيين : شكيب افندي حامل « نيشان الافتخار » من الدرجة الاولى ، ومن كبار رجال الديوان الامبراطوري ، والمستشار الفخري لوزارة الخارجية وسفير جلالته لدى صاحبة الجلالة البريطانية .

وبعد ان تبادل المفاوضون اوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة شكلاً تم اتفاقهم

وتوقيعهم على المواد التالية :

١ – لما كان جلالة السلطان قد اتفق مع اصحاب الجلالة المذكورين على شروط التسوية التي ينوي جلالته ان يتكرّم بها على محمد علي وهي الشروط المبيّنة تفصيلاً في الوثيقة المستقلة الملحقة بهذا الاتفاق فان اصحاب الجلالة يتعهدون بتوحيد جهودهم والعمل متفقين لجعل محمد علي يتقيد بنص التسوية وروحها على ان يحتفظ كل منهم بحرية العمل وفاقاً للوسائل المتوافرة له .

٢ – اذا رفض باشا مصر قبول هذه التسوية التي ستبلغ اليه من قبل السلطان بالتعاون مع اصحاب الجلالة فان اصحاب الجلالة يتعهدون ، حالما يطلب منهم السلطان ذلك ، بأن يتخذوا التدابير المتفق عليها فيما بينهم لتنفيذ التسوية .

ولما كان السلطان قد دعا اصحاب الجلالة حلفاءه ان ينضموا اليه لقطع المواصلات البحرية بين مصر وسوريا ومنع ارسال الجند والخيل والسلاح والذخائر والمؤن الحربية بمختلف انواعها من احد هذين الاقليمين الى الآخر فان اصحاب الجلالة يتعهدون بأن يعطوا فوراً الاوامر اللازمة لقادة اساطيلهم في البحر المتوسط لتنفيذ طلب جلالته ، ويعدون ايضاً بأن يقدّم قادة اساطيلهم ، كل في مدى الوسائل التي بيده ، كل المساعدات الممكنة لرعايا السلطان المقيمين على ولائهم واخلاصهم لجلالته .

٣ – اذا قام محمد علي ، عقب رفضه الانصياع لشروط التسوية المذكورة ، بتوجيه جيوشه البرية وقواه البحرية نحو الاستانة فان اصحاب الجلالة ، عند اول طلب يُقدَّم من قبل السلطان الى ممثليهم في العاصمة العثمانية ، يلبون هذا الطلب ويبادرون للدفاع عن عرشه متفقين متعاونين ولصون البوسفور والدردنيل وعاصمة السلطنة عن كل اعتداء .

وقد اتفق اصحاب الجلالة على ان القوى التي سيستعملونها لهذا الغرض ستبقى

في مواقعها ومراكزها الدفاعية طول المدة التي يريدها السلطان. عندما يرى جلالته ان وجودها لم يعد ضرورياً فانها ستنسحب معاً ويعود كل منها الى قواعده في البحر الاسود او البحر المتوسط .

٤ – اتفق اصحاب الجلالة اتفاقاً صريحاً على ان التعاون المنصوص عليه في المادة السابقة والذي يضع المضايق والعاصمة العثمانية بصورة موقتة تحت حمايتهم لصد كل اعتداء يأتي من جانب محمد علي لا يُعتبر عند حصوله الّا تدبيراً استثنائياً وُضع ونُفّذ بناءً على طلب صريح من السلطان لهذا الغرض فقط . ومن المتفق عليه بينهم ايضاً ان هذا التدبير لا يغيّر ولا ينقض شيئاً من القاعدة القديمة التي وضعها الباب العالي وحرّم دائماً بموجبها دخول الدردنيل والبوسفور على جميع الوحدات الحربية الاجنبية . والسلطان يعلن في هذا الاتفاق انه ، الّا في الحالة المذكورة سابقاً ، عازم عزماً صادقاً على الحفاظ في المستقبل على هذه القاعدة القديمة من سياسته ، وعلى عدم السماح لاية سفينة حربية اجنبية بالدخول الى مضيقي البوسفور والدردنيل كما يتعهد اصحاب الجلالة من جهتهم باحترام الارادة السلطانية وبعدم الشذوذ عن هذا المبدأ الذي قررته .

٥ – يتم التصديق على هذا الاتفاق وتبادل وثائقه في لندن خلال شهرين او قبل ذلك اذا امكن .

كتب في لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠

الامضاء : بالمرستون
نومن
بيلو
برونوف
شكيب

عقد مستقل

ملحق بالاتفاق الموضوع في لندن

بين النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا وتركيا في ١٥ تموز ١٨٤٠

في نية جلالة السلطان ان يجود على محمد علي بالتسوية المبينة فيما يلي وان يبلغه شروطهـــا .

١ – يعد جلالته بأن يمنح محمد عـــلي واولاده وحفدته من بعده ادارة باشوية مصر ، وان يضع بيده مدى حياته ، مـــع لقب باشا عكا وحاكم قلعة مار يوحنا ، ادارة الجزء الجنوبي من سوريا المبينة حدوده فيما يلي :

تمتد هذه الحدود على خط يبدأ عند رأس الناقورة على ساحل البحر المتوسط الى مصب نهر شيزبان على الساحل الشمالي لبحيرة طبريا ومنه على طول الساحـــل الغربي لهذه البحيرة فالشاطىء الايمن لنهر الاردن فالساحل الغربي للبحر الميت ومنه الى البحر الاحمر عند رأس خليج العقبة شمالاً ثم ينحدر غربـــاً الى الساحل الغربي لهذا الخليج فالساحل الشرقي لخليج السويس وينتهي عند مدينة السويس .

والسلطان اذ يقرر هذه المنحة يشترط ان يقبلها محمد علي في مهـــلة عشرة ايام تبدأ يوم عرضها عليه في الاسكندرية بواسطة مندوب عن جلالته وان يسلم هـــذا المندوب حال قبولها رسائل الى قـــادة قواه البرية والبحرية يأمرهم فيها بالانسحاب فوراً من بلاد العرب والمدن المقدسة الواقعة فيها ومن جزيرة كريت وقضاء اضنه وجميع الاراضي العثمانية الخارجة عن الحدود المبينة اعلاه .

٢ – اذا انقضت مهلة العشرة ايام المنصوص عليها في المادة السابقة بدون ان

يقبل محمد علي التسوية المذكورة فان السلطان يُلغي عرضه الخـــاص بباشوية عكا ويُعطي محمد علي مهلة عشرة ايام اخرى لقبول او رفض ادارة باشوية مصر الممنوحة له ولاولاده وحفدته من بعده على ان يرافق قبوله تسليم منـــدوب السلطان الاوامر الى قواده بالانسحاب على الوجه المبين فيما تقدم وبالرجـــوع الى الاراضي والموانىء المصرية .

٣ – ان الخراج السنوي الذي يترتب على محمد علي تقديمه للخزانة سيحـــدد بالنسبة الى الاراضي التي تكون ادارتها في يده سواء أقبل العرض كامـــلاً في المهلة الاولى ام اكتفى بالعرض الثاني في المهلة الثانية .

٤ – على محمد علي سواء أقبل العرض الاول ام الثاني ان يضع الاسطول التركي بكامل عدته وسلاحه ورجاله بيد الموفد الذي سيأتي من قبل الباب العالي لهـــذه الغاية ، على ان يتم ذلك بحضور قادة اساطيل الحلفاء . ولن يكـــون لمحمد علي اي حق بان يحسم من قيمة الخراج الذي سيترتب عليه دفعه لخزانة الباب العالي المبالغ التي انفقها على الاسطول التركي في المدة التي كان فيها هـــذا الاسطول محتجزاً في الموانىء المصرية .

٥ – كل المعاهدات التي عقدها الباب العالي وجميع القوانين الـــتي سنّها تكون نافذة ومعمولاً بها في مصر وباشوية عكا . غير ان السلطان يقبل ، بشرط دفـــع الخراج المشار اليه فيما تقدم ، ان يقوم محمد علي وخلفاؤه من بعده باسم السلطان وبوصفهم ممثلـــين له بجباية المكوس والضرائب القانونية في الاقاليم التي تكـــون موضوعة بيـــدهم على ان يدفعوا جميع نفقات الادارة المدنية والعسكرية في هذه الاقاليم .

٦ – ان جميع القوى البرية والبحرية التي يجندها ويدفع نفقاتها باشا مصر وعكا تعتبر جزءاً من قوى الامبراطورية العثمانية ومعدّة لخدمتها .

٧ - اذا انقضت مهلة العشرين يوماً بدون ان يقبل محمد علي التسوية التي تعرض عليه يصبح السلطان حرًّا بان يسحب عرضه ويتخذ التدابير التي تناسب مصلحته وينصحه حلفاؤه باتخاذها .

٨ - يكون لهذه الوثيقة المستقلة قوة وقيمة كأنها نازلة حرفيًّا في الاتفاق المعقود بتاريخ هذا اليوم . وسيتم ابرامها في لندن حال ابرام الاتفاق .

كتب في لندن بتاريخ ١٥ تموز ١٨٤٠

الامضاء : نومن
بالمرستون
بيلو
برونوف
شكيب

بروتوكول سري

وضعه في لندن بتاريخ ١٥ تموز ١٨٤٠
مفاوضو النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا

لما كان مفاوضو اباطرة وملوك النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والباب العالي العثماني قد وضعوا ووقعوا اتفاقاً في هذا اليوم ، عملاً بالصلاحيات المطلقة المعطاة لهم لاعادة السلام في الشرق ،

ولما كان تبادل وثائق ابرام هذا الاتفاق لا يمكن ان يتم الّا بعد مضي وقت نظراً لبعد المسافة بين المفاوضين الموقعين وعواصم بلادهم ،

ولما كان المفاوضون على اتم ما يكون الاقتناع بأن الاوضاع في سوريا والمصلحة الانسانية والاعتبارات السياسية الاوروبية التي يحيطها ملوكهم واباطرتهم بالعطف والاهتمام لا تسمح بتأجيل تنفيذ الاحكام المتفق عليها لاعادة السلام وتوطيده ،

فقد اتفق المفاوضون على أساس الصلاحيات المطلقة المعطاة لهم على ان التدابير المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاق يجب ان تنفذ في الحال وبدون انتظار تبادل وثائق الابرام .

ولهذا فان للسلطان ان يقوم فوراً بتبليغ محمد علي العرضين المتفق عليهما في الوثيقة المستقلة الملحقة بالاتفاق الموقع عليه بتاريخ هذا اليوم .

وقد اتفق المفاوضون على ان يتصل قناصل النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا في الاسكندرية بالمندوب الذي سيختاره السلطان ليبلغ محمد علي العرضين المذكورين فيما تقدم وان يمدوه بكل ما يستطيعون من تأييد ومساعدة ويستعملوا كل ما لهم من اسباب النفوذ ووسائل التأثير لاقناع محمد علي بقبول التسوية التي ستعرض عليه باسم جلالة السلطان وامره .

وسيتلقى قادة الاساطيل في البحر المتوسط الاوامر اللازمة ليكونوا على اتصال بالقناصل المذكورين تحقيقاً لهذه الغاية .

لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠

الامضاء : نومن
بالمرستون
بيلو
برونوف
شكيب

مستند رقم ٣

اتفاق الاسكندرية بين الكومودور نابيير وبوغوص بك

بين الكومودور نابيير قائد القوات البريطانية البحرية الراسية امام الاسكندرية من جانب ، وبوغوص يوسف بك وزير خارجية صاحب السمو نائب السلطان في مصر المفوض من قبل سموه من جانب آخر ، تم وضع الاتفاق الآتي في الاسكندرية يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٨٤٠ .

المادة الاولى : بما ان الكومودور نابيير ، بصفته المبينة اعلاه ، احاط صاحب السمو محمد علي علماً بان الدول اشارت على الباب العالي باعادة الحكم الوراثي الى عهدته ، وبما ان سموه يرى في ذلك وسيلة لوضع حد للحرب وويلاتها فانه يتعهد بان يصدر اوامره الى ابنه ابراهيم باشا بالجلاء فوراً عن سوريا . ويتعهد ايضاً باعادة الاسطول العثماني حال اخطاره رسمياً بان الباب العالي يعترف له بكفالة الدول بحكم مصر الوراثي .

المادة الثانية : يضع الكومودور نابيير تحت تصرف الحكومة المصرية سفينة من سفنه لتنقل الى سوريا الضابط الذي يعهد اليه صاحب السمو ابلاغ القائد العام للجيش المصري امره بالجلاء عن سوريا ، ويعيّن الاميرال ستوبفورد قائد الاسطول البريطاني من جانبه ضابطاً بريطانياً لمراقبة تنفيذ هذا الامر .

المادة الثالثة : بناء على ما تقدم يتعهد الكومودور نابيير بوقف الحركات العدائية من جانب القوات البريطانية ضد الاسكندرية وكل جهة من الاراضي المصرية ، ويبيح حرية الملاحة لكل السفن المعدة لنقل الجرحى والمرضى وسائر الجنود المصريين الذين ترغب الحكومة المصرية بنقلهم الى مصر بطريق البحر .

المادة الرابعة : للجيش المصري الحق في ان ينسحب من سوريا حاملاً معه مدافعه واسلحته وجياده وذخائره وامتعته وكل ما يملكه من عتاد .

الاسكندرية في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٤٠

الامضاء : تشارلز نابيير   الامضاء : بوغوص يوسف

مصادر الكتاب

أ – المصادر المخطوطة *

Archives du Ministère des Affaires Etrangères - Paris.

1 — Correspondance Politique — Turquie,
Reg. : 229-284 (1815-1841).
Turquie supplément :
Reg. : 25-26 (1810-1829), 32 (1808-1827).

2 — Correspondance politique des Consuls — Consulats divers.
Reg. : 1-12 (1830-1840).
— Consulat d'Alep, Reg. : 1 (1841)
— Consulat de Beyrouth, Reg. : 1-2 (1840-1841)
— Consulat de Damas. Reg. : 1 (1841).

3 — Correspondance Consulaire et Commerciale.
— Consulat d'Alep, Reg. : 25-30 (1819-1841)
— Consulat de Beyrouth, Reg. : 1-3 (1821-1841)
— Consulat de Damas, Reg. : 1-2 (1826-1841)
— Consulat de Lattaquié. Reg. : 3-5 (1815-1830)
— Consulat de Seyde (Saïda), Reg. : 27 (1816-1824)
— Consulat de Tripoli, Reg. : 16-18 (1816-1840)
— Consulat d'Alexandrie, Reg. : 3-9 (1832-1840)
— Consulat du Caire, Cartons : 1803-1828, 1833-1844.

4 — Mémoires et Documents — Turquie.
Reg. : 9, 11, 13, 19, 20, 23, 35, 39, 45, 52, 53, 56, 79, 111, 112, 122, 134, (1815-1841)

5 — Correspondance politique.
— Angleterre, Reg. : 629-630 (1830) ; 654-658 (1840-1841)
— Prusse, Reg. : 292-294 (1839-1841)
— Autriche, Reg. : 412 (1830), 428-429 (1840-1841)
— Russie, Reg. : 180 (1830), 196-197 (1840-1841).

---

* عجب أحد النقاد لاعراض واضعي الكتاب عن المصادر التركية واستكفائهم بما في المحفوظات الاجنبية • والمدققون الذين ينتجعون موارد الحقائق التاريخية يعلمون ان المخطوطات السياسية التركية ليست معدّة لدراسة المنقبين بعد وانها مرصوصة في صناديقها بالاستانة بانتظار فرزها وتبويبها • يضاف الى هذا ان الرسائل السياسية التركية في الحقبة التي يتناولها الكتاب موجودة في المحفوظات الاجنبية وقد استعملت فيه على اوسع وجه •

Archives Anglaises - London.
(Public Records Office)
Foreign Office.
27/390, 27/396, 27/397
27/405-406, 27/600-607, 27/620-631 (1815-1841).
78/98, 78/93, 78/135, 78/140-145, 78/160, 78/161, 78/172, 78/170, 78/181, 78/184, 78/188-189, 78/191, 78/192 78/202, 78/213, 78259, 78/302-307. 78/329-333, 78/380, 78/427-437, 78/444, 78/447 (1815-1841)
195/411 (1841)

ب ـ المصادر المطبوعة

١ ـ معاهدات ووثائق واتفاقات دولية وفرمانات ومحررات سياسية

ALBIN (P.) — Les grands traités politiques, recueil des principaux traités diplomatiques depuis 1815 jusqu'à nos jours, avec des commentaires et des notes. Paris 1911

CATTAUI (R.) — Le régime de Mohamed Aly d'après les archives russes en Egypte. Le Caire 1931-36

Documents sur l'histoire des relations diplomatiques de la Russie avec les Puissances occidentales depuis la conclusion de la paix générale de 1814 jusqu'au congrès de Vérone en 1822,
(Ministère russe des Aff. Etrang. T. 1-2). Saint-Pétersbourg 1823-25.

Documents diplomatiques concernant l'Egypte de Méhémet-Ali jusqu'en 1920, réunis par l'Association Egyptienne de Paris. Paris 1920

MARTENS (G. Fred) — Nouveau recueil des traités (1808-1839). Goettingue 1817-1842.

NAHOUM (Haim Effendi) — Recueil des Firmans impériaux ottomans adressés aux valis et aux khédives d'Egypte.
1006-1322 H. (1597-1904). Le Caire 1934.

NOURADOUNGHIAN (G.) — Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman, Paris 1837

POLITIS (A. G.) — Le conflit turco-égyptien de 1838-1841. d'après les documents diplomatiques grecs. Le Caire 1931

TALAMAS (Georges Bey) — Recueil de la Correspondance de Méhémed-Ali, Khédive d'Egypte (du 1er avril 1807 au 12 Juillet 1848). Le Caire 1931

TESTA (Baron de) — Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances étrangères. Paris 1892-94

UBICINI (A.) — La Question d'Orient devant l'Europe. Documents officiels, manifestes, notes, Firmans, circulaires etc... Paris 1854

رستم (الدكتور اسد) ـ الاصول العربية لتـــاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا . بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤

ـ المحفوظات الملكية المصرية ـ بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير بيروت ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣

٢ ـ السياسة الدولية في الشرق العربي والامبراطورية العثمانية
(مؤتمر فيينا ، التحالف المقدس)

ANGEBERG (Comte d') — Le Congrès de Vienne et les traités de 1815. Paris

BERTON (J.M.) — Les Turcs dans la balance politique de l'Empire au XIXe siècle. Paris 1822.

BIANCHI (N.) — Storia documentata della Diplomazia Europea. Roma 1878.

BLEI (F.) — Talleyrand, homme d'État. Paris 1935

CAPO D'ISTRIA — Rapport sur son activité. (Rec. Soc. Hist. Russe T. 3). St-Pétersbourg 1868

CASTLEREAGH (Lord) — Correspondance.
Lord Castlereagh et la politique extérieure de l'Angleterre de 1812 à 1822, (Rev. des Deux Mondes. 1er Juin 1854).

CONSTANT (B.) — Mémoires sur les Cent-Jours. Paris

COOPER (Duff.) — Talleyrand. Paris 1930.

CORNACCHIA (F.) — Sui margini del congresso di Vienna... 1815. Genova 1940

CORNEWAL (Lewis) — Histoire gouvernementale de l'Angleterre de 1770 à 1830 Paris

CRETINEAU-JOLY — Histoire des traités de 1815 et de leur exécution. Paris

DESCHANEL (L.P.) — Histoire de la politique extérieure de la France (806-1936). Paris 1936.

DROZ (Jacques) — Histoire diplomatique de 1648 à 1919. Paris 1952.

DUPUIS (Ch.) — La Sainte Alliance et le Directoire européen de 1815 à 1818 Paris 1934.

FLASSAN (de) — Histoire du Congrès de Vienne. Paris

GRUNWALD — La vie de Metternich. Paris 1938.

GUYOT (R.) — La première entente cordiale. Paris 1926.

HAUSSONVILLE (comte de) — Le Congrès de Vienne, l'Empereur Alexandre et le Prince de Talleyrand, (Rev. des Deux Mondes 15 mai 1862).

HERTSLET (E.) — Map of Europe by Treaty showing the various political and territorial changes which have taken place since the General Peace of 1814 London 1875-1891.

HOUSSAYE (Arsène) 1814. Paris 1901.

JAUCOURT (comte de) — Correspondance avec le Prince de Talleyrand pendant le Congrès de Vienne. Paris 1905.

LACOUR-GAYET (G.) — Talleyrand (1754-1838). Paris 1930.

LESOURD (Paul) — L'âme de Talleyrand. Paris 1942.

LOLIEE (Fr.) — Talleyrand et la Société Française. Paris 1908

LYTTON BULWER (Sir Henry) — Essai sur Talleyrand. Paris

MADELIN (L.) — Talleyrand. Paris 1934.

METTERNICH (Prince de) — Mémoires, documents et écrits divers. Paris

MIKHAILOVICH (Nicolas) — Le Tsar Alexandre I. Paris 1931

MOWAT (R.B.) — History of European Diplomacy (1815-1914) London 1922.

NADLER (V.) — L'empereur Alexandre I et l'idée de la Ste Alliance. Riga 1886-1892.

NICOLSON (H.) — Le Congrès de Vienne. Paris 1945.

ORDIONI (D.) — Pozzo di Borgo, diplomate de l'Europe Française. Paris 1935.

PALEOLOGUE (Maurice) — Talleyrand. Paris 1928

— Alexandre I. Paris 1937

PALLAIN — Correspondance inédite du Prince de Talleyrand et du roi Louis XVIII pendant le congrès de Vienne. Paris 1881.

PHILIPS (W.A.) — The Confederation of Europe. London 1914.

PIRENNE (J.H.) — La Sainte Alliance. Neuchâtel 1946-1949.

POTIEMKINE — Histoire de la Diplomatie. Paris 1935.

POZZO DI BORGO (Ch. A.) — Correspondance diplomatique (1814-1818). Paris 1890-1897.

PRADT (de) — Du Congrès de Vienne, 1814 et 1815. Paris.

RAIN (Pierre) — Alexandre I. Paris 1913.

RAMBAUD — Le Duc de Richelieu en Russie et en France. (Rev. des Deux Mondes 1er décembre 1887).

REDKINE (A.) — Metternich et sa politique extérieure. (Antiquité russe : Sept. Oct. Nov. Déc. 1900 ; Janv. Févr. 1901),

REMEZOV (M.) — La suprématie diplomatique du Prince de Metternich. (La pensée russe : No. 8, 9, 1889)

RICHELIEU (le duc Armand-Emmanuel de) — Documents et papiers... 1766-1822 (Rec. soc. hist. russe. T. 54) St-Pétersbourg 1886

ROCHECHOUART (comte de) — Souvenirs sur la Révolution, l'Empire et la Restauration. Paris.

ROSSIER (P.E.) — Du traité de Westphalie à l'Europe de Versailles. Lausanne 1938.

SAINT-AULAIRE (Comte de) — Talleyrand. Paris 1936

SCHOELL — Recueil de pièces officielles relatives au congrès de Vienne. Paris

SEIGNOBOS (Ch.) — Histoire politique de l'Europe contemporaine, 1814-1914. Paris 1924

SETON - WATSON (R.W.) — Britain in Europe, 1789-1914. Cambridge 1938

SOLOVIEV (S.) — Le congrès de Vienne. (Le messager russe no. 2, 1865).

SOREL (Albert) — Le traité de Paris, le 20 Nov. 1815. Paris.

SRBIK (H. von) — Metternich. Munich 1925.

TALLEYRAND — Mémoires du Prince de Talleyrand, publiées par le Duc de Broglie. Paris 1891-92.

TARLE (E.V.) — Talleyrand. Moscou 1939.

TATISTCHEFF (Serge) — Alexandre I et Napoléon. Paris 1891.

VAULABELLE (Ach. de) — Histoire des deux Restaurations. Paris

WEBSTER (Ch. K.) — The Congress of Vienna (1814-1815). London 1920.

— The Foreign Policy of Castlereagh. 1815-1822. London 1925.

— The Foreign Policy of Castlereagh (1812-1827). London 1931.

WEIL (M.H.) — Les dessous du congrès de Vienne d'après les documents originaux des archives du ministère impérial et royal de l'Intérieur à Vienne. Paris 1917.

WELLINGTON (Duke of) — Supplementary Dispatches relating to India, Irland... Congress of Vienne, Waterloo and Paris.

WOODWORD (E.I.) — The age of reform 1815-1870. Oxford 1938.

٣ ـ من ثورة اليونان الى احتلال الجزائر

ABOUT (Edw.) — La Grèce contemporaine. Paris.

ANCEL (Jacques) — Manuel historique de la Question d'Orient (1792-1925). Paris 1925.

BOUVET (Fr.) — La Turquie et les Cabinets de l'Europe depuis le XVe s. ou la Question d'Orient. Paris

BRUNSWIK — Etudes politiques sur la Question d'Orient Strasbourg 1869.

CAHUET (Albéric) — La Question d'Orient dans l'histoire contemporaine (1821-1905) Paris 1905.

CRAWLEY (C.W.) — The Question of Greek Independance (1821-1833). Cambridge 1930.

DOUIN (Georges) — Navarin. Le Caire 1926

— Mohamed Aly et l'expédition d'Alger (1829-1830). Le Caire 1930

DRIAULT (E) La Question d'Orient depuis ses origines jusqu'à nos jours Paris 1912

DRIAULT (E.) — L'expedition de Crète et de Morée (1823-1828). Correspondance des Consuls de France en Egypte et en Crète. Le Caire 1930

DRIAULT et LHERITIER — Histoire diplomatique de la Grèce. Paris 1925

DUFAU — Partage de la Turquie d'Europe entre la Russie, la Turquie, l'Angleterre et les Grecs. Paris 1892

ESQUER — La prise d'Alger. Paris

FOOKTISTOV (E.) — La diplomatie russe et la lutte pour l'indépendance de la Grèce. (Le messager russe, mai 1868).

GERVINUS — La Grèce entre les mains des Diplomates. Paris

HAURY (Paul) — Exposé simple et clair de la Question d'Orient. Paris 1915

HAUSSEZ (baron d') — Mémoires. Paris

IORGA (N.) — Histoire des Etats Balkaniques jusqu'en 1924. Paris 1955

ISAMBERT — L'indépendance de la Grèce et l'Europe. Paris 1900

JULIEN (Ch. André) — Histoire de l'Afrique du Nord. Paris 1930

MAROCHETTI — Partage de la Turquie. Paris 1827

MOLTKE — Campagnes des Russes dans la Turquie d'Europe en 1828 et 1829. Paris 1854

NETTEMENT — Histoire de la Restauration. Paris

NOGUÈS (François) — L'indépendance de la Turquie et ses traités avec les Puissances. Constantinople 1851

PELLION — La Grèce et les Capo d'Istria pendant l'occupation française (1828-1834). Paris

POUQUEVILLE — Histoire de la régénération de la Grèce. Paris 1863

PRADT (D. de) — Du système permanent de l'Europe à l'égard de la Russie et des Affaires d'Orient. Paris 1827

REGNAULT (Elias) — Histoire politique et sociale des Principautés Danubiennes. Paris 1855

SOUTZO (Al.) — Histoire de la révolution grecque. Paris

TEXIER — La Grèce et ses insurrections. Paris

TRANT (Capt. T.T. Abercramby) — Narrative of a journey through Greece in 1830.... London 1830

VOUTIER — Mémoires sur la guerre actuelle des Grecs. Paris 1823

٤ ـ من ازمة الجزائر الى الازمة السورية الثانية

BAKER (E.) — Palmerston on the Treaty of Unkiar. (English Hist. Review, 1928).

BENIS (A.G.) — Une mission militaire polonaise en Egypte. Le Caire 1937-38

BLONDEL (Ed.) — Deux ans en Syrie et en Palestine (1838-1839). Paris 1840

BOWRING (John) — The Syrian Question. London 1841

BREHIER (Louis) — L'Egypte de 1799 à 1900. Paris 1900

— L'Egypte et les Firmans, (R.d.I.P. 1895).

BROGLIE (J.V.A.) — Mémoires du duc de Broglie. Paris 1938

BRUNEAU (André) — Traditions et politique de la France au Levant. Paris 1932

CADALVENE (de) et BARRAULT (E) — Histoire de la guerre de Méhémed-Ali contre la Porte Ottomane en Syrie et en Asie Mineure (1831-1833) Paris 1837

CATTAUI (Joseph-Edmond) — Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte du XVIIIe siècle à 1841. Paris 1919

CHARLES-ROUX (F.) — La domination égyptienne en Syrie (1833-1840). (Rev. hist. des Colonies. 1933).

CHEBLI (Michel) — Une histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635-1841). Beyrouth 1955

CHESNEY (Fr. R.) — The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, Carried on by order of the British Government, in the years 1835-1836 and 1837... London 1850

CLOT-Bey — Aperçu général sur l'Egypte. Paris 1840

DJUVARA (T.G.) — Cent projets de partage de la Turquie (1281-1913) Paris 1914

DODWELL (H.) — The Founder of Modern Egypt. A study of Mohammad Ali. Cambridge 1931

DOUIN (Georges) — Une mission militaire française auprès de Mohamed-Ali. Correspondance des généraux Belliard et Boyer. Le Caire 1923

— La mission du baron de Bois Lecomte. L'Egypte et la Syrie en 1833. Le Caire 1927

— La première guerre de Syrie. La conquête de la Syrie (1831-1832) Le Caire 1931

— La paix de Kutahia (1833) Le Caire 1931

— L'Egypte de 1828 à 1830. Correspondance des consuls de France en Egypte. Rome 1935

DRIAULT (E.) — La formation de l'empire de Mohamed-Aly, de l'Arabie au Soudan (1814-1823). Le Caire 1927

ENGELHARDT (Ed.) — La Turquie et Le Tanzimat. Paris 1884-88

ENKIRI — Ibrahim Pacha. Le Caire 1948

FAHMY (Mohamed) — La vérité sur la Question d'Egypte. Saint-Imier 1913

GHORBAL (Chafik) — The Rise of Mohamed Aly. London 1932

GORIAINOW (Serge) — Le Bosphore et les Dardanelles. Paris 1910

GOUIN (G.) — La première guerre de la Syrie 1831-1832. La paix de Kutahia 1833. Le Caire 1931

GUICHEN — La Révolution de Juillet 1830 et l'Europe. Paris 1917

HAMMER (S. von.) — Histoire de l'Empire Ottoman depuis ses origines à nos jours. Paris 1835-1844

HAMONT — L'Egypte sous Méhémet Ali. Paris

HOLROYD (A.) — Egypt and Mohamed Aly Pacha in 1837. London 1838

HOSKINS (H.L.) — British Routes to India. New York 1928

JOLY — L'Egypte sous Mohamed Ali. Paris

JONQUIERE (de la) — Histoire de l'Empire ottoman. Paris 1881

JOUPLAIN — La Question du Liban. Paris 1908

JUCHERAU de SAINT-DENIS — Histoire de l'Empire ottoman. Paris 1844

KHANI (Ala-ed-din) — La Question d'Orient pendant les campagnes d'Ibrahim Pacha. (1831-1833). Paris

LAMARTINE (Alph. de) — Souvenirs, impressions, pensées et paysages, pendant un voyage en Orient. 1832-33. Paris 1835

LAMOUCHE (colonel) — Histoire de la Turquie. Paris 1953

LAURENT (Achille) — Relation historique des affaires de Syrie depuis 1830 jusqu'à 1842. Paris 1846

LAVALLÉE (Théophile) — Histoire de l'Empire Ottoman depuis les temps anciens jusqu'à nos jours. Paris 1855

LEFEBVRE (Armand) — Mahmoud et Méhémet Ali. (Rev. des Deux Mondes, 15 mai 1839).

LUDEMANN — Histoire de l'Empire ottoman. Dresde 1827

MAC-CARTHY — Histoire contemporaine de l'Angleterre depuis l'avènement de la reine Victoria I. Paris

MADANI (Salah) — La Syrie sous l'occupation égyptienne (thèse, Sorbonne) Paris 1952

MADDEN (R.R.) — Egypt and Mohammed Ali. London 1839

MARMONT (Maréchal) — The Present State of the Turkish Empire... London 1839

MENGIN — Histoire d'Egypte depuis l'occupation française jusqu'à 1823. Paris 1823

MICHAUD (J.F.), POUJOULAT (J.) — Correspondance d'Orient. Paris 1833-1835

MIDHAT-PACHA — La Turquie, son passé, son avenir.

MOLTKE (de) — Lettres sur l'Orient. Paris

MOURAVIEFF — Les Russes sur le Bosphore en 1833. Moscou 1869.

MOURIEZ — Histoire de Méhémet-Ali. Paris 1855

MURRAY (C.A.) — A short Memoir of Mohamed Ali. London 1898

NICOLAS 1er (Empereur) — Correspondance de Nicolas 1er. (Rec. soc. hist. russe T. 131-132). St-Pétersbourg 1916

OLBERG (E. von) — Geschichte des Krieges zwischin Mehemed-Ali und der Ottomanischen pforte in Syrien und Kleinasien in den Jahren. 1831-1833 Berlin 1837

PEMEANT (G.) — L'Egypte et la politique française. Paris 1909

PERRIER (F.) aide de camp de Soliman pacha, pendant les campagnes de

1830-1840. — La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali Jusqu'en 1840.
Paris 1841

PHILIPS (W.A.) — Mehemet Ali. Cambridge

POLITIS (A.G.) — Les rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le règne de Mohamed Aly (1833-1849) Roma 1935

PROKESCH-OSTEN (Count Anton) — Erinnerungen aus Aegypten und Klein Asien. Wien 1829-1831

— Mehemed Ali vize-Konig von Aegypten. Aus Meinem Tagebuche, 1826-1841. Wien 1877

— Aus den Tagebuchern des Grafen Prokesh von Osten. 1830-1834. Wien 1909

PURYEAR (V.J.) — Intenational Economies and Diplomacy in the Near East. London 1935

— France and the Levant from the Bourbon Restauration to the Peace of Kutiah. Los Angeles 1941

REID (Start) — Life and Letters of the First Earle of Durham 1792-1840
London 1906

ROSS (David) — Opinion of the European Press on the Eastern Question.
London 1836

RUSTUM (Assad) — Les campagnes d'Ibrahim pacha en Syrie et en Asie Mineure. Le Caire 1927-1938

— The origins of the Egyptian Expedition to Syria.
Beirut 1936

SABRY (M.) — L'Empire égyptien sous Mohamed Ali. Paris 1930

SAINT-JOHN (J.A.) — Egypt and Mohammad Ali, or, Travels in the Valley of the Nile. London 1834

SAKAKINI — De l'Egypte et l'intervention européenne en Orient, 1832.
Paris

SAMMARCO (Angelo) — Il regno di Mohammed Ali nei documenti diplomatici italiani inediti... (1831-1833) Roma 1931-1932

SCHUIZE — Mahmud II und Mehemed Ali. 1833

TATISTCHEV (S.) — L'Empereur Nicolas et les cours étrangères.
Saint-Pétersbourg 1889

— La Diplomatie russe ancienne et moderne.
Saint-Pétersbourg 1890

TEMPERLEY (H.) — The Foreign Policy of Canning. London 1925

THEDENAT-DUVENT (P.P.) — L'Egypte sous Méhémet Ali.
Paris 1822

THOUMIN (R.) — Histoire de Syrie. Paris 1929

URQUHART (D.) — Le Sultan et le Pacha d'Egypte. Paris 1839

VAULABELLE (A. de) — Histoire de l'Egypte moderne de 1801 à 1833.
Paris 1835

VIMERCATI (César) — Constantinople et l'Egypte. Paris 1857

WINTRINIER (Aimé) — Soliman pacha, généralissime des armées égyptiennes, ou histoire des guerres d'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886

ابكاريوس (اسكندر بك) ــ المناقب الابراهيمية والمآثر الخديوية
حمص ١٩٠٠

بركات (داود) ــ ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا القاهرة ١٩٣٢

الرافعي (عبدالرحمن) ــ تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر .
القاهرة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠

ــ عصر محمد علي القاهرة ١٩٤٧

رفعت (محمد) ــ تاريخ مصر السياسي في الازمنة الحديثة القاهرة ١٩٢٠

الشدياق (طنوس) ــ اخبار الاعيان في جبل لبنان . بيروت ١٨٥٩

شهاب (الامير حيدر) ــ لبنان في عهد الامراء الشهابيين . بيروت ١٩٣٣

عزالدين (سليمان) ــ ابراهيم باشا في سوريا . بيروت ١٩٢٩

٥ ــ من الازمة السورية الثانية الى الثورة اللبنانية الثانية (ايلول ١٨٤٠)

ABELOUS (F.) — L'évolution de la Turquie dans ses rapports avec les étrangers. Toulouse 1928

ADAM (Juliette) — L'Angleterre en Egypte. Paris 1922

ARMAGNAC (baron d') — Nézib et Beyrouth. Souvenirs d'Orient de 1833 à 1841. Paris 1844

ASHLEY (Evelyn) — The Life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, with selections from his speeches and correspondance. London 1876-79

AUBIN — Les Anglais aux Indes et en Egypte. Paris 1898

BALLEYDIER (A.) — Histoire de l'Empereur Nicolas. Paris 1857

BARANTE (P. de) — Les procédés diplomatiques de Palmerston.
Paris 1931

BELL (H.C.F.) — Lord Palmerston. London 1936

BESUMEE (H.) — Egypt under Mohamed Aly Pasha. London 1838

BEZOBRASOV (P.) — Des relations franco-russes. Moscou 1892

BOURGEOIS (E.) — Manuel historique de politique étrangère.
Paris

BOURGUET (Alfred) — La France et l'Angleterre en Egypte.
Paris

BOWRING (John) — Report on Egypt and Candia, addressed to the Right Hon. Viscount Palmerston. London 1840

— Report on the Commercial Statistics of Syria presented to both Houses of Parliament. London 1840

— The Syrian Question. London 1841

British Parliamentary Papers. — The Correspondence relative to the Affairs of the Levant, 1833-1841. London 1841

BULWER (Sir H.L.) — The Life of Henry John Temple, viscount Palmerston, with selections from his Diaries and Correspondence. London 1870

CARNÉ (L. de) — De la Question d'Orient. (Rev. des Deux Mondes, 1er Janvier 1841).

CATTAUI (René et Georges) — Mohamed Aly et l'Europe. Paris 1950

CECIL (A.) — British Foreign Secretaries, 1807-1916. London 1927

CHARLES-ROUX (F.) — L'Egypte de 1801 à 1882. Paris 1936

— Thiers et Méhémet Ali. Paris 1951

COCHERIS (Jules) — Situation internationale de l'Egypte et du Soudan. Paris 1903

CRAVEN — Lord Palmerston et sa correspondance intime. Paris

CZARTORISKI (Pince) — De la rupture diplomatique, conséquence du traité du 15 juillet 1840 (Rev. des Deux Mondes, 15 oct. 1840).

DARCY (Jean) — France et Angleterre ; cent ans de rivalité coloniale. Paris 1904

DASCOVICI (Nicolas) — La question du Bosphore et des Dardanelles. Genève 1915

DRIAULT (Ed.) — L'Egypte et l'Europe. La crise de 1839-1841. Le Caire 1930

DUVERGIER DE HAURANNE — La Question d'Orient en 1841. (Rev. des Deux Mondes, 1er sept. 1841)

EDWARDS (Richard) — La Syrie (1840-1862). Paris 1862

ENGELS — La politique extérieure du tsarisme russe.

FAUCHER (Léon) — La Question d'Orient d'après les documents anglais. Correspondance diplomatique de Lord Palmerston et de M. de Nesselrode. (Rev. des Deux Mondes, 15 nov., 1er et 15 déc. 1841.

FREYCINET (C. de) — La Question d'Egypte. Paris 1904

GOUIN (E.) — L'Egypte au XIXe siècle. Histoire militaire et politique. Paris 1847

GRANT (A.J.) — TEMPERLEY (H.W.) — Europe in the Nineteenth Century (1789-1914). London 1927

GUEDALLA (P.) — Life of Viscount Palmerston. London 1870-76

GUICHEN (vicomte de) — La crise d'Orient de 1839 à 1841 et l'Europe. Paris 1921

GUIZOT — Mémoires pour servir à l'Histoire de nom temps. Paris 1858-65

— Embassy to the Court of St-James in 1840. London 1862

HALEVY (E) — Histoire du peuple anglais au XIXe siècle. 1912-32.

HASENCLEVER (Adolf) — Die orientalische frage in den Jahren 1838-1841. Leipzig 1914

HAUSSONVILLE (d') — Histoire de la politique extérieure du gouvernement français, (1830-1848). Paris

HENDERSON (J.B.) — The foreign Policy of Lord Palmerston. London 1938

History of British Foreign Polocy. New York 1922-23

HUNT (W), POOLE (L) — Political History of England. London

HUNTER (W.P.) — Narrative of the Expedition to Syria under the Command of Admiral the Hon. sir Robert Stopford... London 1842

ISMAIL (Adel) — Histoire du Liban du XVIIe s. à nos jours. (1840-1860). Beyrouth 1958

JAMES (W.) — The Naval History of Great Britain. London 1886

JIGAREV (S.) — La politique russe dans la Question d'Orient. Moscou 1896

LAMARTINE (Alph. de) — Vues. discours et articles sur la Question d'Orient. Bruxelles 1841

— Histoire de la Turquie. Paris 1855

MALHERBE (R.) — L'Orient de 1718 à 1845. Histoire politique, religion, mœurs. Paris 1846

MAZADE (Ch. de) — Monsieur Thiers. Paris

MISCHEF (P.H.) — La mer Noire et les détroits de Constantinople. Paris 1899

NAPIER (Sir Charles) — The War in Syria. London 1842

NAPIER (Major-General Elers) — The Life and Correspondance of Admiral Sir Charles Napier. London 1862

NESSELRODE — Rapports du ministre des Affaires étrangères le comte Nesselrode pour les vingt cinq années du règne de l'Empereur Nicolas I. (Rec. Soc. Hist. Russe. T. 93.) St-Pétersbourg 1896

NESSELRODE (comte Charles de) — Lettres et papiers du chancellier comte de Nesselrode. 1760-1856. Paris 1904-1912

PERRIER (Ferdinand) — Une relation inédite de la guerre turco-égyptienne de 1839. (Annales Fribourgeoises, 1872).

POUTHAS (Charles) — La politique de Thiers pendant la crise de 1840. (Rev. historique 1938).

— La politique étrangère de la France sous la monarchie constitutionnelle. Paris 1948

PUCKLER — MUSKAU — Aus Mehemed Alis Reich. 1844

PURYEAR (V.J.) — England, Russia and the Straits Question, 1844-1856. London 1931

RODKEY (F.S.) — The Turco-Egyptian Question in the relations of England, France and Russia, 1832-1841. Urbana 1924

— Lord Palmerston and the Rejuvenation of Turkey, 1840-1841. (Journal of Modern History. 1929 : pp. 570-592 ; 1930 : pp. 193-226).

SAINT-ANDRE (Dupuis de) — Affaires d'Orient en 1839-1840-1841. Journal d'un officier de la station du Levant. Paris 1884

SAINT-AULAIRE (Comte de) — Souvenirs, Vienne 1832-1841. Paris 1926

SAMMARCO (A.) — Histoire de l'Egypte moderne depuis Mohammed Ali jusqu'à l'occupation britannique. (1801-1882).

SANDERS (L.Ch.) — Life of Viscount Palmerston. Philadelphia 1888

TEMPERLEY (H.) — England and the Near East, the Crimea. London 1936

THIERS — Discours parlementaires. Paris

— Question d'Orient. Négociation, de Londres. (Rev. des Deux Mondes, 1er et 15 août 1840).

THUREAU-DANGIN (Paul) — Histoire de la Monarchie de Juillet. Paris 1888-1892

URQUHART (D.) — La crise. La France devant les Quatre Puissances. Paris 1840

WEBSTER (C.K.) — Palmerston, Metternich and the European system. London 1934

WEYGAND (général) — Histoire militaire de Mohamed Aly et de ses fils. Paris 1936

WIET (Gaston) — Les consuls de France sous Mohammed Ali. Le Caire 1944

WILKINSON (Sir G.) — Three Letters on the Policy of England towards the Porte and Mohammed Ali. London 1840

فهرس الاعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

س

ش

ص

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

لا

فهرس الكتاب

صفحة

الباب الاول

من ثورة اليونان الى احتلال الجزائر

الباب الثاني

من ازمة الجزائر الى الازمة السورية الثانية

الباب الثالث

من الازمة السورية الثانية الى الثورة اللبنانية

الباب الرابع

الباب الخامس

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٤	١٧	الجنرال بوايبه	الجنرال بليار
٨٩	٨	٢٧ ايار ١٨٣٣	٢٧ ايار ١٨٣٢
١٢٠	١٦	توافق على اي تغيير	لا توافق على اي تغيير
١٦٨	٤	١٦ تموز ١٨٣٩	٢٦ تموز ١٨٣٩
١٧٨	٨	بعمليات حربية جزئية	بعمليات حربية جريئة
٢٢٨	١٦	تموز ١٨٤٩	تموز ١٨٤٠
٢٣٣	٢١	روسيا	بروسيا
٢٥٠	١٦	فأمر بدعوة مواليد	فأمر بدعوة صفوف
٢٨٠	٣	٢٥ تموز ١٨٤٠	١٥ تموز ١٨٤٠

مطبعة صادر - بيروت